

دراسات

(سياسية، اقتصادية، فكرية)

الإصدار السادس

مركز الفرات للدراسات

قامشلو - 2021

تتم المراسلات باسم هيئة التحرير على البريد الإلكتروني: alfiratn@gmail.com

ولزيارة الموقع الإلكتروني للمركز: www.firatn.com

الفهرس

4.....	تقديم.....
6.....	الفصل الأول دراسات.....
7.....	المنظمات غير الحكومية .. الوجه الآخر للنظام العالمي.....
22.....	المشهد الإعلامي في مناطق الإدارة الذاتية.....
76.....	واقع التنمية الريفية في إقليم الجزيرة (الفرص والإمكانات).....
130.....	نحو استراتيجية تنمية للاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا.....
161.....	الوجه الدعائي لتركيا في حربها النفسية لتضليل الرأي العام.....
174.....	الفصل الثاني قضايا راهنة.....
175.....	خيارات "بايدن" لتصحيح المسار الأمريكي في سوريا.....
179.....	قمة بايدن وأردوغان.. لا نتائج ولا انفراجة في العلاقات.....
182.....	هل سيؤثر تولي الأصوليين الحكم في إيران على سياستها والملف النووي؟.....
190.....	أزمة الطاقة في لبنان، وانعكاس معالجتها على معادلات الصراع في المنطقة.....
196.....	أفغانستان.. الوجهة المُعلّقة لتركيا ومرزقتها "الأدوات والدوافع والتحديات".....
204.....	التلويح بعدوان جديد.. خيار تركيا غير المستساغ في سوريا.....
209.....	المعابر الحدودية.. الورقة المطروحة لتوازن المصالح في سوريا.....
214.....	انقلاب أفغانستان.. انقلاب للمعادلات الأمنية وتغيير لقواعد اللعبة.....
220.....	سوخوي في القامشلي.. رسائل ومؤشرات إعادة ترتيب الوجود العسكري.....
225.....	أردوغان يعاند المنطق الاقتصادي .. ضربات موجعة لليرة التركية.....
233.....	رهان التطبيع المحدود مع النظام السوري وتداعياته.....

تقديم

لا تزال مراكز القرار العالمي، ومحافل السياسة الدولية، ومؤسسات رسم الاستراتيجيات والخطط المستقبلية، تعتمد بالدرجة الأولى على مراكز الأبحاث والدراسات. بغية تزويدهم بنتائج أبحاثهم، وبالبيانات وتحليلاتها، وبالنماذج العلمية اللازمة لوضع السياسات المناسبة، انطلاقاً من تلك النتائج والتحليلات. وهذا ما يعطي لمراكز الدراسات والأبحاث الأهمية القصوى، كمؤسسات منتجة للأفكار، تمُدُّ أصحاب القرار بمخرجاتها، التي تشكل أساساً ينطلقون منها في اتخاذ القرارات، ووضع السياسات الملائمة لمختلف القضايا والمسائل ذات الشأن.

في هذا السياق، لا يدّخر مركز الفرات للدراسات جهداً، في القيام بالعملية البحثية، وتقديم الدراسات والأبحاث حول مختلف المسائل والقضايا، السياسية والاقتصادية والفكرية، المحلية والإقليمية والدولية. بالاعتماد على الأسس والقواعد العلمية القوية، في تحليل المعطيات والمتغيرات المختلفة، بغية التوصل إلى نتائج سليمة، يمكن من خلالها أن يقدم المركز مقترحاته وآراءه - حول تلك المسائل والقضايا - لمراكز القرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يعلنها على الساحة المجتمعية ككل.

الإصدار السادس من دورية "دراسات"، يقمّ العديد من الأبحاث والدراسات، التي تعالج مختلف القضايا، ذات الشأن السياسي والاقتصادي والفكري والإعلامي، في مناطق شمال وشرق سوريا. من خلال البحث والدراسة المعمقين، بهدف تقديم الحلول والمقترحات، أو وجهات نظر المركز حولها، أو تقديم البدائل الممكنة، بما يعزز آليات صنع القرار في المنطقة، ويرفع من سويتها.

في هذا الإصدار، سيدد القارئ في الفصل الأول، العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت الشأن الاقتصادي، والقضايا التنموية في مناطق شمال وشرق سوريا، والمشهد الإعلامي في هذه المناطق، والوجه الدعائي لتركيا. إضافة إلى دراسة حول المنظمات غير الحكومية، خلفياتها وآليات عملها، المرتبطة بسياسات الدول المانحة وعلاقتها بها.

أما الفصل الثاني، فقد تناول الكثير من القضايا الراهنة والملفات الساخنة، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، المتعلقة بالأزمة السورية وارتداداتها على المنطقة، بشكل رئيسي. وخاصة تلك المتعلقة بالدول الإقليمية أو القوى الكبرى الفاعلة على الأرض، سواءً في سوريا برمتها، أو في مناطق شمال وشرق سوريا على وجه الخصوص. وجاءت القراءات لهذه القضايا، على أسس تحليل الحدث وسياقه، ضمن إطار تناولها من مختلف الجوانب، وتوضيح وجهات النظر حولها، ومن ثم تقديم الرؤى الاستراتيجية، بما يخدم الواقعين السياسي والمجتمعي في المنطقة.

في النهاية، تأمل إدارة مركز الفرات، أن يجد القارئ في المواضيع والقضايا والأبحاث التي تناولتها "دراسات" الفائدة المرجوة منها، وأن تشكل آراء وتحليلات المركز ونتائج أبحاثه ودراساته، إضافة مفيدة - للقارئ وللجهات الأخرى المعنية - حول الواقع السياسي والاجتماعي في مناطق شمال وشرق سوريا.

الفصل الأول

دراسات

المنظمات غير الحكومية .. الوجه الآخر للنظام العالمي

مركز الفرات للدراسات

المقدمة

تُعتبر الديمقراطية، والمساواة، والتحرّر، والكفاءة، وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة.. شعارات ليبرالية برّاقة وجذابة، ترفعها المنظمات غير الحكومية في كل دول العالم، وخاصة في دول العالم الثالث. وفي ظل ما يحصل على كوكبنا من مآسي وحروب، قد تشكّل هذه الشعارات بريق أملٍ للشعوب التي تعيش هذه الحروب.

تمتلك المنظمات غير الحكومية مكانة واضحة، وأهمية كبيرة في عالمنا المعاصر، وتعتبر مناطق النزاعات بيئة خصبة لدخولها وولادتها؛ وقد ازداد عددها وتنوعت في جميع المجالات، كونها تمتلك أساليب فعّالة للوصول إلى هذه البيئات، وذلك لمرونة عملها في المجتمعات.

كما إن التغييرات الدولية، والاتجاه الجديد الذي يسلكه النظام العالمي، زاد من أهميتها، وكذلك التحوّل في مفهوم أمن الدول إلى أمن الأفراد، لعب دوراً كبيراً في تواجدها، وخاصة في أعقاب الحرب الباردة، فكان لها دوراً فعالاً في الأزمات الدولية والنزاعات.

من هذا المنطلق، باتت – هذه المنظمات - باباً للتدخل الخارجي؛ فحروب اليوم تعتمد في غالبيتها على الغزو الفكري، هذا إذا عرّفنا أن هذه المنظمات باتت قوة مهمة في الأنظمة الدولية.

أيضاً، كان للعولمة دوراً كبيراً في تنامي دور المنظمات، من حيث حركة الرأسمال، وأمن الأفراد، فالتطورات العالمية تتطلب الوصول لما هو أبعد من الحكومات، لذلك اقتضت الأوضاع الدولية المتطورة بتشكيل نظام جديد، يلعب فيه الآخرون أدوارهم، ما عدا الحكومات، ومنها المنظمات غير الحكومية، كما انبثقت في الوقت الذي فقدت فيها الدول القومية سطوتها السابقة، أي مهدت الطريق لنموذج جديد من الإدارة، تكون فيه للمنظمات ثقل كبيراً في جميع المجالات. فقد أعلن الرئيس بوش (الأب) "أن الولايات المتحدة ستقود نظاماً عالمياً جديداً، تتوحد فيه مختلف الأمم على مبدأ مشترك، بهدف تحقيق طموح عالمي لمصلحة البشرية، عماده السلام، وأركانه الحرية وسيادة القانون (1)"، فالسياسة الدولية تُرسم من خلال تكتلات جديدة، ودولة مستقلة خارج السرب لا تستطيع أن تفعل شيئاً بمفردها.

¹ نعيم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، نضمة مصر، القاهرة، الطبعة 2007، ص 18.

ولكن، على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات، إلا أن هناك الكثير من الجدل حولها، وحول تواجدها في أماكن الصراع، بالإضافة إلى التمويل، الذي يزيد من الشكوك حولها.

تقوم هذه الدراسة بالبحث في علاقة المنظمات بالعولمة والدول، من خلال التعرّف عليها، والبحث في تاريخها، كما تقوم بتسليط الضوء على أهم النقاط التي تثير الجدل، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه المنظمات.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تزايد أعداد المنظمات غير الحكومية، وانتشارها الواسع، بحيث أصبحت تحتل مكانة كبيرة في هذا النظام، خاصة في القرن الحالي، إضافة إلى الاهتمام العالمي المتزايد بهذه المنظمات في السياسة الدولية، على الرغم من وجودها منذ فترة طويلة.

إذ أن التفاعل مع الحكومات أصبح غير كافٍ في عصر المعلومات، حيث يكتسب الرأي العام أهمية متزايدة، حتى أصبحت الجهات غير الحكومية هي الأقدر على التأثير في مجريات الأحداث، فهي تعتبر من أحد العوامل الفاعلة.

تعريف المنظمات غير الحكومية

برز مصطلح المنظمات غير الحكومية في بدايات القرن العشرين، حيث أنه كان مليئاً بالأحداث والتطورات، التي استدعت الكثير من التغييرات.

المنظمات غير الحكومية هي كيانات تنظيمية، تتألف من مجموعة من الأفراد، الذين يتحدون في أعمالهم من أجل الوصول إلى هدف معين، على أن تكون هذه الكيانات غير تابعة لحكومات الدول التي تنشأ فيها، وتُسمى باللغة الإنجليزية *Nongovernmental organization*، ويتم اختصارها بالرمز "NGO"، وتختلف الأهداف التي يتم تشكيل المنظمات غير الحكومية لأجلها، وقد تكون المنظمات غير الحكومية منظمات ربحية، وقد تكون غير ربحية في معظم الحالات، ويمارس هذا النوع من المنظمات دوراً حيوياً في التأثير على السياسات والبرامج الحكومية، من خلال عملية المراقبة، والمشاركة في اجتماعات التفاوض حول الاتفاقيات والمعاهدات والتسويات، وتخصيص الموارد من قبل الحكومات.(2)

هناك الكثير من التعاريف تخصّ هذه المنظمات، حيث يعرّفها البنك الدولي بأنها: "منظمات خاصة، مستقلة جزئياً أو كلياً عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافاً إنسانية أو تعاونية، أكثر من كونها أهدافاً تجارية. وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز

² Nongovernmental organization

مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات(3)

أما الأمم المتحدة فتعرّف المنظمات على "أنها نسيج غير حكومي، وغير ربحي، وقد تكون كبيرة أو صغيرة، دنيوية أو دينية، وقد تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة؛ بعضها يركّز على قضايا محلية، وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية."

أما "غرامشي" فله مفهوم آخر، فهو يعتبر المجتمع المدني – ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية- أحد أساليب الهيمنة التي من خلالها تبني السلطة⁴.

وحسب "جوزيف ناي" فإن المنظمات غير الحكومية: "هي منظمات غير وطنية، ولا تنتمي لحكومة ما، وهي تعبّر عن الوعي العالمي والرأي العام العالمي، حيث تقوم بالضغط على الحكومات، من أجل تغيير سياساتها".

إذن، مهما تعدّدت التعاريف، فكلها تشير إلى نشوء جسم جديد، لرسم سياسة جديدة، بأساليب جديدة .

تاريخ نشوء المنظمات غير الحكومية

يعود تاريخ المنظمات غير الحكومية إلى القرن التاسع عشر، حيث تأسست في عام 1832 الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية، وانتشر هذا النوع من المنظمات في ذلك الوقت.

إن انتشار المنظمات في البداية كان بمثابة تضميدٍ لجروح الحرب وآلامها، وتخفيف معاناة ضحاياها؛ فعقب الحرب العالمية الأولى، ونتيجةً لكثرة الضحايا، كانت هناك حاجة لتأسيس منظمة دولية باسم "عصبة الأمم"، لحل المشاكل والأزمات الدولية، ولكن هذه العصبة لم تنجح في مهامها، وأمام تزايد إخفاقاتها في تحقيق السلم والأمن الدوليين وما نتج عنه من زيادة في حدة التوترات بين الدول، اندلعت الحرب العالمية الثانية، مخلفةً كمية كبيرة من الخسائر المادية والبشرية، نتج عنها إنشاء منظمات دولية غير حكومية جديدة، مثل "منظمة أوكسفام" التي تأسست سنة 1942 (5). وبدأ فاعلون غير حكوميين في الدفاع عن جملة من القضايا، من نوع حق المرأة بالانتخاب، وتطبيق القانون الدولي، ومنع السلاح، وإنهاء تجارة الرقيق، وغيرها من القضايا المدنية، التي يتعلّق بسلامة الأفراد.

³ المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بين الغايات المعلنة وآفة التسييس. د. محمد شوقي عبد العال.

⁴ د. يسرى مصطفى، المنظمات غير الحكومية، مركز القاهرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2007، ص 42.

⁵ مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، 2017، ص 20.

في العام 1943 أنشأت المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية اتحاداً لهذه الهيئات يدعى المجلس الأميركي للمؤسسات الأهلية للإغاثة ولقد قامت هذه الجمعيات في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بنشاط كبير من أجل تأمين المساعدات للشعوب الأوروبية (توزيع أدوية، مواد غذائية، وألبسة... إلخ) خاصة للاجئين والمهجرين. وفي الفترة نفسها تأسست في المملكة المتحدة لجنة أوكسفورد لمكافحة المجاعة في العام 1942، من أجل مساعدة الشعب اليوناني، الذي عانى من المجاعة خلال الاحتلال النازي(6).

حدث النمو الكبير للمنظمات في بداية القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ففي بداية القرن تم إحصاء 167 منظمة، ليرتفع عددها عام 1945م إلى 5600 (7). ومع تطور التكنولوجيا، ازداد دور هذه المنظمات، وأصبحت قادرة على الوصول إلى أي بقعة تريدها.

يُقدر عدد المنظمات غير الحكومية حالياً بـ 10 ملايين منظمة في كل دول العالم، يوجد في روسيا وحدها نحو 277000 منظمة، وتشير التقديرات أن في الهند 2 مليون منظمة غير حكومية، وفي الصين 400 ألف منظمة مسجلة رسمياً، وحوالي 1.5 مليون منظمة في الولايات المتحدة حتى عام 2017.

كما شجعت الأمم المتحدة العمل مع هذه المنظمات، لأنها تملك المعرفة الجوهرية حول مجتمعات مناطق النزاع، وقد أدى ذلك بها إلى إضافة مادة جديدة إلى ميثاقها بشأن المنظمات، وكان ذلك نتيجة للضغوط التي مارستها بعض الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تعديل مسودة ميثاق الأمم المتحدة، بإضافة مادة جديدة (مادة 71)، تخوّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية (8).

بعد اعتراف الأمم المتحدة بهذه المنظمات، ارتفع عدد هذه المنظمات التي تعمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووصل عدد المنظمات التي تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام 1945 إلى 41، وفي 2001 ارتفع العدد إلى 2010 منظمة (9).

⁶ علي أحمد عبد الحميد الرحامنة، الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)، جامعة الشرق الأوسط، أيار 2018، ص 11.

⁷ سمير يوسف الجيلاني الزروق، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني، جامعة الشرق الأوسط، أردن، ص 22 عام 2020.

⁸ (المادة 71) ص 624 من كتاب عولمة السياسة العالمية.

⁹ المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني. 2013، رسالة ماجستير.

العولمة والمنظمات غير الحكومية

أدت العولمة خلال القرن العشرين إلى ظهور أهمية المنظمات غير الحكومية، حيث من أهم مظاهرها، تحرير الأسواق، وإدماج اقتصاد مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي، الذي يتركز على إعلاء شأن السوق، وفرض حرية انتقال الأموال، والاستثمارات دون قيود، فوظفت قوى العولمة المنظمات، لتلعب الدور البديل للدولة، حيث القوالب القديمة والحدود تشكل عائقاً أمام هذه الحركة، كما أن المتعارف عليه أن الحكومات الوطنية هي من تتولى مسؤولية الأمن ورفاهية المواطن وحماية حقوقه، ولكننا نرى في ظل العولمة، بأن هذه المسؤوليات أصبحت في دائرة اهتمام المنظمات، فهي المسؤولة عن أمن ورفاهية الفرد، وتطالب بحقوقه؛ كل هذا يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، هذه الحدود التي تعتبر بالية أمام هذا التطور التكنولوجي، فباتت المنظمات تؤثر على الدولة وتخترقها، وغالباً ما تهدد سيادتها، بالإضافة إلى أن حركة الرأسمال تصبح مرنة في ظل هذه المنظمات. حيث تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الحريات، وفي تغيير المفهوم السائد وسط المجتمع الثقافي والسياسي.

وعن الدور الكبير للمنظمات، نُشر في مجلة صينية شبه رسمية عام 2002 "إن الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في القرن الحادي والعشرين سيكون مهماً، مثلما كان دور الدولة القومية مهماً في القرن العشرين" (10).

وبعد دخول التكنولوجيا إلى جميع مفاصل الحياة، بدأت المساحات تتقلص في العالم، فقد أزيلت الحدود بين الدول افتراضياً، فجاءت المنظمات لتزيل هذه الحدود عملياً. لذا، نرى كلمة بلا حدود ترافق العديد من المنظمات، فهذا العالم الكبير الصغير أصبح بحاجة إلى قوانين مرنة تسهل حركة الرأسمال، وتفتح المجال أمام استثماراته، وبالتالي تعتبر الحدود المفروضة عائقاً أمامها.

وهذا ما يؤكد "جون بيليس" في كتابه عولمة السياسة العالمية: "إذا نظرنا إلى القوة من منظور عسكري، فمن المتوقع أن تكون الحكومات هي المهيمنة. أما إذا نظرنا إلى القوة من منظور اقتصادي، فمن المتوقع أن تكون الشركات متخطية الحدود الوطنية هي المهيمنة. أما إذا كانت القوة تشمل امتلاك المركز والمعلومات والمهارات في الاتصالات، فعندئذ يمكن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أن تحشد دعماً للقيم التي تناضل من أجلها، وأن تمارس تأثيراً على الحكومات، فالشركات تحدث التغييرات الاقتصادية، أما المنظمات غير الحكومية فهي عادة مصدر أفكار جديدة للعمل السياسي. وقد كانت الشركات المتخطية للحدود الوطنية

¹⁰ مايكل إدواردز، المجتمع المدني، النظرية والممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، ص21.

والمنظمات غير الحكومية المصدر الأكبر للتغييرات السياسية والاقتصادية في السياسة العالمية (11).

علاقة المنظمات غير الحكومية بالدول

إن العلاقة بين المنظمات والدول تتمثل بأنها صراعية، فكل واحد يرى في الثاني حجر عثرة في طريقه، أما العلاقة التعاونية فهي قليلة جداً، ويحصل ذلك في حالة المصلحة المتبادلة. فالدولة تراقب بصرامة نشاط مواطنيها في علاقاتهم الخارجية. كانت النظرة التقليدية الدائمة نظرة عدا، وشلّ، وريبة، وخاصة في دول العالم الثالث، فالحكومة تنظر لهذا القطاع على أنه عدو يسلب منها التمويل والسلطة، في حين يرى قطاع المنظمات الدول كمقيد أو معوق، يفرض قيوده التنظيمية بما يعرقل عملها. وخير مثال على ذلك منظمة حقوق الانسان العربية، لم تقبل أي دولة عربية أن يقيم اجتماعه الأول فيها، فاضطر إلى أن يقيم اجتماعه في قبرص 1983.

أما الحكومات الخارجة من الحروب وأماكن الصراعات، فالعلاقة تكون غير مستقرة، وهذا ما يؤدي إلى خلق توتر بين الحكومات والمنظمات والجهات المانحة، حيث يزداد عددها ونشاطها في هذه الأماكن، لهذا تتعامل معها من موقف أنها تهدد مصالحها، وفي الجهة المقابلة فالمنظمات أيضاً لا تفضل التعامل مع الحكومات خلال الفترة الانتقالية، بسبب عدم الشفافية في صرف الأموال، والمثال على ذلك أن أنغولا مثلاً تنفق معظم الأموال التي تلقتها على الأعمال العسكرية¹².

أما في الدول الغربية، فهناك مساحة تترك للمنظمات لتمارس فيها نشاطاتها، وتنتقد الحكومة وبرامجها. ولكن هذه المساحة يحكمها المد والجزر، أحياناً تضيق وأخرى تتسع، يكون عملها محصوراً فقط في المجال الذي لا يدخل في اختصاص الدولة، ولكن بالمقابل تكون شديدة التعامل مع المنظمات الخارجية.

فالمنظمات غير الحكومية، التي تتلقى الدعم من الدول التي أنشأتها، توصل عادة رسائل إيديولوجية لشعوب الدول التي هي في تواصل معها. فهي لا تتردد في الدفاع عن وجهة نظر حكوماتها. وفي هذا الصدد، صرح مجلس الشيوخ في ديسمبر 2006 أنه يوافق على استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق السياسة الأمريكية، مبرراً ذلك بأنه يصعب في بعض الأحيان ممارسة السياسة الأمريكية مباشرة من قبل الحكومة¹³.

¹¹ عولمة السياسة العالمية- جون بيليس ص639.

¹² أمينة زغيب، استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار، ص 128 مصدر سابق.

¹³ مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، 2017، ص93،

دور المنظمات في أماكن الصراع: سيتم تسليط الضوء على بعض النماذج والأمثلة.

البوسنة والهرسك وكوسوفو: كانت البوسنة والهرسك مثال واضح على تدخل المنظمات، بعد أن مرّت بويلات الحرب، فكان وجود المنظمات كثيفاً، ولكن رغم كثرتها لم تقدم أي فائدة للمجتمع هناك، تذكر "مارتينا فيشر" في دراستها عن دور المنظمات: "أدى التمويل غير المنسق أو غير المنظم للمنظمات غير الحكومية في الواقع إلى ظاهرة تعرف في المنطقة بـ"رهاب المشاريع". فالمنظمات غير الحكومية أسست سوق عمل جديد، لكنها سوق مصطنعة، تعتمد اعتماداً كلياً على التمويل الدولي الخارجي والحضور الدولي المستمر¹⁴.

مرّ إقليم كوسوفو بنفس التجربة بالنسبة إلى المنظمات، التي لعبت دوراً سلبياً في واقع الإقليم، وهذا ما تشير إليه "أمينة زغيب"، فإكتظاظ الإقليم بالمنظمات غير الحكومية الدولية، وعدم تفاوت توزيعها، قد أديا إلى حدوث العديد من حالات الازدواجية، مما خلق تنافساً غير صحي مع الشركاء المحليين، سواءً بين المنظمات غير الحكومية المحلية، أو بين المنظمات الدولية غير الحكومية ونظيرتها المحلية، واستدامتها¹⁵ كان تركيزهم في كوسوفو في المدن، وكانت المنافسة بين هذه المنظمات على أشدها، ولكن المجالات كانت متشابهة وفقاً لأمينة زغيب.

رواندا وهايتي: لقد أثبتت مأساة رواندا، أن عمل المنظمات غير الحكومية الدولية - مهما كانت حسنة النية - قد يكون له عواقب سلبية.¹⁶ فقد كان دعمها للاجئين في المخيمات يعزز من تنمية الجماعات المسلحة، لأنها كانت تختبئ بين اللاجئين، وبالرغم من ذلك لم ترغب في التخلي عنهم، حتى لا تفقد التمويل، أي لم يكن الهدف الأساسي هو مساعدة اللاجئين، بقدر ما هو كسب التمويل. والأمر نفسه حصل في هايتي، ولكن في مجال التعليم، "ففي هايتي، بات معظم النظام التعليمي والإغاثي في عهدة هذه المؤسسات. لكن سنوات من عمل هذه المؤسسات النشط لم تنتج أي تقدم في مستوى معيشة الهاييتيين، فضلاً عن أن معظم موظفي هذه المؤسسات هم من الأجانب، ويتقاضون رواتب مرتفعة، بخلاف أحوال الشعب الهاييتي، الذي ما زال واحداً من أفقر شعوب الأرض¹⁷".

أفغانستان: عانت أفغانستان من الحروب الأهلية، والتدخلات الخارجية من الاتحاد السوفيتي إلى الأمريكي مؤخراً، والذي كان له التأثير السلبي على المجتمع، فقد خلق مجتمعاً يغرق بالمال، ولكن دون جهد، حيث "دفعت الحكومة الفيدرالية للأفغان الموالين لها أموالاً، لإنشاء منظمات غير حكومية، وقد عقدت هذه المنظمات ورش عمل، ونظمت ندوات لتعليم المواطنين

¹⁴مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات، 2006، ص 22

¹⁵ أمينة زغيب، استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب، جامعة حاج خضر باتنه، 2011، ص 166.

¹⁶ <https://www.dandc.eu/en/article/international-ngos-play-various-roles-global-politics-their-scope-influence-varies-do-their>

¹⁷ المنظمات غير الحكومية: دور وشبهة.

بعض القيم الليبرالية، وبدلاً من استغلال الموارد المحلية، والاستفادة من المجتمع المدني، ظل المجتمع المدني السوري الممول أمريكياً مزدهراً ما دامت النقود تتدفق دون هوادة، بينما تم تهميش دور المجالس المحلية؛ وهكذا، أصبح المجتمع المدني مسؤولاً أمام المُمول الأمريكي، وليس أمام الشعب الأفغاني، إذ تتحول هذه الأموال التي تتدفق إلى المنظمات إلى مسألة تجارية، بينما القضايا الديمقراطية تبقى مجرد اسم، أصبح حضور ندوات ومؤتمرات وورش العمل عن حقوق الإنسان وظيفية لبعض العاطلين في أفغانستان¹⁸.

العراق: كما كل الأنظمة الشمولية، كانت المنظمات في العراق تموت في رحم المجتمع، بسبب الظروف والشروط التي تمنع حرية التنظيم، حيث أن العراق كان قبل الدخول الأمريكي لا يعرف ما هو المجتمع المدني، وذلك بسبب سلطة الدولة القومية، التي تحرم دخول الاستثمارات الأجنبية، حيث كانت لها قواعد وقوانين جمركية صارمة في هذا الموضوع، وهذا ما خلق لدى الشعب العراق التوجه والتعطش للدخول إلى ساحة المجتمع المدني، وذلك ظناً منه بأنه بذلك يستطيع ملئ الفراغ الذي نتج عن تحطم قيم الدولة، فدخل أمريكا إلى العراق ففتح المجال أمام دخول كافة أشكال المنظمات، تحت اسم منظمات المجتمع المدني (NGO)، وبسبب الفوضى الكبيرة التي خلفتها انهيار الدولة، وعدم بناء كيان أو دولة جديدة، أصبحت ساحة مفتوحة - بكل معنى الكلمة - للاستغلال والنهب، والذين ساعدوا المنظمات في هذا النهب، هم الشعب العراقي، الذي فكر فقط في يومه، ما جعل العراق والشعب في حالة فوضى قاتلة.

إن الجانب الآخر للمنظمات، هو أنها أصبحت محلاً للجذب، وخاصة لفئة الشباب التي لا تجذبها تنظيمات مماثلة لنظام الدولة مثل الأحزاب السياسية، ولكن ظهر معوقات وأسباب كثيرة عرقلت تطور نظام المجتمع المدني، وتوجهت إلى فتح المجال أمام المنظمات غير الحكومية.

"ولما كانت غالبية المنظمات غير الحكومية في العراق تفتقد إلى المعايير العملية والقانونية والإدارية والمالية، فإن النزاعات والصراعات على النفوذ والزعامة والمال بين أعضائها، تصل حد التشهير والقذف والسباب، ناهيك عن المهاترات والاتهامات"¹⁹.

سوريا: نستطيع القول بأنه لم يكن هناك وجود للمنظمات، إلا ما يندرج تحت مظلة البعث من بعض الجمعيات والاتحادات، والتي كان مركزها المدن الكبيرة. كما أن إجراء تسجيل المنظمات المحلية صعب للغاية، ويخضع للروتين القاسي والتعقيدات، ولا يسمح للمنظمات المحلية بإقامة أي علاقة مع منظمات غير الحكومية الدولية.

¹⁸ د. خالد رمضان عبد اللطيف: كيف أفسد المال الأمريكي أفغانستان؟ 2021
¹⁹ تراجع دور المنظمات غير الحكومية في العراق الإدارة...التنسيق... والدعم.

ولكن، هذا الوضع تغير كلياً بعد 2011، حيث برز واقع جديد، هذا الواقع كان كفيلاً بأن يجذب المنظمات غير الحكومية، وكانت مدن تركيا المجاورة للحدود السورية، تشهد نشاطات مختلفة لهذه المنظمات، حيث مكاتبها وأماكن ترخيصها، ومن هناك كانت تتوجه نحو شمال سوريا.

وبما أن سوريا - عملياً - مقسمة إلى ثلاثة مناطق نفوذ، فقد أثر ذلك على انتشار المنظمات في كل من هذه المناطق الثلاث بشكل متفاوت، وهذا ما يؤكد مسخُ أجراه مركز "مواطنون من أجل سوريا"، حيث تقدر نسبة المنظمات العاملة في مناطق تقع تحت سيطرة المعارضة، والتي تشكل النسبة الأكبر، وهي حوالي 44 %، تليها نسبة المنظمات التي تعمل خارج حدود الدولة السورية بـ 23 %، أما فيما يخص المنظمات العاملة في مناطق سيطرة الحكومة بـ 14 %، والتي تعتبر النسبة الأقل بين أقرانها، أما باقي النسبة فهي تعمل في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية في المناطق الكردية²⁰.

وفي مناطق المعارضة، تتحكم تركيا في المنظمات الموجودة في تلك المناطق، إذ لا يسمح لها بالعمل ما لم تكن مسجلة لديها. فقد كشفت دراسة حديثة صادرة عن منظمة "إمباكت" (Impact)، عن الوجود والتأثير الذين تمارسهما القوات التركية في شمال وشرق حلب، التقرير أشار أنه من بين 514 منظمة مجتمع مدني شملها المسح البياني، أدرجت 61 منظمة منطقة "درع الفرات" ضمن مناطق عملياتها، مع الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات (53 منظمة) تتخذ تركيا مقراً لها. وأنه لا يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بممارسة نشاطاتها في المنطقة إلا إذا كانت مُسجلة رسمياً في تركيا، أو كانت تملك تصريح عمل يتم الحصول عليه لهذا الغرض خصيصاً من والي "هاتاي"، أو كيليس، أو غازي عنتاب²¹. ولكن هذه المنظمات كانت تتعرض لعمليات الفساد، فقد "علقت الحكومة الأميركية قسماً من التمويل المخصص لمنظمات غير حكومية ناشطة في سوريا، بعد أن تبين لها أن هذه الأخيرة تدفع بشكل منهجي مبالغ طائلة غير مبررة إلى شركات تركية، لقاء مواد أساسية مخصصة للاجئين السوريين²²".

وفي السياق ذاته، كانت تركيا قد عرقلت عمل العديد من المنظمات، حيث "يخشى المسؤولون الأتراك أن تصل المساعدات الأجنبية في نهاية المطاف إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، أو التي يسيطر عليها الأكراد عبر الحدود²³".

²⁰ منظمات المجتمع المدني السورية الواقع والتحديات. د. زيدون الزعبي، 2017

²¹ تقرير: المجتمع المدني... تملكه تركيا في المناطق الخاضعة لسيطرتها شمال غرب سوريا.

²² المنظمات غير الحكومية.. من العمل الانساني الى التمويل المشبوه.

²³ تركيا تكثف حملاتها القمعية ضد منظمات الإغاثة الإنسانية.

الجانب المظلم للمنظمات غير الحكومية

هناك الكثير من الجدل يحوم حول دور المنظمات، وسنقف عند أهم النقاط التي تشكل جدلاً، وهي دورها الاستخباراتي، إلى جانب التمويل، اللذان يشكلان أهم النقاط المظلمة، التي يجب الوقوف عليها، بالإضافة إلى أمور أخرى لا تقل أهمية عما سبق.

أ- الدور الاستخباراتي

أصبحت قضية المنظمات تشكل هاجساً كبيراً لدى الحكومات والدول، وذلك لأنها تمتلك القدرة على أخذ ما تريده، اعتماداً على سياسة الجذب، بدلاً من العنف والإكراه، كما أنها تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات والبيانات، حول مواضيع مختلفة، مثل الاقتصاد، وحقوق الإنسان، والدين، والتركيبة السكانية، والأقليات، وغير ذلك، والتي يُعتمد عليها في السياسة العالمية، ويتم تحليلها، والتحرك وفقها

لذا، فالتقرب منها والابتعاد يتعلق بمدى النفع والضرر الذي تخلقه المنظمة، وبسبب هذه الهواجس كانت مواقف الدول مناهضة لعمل هذه المنظمات، ففي روسيا توصف هذه المنظمات (بالغير المرغوب بها)، وقد أصدر بوتين في عام 2012 قانوناً يصف فيه هذه المنظمات بالعميلة للخارج، وجاء في بيان للكرملين، أن بوتين «وَقَّع قانوناً فيدرالياً ينظم نشاطات المنظمات غير الحكومية، التي تلعب دور العميل الخارجي»²⁴. وكانت وزارة العدل الروسية قد طالبت - في تقرير نشرته على موقعها في الشبكة الإلكترونية الدولية - بحظر نشاط ما يقرب من تسعة آلاف منظمة، تورطت في تقاضي أموال من الخارج، من دون تقديم كشوف أوجه الصرف والإنفاق.

أما الصين، فقد عملت على تشديد القواعد المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مطالبتها بنشر معلومات محددة، مثل التمويل والعضوية، وإلا واجهت الحظر.²⁵

وفي إسرائيل، وافقت الحكومة الإسرائيلية على مشروع قانون، يفرض قواعد تنظيمية جديدة على المنظمات الإسرائيلية غير الهادفة للربح، والتي تتلقى أموالاً من حكومات أجنبية²⁶، حيث قالت "أيليت شاكد" وزيرة العدل، إن الجمهور الإسرائيلي "من حقه أن يعرف، عندما تتخرط الحكومات الأجنبية في الشؤون الداخلية لبلد آخر"²⁷

²⁴ الرئيس الروسي يوقع قانوناً فيدرالياً مثيراً للجدل. 2012

²⁵ الصين تسعى لإحكام قبضتها على منظمات المجتمع المدني. 2016

²⁶ المنظمات غير الحكومية.. من التمويل المشبوه إلى الغزو الثقافي.

²⁷ الحكومة الإسرائيلية تستهدف تمويل الحكومات الأجنبية للمنظمات الأهلية.

والأمر الآخر الذي يزيد من هذا الهاجس والتخوف، هو ما ذكره العديد من الباحثين "بأن الرؤية الأمريكية تتركز على خفض القوات العسكرية الأمريكية في الخارج، وتعويض ذلك من خلال زيادة القوة المدنية الأمريكية. وكما توجد في المؤسسة العسكرية قوات خاصة للتدخل السريع، أوصلت الدبلوماسية الجديدة بتشكيل فرق دبلوماسية سريعة الاستجابة، تضم مجموعات من الخبراء المدربين تدريبات خاصة، للانتشار السريع في المناطق التي تشهد صراعات، أو حالات من عدم الاستقرار، وذلك بالتعاون بين وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين القوة العسكرية والقوة المدنية، وفي هذا الصدد يكتب "ديفون دوجلاس باورز" في فوجين بوليسي: "لقد تم استخدامها وما زالت تستخدم حالياً كأدوات للسياسة الخارجية، وتحديداً مع الولايات المتحدة، بدلاً من استخدام القوة العسكرية البحتة"²⁸.

ب- التمويل

إن المال هو العصب الرئيسي والمهم لأي منظمة، حتى تكون قادرة على الاستمرار، وتسيير أمورها، وإقامة مشاريعها، وبالتالي لا بد من توفر مصدر للتمويل، سواءً كان ذاتياً، أم اعتماداً على المنح، وفي كثير من الأحيان نراها تعتمد على الدول المانحة في مصادر تمويلها، لذا نجد الكثير من إشارات الاستفهام تحوم حول دورها. ومن أهم الأمثلة أن "الصندوق الوطني يتلقى حوالي 100 مليون دولار سنوياً من الكونغرس، كما تحصل "فريدم هاوس" أيضاً على الجزء الأكبر من أموالها من الحكومة الأمريكية، وخاصة من وزارة الخارجية²⁹، وهذه المنظمات تعمل في جميع المجتمعات، وتدعم المنظمات المحلية، وبطبيعة الحال ستكون داعمة لسياستها. لذا تعيش الكثير من المنظمات حالة الصراع بين الدول المانحة (مصدر التمويل)، وبين ما تهدف إليه هذه الدول من السياسات، التي تريد تمريرها تحت غطاء العمل الانساني للمنظمات غير الحكومية، ولعل الوضع في البوسنة والهرسك سابقاً يشكل صورة واضحة لهذا الطرح.

يورد بعض الباحثين إحصائيات التمويل، التي تشير إلى تبوء الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً، كأكبر مانح لهذه المنظمات، وترتكز أنشطة معظم هذه المنظمات في الدول التي تعتبر محط اهتمام السياسات الخارجية للقوى الكبرى³⁰. ومثال على ذلك تحكم المانح بقراراتها، لذلك نرى أن معظم المنظمات لا تعلن عن مصادر تمويلها، ففي دراسة

By Devon Douglas-Bowers | Mar 10, 2012 | Essays, [NGOs: Missionaries of Empire](#) ²⁸

Middle East, US

، By Ron Nixon. [U.S. Groups Helped Nurture Arab Uprisings](#) ²⁹

April 14, 2011

³⁰ المرجع السابق الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية، ص 15.

أجريت عن مصادر تمويل تبيين أن 61% من المنظمات لم تعلن عن مصادر تمويلها³¹. ثم أن هذه الأموال التي يصدق به المانحين على المنظمات، إذا ما صُرفت على التنمية، لظهر ذلك واضحاً على قطاع التعليم والصحة والخدمات، لذلك هذه الأموال لا تخدم المجتمع، والمثال على ذلك هو الأموال التي منحت للمنظمات الفلسطينية. "فإن بعض الدراسات تُظهر ارتفاع الدعم المالي للضفة الغربية وقطاع غزة إلى 600 ٪ نسبة إلى أعوام سابقة، ووصلت إلى 25.3 مليار دولار ما بين عامي 1999 – 2008.

إنّ منظمة (NED) عام (2018) وحدها قدمت دعماً لـ(48) منظمة غير حكومية في العراق، بمبلغ وصل إلى حدود (2.570.000 دولار)³².

ج - استقطاب القوى الشابة

صارت المنظمات غير الحكومية إسفنجية، تمتص الحاصلين على أعلى الدرجات، والتمكين من اللغات والمهارات النوعية، لم تعد النخبة الشابة تتحدث عن "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، أو تهتف بـ "الشعب يريد"، فبدلاً من ذلك انتشرت مصطلحات ك التنمية المستدامة، تمكين المرأة، وغيرها من الشعارات، إذاً هناك تغيرات تحدث في البناء الفكري لدى الأجيال الشابة، فبدا غالبيتهم يطمح إلى الحصول على دعمها.

إن استقطاب الكثير من الخبرات، نتيجة ضخ أموال والرواتب المرتفعة، يؤثر بشكل سلبي على المنظمات المحلية، وعلى الإدارات الموجودة، ففي السودان عانى قطاع التعليم من نقص في الكادر التدريسي، وخاصة اللغة الانكليزية، بسبب التحاقهم بالمنظمات، ومستوى الأجور العالي³³.

د- صهر قيم وثقافات الشعوب في بوتقة ثقافة معينة بعيدة عن القيم ذلك المجتمع

وهذا يُعتبر محاولة للتأثير على الثقافات الموجودة اجتماعياً ودينياً، ففي روهينغا، هناك بحث وتقرير خاص غير حكومي، بشأن المنظمات غير الحكومية العاملة في ملاجئها، فقد كشف التقرير أن بعض المنظمات غير الحكومية العاملة فيها، تُتهم بالفساد المالي والتحويل الثقافي والديني. جلّ المنظمات تنشر خلال الخدمة ثقافتها الخاصة، ودينها التي تتدين به، وتنشر

³¹ د. نرمين عبد القادر امباي، دور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والمحلية في حرية تداول المعلومات في ظل توجهات بناء مجتمعات المعرفة جامعة القاهرة، ص33.

³² IRAQ 2018، MIDDLE EAST AND NORTHERN AFRICA

³³ The Negative Effects of Some Non – Governmental Organizations (NGOs) on EFL Teaching and Learning in Sudan

الثقافات والمفاهيم الدينية التي تنتمي إليها³⁴، وربما رؤية الصليب في كوباني يخبرنا عن التغيرات التي تحدثها³⁵.

النتائج

1- المنظمات غير الحكومية شهدت تطورات كبيرة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وإلى يومنا هذا، وأصبحت موجودة بقوة في المجتمعات، وخاصة أماكن النزاع والحروب، وأصبح لها وزنها في السياسة الدولية، وتحتل مراكز مهمة وذات التأثير في العلاقات الدولية، وعلى الرأي العام العالمي. فالتقارير الصادرة عن هذه المنظمات، تعمل على تعبئة الرأي العالمي لدعم قضية ما.

2- رغم الشعارات الفضاضة التي تحملها المنظمات غير الحكومية، إلا أنها لا تخلو من السلبية، التي تنعكس على المجتمع، ويصبح كل شيئاً براقاً كما الشعارات، ولكن خاوياً من الداخل، وصحيح أنها تقصي دور الدول، ولكن لا تقدم بدائل، بل ربما تساعد على تفتيت المجتمع، وأماكن الصراعات خير دليل على ذلك، وهي أنها رغم كثرة المنظمات، إلا أننا لم نشهد تطوراً واحداً في مجتمعات النزاع، وما بعد الحروب.

3- تحت الشعار "بروز قضية أمن الفرد على أمن الدول"، يُخلق فرد أعزل، متاح بكل معنى الكلمة، للاستغلال والنهب، أي فرد لا يملك أي رادع أخلاقي، وبالتالي بناء مجتمع مؤلف فقط من أفراد لا يربطهم ببعض أي صلة، أو أي قيم، وبذلك يسهل استغلاله.

4 - مسألة دخول المنظمات إلى أماكن الصراع، مسألة شائكة ومعقدة، حتى ولو كانت هناك قوانين تحكمها، فهناك الكثير من الطرق التي تستطيع أن تصل من خلالها إلى أهدافها. فهي تعتبر أدوات للنظام العالمي، وهذا الواقع لا يمكن تجاهله، لكن معرفة كيفية التعامل معه والاستفادة من وجوده لخدمة المنطقة أمر مهم.

5- للوهلة الأولى، يمكن أن تحمل المنظمات بعض المشاريع الإغاثية، عندما لا تكون الحكومات المحلية جاهزة لتلبية احتياجات الناس، ولكن تبقى هذه المشاريع ذات فوائد وإيجابيات مؤقتة، ومع مرور الوقت سوف تظهر سلبيات لا يمكن درء مخاطرها.

³⁴ المنظمات غير الحكومية العاملة في ملاجئ الروهينجا بعضها متهم بالفساد المالي والتحويل الثقافي والديني.

³⁵ انتشار المسيحية في بلدة سورية كانت تحت حصار الدولة الإسلامية.

6- إن إغراق المنظمات بالمال، أدى إلى تحوّلها من العمل التطوعي إلى العمل المأجور، كما إن تغلغلها في مختلف شرائح المجتمع، وما نتج عن ذلك من تجاذبات، ساهمت بزيادة الشرخ بين هذه الشرائح، كونها مرتبطة بالدول المانحة، وتطبق شروطها.

7- مهما يكن من سلبيات وإيجابيات، إلا أن هناك فئة تستفيد من هذه المنظمات، نتيجة الخدمات التي تقدمها، إنما يلزم هنا هو الوعي لدى المجتمع، الذي سيكون بمقدوره تحجيمها، لأنه الساحة المقصودة بالعمل.

8 - كما أن جميع الدول تمتلك جيوشاً ومعدات للدفاع، أصبح اليوم وجود المنظمات أحد الأولويات التي تحاول الدول خوض غمارها، ويستخدم هذه الأداة الناعمة في مواجهة الطرف الآخر، لذلك، من الأهمية الكبيرة، معرفة مصادر تمويل المنظمات، حتى يسهل معرفة أجنادات المانحين.

9- لا تقوم هذه المنظمات بحل المشاكل، فهي كمنظمات عابرة للقوميات، ليس من أولوياتها احتياجات المجتمع، بل هي طريقة من طرق تنظيم الرأسمال وتحرير السوق، وتساهم في تمويل أنشطة المنظمات المحلية، وفق أجنادات النظام العالمي، وبالتالي لا تلعب دوراً في تحسين أو تغيير الأوضاع.

10- نظراً للنواقص الغائرة التي تتمخض عن الدولة الكلاسيكية عموماً والدولة القومية غالباً، فإنه تجري المحاولات لتطعيمها بنظامٍ محايدٍ يسمى بالمجتمع المدني، في حين أنه من حيث المضمون لا يُمثّل المجتمع المدني بكلّ معنى الكلمة. إذ يُعملُ على إفراغِه من جوهره الديمقراطي، ومن ثمّ استخدامه لتخفيفِ وطأةِ مآزِقِ الليبراليةِ المتمثّلِ في الدولةِ القوميةِ.

11- تحاول المنظمات استغلال الفجوة العميقة، التي تحدث غالباً بين الحكومات والمجتمع، خاصة بعد الأزمة العميقة التي ضربت الدول القومية، والتي فقدت جاذبيتها لدى الفرد، من خلال إملاء هذه الفجوة بالشعارات البراقة التي تحملها.

12- أصبحت المنظمات الدولية واقعاً لا يمكن تجاهله، وبانت جزءاً أساسياً من النظام العالمي، وتحتل مركزاً استشارياً في الأمم المتحدة، لذلك فإن تجنب هذه المنظمات لا يأتي بنتيجة، وإنما يجب بناء علاقات جيدة مع هذه المنظمات، والاستفادة من موقعها، لتمكين المنطقة سياسياً واقتصادياً.

13- إن زيادة الوعي بالمخاطر التي تحملها المنظمات، ومعالجة الخلل في بنية المجتمع، المتمثّل في البطالة والفقر والصحة والتعليم، هو خير علاج لتمتين وتمكين المجتمع.

14- إن أهم فئة مستهدفة هي فئة الشباب، لذلك يجب إقامة مشاريع تنموية لجذب الشباب، ومحاولة ملئ الفراغ الناتج من حالة عدم الاستقرار.

15- من كل ما سبق، نرى في كثير من الأحيان أن مكانة المنظمات تتخطى مكانة الحكومات، وذلك نتيجة طبيعة المنظمات غير الحكومية، غير المعرّضة للمساءلة، بالإضافة إلى عملها الذي يتخطى الحدود.

المشهد الإعلامي في مناطق الإدارة الذاتية

تحليل الواقع (الوظيفي، والتنظيمي، والمالي) لوسائل الإعلام المحلية

أوصمان علي

المقدمة

شهد الواقع الإعلامي في سوريا طيلة العقود الماضية تفاقماً للأزمات، والتحديات، سيما المتعلقة بالتضييق على الحريات، وفرض القيود الرقابية على الصحفيين، والافتقار للتعددية أو الانفتاح على الأصوات المعارضة، إذ ظل حبيساً لاحتكار السلطة الحاكمة للكلمة، والتدفق الحر للمعلومات، فكان مصير أي مشروع إعلامي يبهر "خارج النص الحكومي" التضييق، والإغلاق، والسجن، كما في تجربة "علي فرزات" مالك جريدة "الدومري"، التي تعرضت للإغلاق، جراء انتقادها اللاذع لتدني هامش الحريات في البلاد، وتحميلها السدة الحاكمة المسؤولية الكاملة إزاء ذلك.

فضلاً عن ذلك، فقد انحسرت أدوار وسائل الإعلام المحلية في التسويق لتيارات سياسية، وفكرية تخدم مصالح المنتفعين والسلطة الحاكمة، دون الأخذ في الاعتبار مراعاة واحترام التنوع والتعدد في الثقافات، والدور المنوط بجوهر تحقيق الإعلام الترابط والتماسك الاجتماعي، بل على العكس تماماً بقي إعلاماً مناسباتياً، يجنّد لأنماط من المفاهيم والقيم الغربية عن التكوين الثقافي، والفكري للمجتمع السوري، فكانت النتيجة سيادة حالة من الاغتراب الإعلامي لدى الجمهور السوري، وفقدانه الثقة بنواذع الإعلام المحلي، الأمر الذي دفع بكثيرين إلى تفضيل التنقل بين وسائل الإعلام الخارجية، ليس لكونها أفضل حال من الإعلام المحلي من حيث الاستقلالية أو المصداقية في نقل الحدث، بل لأنها تشبع حاجات معرفية أنية بالنسبة للجمهور المحلي لا يجدها في "إعلامه الوطني".

كما أن ضعف الإطار القانوني، وتدني التكوين المهني، والأكاديمي، واتصاف وسائلها بمركزية الصدور من دمشق وحلب، مع إهمال بقية المحافظات السورية -بنسب متفاوتة- من ناحيتي التغطية الإعلامية، وتمركز وسائل الاعلام تُعدّ من أسوأ معالم الإعلام في سوريا.

هذا الواقع المشوه إعلامياً، والبعيد كل البعد عن هوية الإعلام السوري، ومسؤولياته القويمة في كشف الفساد وتصويب الأخطاء، أثر سلباً على البنية الاجتماعية، والنفسية، والهوية الوطنية الجامعة لتكوين شخصية الفرد السوري، سيما مع افتقار تلك الفترة لوسائل الاتصال المتطورة، كما الآن.

تباعاً، وفي خضم تسارع وتيرة التغيرات التي أجتها ثورات "الربيع العربي"، وما رافقها من طفرة نوعية في تقنيات الإعلام الجديد، سطعت الكثير من الحقائق، وتحطمت القوالب النمطية التي ظلت تعممها أجهزة الإعلام الحكومي لعقود، وبرز في الساحة الإعلامية دور "المواطن الصحفي" الذي بات يزاحم الإعلام التقليدي، كما انتهزت وسائل الإعلام البديلة فقدان الحكومة المركزية سيطرتها على مساحات جغرافية شاسعة لتمارس عملها الميداني، وتبث الأحداث من الداخل السوري، وهذا ما جرى العمل عليه في مناطق الإدارة الذاتية التي تدير ثلث المساحة السورية.

فقياساً مع باقي المناطق السورية، تعدّ هذه المنطقة اليوم الأكثر احتضاناً لوسائل الإعلام من حيث التوزع الجغرافي، (1) ويقدر عددها بـ115 وسيلة إعلام (محلية، وإقليمية، ودولية).

من هنا، ومن أهمية التحليل العلمي، والتقييم الدقيق للجوانب البنوية لوسائل الإعلام المحلي في مناطق الإدارة الذاتية، سيتم تقسيم الدراسة الحالية إلى مرحلتين، تتمثل **المرحلة الأولى** بقياس اتجاهات الجمهور إزاء أداء الإعلام المحلي، وفي **المرحلة الثانية** سيتم تحليل الجانبين المالي والوظيفي، وتفسير البنية التنظيمية في وسائل الإعلام المحلية لاستنباط نتائج واقعية ذات دلالة.

تقسيمات الدراسة: تنقسم الدراسة في ظل قراءة المشهد الإعلامي إلى أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول سيتضمن الإجراءات المنهجية الخاصة بالدراسة.

المحور الثاني سيتم فيه قياس وتحليل اتجاهات الجمهور تجاه أداء الإعلام المحلي.

المحور الثالث سيركز على تحليل وتقييم النواحي (الوظيفية، والتنظيمية، والمالية) في الإعلام المحلي.

المحور الرابع تنتهي الدراسة من خلال عرض النتائج والتوصيات، والمراجع والملاحق.

المحور الأول: الإجراءات المنهجية

أولاً: مشكلة الدراسة

شهدت الساحة الإعلامية طوال الحرب السورية القائمة منذ 10 سنوات، صعوداً قياسيماً لعدد كبير من وسائل الإعلام المختلفة من حيث حجم العاملين، ومعايير الجودة، ومصادر الدعم المالي.

في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا؛ ورغم انتعاش السوق الإعلامية، وتوافر فرص العمل الصحفي، إلا أنه يوازيها في الغالب غياباً واضحاً لمؤشرات محددة قابلة للقياس، يمكن الاحتكام إليها في تقييم الوسائل الإعلامية، وما يترتب عليها من خلل في سوية الأداء، وضمان استمرارية مصادر الدعم المالي، التي تتيح للوسيلة الديمومة والاستقلالية. كما لا يقل عنها أهمية ملامح الهيكل التنظيمي المعتمد لمؤسسات الإعلام، والتسلسل الوظيفي لسير العمل، والمؤهلات الأكاديمية، و المهارات المهنية التي تؤهل الصحفيين المحليين لنقل ومعالجة الأحداث بدقة وموضوعية.

من هنا تنطلق المشكلة البحثية من سؤال رئيسي: **ما هو الواقع الوظيفي، والتكوين المؤسسي والتنظيمي، والمالي لوسائل الإعلام في مناطق الإدارة الذاتية، ورصد اتجاهات الجمهور تجاه أدائها؟** تتفرع عنه أسئلة أخرى، وهي:

- 1- كيف يقيم الجمهور أداء الإعلام المحلي في مناطق الإدارة الذاتية؟
- 2- ما نوع ملكية الوسائل الإعلامية؟
- 3- ما مصادر الدعم المالي التي يتلقاها الإعلام المحلي، وما معدل أجور العاملين؟
- 4- ما الهيكل التنظيمي المعتمد في الوسائل الإعلامية، وما شروط اختيار الموظفين؟
- 5- كم عدد العاملين في وسائل الإعلام المحلية، وما هي مؤهلاتهم، ونسبة الإناث منهم؟
- 6- ما طبيعة المحتوى، واللغة المستخدمة في الخطاب الإعلامي؟
- 7- هل تستثمر الوسائل الإعلامية المحلية التكنولوجيا المعاصرة أثناء تغطيتها للأحداث؟
- 8- هل هناك برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في الوسائل الإعلامية، وما مدى كفاءتها، ودوريتها؟
- 9- ما التحديات التي تعترض عمل وسائل الإعلام المحلية، والطول المقترحة لمعالجتها؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية بشكل أساسي إلى تحقيق أهداف أساسية، يمكن إجمالها في ثلاث محددات:

- 1- رصد اتجاهات الجمهور تجاه أداء وسائل الإعلام المحلية، ونقل مقترحاتهم الخاصة بتطوير العمل الإعلامي، ليكون الإعلام مهيباً أكثر لإيصال صوت الشارع.
- 2- إجراء مسح شامل لوسائل الإعلام، وتقديم قاعدة بيانات حديثة تفيد أصحاب الشأن، بعد تقييم الجوانب المرتبطة بـ (الملكية، وطبيعة المحتوى، والهيكل التنظيمي، وشروط اختيار الموظفين، وعدد العاملين، واستثمار التكنولوجيا، والمسائل المالية).
- 3- بيان ومناقشة التحديات التي تواجه عمل الوسائل الإعلامية، واقتراح الحلول لمعالجة أوجه القصور، والخلل الذي يعترضها.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة - بالدرجة الأولى - في كونها الأولى من نوعها في مسار تقييم أداء واقع الوسائل الإعلامية في مناطق الإدارة الذاتية بأقاليمها الثلاثة، وتوضح بلغة الأرقام والمؤشرات البيانية الحديثة أوجه الخلل، واقتراح الحلول لمعالجتها، بالاستناد على المسح الميداني، كما من شأنها أن تشكل أحد المراجع التي تفيد القائمين على إدارة الوسائل الإعلامية لتطوير بنائها المؤسساتية، ومحتواها.

أما بالنسبة للباحثين وأصحاب الشأن، فإنها ستوفر عليهم الوقت والجهد من ناحية البحث عن البيانات المطلوبة لدراساتهم وأبحاثهم العلمية ذات الصلة مستقبلاً.

رابعاً: منهجية الدراسة

تتنمي الدراسة الحالية - التي امتدت زمنياً ما بين 15 أيار/مايو حتى 10 أيلول/سبتمبر من عام 2021- إلى الدراسات الوصفية، باعتبارها "أنسب المناهج التي تتيح جمع البيانات الدقيقة وتسجيلها، ووصف النظم والمؤسسات الإعلامية، والوقائع في إطار علاقات فرضية يمكن اختبارها". (2)

فيما يتعلق بعملية المسح التي اعتمدها بغرض الحصول على البيانات الإحصائية، فقد تمت الاستفادة - كإجراء منهجي - من التصميم التجريبي، وطريقة سحب العينة للأبحاث السابقة ذات الصلة. وبناءً عليه، تم إجراء المسح الإعلامي لوسائل الإعلام المحلية في مناطق الإدارة الذاتية، ومسحاً ميدانياً للجمهور، بالتعاون مع وحدة البحث الميداني في مركز الفرات للدراسات، وذلك من خلال إعداد استبانة (مغلقة، ومفتوحة الأسئلة)، انقسمت إلى ورقتين،

الأولى خاصة بالقائم بالاتصال (وسائل الإعلام)، والثانية خاصة بتقييم الجمهور لمحتوى وسائل الإعلام.

أما عن مجتمع الدراسة، فيضم وسائل الإعلام المحلية النشطة ضمن مناطق الإدارة الذاتية بمختلف أنواعها، وتوجهاتها، وأنماط ملكيتها؛ يستثنى من العينة المدروسة (المكاتب الفرعية لمؤسسات الإعلام الخارجي، ويتبعها شبكة من الصحفيين المحليين العاملين في مناطق الإدارة الذاتية، وكذلك الدوريات والمواقع الإلكترونية الناطقة باسم النقابات، والهيئات، وكيانات الإدارة المحلية، والقوى العسكرية، والأمنية، والمراكز المختصة بتأهيل الصحفيين، والمعنية بتقديم الدراسات والاستشارات الإعلامية).

كما تم تطوير أداتي الملاحظة (الرصد الميداني)، والمقابلة للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات عن وسائل الإعلام المحلية، وسُحبت العينة من مجتمع الدراسة بالطريقة الميسرة (المتاحة) بنسبة تجاوزت 30% من إجمالي وسائل الإعلام المحلية، ولا بدّ هنا من الإشارة إلا أنه من الصعوبة بمكان في هذا النوع من الدراسات الإحاطة الكلية بجميع منافذ الإعلام المحلي، والمقدر عددها بـ 66 وسيلة إعلامية، سيما أن بعضها تحفظت، وأخرى امتنعت عن الرد والإجابة عن أسئلة الاستبانة، وكثير منها لم تكن فعّالة في آلية التواصل الإلكتروني، وبالتالي تم استيفاء شروط سحب هكذا نوع من العينة اعتماداً على شروط متجانسة في التمثيل المتوازن. وكذلك الأمر بالنسبة للعشوائية المختارة من الجمهور في مدن (القامشلي، والرقّة، ومنبج)، وبلغ حجمها 318 عينة من مختلف الأعمار والأجناس، والولاءات الفكرية، والانتماءات الفئوية، وذلك للتمثيل المتجانس لأراء أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع، وفق قاعدة مفادها "كلما كان حجم العينة أكبر زاد تمثيلها لخصائص المجتمع المأخوذة منه، ويزيد فرص رفض الفرضية الصفرية عندما تكون خاطئة، أي تقلل الخطأ الاحصائي من النوع الأول، وبالتالي تمثيلاً أعلى لخصائص المجتمع، وتعميماً أصدق لنتائج الدراسة". (3)

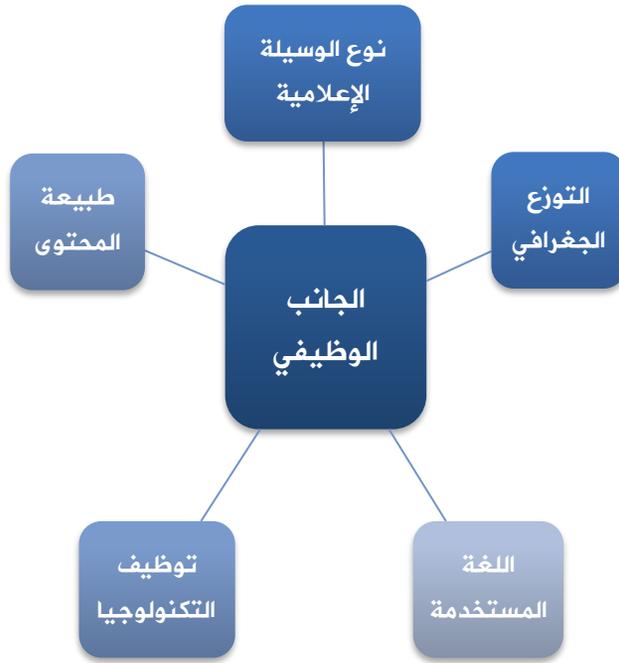
خامساً: متغيرات الدراسة

● المتغير المستقل: يتمثل بمتغيرين اثنين:

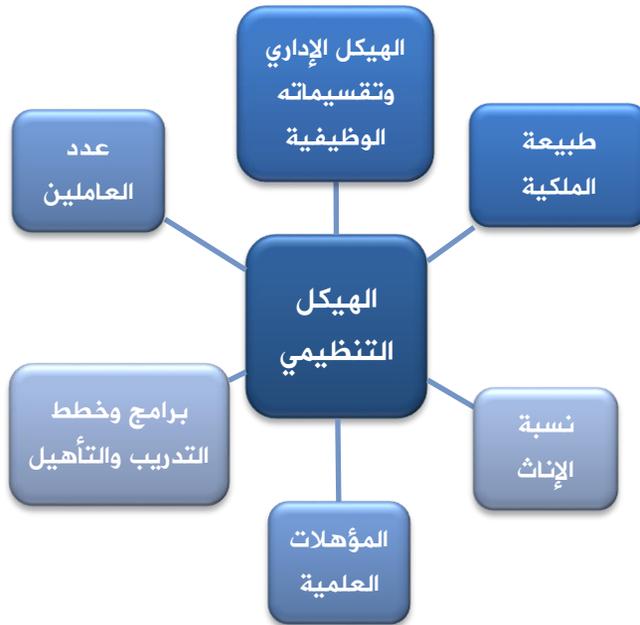
المتغير الأول: اتجاهات الجمهور.

المتغير الثاني: (البنية الوظيفية، والتنظيمية، والمالية) في الإعلام المحلي

- المتغير التابع: أداء وسائل الإعلام المحلية في مناطق الإدارة الذاتية
- المتغير الدخيل: ظهور أو اختفاء وسائل الإعلام المحلية لأسباب وعوامل عديدة.



الشكل رقم (1)



الشكل رقم (2)



الشكل رقم (3)

سادساً: مصادر المعلومات

اعتمدنا - في انجاز الدراسة - على العديد من المصادر الميدانية، والمراجع العلمية، نجملها بما يأتي:

المصادر الأولية:

- ❖ استبانة خاصة بالجمهور، وأخرى بالقائمين على الإعلام المحلي في مناطق الإدارة الذاتية.
- ❖ البيانات الرقمية الخاصة بعدد وسائل الإعلام تم الحصول عليها من المجلس الأعلى للإعلام في إقليم الجزيرة.
- ❖ البيانات الناتجة عن خضوع أكثر من 40 عامل في الوسائل الإعلامية المحلية لاختبارات وتقييمات، لقياس أدائهم، وكشف أوجه القصور، والتحديات التي تعترضهم، وقد أشرف عليها الباحث، الذي استفاد من كونه يشغل صفة مدرب إعلامي في شركة "أسس" في القامشلي، إلى جانب عمله الميداني مع قنوات تلفزيونية، ووكالات أنباء محلية طيلة 5 سنوات.

المصادر الثانوية:

- ❖ الدراسات السابقة، ذات صلة بواقع الوسائل والمؤسسات الإعلامية في سوريا.
- ❖ الكتب الإعلامية الخاصة بمؤسسات واقتصاديات الإعلام، ومؤشرات استقلاليتها.

سابعاً: صعوبات إنجاز الدراسة

هنالك العديد من التحديات التي اعترضت إجراءنا للدراسة متمثلة بما يأتي:

- امتنع عدد من وسائل الإعلام - سيما الخاصة منها - عن الإجابة على أسئلة الاستبانة لاعتبارات لم تكن شفافة وواضحة في الإفصاح عنها.
- عوائق التنقل بين الأقاليم الثلاث لمناطق الإدارة الذاتية.
- تصدّر مطالب تحسين الخدمات العامة لأولويات الجمهور، الأمر الذي تسبب بعزوف البعض عن الإجابة على الأسئلة البحثية الخاصة برصد آراء الجمهور تجاه أداء وسائل الإعلام المحلية.

- صعوبة تمثيل الإناث بصورة متجانسة في العينة البحثية بالشكل المرجو، نظراً لتحفظ العديد منهن، سيما في مدينة الرقة

المحور الثاني: قياس وتحليل اتجاهات الجمهور تجاه أداء الإعلام المحلي

أولاً: العلاقة التفاعلية المتبادلة بين الجمهور ووسائل الإعلام

في عالم التأثير الإعلامي، تختلف درجة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام تبعاً لظروفه، ومدركاته، وحاجته الملحة إلى نافذة إخبارية تعرفه على العالم الآخر، وغالباً ماتتسم هذه العلاقة بالتردية، حيث كلما استطاعت وسائل الإعلام تقديم محتوى يلبي احتياجات الجمهور، كلما زاد الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات والعكس صحيح، أي كلما اتجهت وسائل الإعلام إلى تقديم محتوى بعيد عن اهتمامات واحتياجات الجمهور، كلما قل الاعتماد عليها. (4)

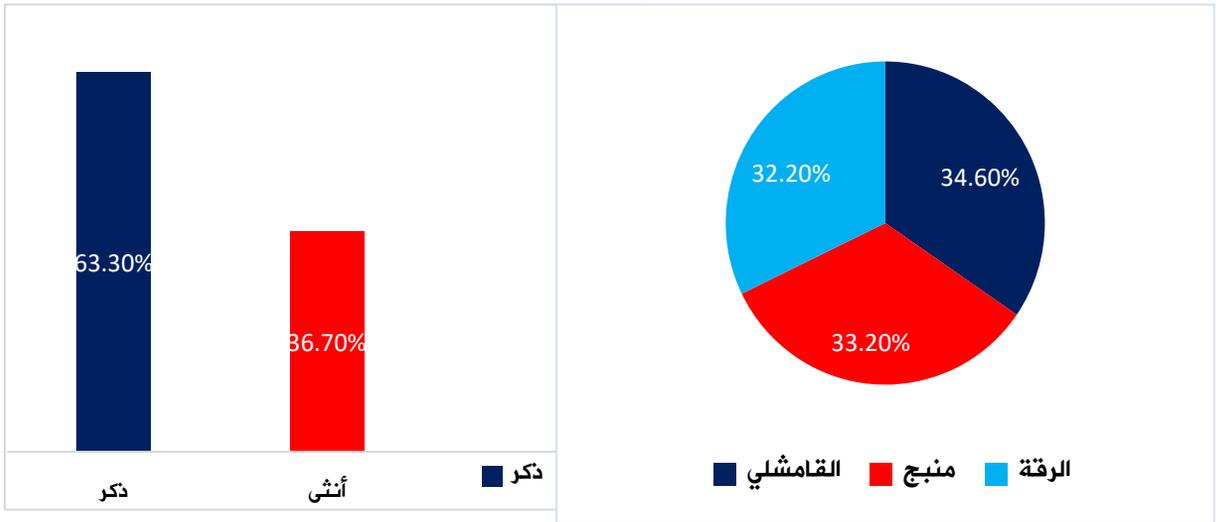
في هذا الإطار؛ يتوقف مدى قبول الجمهور للرسالة الإعلامية على استقراره النفسي والاجتماعي، واهتماماته التقليدية بمضمون الرسالة الإعلامية، وهذا هو جوهر " نظرية اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام Dependency Model of Mass Communication or Media "Dependency، فالمعروف في سيكولوجيا الاقتناع، وعلوم الإعلام والاتصال، أن المتلقي يزداد تأثراً بالمحتوى الإخباري في حالة الاضطرابات الاجتماعية، والسياسية، والأمنية، إضافة إلى مدى قدرة المصدر على الاقتناع من خلال توظيف الاستمالات المعرفية والوجدانية التي تغذي مؤقتاً أو على المدى الطويل ذاكرة الجمهور بالقيم والمفاهيم، مع أنية تدفق المحتويات في الفضاء الرقمي، وتشكيلها الملامح الفكرية، والثقافية، والسياسية في ضوء استجابة الجمهور للمضمون المعروف.

في سياق ما قيل سابقاً؛ يمكننا القول أن الجمهور يمثل أحد العناصر الثلاثة الأكثر أهمية في أية عملية اتصالية، إلى جانب السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية، وطبيعة الحدث، فالعلاقة الاتصالية تفاعلية بين المرسل والمتلقي، يكتسب الطرف الأول الجماهيرية، والدعم المالي، والقبول الاجتماعي، أما الطرف الثاني فيحقق القيمة المعنوية والرمزية من خلال إشراكه كعنصر حيوي في العملية الاتصالية، ليتزود بالمعارف التي تدخل ضمن دائرة اهتماماته، وأولوياته.

هذه العلاقة المتبادلة بين الجمهور والوسيلة الإعلامية تطورت في عصر الإعلام الرقمي، وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي، التي اتاحت بفضائها الواسع حزمة هائلة من المصادر الإعلامية، والمنافذ الإخبارية، مكنت الجمهور من التفوق أحياناً على وسائل الإعلام من خلال رحلة التدوين. وأصبح اليوم جزءاً أساسياً من عملية صنع المحتوى، ونقل الأحداث (الإعلام البديل)، بعد أن تخلص من قيود الإعلام التقليدي، ورقابة حارس البوابة الإعلامية، وبالتالي

طويت صفحة النظر إلى الجمهور بمستواه العام بسلبية القطيع كما في نظرية "الرصاصة السحرية" *magic-bullet theory* التي تعتبر أن المتلقي يتفاعل، ويستجيب للرسالة الإعلامية بصورة متشابهة دون فوارق أو وسيط أو استقلالية. (5)

بناءً على ما ذكر آنفاً، وعلى ما يمثله الجمهور من دور وضرورة ملحة في خارطة العملية الاتصالية، انطلقت دراستنا من رصد وقياس آراء واتجاهات الجمهور لأداء الإعلام المحلي في مناطق الإدارة الذاتية، لذا تم سحب عينة عشوائية بمستوياتها المختلفة من المجتمع المبحوث، توزعت على الشكل الآتي:



نسب تمثيل الجنسين - الشكل رقم (5)

التوزيع الجغرافي للعينة - الشكل رقم (4)

ثانياً: تحليل اتجاهات الجمهور تجاه أداء الإعلام المحلي

في المرحلة الأولى من الدراسة سيتم تحليل نتائج الاستبانة الخاصة بتقييم الجمهور للوسائل الإعلامية المحلية، وقياس محصلة إجاباته على أربع أسئلة رئيسية (مغلقة، ومفتوحة)، هي:

- 1- ما درجة رضى الجمهور عن أداء وسائل الإعلام المحلية؟
- 2- هل يمكن اعتبار الإعلام المحلي مصدراً إخبارياً جديراً بالثقة؟
- 3- هل استطاع الإعلام المحلي مخاطبة جميع الفئات المجتمعية؟
- 4- ما الحلول التي يقترحها الجمهور لزيادة فاعلية الإعلام المحلي؟

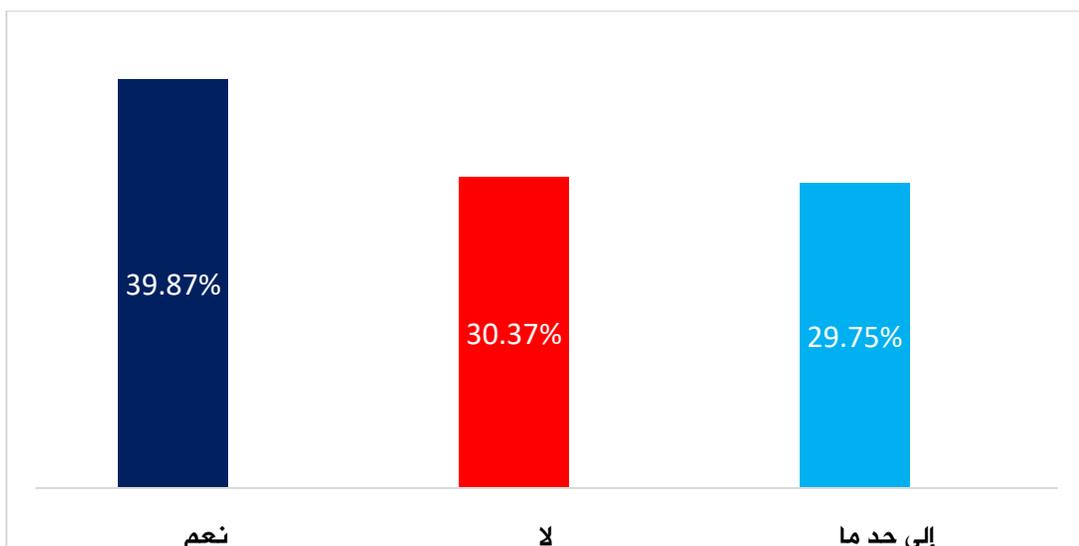
على الجانب الآخر، وبناءً على نتائج الاستبانة التي تمت توزيعها على الفئة المستهدفة، سيتم الانتقال إلى المرحلة الثانية من الدراسة، عبر إجراء المقابلة البحثية مع القائمين على وسائل

الإعلام المحلي، وإعداد استبانة خاصة بتقييم الجوانب (الوظيفية، والتنظيمية، والمالية) الخاصة بكل وسيلة إعلامية محلية على حده.

السؤال الأول: هل أنت راضٍ / راضية عن أداء الإعلام المحلي في مناطق الإدارة الذاتية؟

العدد	النسبة	الإجابة
126	39.87%	نعم
96	30.37%	لا
94	29.75%	إلى حد ما

الجدول رقم (1)



معدل رضا الجمهور عن أداء الإعلام المحلي - الشكل رقم (6)

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (1) أن معدل رضا الجمهور عن أداء وسائل الإعلام المحلية يبلغ 39.87%، وكان الاجماع في هذه الفئة قائماً على أن الإعلام المحلي لازال في طور النشأة، ويحتاج إلى فترة استقرار مالي، وسياسي ليكون أكثر كفاءة، وحرفية في الإحاطة بجميع اهتمامات وحاجات الجمهور.

انبثقت النظرة الايجابية لمعظم أفراد هذه العينة تجاه الإعلام المحلي باعتباره ورغم نشأته الحديثة استطاع أن يشبع حاجاتهم الاخبارية إلى حد منطقي، سيما في ظروف الحرب، بل ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، ورأوا أنه لم يقع في فخ التحريض الطائفي، والصراع العرقي بين المكونات، بل تدعو معظمها إلى خلق حالة من الانسجام المجتمعي، وذلك على عكس وسائل إعلام المعارضة، والحكومة السورية التي يعتبرونها يبادق وعدسات مأجورة لخدمة السلطة، والقوى والفصائل المسلحة المتطرفة.

في المقابل فإن 30.37% من الجمهور لم يكن مؤمناً بالمحتوى الذي تقدمه وسائل الإعلام المحلية، وهذه النسبة توضح مستوى الشرح بين الرسالة الإعلامية، ورضا المجتمع الجماهيري عنها، فعلى خلاف المتفائلين والراضين عن أسلوب عمل الإعلام المحلي، فإن فريق الراضين اعتبر بأن الرسالة الإعلامية المقدمة لهم تتصف بالجمود، ولا تواكب ملامح الإعلام العصري، إذ لا تمتلك أدوات قوية للتأثير، والافئاع، كما أن أداء معظم الصحفيين المحليين غير مقنع، ويفتقد إلى حد بعيد للحرفية، وأصول المهنة. فهم على حد وصف البعض يسرون على نسق إعلامي رتيب وغير هادف، يستميلون رضا بعض القوى السياسية، ويستكنون للمصالح الشخصية على حساب حق الجمهور في الحصول على المعلومة بدقة، ودون تشويه، أو تأطير. وأرجعت هذه الفئة أسباب ضعف الإعلاميين إلى كون معظمهم هواة، وأهدافهم من ممارسة المهنة الحصول على المال بالدرجة الأولى، ولا تتمتع شريحة واسعة منهم بالكفاءة العلمية، والمهارات المهنية التي تمكنهم من بلورة قضايا تهم الرأي العام، إلى جانب افتقاد الكثير منهم للجسارة المطلوبة لكشف وتقصي أوجه الخلل، والفساد في المجتمع، وفي الإدارة الذاتية، فالطابع "الثوري البراغماتي" على حد وصف البعض يغلب على الجانب المهني في المعالجة الصحفية.

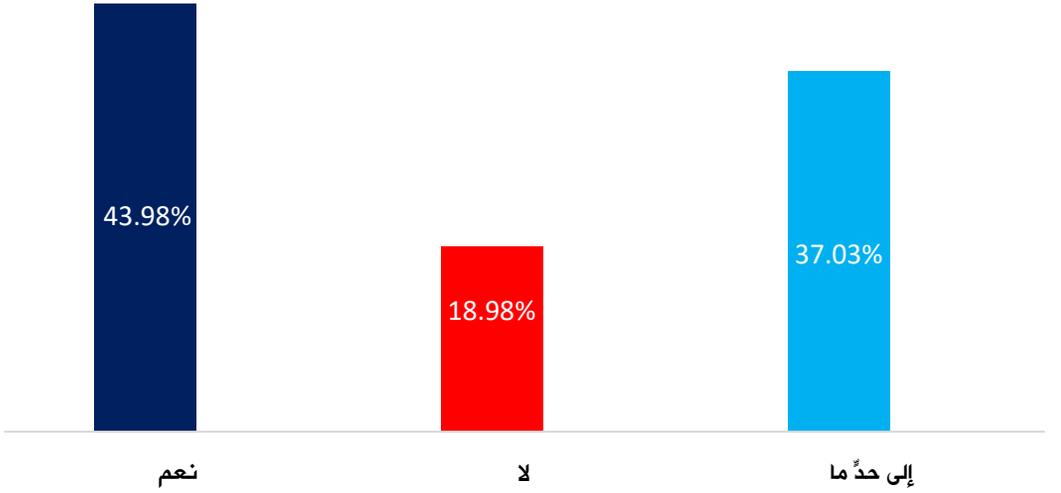
في حين أن إجابات 29.75% من الجمهور اتصفت بالنسبية، حيث لم توافق الرأيين السابقين، وفضلت هذه الفئة رفض النظرة القطعية (الرافضة أو الموافقة) على أداء الإعلام المحلي، كونها على حد اعتبارهم تتسم عموماً بأوجه ايجابية تمنحها القوة، والفاعلية، وأخرى سلبية تقلل من قوة تأثيرها أثناء تقديم الرسالة الإعلامية.

بناءً على ماسبق ذكره، فإنه تستوجب آلية الشروع في أية خطة إعلامية استراتيجية الاشارة بالدور الإيجابي للجمهور حين صناعة ومعالجة المادة الإعلامية، فنحن اليوم في وقت أصبح فيه الجمهور نفسه سيد الكلمة، ووسيلته في ذلك العالم الافتراضي، ومدى قبوله أو تحفظه على أداء وسائل الإعلام يجب أن يمثل أولوية للإعلام المحلي لمراجعة نفسه، والتقرب أكثر من الجمهور المستهدف، ومنحه مساحة واسعة للمشاركة، والتفاعل لتقديم الرسالة الإعلامية بصورة شاملة، ومتوازنة دون انحراف عن التوجّه العام السائد.

السؤال الثاني: هل تُعدّ وسائل الإعلام المحلية مصادر إخبارية جديرة بالثقة؟

العدد	النسبة	الإجابة
139	%43.98	نعم
60	%18.98	لا
117	%37.03	إلى حدّ ما

الجدول رقم (2)



معدل اتخاذ الجمهور لوسائل الإعلام كمصادر إخبارية بالثقة - الشكل رقم (7)

تظهر نتائج الجدول رقم (2) أن 43.98% من الجمهور يثق بالإعلام المحلي، ويعتبره منفذاً إخبارياً جديراً بالمصداقية، ويبنون رؤاهم في هذا الإطار على كون الإعلام المحلي واكب الأحداث، ولم ينحرف كثيراً عن مساره الصحيح طيلة سنوات الحرب السورية، وأن مستوى بثه للمعلومات المضللة كان ضئيلاً.

في حين أن نسبة 18.98% تخالف الرأي السابق، وتجد بأن هنالك هوة بين الإعلام المحلي، والجمهور، أشبه بحالة من فقدان ثقة، إذ لم تستطع وسائل الإعلام المحلية أن تلعب الدور المنوط بها لاكتساب ثقة الجمهور، ورضاه، بل تورطت بعضها في مصيدة الإعلام المضاد، من خلال نشر الأنباء الزائفة، والصور المفبركة، من دون معرفة أو بشكلٍ متعمد.

كما لم تستطع حسب البعض أن تتحول إلى مرآة تنقل مطالب الشارع، فعالجت الأحداث، وأطّرتها من منظور ضيق، غاب عن محتواه التوازن والموضوعية في الطرح، وطبعاً هاتين السمتين تمثلان رافعة وظيفية لأي إعلام مهني يفصل بين الرأي، ونقل الحقيقة.

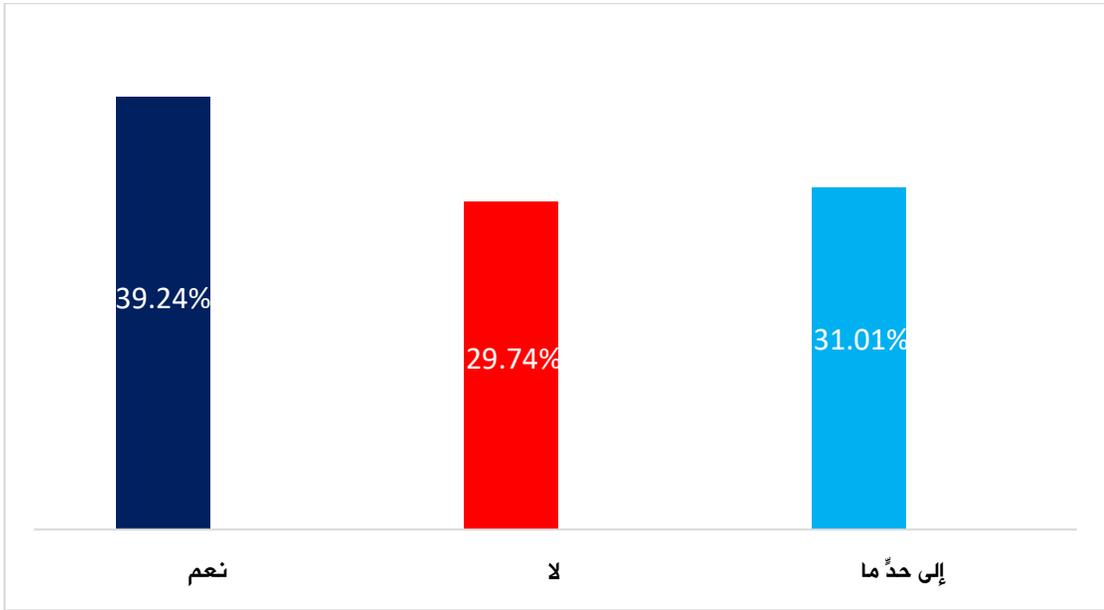
أما الآراء التي كانت نسبية في إجاباتها فقد بلغت 37.03%، ورأت بأن الإعلام المحلي يمر أحياناً بمرحلة انتعاش يكون فيها عيناً للجمهور على المشهد العام، وفي أوقات أخرى تجده غائباً عن اهتمامات المتلقي، ويضع الأحداث ضمن أطر لا تلامس الحقيقة، وكأنه يعيش في عالم آخر.

من الضرورة بمكان القول: إن مسألة الثقة وخلق المصداقية بين الجمهور والإعلام يمثل بعداً محورياً وحاسماً لضمان ديمومة أي وسيلة إعلامية، كما أنها تعدّ في ذات الوقت واحدة من أهم معالم إثبات صوابية الوظيفة الإعلامية، وقيام وسائل الإعلام بدورها على أكمل وجه، فأية عثرة أو اصطدام مع الجمهور أياً كان شكله، قد ينتج عنه فقدان الجهة المرسلّة قاعدتها وسمعتها داخل الأوساط المجتمعية، لذا فلا بدّ من عدم الاستهتار بعقلية الجمهور، وكسب رضاه من أولويات نقل، ومعالجة أيّ حدث.

السؤال الثالث: هل تعتقد/ين بأن الإعلام المحلي استطاع مخاطبة جميع الفئات المجتمعية في مناطق الإدارة الذاتية؟

الإجابة	النسبة	العدد
نعم	39.24%	124
لا	29.74%	94
إلى حدٍ ما	31.01%	98

الجدول رقم (3)



معدل مخاطبة وسائل الإعلام للفئات المجتمعية - الشكل رقم (8)

تشير النتائج المدونة في الجدول رقم (3) أن 39.24% من الجمهور يرى أن الإعلام المحلي استطاع أن يخاطب فئات المجتمع كافة على اختلاف تكويناتها الإثنية، والعرقية، والدينية، والجغرافية، من خلال إطلاقها منصات إعلامية ناطقة بلغات الشعوب المحلية، وتخصيصها برامج تلفزيونية أو إذاعية، ومواقع إلكترونية، تشجع على تعلم اللغة الأم، وتولي الأهمية لإحياء ثقافة المكونات المجتمعية، إلى جانب دعم حقوق الفئات المهمشة، خاصة ما يتعلق بالمرأة.

في حين كانت النسب متقاربة بين من اعتبر أن الإعلام المحلي لم يستطع مخاطبة المجتمع بكافة مكوناته، والفئة التي تجد الأمر نسبياً غير مطلقاً، فبلغ معدل الإجابة بـ (لا) 29.74%، والإجابة بـ (إلى حد ما) 31.01%.

يرجع سبب الاجابة بـ"لا" حسب المستجيبين كون الإعلام المحلي لازال حزبياً بالمقام الأول، وطقوسياً إلى حد بعيد يستذكر بعض القوميات أو الأديان في المناسبات، كما ويعتبرون بأن هذا النوع من الإعلام لم يستطع تقديم خطاب وطني جامع لحاجات واهتمامات جميع المكونات، بل على العكس تفرد بالتسويق، والتجنيد لسياسات بعض القوى السياسية، والداعمين له على حساب مراعاة التنوع والتعددية التي تتميز بها هذه المنطقة.

أما الذين يفضلون الامتناع عن النظر من زاوية قطاعية على قدرة الإعلام المحلي على مخاطبة كافة الفئات، فيرجحون أن يكون المحتوى الإعلامي المقدم متأرجحاً بين مخاطبة بعض الفئات الاجتماعية من جهة، واستغلال بعضها الآخر لأغراض دعائية، وسياسية.

من هنا، فإنه لا بدّ من التركيز على الدور الايجابي لوسائل الإعلام، حينما يتعلق الأمر بدراسة طبيعة المجتمعات، واستيعاب اختلافها في الفكر، والمعتقد، والمفاهيم، وانقسامها الفئوي تجاه المضامين الإعلامية، فكما يقال "الاختلاف بداية الحوار"، والحوار مع الحاضنة الاجتماعية، والاستجابة لخياراتها في تقبل المادة الإعلامية نقطة عبور لضمان الثقة المتبادلة.

من هذه الزاوية يأتي جوهر الإعلام الهادف عندما ينصب اهتمامه على تقريب الرؤى ووجهات النظر، وتشجيع الاختلاف، دون الانحياز لتيار ضد آخر، ومن زاوية أخرى قد يدفع الإعلام المضلل بالشريحة المهمشة إعلامياً إلى العزوف عن متابعة وسائل الإعلام المحلية، واللجوء إلى تصديق الإعلام المضلل، ودعاياته، ورواياته المشكوك في أمرها، الأمر الذي قد ينتج عنه ضعف، ووهن في الجبهة الداخلية لأي أمة.

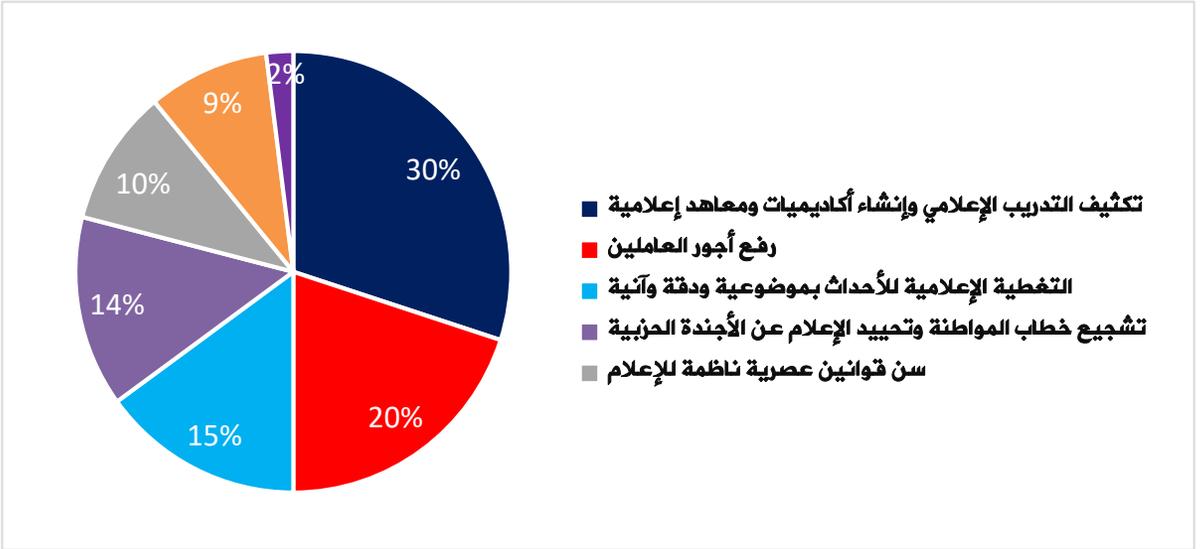
وهذا ما ينطبق على الإعلام المحلي في مناطق الإدارة الذاتية، حيث يتصف الجمهور بالتنوع في تركيبته الاثنية، والعرقية، والدينية، ومن الأهمية أن تتم مخاطبة الإعلامية بصورة مدروسة، وهادفة، مبنية على التوازن والاتساق في تضمين الكل داخل الجزء، والارتقاء بأداء الرسالة الإعلامية وفق ثوابت مهنية تسمو فوق مظاهر التأجيج، وبث الفتن، وكذلك الأفكار التي تهدد القيم الحميدة في المجتمع، بهدف إكسابهم مناعة ضد المضامين الإعلامية الهدامة، وجعلهم قادرين على فهمها، والتعاطي معها بفكر نير، ومتبصر، وبوعي وإدراك. (6)

ثالثاً: الحلول التي اقترحها الجمهور لتطوير أداء الإعلام المحلي

كما ذكرنا سابقاً، فإننا اعتمدنا في قياس اتجاهات الجمهور لأداء الإعلام المحلي على الأسئلة المفتوحة كجزء من الاستبانة المقدمة إليه، وبناءً على جمع الإجابات، وتصنيفها تم التوصل إلى النتائج الظاهرة أمامكم في الجدول رقم (4):

النسبة	الإجابة
30%	تكثيف التدريب الإعلامي وإنشاء أكاديميات ومعاهد إعلامية
20%	رفع أجور العاملين
15%	التغطية الإعلامية للأحداث بموضوعية ودقة وأنية
14%	تشجيع خطاب المواطنة وتحبيد الإعلام عن الأجندة الحزبية
10%	سنّ قوانين عصرية ناظمة للعمل الإعلامي
9%	تطوير البنية المؤسسية ورفعها بالكفاءات
2%	توظيف التكنولوجيا الإعلامية الحديثة

الجدول رقم (4)



حلول الجمهور لتطوير الإعلام المحلي - الشكل رقم (9)

في الخلاصة، يكمن نجاح أية خطة إعلامية محكمة لرفع مستوى أداء الإعلام، وضمان أهليته في تمثيل المجتمع، من عدم إهمال عنصر "التغذية الراجعة" أثناء الاتصال، متمثلاً باهتمامات الجمهور المتلقي، ومدى قدرتها على إثراء عقول أفراد.

من هذا المنطلق سيتم التعمق أكثر في الفصل التالي بالجانب المتعلق بتحليل، وتقييم وسائل الإعلام المحلية في مناطق الإدارة الذاتية، وستستقر العملية التحليلية عند خطوتين: أولاً عبر

إحاطة القائمين على وسائل الإعلام بنتائج اتجاهات الجمهور نحو أدائها، وثانياً بتوجيه أسئلة غرضها الحصول على بيانات دقيقة عن الجوانب (الوظيفية، والتنظيمية، والمالية) للمؤسسات الإعلامية، ومدى انعكاس ذلك على أداء وجودة المحتوى الذي تقدمه الوسيلة الإعلامية.

المحور الثالث: تحليل الجوانب (الوظيفية، والتنظيمية، والمالية) في الإعلام المحلي

وفقاً لعملية المسح التي أجريناها لوسائل الإعلام المحلية في مناطق الإدارة الذاتية، تم التوصل إلى نتائج تتضح من خلال خارطة الإعلام المحلي:

أولاً: خارطة الإعلام المحلي

أثبتت نتائج المسح الشامل الذي طبق على وسائل الإعلام المحلية في مناطق الإدارة الذاتية حتى تاريخ 22 آب/أغسطس من عام 2021 أن عدد وسائل الإعلام النشطة في شمال وشرق سوريا تقدر بـ 115 وسيلة إعلامية، منها 66 وسيلة إعلام محلية (مرئية، مسموعة، مكتوبة، إلكترونية).

ولابدّ من الإشارة إلى أن هذا الكم من وسائل الإعلام غير ثابت، وقابل للتأرجح بين العلو والانخفاض تبعاً لعوامل رئيسية عدة، يتقدمها عدم استقرار خارطة السيطرة العسكرية، وتوقف التمويل عن وسائل الإعلام الوليدة من الهبات والمنح المالية التي تقدمها جهات حزبية، أو منظمات غربية.

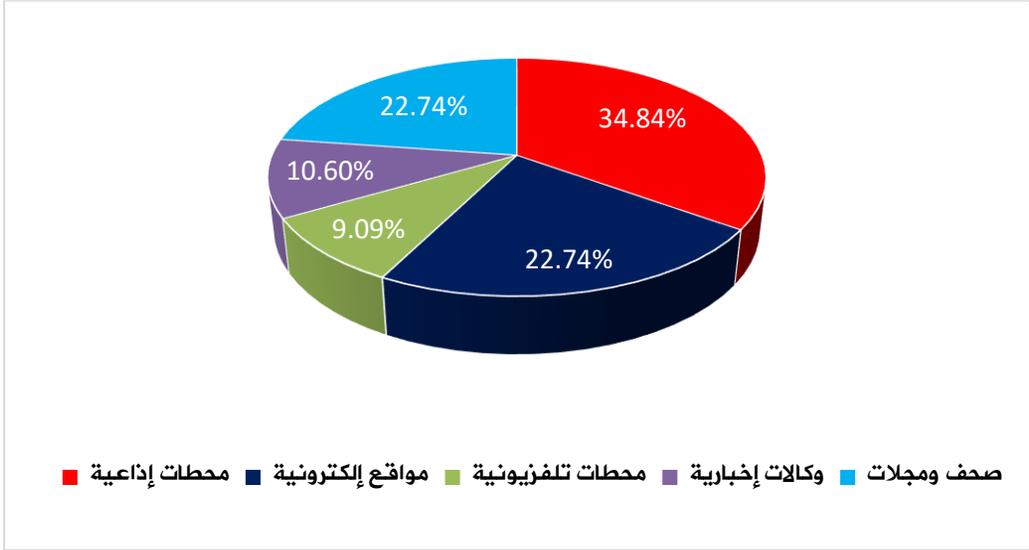
على العموم سيتم في هذه الجزئية من الدراسة بحث وتحليل الجوانب الوظيفية، والتنظيمية، والمالية الخاصة بالإعلام المحلي للخروج بنتائج فعالة تعين القائمين على وسائل الإعلام لكشف الأخطاء، وتطوير الأداء.

(1) الجانب الوظيفي: يحتوي على -كما سبق إيضاحه في بداية الدراسة- (نوع الوسيلة الإعلامية، وتوزعها الجغرافي، ولغة المحتوى، وتوظيف التكنولوجيا، ومعايير قبول العاملين):

- **نوع الوسيلة:** تنقسم وسائل الإعلام المحلية وفقاً لطبيعتها إلى خمسة تصنيفات أساسية: (محطات إذاعية، وتلفزيونية، وصحف ومجلات، ومواقع إلكترونية، ووكالات إخبارية)، ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (5):

نوع الوسيلة	العدد	النسبة
محطات إذاعية	23	34.84%
مواقع إلكترونية	15	22.74%
محطات تلفزيونية	6	9.09%
وكالات إخبارية	7	10.60%
صحف ومجلات	15	22.74%

الجدول رقم (5)



طبيعة وسائل الإعلام المحلية - الشكل رقم (10)

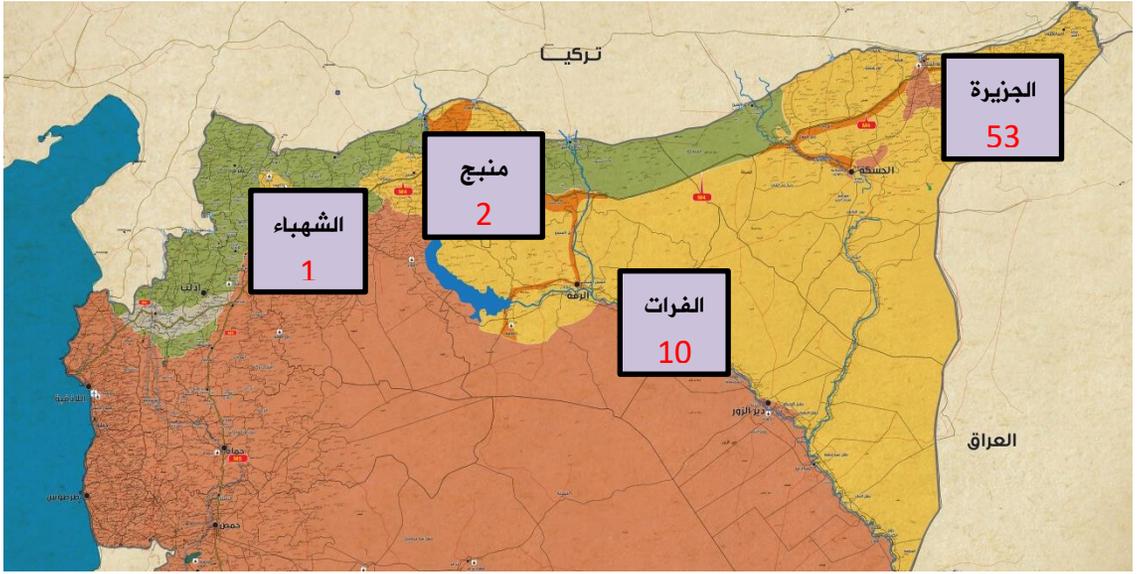
يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن المحطات الإذاعية تتصدر قائمة الوسائل الإعلامية من حيث العدد بنسبة 34.84%، وقد بدأت هي الأخرى بالتوجه إلى البث الرقمي لضمان وصول محتواها إلى أكبر عدد ممكن من المتابعين، تليها المواقع الإلكترونية بواقع 22.74% من إجمالي وسائل الإعلام المحلية، وهذه النسبة واقعية في وقت يتزايد فيه عدد مستخدمي المنصات الرقمية بصورة متصاعدة، فيما تقدر نسبة وسائل الإعلام المطبوعة أيضاً بـ 22.74%، وهي في تراجع مستمر من حيث التوزيع الورقي بسبب تكاليف الإنتاج، وتطور وسائل الجذب الإلكتروني، وبدأت تتحول إلى صحف إلكترونية لمواكبة التكنولوجيا الرقمية، والاحتفاظ برضا جمهورها، في حين تبلغ نسبة الوكالات الإخبارية 10.60%، ومن ثم المحطات التلفزيونية بنسبة 9.09%، وهاتين الوصيلتين على خلاف الوسائل الإعلامية الأخرى بحاجة أكثر إلى تكاليف مالية باهظة، وإلى أعداد كبيرة من الكوادر الإعلامية، وشروط أخرى للانطلاق في سوق المنافسة مع أدوات الاتصال الأخرى.

في هذا الإطار، تشيد كثير من الدراسات والابحاث الإعلامية بدور ثورات "الربيع العربي" في خلق فضاء "المواطن الصحفي"، و ما ترتب على ذلك من الانفجار المعلوماتي بوساطة الاتصال الجديد (وسائل الاتصال الاجتماعي)، وتراجع أهمية وسائل الإعلام التقليدي التي تنقل أدوارها شيئاً فشيئاً لصالح "الديجيتال ميديا"، سيما أنها باتت تشكل منذ عقد من الزمن إحدى أهم معالم التقدم التكنولوجي الذي سيقود بدوره إلى تحولات كبيرة في بنية، وهيكلية المؤسسات الإعلامية.

- **التوزيع الجغرافي:** تتوزع وسائل الإعلام المحلية في مناطق الإدارة الذاتية ضمن النطاقات الجغرافية الآتية (الجزيرة، الفرات، منبج، الشهباء)، والجدول رقم (6) يظهر خارطة انتشارها:

النسبة	العدد	النطاق الجغرافي
80.30%	53	الجزيرة
15.15%	10	الفرات
3.03%	2	منبج
1.51%	1	الشهباء

الجدول رقم (6)



التوزيع الجغرافي لوسائل الإعلام في مناطق الإدارة الذاتية- تم التعديل على خريطة مركز "جسور" (7)

يظهر الجدول رقم (6) أن 80.30% من إجمالي وسائل الإعلام المحلية تتمركز في إقليم الجزيرة، وبالتحديد منطقة القامشلي التي تعدّ العاصمة الرمزية لهذا الإقليم، وصلة الوصل بين مدنها وبلداتها، والميدان الأساسي للتغطيات الإخبارية، والمؤسسات الحيوية، فيما يحلّ إقليم الفرات ثانياً بنسبة 15.15%، وتنتشر وسائلها الإعلامية في مدن وأرياف (كوباني) عين العرب"، والرقعة، والريف الغربي لدير الزور)، أما منبج فتحلّ ثالثة بمعدل 3.03%، وبعدها إقليم الشهباء بنسبة 1.51% من إجمالي وسائل الإعلام المحلية.

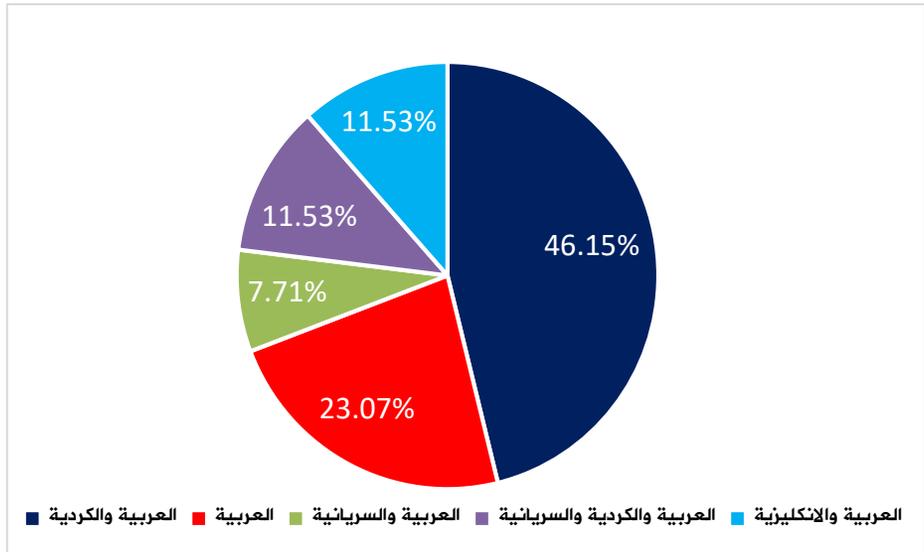
هنا، لابدّ من التنويه أنه كانت هنالك وسائل إعلام أخرى تنشط لأعوام في منطقة عفرين، وسري كانيه "رأس العين"، وكري سبي "تل أبيض"، لكنها اضطرت للاغلاق نهائياً أو نقل مؤسساتها إلى مناطق آمنة جراء احتلال تركيا والفصائل العسكرية المتشددة لهذه المناطق.

• اللغة المستخدمة:

تخاطب الوسائل الإعلامية المحلية جمهورها بعدة لغات، تنصدرها اللغتين العربية والكردية، كما يتضح من خلال الجدول رقم (7):

النسبة	اللغة المستخدمة
%46.15	العربية والكردية
%23.07	العربية
%11.53	العربية والكردية والسريانية
%11.53	العربية والانكليزية
%7.71	العربية والسريانية

الجدول رقم (7)



اللغات المستخدمة في الإعلام المحلي - الشكل رقم (11)

يظهر من خلال نسب الجدول رقم (7) أن %46.15 من المحتوى الإعلامي يقدم باللغتين العربية والكردية، وتعدّ هذه النسبة طبيعية كون الإعلام يستهدف بالدرجة الأولى اهتمامات شعبين يمثلون غالبية سكان مناطق شمال وشرق سوريا، وتنتشر معظم هذه الوسائل في إقليمي الجزيرة والفرات، وهنالك وسائل إعلام أخرى تبث محتواها باللغة العربية فقط، وتنتشر بشكل

أساسي في مناطق دير الزور ومنبج، حيث تتواجد الغالبية من الجمهور العربي، ونسبته 23.07%.

بينما يُبث مأمعده 11.53% من المحتوى الإعلامي باللغات العربية والكردية، والسريانية، وتغطي مدن القامشلي، وتربسيه "قحطانية"، وديريك "المالكية" حيث الخليط الاجتماعي من القوميات الثلاث، وهنا يمكننا الاستشهاد بإذاعة "دجلة" التي تبث من ديريك "المالكية"، ويمثلها من حيث النسبة الإعلام الذي يقدم محتواه بالعربية والانكليزية وغالباً ما يوجه بمحتواه إلى الجمهورين الداخلي، والخارجي كوكالة نورث بريس (North press agency)، وقد كانت قناة رونا هي Ronahi TV تبث بعض برامجها الإخبارية باللغتين الفرنسية، والإنكليزية، لكنها اضطرت إلى إيقافها.

نستدل من ضعف النشر باللغات العالمية إلى كون الإعلام المحلي لم يرتق بعدُ إلى مخاطبة الجمهور الخارجي، رغم تطور وسائط التواصل، وتحول العالم إلى قرية افتراضية، وهذا ما يفقده جمهوراً إضافياً لا يقل أهمية عن جمهوره الداخلي، بل قد يتجاوزه في مسألة التعاطف الدولي مع قضاياها.

أما عن العربية والسريانية فإن 7.71% من إجمالي وسائل الإعلام تقدم برامجها بهاتين اللغتين، كإذاعة وتلفزيون "سورويو" على سبيل المثال، وتتركز دائرة تغطيتها بشكل أساسي في مدن ذات الوجود السرياني كمنطقة القامشلي .

أضف إلى ما ذكر أعلاه تقديم بعض الفقرات، والمواد الإعلامية بلغات محلية أخرى كالأرمنية والتركمانية، لكن نسبتها ضئيلة جداً، ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب لعدم توافر الكادر الإعلامي الكفوء، والملم بهاتين اللغتين وفقاً لشهادة بعض إداريي الوسائل الإعلامية.

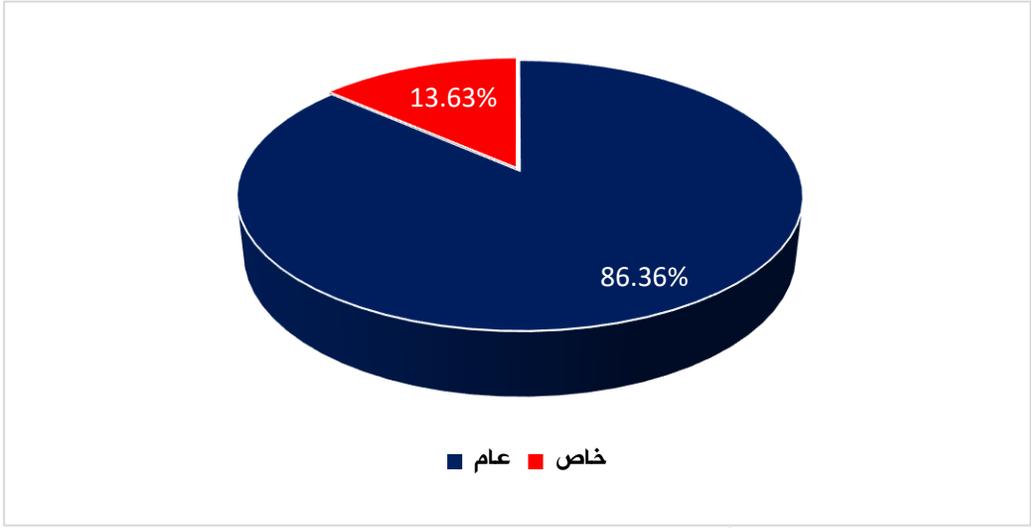
عليه؛ يثبت جدول لغات البث الإعلامي على أن اللغة العربية هي اللغة الجامعة بين شرائح ومكونات المنطقة، وسبيل التواصل بينها، ونستشف من لغة الأرقام أن وسائل الإعلام المحلية بدأت تتجه أكثر إلى بث برامجها باللغة الكردية بعد الاستفادة من خريجي المعاهد والأكاديميات الكردية، ليتم توظيفهم في المؤسسات الإعلامية.

يأتي كل هذا التطور على أنقاض عقود طويلة من عقوبة التحدث، والتداول الإعلامي باللغة الكردية في ظل حكم حزب البعث، على عكس اللغات المحلية الأخرى التي تمتعت إلى حد ما بالحرية في تداولها، وتشبيد المدارس الخاصة بها.

- **طبيعة المحتوى:** يتسم المحتوى الذي يقدمه الإعلام المحلي بأنه عام، وهذا ما يظهره الجدول رقم (8):

النسبة	طبيعة المحتوى
%86.36	عام
%13.63	خاص

الجدول رقم (8)



طبيعة المحتوى الذي يقدمه الإعلام المحلي - الشكل رقم (12)

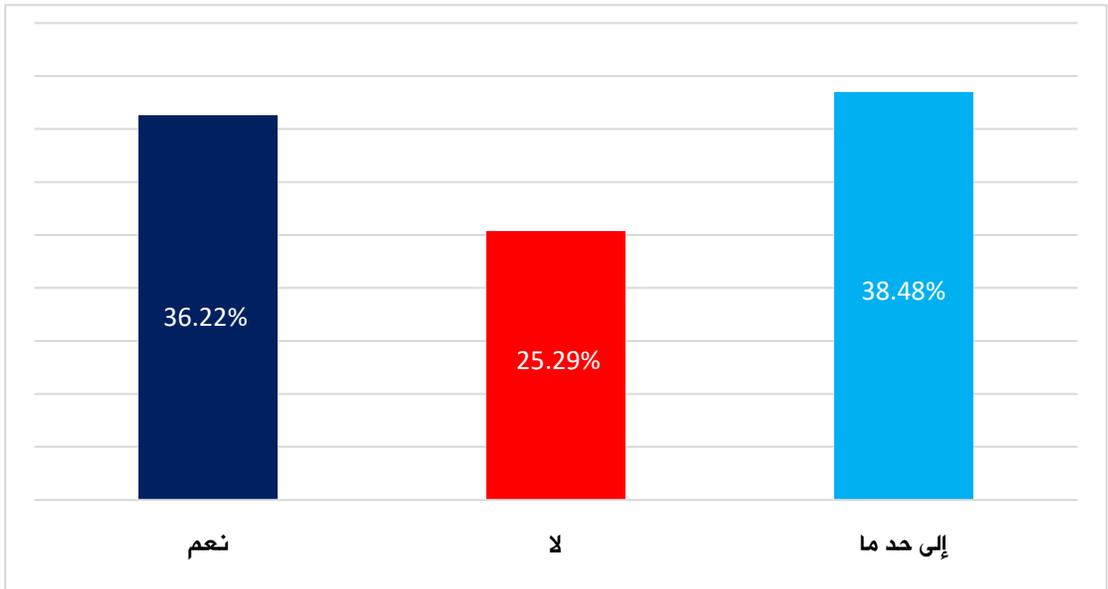
تظهر بيانات الجدول رقم (8) أن الإعلام المحلي يوجه بنسبة 86.36% من برامجه ومواده الإعلامية إلى مخاطبة مختلف الفئات الاجتماعية، والعمرية.. إلخ، أي يتصف بالعمومية في تقديم الرسالة الإعلامية، يلزمه ضعف وغياب الإعلام المتخصص الذي يهتم بمعالجة جانب معين (اقتصادي، سياسي، ثقافي، ديني، رياضي، صحي..)، وفي حال إلمامه بهذه الجوانب فإنه يُعرض كنوافذ مستقلة ضمن فوضى خارطة برامج الإعلام العام.

في حين أن 13.63% من وسائل الإعلام المحلية تبث رسائلها الإعلامية إلى جمهور معين، وغالباً ما يأخذ شكل الخطاب، والمحتوى طابعاً قومياً، كتلك الوسائل التي تدغدغ عواطف بعض القوميات على وجه الخصوص، لتخلو بذلك الساحة الإعلامية من وسائل إعلامية متخصصة، تقدم محتوى نوعي يوسع من دائرة معارف الجمهور، ويلبي احتياجاته.

- **توظيف التكنولوجيا:** يكشف الجدول رقم (9) اختلاف وسائل الإعلام في مستوى استثمارها للتقنية الحديثة، لإيصال المحتوى الإعلامي إلى الجمهور بهيئة جذابة، ومعاصرة:

النسبة	توظيف التكنولوجيا
36.22%	نعم
25.29%	لا
38.48%	إلى حد ما

الجدول رقم (9)



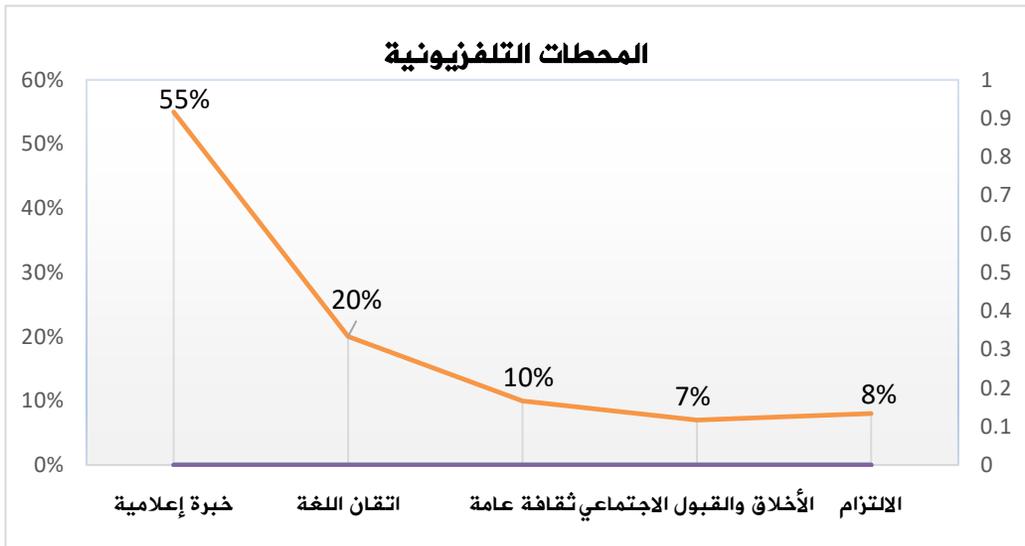
توظيف التكنولوجيا في الإعلام المحلي - الشكل رقم (13)

في عصر التحولات الرقمية تنطلق قوة أي مؤسسة إعلامية من مدى معاصرتها، واستثمارها للتكنولوجيا الحديثة، كي تكون قادرة على تعزيز جودة إنتاجها، وتنافس الوسائل الأخرى من حيث الشكل والمضمون، فنحن اليوم في وقت تحطمت فيه القوالب التقليدية في سيكولوجيات الاتصال، وباتت الخطوة الأهم هي إقناع الجمهور من خلال إبهاره سمعياً، وبصرياً.

من هنا، وبناءً على بيانات الجدول رقم (9) فإن النسب متقاربة بين وسائل الإعلام المحلية فيما يتعلق بتوظيف التكنولوجيا من عدمها، فمعدل الوسائل الإعلامية التي تعدّ نفسها مستثمرة للتكنولوجيا في صناعة ونقل المحتوى يقدر بـ36.22%، في حين أن 25.29% لا توظفها بالصورة المطلوبة، بينما كانت أعلى نسبة من وسائل الإعلام تعدّ استخدامها للتكنولوجيا الحديثة نسبياً بمعدل 38.48%.

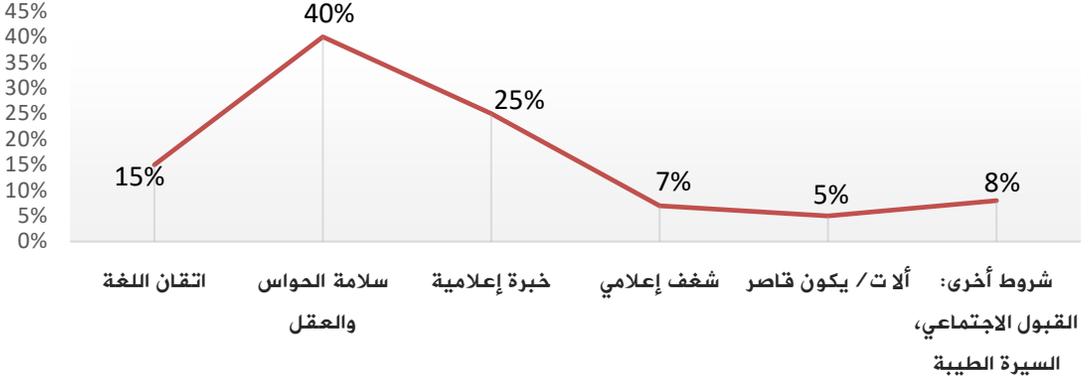
بكل الأحوال، فإنه ورغم أن التكنولوجيا الحديثة لا تصنع إعلاماً مهنياً، وأن المسؤولية الأعلى تقع على عاتق القائم بالاتصال، إلا أن التقنية المتطورة تلعب دوراً كبيراً لتحسين الأداء، وبلورة النشاط الإعلامي بصورة أقرب ماتكون إلى العصرية، والحداثة.

- **معايير قبول الموظفين:** تختلف وسائل الإعلام (المرئية، والمسموعة، والمطبوعة، والإلكترونية) من حيث شروط اختيارها للعاملين ضمن مؤسساتها، وهذا ما يظهر بالترتيب الذي تم الاجماع عليه من قبل القائمين على الاتصال أثناء إجرائنا المقابلات البحثية معهم، ويتضح ذلك من خلال الرسوم البيانية التي تحمل أرقام (14، 15، 16، 17، 18):



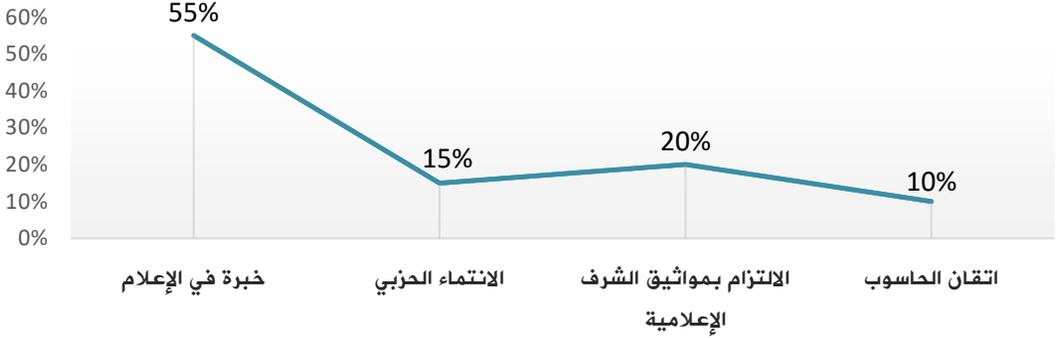
معايير قبول الموظفين في المحطات التلفزيونية - الشكل رقم (14)

المحطات الإذاعية



معايير قبول الموظفين في المحطات الإذاعية - الشكل رقم (15)

الصحف



معايير قبول الموظفين في الصحف - الشكل رقم (16)

وكالات الأنباء



معايير قبول الموظفين في وكالات الأنباء - الشكل رقم (17)

المواقع الإلكترونية



معايير قبول الموظفين في المواقع الإلكترونية - الشكل رقم (18)

يتضح من خلال الرسوم البيانية السابقة، أن هنالك إجماع عام من قبل القائمين على الوسائل الإعلامية المحلية فيما يتعلق بضرورة توافر الخبرة الإعلامية لدى المتقدمين إلى الوظيفة، وتتراوح مدة الخبرة وفقاً لشروط تختلف من وسيلة لأخرى من سنة إلى سنتين، إلى جانب أهمية الاستزادة باللغة والثقافة.

كما أن طبيعة الوسيلة الإعلامية تفرض شروطاً إضافية لقبول المتقدم، فمثلاً تركز المحطات الإذاعية على سلامة الحواس، على وجه الخصوص مخارج الحروف، ونبرة الصوت، بينما تفضل المحطات التلفزيونية الثقافة والأخلاق أمّا الوسائل الإلكترونية فتضيف إمكانية التمتع بالكفاءة في تصاميم الجرافيك، في حين أن الصحف تولي أهمية لأسلوب الكتابة، وعلى العموم فإن الإعلام الحزبي يجدد في الانتماء الحزبي ضرورة لا بدّ منها كي يتم قبول المتقدم، فمعرفة سياسة وفكر الداعم والممول أمر جوهري، وهي تنطلق من فكرة إن لم تكن مقتنعاً بالرسالة الإعلامية التي تقدمها، فكيف ستقتنع بها الجمهور.

يقابل ما ذكر آنفاً عدم إبلاء عدداً كبيراً من وسائل الإعلام المحلية أهمية تذكر لمستوى تمتع الصحفي بأخلاقيات المهنة، والسيرة الطيبة، وكذلك القبول الاجتماعي النابع من حسن التزامه ببنود ميثاق الشرف الإعلامي، لا بل أنها تعدّ شروطاً ثانوية للقبول في وسائل إعلامية أخرى، تغيب عن لوائحها الداخلية -إن وجدت- معايير ممارسة المهنة، وضوابط صناعة، ونشر المحتوى بصدق وأمانة، وهذا الأمر بحد ذاته يمثل إشكالية أخلاقية في تأدية العمل الصحفي وفق قيم مهنية ثابتة.

أمّا بخصوص المؤهلات العلمية للعاملين في المؤسسات الإعلامية، فإن 35% من وسائل الإعلام، ومعظمها من الوسائل الخاصة، اعتبرت الشهادة شرطاً أساسياً للقبول، على أقل تقدير الحصول على الشهادة الثانوية، بينما لم تول نسبة 65% من إدارات المؤسسات الإعلامية الأولوية لشرط توافر الشهادة كمعيار أساسي للتوظيف، بقدر اهتمامهم بأهمية توافر المعايير المهنية، والميدانية لدى الإعلامي.

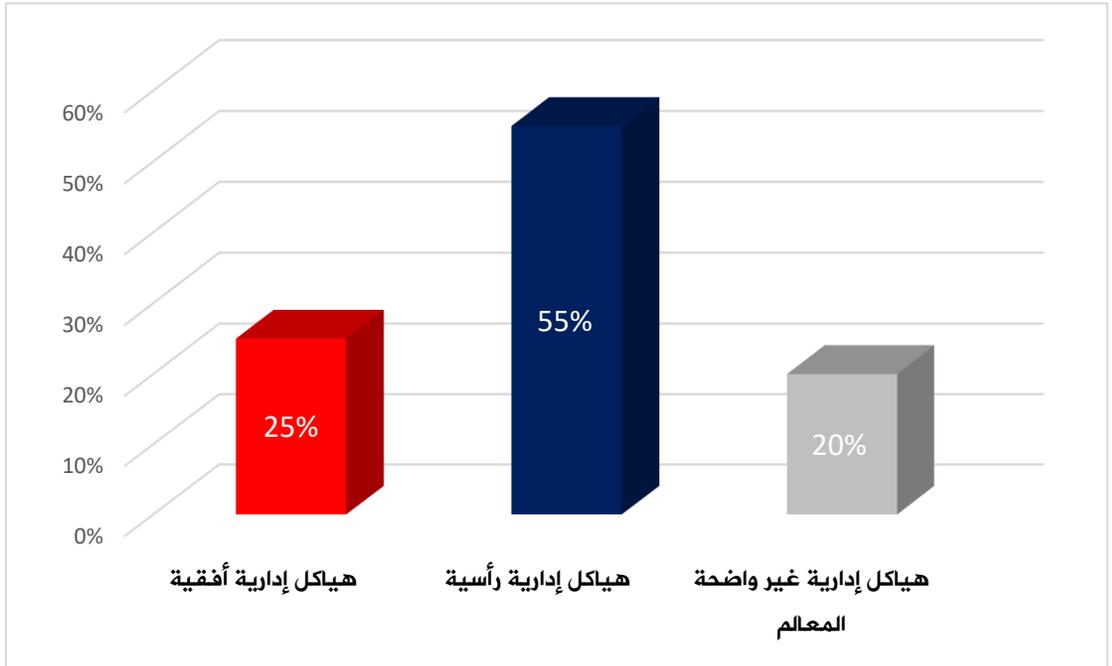
(2) الهيكل التنظيمي: يضم تحليل كلاً من: (الهيكل الإداري في وسائل الإعلام، وتقسيماته الوظيفية، وطبيعة الملكية، وعدد العاملين، وأعمارهم، ونسبة الإناث، والمؤهلات العلمية، إلى جانب برامج التأهيل والتدريب الإعلامي):

- الهيكل الإداري وتقسيماته الوظيفية:

تتنوع مؤسسات الإعلام المحلية في بنيتها الإدارية، وتقسيماتها الوظيفية بين هياكل إدارية أفقية، وأخرى رأسية، ومنها غير واضحة المعالم، كما يظهر من خلال الجدول رقم (10):

النسبة	الهيكل الإدارية وتقسيماتها الوظيفية
25%	هياكل إدارية أفقية
55%	هياكل إدارية رأسية
20%	هياكل إدارية غير واضحة المعالم

الجدول (10)



الشكل رقم (19) - الهيكل الإدارية في الإعلام المحلي

يعتبر الهيكل التنظيمي الإطار الذي تحدد من خلاله المؤسسة الإعلامية المهام والمسؤوليات بين الوحدات والأقسام الإدارية، وهي وسيلة فعّالة لتحقيق الانسياب الدقيق والمنظم لسير الأعمال، وطبعاً هنالك العديد من الأنواع للهيكل التنظيمية الخاصة بالمؤسسات الإعلامية، وهي تختلف من مؤسسة لأخرى وفقاً لنظام الإدارة، وعدد العاملين، ومعايير تصنيف المؤسسة، كما تختلف أيضاً من حيث درجة التعقيد والمرونة في اتخاذ القرارات بناءً على معايير تحددتها الإدارة العامة للمؤسسة.

عليه؛ وفي ضوء النسب الظاهرة من خلال الجدول رقم (10) فإن 55% من إجمالي الوسائل الإعلامية المشمولة في العينة تتبنى الإدارة الرأسية في تسيير الأمور، وهذا النوع من الإدارة يتصف بأنه يمنح المراكز القيادية العليا (الشخصيات النافذة) صلاحيات واسعة ومطلقة في اتخاذ القرار دون مشاركة المستويات الدنيا التي لا تستطيع بدورها اتخاذ أية خطوات دون الحصول على موافقتها، في الحقيقة ورغم أن هذا النوع من الهياكل تقلل من الازدواجية في الوظائف، والتجانس في اللوائح التنظيمية دون اختراق المستويات الدنيا، إلا أنها في ذات الوقت لا تمنح المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات، ووضع الخطط، وتفرض حالة من الجمود في العمل الوظيفي، وبالتالي لا يشعر جميع أفراد المؤسسة بالقيمة المعنوية، والاندماج وروح الانتماء في عملهم، وهذا من شأنه أن يتسبب بانخفاض مستوى الأداء لدى العاملين، وبالتالي انخفاض إنتاجية المؤسسة.

هذا النوع من الهياكل الإدارية تتبناها وسائل الإعلام الحزبية، والحكومية على وجه الخصوص، والتسلسل الوظيفي الظاهر في الأسفل الشكل رقم (20) يوضح نمط الإدارة الرأسية المعتمدة في مؤسسات الإعلام المحلية.

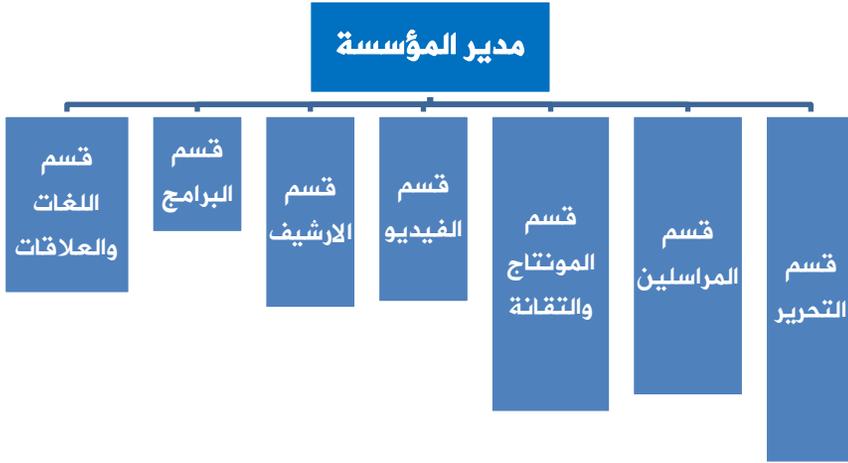
في المقابل فإن 25% من مؤسسات الإعلام المحلية ضمن مناطق الإدارة الذاتية تأخذ الشكل الأفقي في الإدارة، أي طابعاً لامركزياً قائماً على مسؤولية جميع الأقسام في ممارسة أعمالها الوظيفية أمام الإدارة العامة، وهي شكل من أشكال الإدارة الهادفة التي تمنح المستويات الدنيا من المؤسسة الفرصة لتنمية وإظهار المهارات الإدارية، وتفصح لهم المجال للإبداع، ومشاركة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات، كما أنها تمنح مزيداً من التكيف بين العامل والمحيط العام، وتتيح له التحفيز الكافي على مواجهة المتغيرات، الأمر الذي يحقق للعاملين الرضا الذاتي، وبالتالي تحقيق السرعة، والجودة في الأداء الوظيفي، سيما في اتخاذ القرارات نتيجة قرب مراكز القرار من جهات التنفيذ الأكثر معايشة للمشكلة، وهذا النمط من الإدارة معتمد بصورة أساسية في وسائل الإعلام الخاصة كما يتضح من خلال الشكل رقم (21).

أما عن المؤسسات الإعلامية التي لا تتمتع بهياكل تنظيمية واضحة المعالم فنسبتها 20% من إجمالي مؤسسات الإعلام المحلية، وهي تتصف بالعشوائية، وغياب الدقة في التسلسل الوظيفي، وخير دليل أن القرارات في هذا النوع من الإدارات تنساب بشكل اعتباطي،

ومزاجي، دون تقييم، أو رقابة داخلية تستوجب تصحيح الأخطاء، (هذه الشهادات هي جزء من لقاءتنا مع عينة عشوائية من بعض العاملين ضمن هذه المؤسسات الإعلامية)، كما لا يتم رسم سياسات المؤسسات وفقاً لرؤى مشتركة، ومتناسقة.



الإدارة الرأسية في المؤسسات الإعلامية المحلية - الشكل رقم (20)



الإدارة الأفقية في المؤسسات الإعلامية المحلية - الشكل رقم (21)

بالطبع هذا الشكل من الهياكل التقليدية في الإدارة تنتج عنه آثار سلبية على سير العمل ضمن المؤسسة، وغالباً ما تخلق حالة من تثبيط العزيمة لدى العاملين، وتقلل من فرص التمتع بالاستقلال الوظيفي، والدقة، والوضوح أثناء ممارسة العمل.

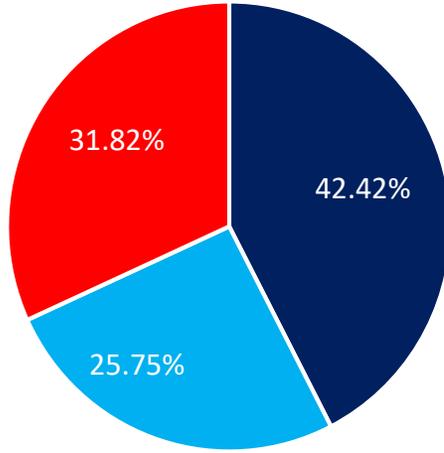
كما تفتقد كثير من المؤسسات الإعلامية المحلية لأقسام هامة كالموارد البشرية، والرصد والمتابعة، وتلك التي تخصص بكشف المعلومات المضللة، والفيديوهات الزائفة.

بكل الأحوال مامن هيكل إداري مثالي يمكن أن يتم التعويل عليه بصورة دائمة لكن يجب على المؤسسات الإعلامية الأخذ بعين الاعتبار أهمية التمتع بالمرونة، والاستقلالية، والتجديد، والوضوح في آلية العمل، والابتعاد عن الجمود الفكري، والعقلي الذي لايراعي الظروف الموضوعية المحيطة بالمؤسسة، وضرورة ضمان مشاركة جميع العاملين في التخطيط والتنفيذ كونها ستتعرض عليها بنتائج باهرة تزيد من عوامل رفع الانتاج، وخلق صورة إيجابية عن المؤسسة.

- **طبيعة الملكية:** تنقسم وسائل الإعلام المحلية وفقاً لنوع ملكيتها إلى إعلام حزبي، وحكومي، وخاص، هذا ما يتبين من خلال الجدول رقم (11):

النسبة	العدد	طبيعة الملكية
42.42%	28	وسائل إعلام حزبية
25.75%	17	وسائل إعلام حكومية
31.82%	21	وسائل إعلام خاصة

الجدول رقم (11)



■ وسائل إعلام خاصة ■ وسائل إعلام حكومية ■ وسائل إعلام حزبية

ملكية الوسائل الإعلامية - الشكل رقم (22)

تأخذ وسائل الإعلام المحلية في مناطق الإدارة الذاتية طابعاً حزبياً بالدرجة الأولى بنسبة 42.42%، ويعود السبب الرئيسي إلى نشاط الحركات السياسية والأحزاب في مناطق الإدارة، فهي تعتمد إلى حد كبير على توظيف المنصات الإعلامية لكسب القاعدة الشعبية، وتمير أفكارها، وأجنداتها، ونخص بالذكر حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يعتبر أحد أكبر الأحزاب الرئيسية في هيكلية الإدارة الذاتية، ويملك عدد كبيراً من وسائل الاتصال.

بطبيعة الحال، فإن الاحتكار الحزبي للإعلام ظاهرة غير سوية، تنعكس سلباً على مدى تمتع الفضاء الإعلامي بالتعددية، والاستقلالية في سياسته التحريرية لتصبح وسائل الإعلام أداة للترويج الحزبي، وبالتالي تغيب عنها آلية نقد الشخصيات السياسية، وتقييم أدوار أصحاب القرار، خاصة عندما يكونون من حاضنة الأحزاب نفسها أو من داعمها.

في المقابل، تحلّ وسائل الإعلام الخاصة في المرتبة الثانية بنسبة 31.82%، وتتبع معظمها لحساب شخصيات تجارية، أو منظمات محلية، وخارجية، ولكنها أيضاً تواجه قيود تحريرية، وتخدم أجندات الممولين، إلا أنها بكل الأحوال أفضل حالاً من حيث الأداء، سيما في معالجتها للقضايا والأحداث التي تهم الرأي العام، واشباع حاجاته المختلفة، وتفاعل الجمهور معها أقوى من تفاعله مع الإعلام الحزبي.

بينما يحلّ الإعلام الحكومي (الرسمي) في المرتبة الثالثة ضمن قائمة وسائل الإعلام المحلية بنسبة 25.75%، وتتركز جهود هذا النوع من الوسائل الإعلامية على إيصال خطاب الإدارة الذاتية إلى الجمهور ، وما يحتويه من قوانين، وتشريعات، وأطروحات القائمين على إدارة المنطقة.

● **عدد العاملين والأعمار:** يقدر عدد العاملين في وسائل الإعلام المحلية بمناطق الإدارة الذاتية بـ (1253) عاملاً، وفقاً لعملية المسح الشامل، وبالاستفادة من تحديث قاعدة البيانات المسجلة من قبل المكتب الإعلامي الرسمي في شمال وشرق سوريا حتى تاريخ 2021/4/22.

مع الإشارة إلى أن عدد هؤلاء العاملين معرض للتناقص لأسباب عديدة أجزها بعض الصحفيين/ات المحليين/ات بـ:

- تدني معدلات الأجور التي لا توائم ظروفهم المعيشية، سيما عندما يكون الصحفي أو الصحفية من يتدبر نفقات إعالة الأسرة.

- اضطرار الكثير من الصحفيين/ات إلى مغادرة البلاد، والهجرة نتيجة الضغوطات التي خلفها الحرب.

- عدم انسجام فكر واتجاهات الصحفي/ات مع سياسة النشر الخاصة بالمؤسسة الإعلامية.

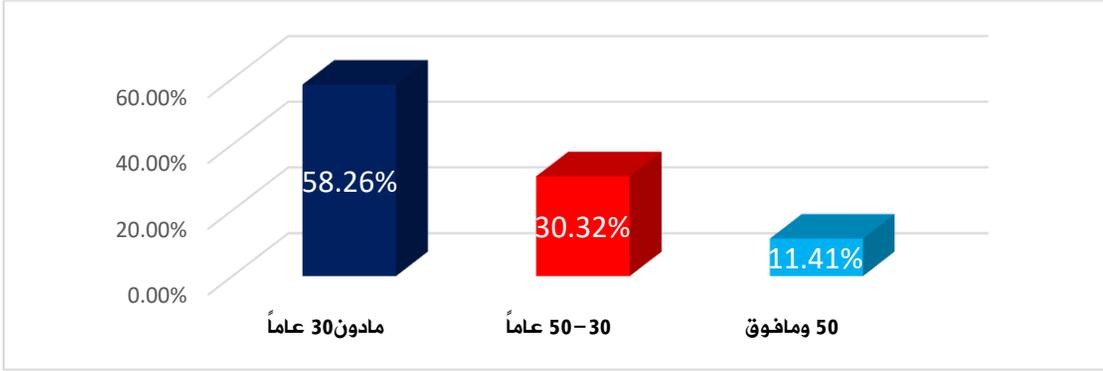
- عدم القدرة على تحمل أعباء المخاطرة، والتكيف مع ظروف العمل القاسية.

- التعرض للإساءة، وحملات التشهير والتنمر.

فيما يتعلق بأعمار العاملين في حقل الإعلام المحلي، فقد تم تقسيم الفئات العمرية إلى ثلاث مستويات أساسية، وهي ظاهرة في الجدول رقم (12):

1253	عدد العاملين
النسبة	الأعمار
%58.26	مادون 30 عام
%30.32	30-50 عاماً
%11.41	50 عاماً وما فوق

الجدول رقم (12)



عدد العاملين ومعدل أعمارهم – الشكل رقم (23)

تبين نتائج الجدول رقم (12)، أن فئة الشباب ما دون 30 عاماً تتصدر قائمة العاملين في الوسائل الإعلامية بنسبة 58.26%، وهذه الشريحة العمرية تتمتع بالطاقة، والحيوية بحيث يمكن تسخيرها لزيادة ديناميكية العمل، فمعظمهم فعّال في استثمار أدوات الاتصال الرقمية للتواصل مع الجمهور.

لذا، بإمكان القائمين على وسائط الاتصال في مناطق الإدارة الذاتية الاستفادة مستقبلاً من التكوين الأكاديمي، والمهني للجيل الشاب المتخرج من المعهد العالي للإعلام بعد أن يتم تطوير الجانب الأكاديمي والعمل في هذا المعهد الناشئ حديثاً، ليكون انطلاقة واعدة لإصلاح الواقع الإعلامي، ورفد المؤسسات الإعلامية المحلية -بعد إعادة هيكلتها- بأصحاب الكفاءات، والمؤهلات العلمية المطلوبة.

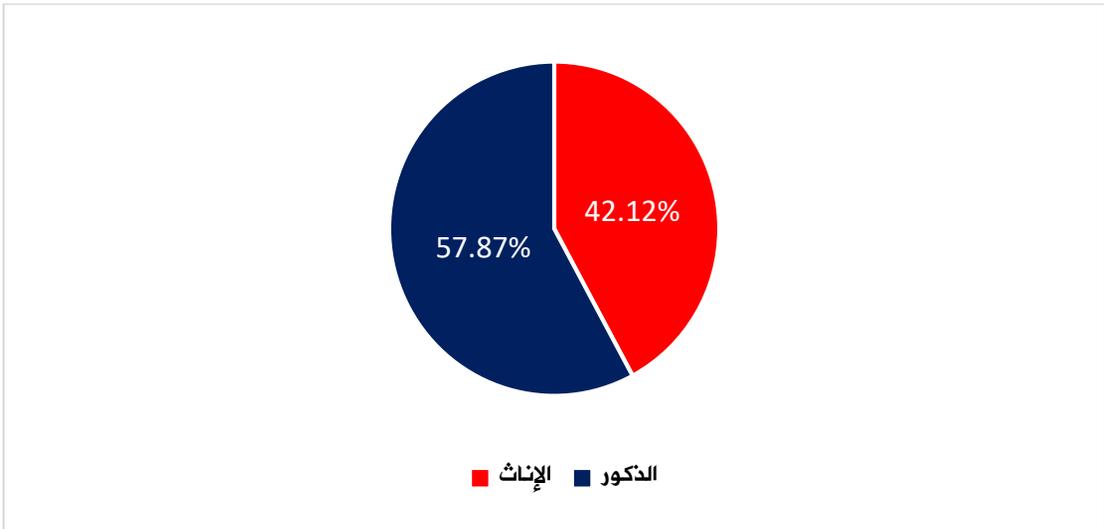
في حين أن 30.32% من العاملين في حقل الإعلام تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 50 عاماً، وهذه الفئة التي عادة ما تتصف بالخبرة والتجربة الصحفية تأخذ دوراً جوهرياً في تحقيق التوازن الوظيفي داخل المؤسسات الإعلامية، وهذا ما يؤهلها أكثر لإحداث التغييرات الإيجابية في العملية الاتصالية من منطلق عقلائي، وواع لحثثيات الأمور.

أما عن الأعمار التي تتجاوز الـ 50 عاماً، فإنها تقدر بـ 11.41%، ووفقاً للإحاطة الميدانية لمؤسسات الإعلام المحلية، فإن هؤلاء عادة ما تتركز مهامهم الأساسية في إدارة المؤسسات الإعلامية، أو قيادة الأقسام داخل المؤسسة، سيما التحريرية منها، ويعود السبب الرئيسي لتمتعهم بالتجربة الكافية، والانضباط، والمعرفة الجيدة بسياسة الوسيلة الإعلامية.

- **نسبة الإناث:** استطاع الإعلام المحلي في مناطق الإدارة الذاتية -على خلاف المناطق السورية الأخرى- تحقيق التوازن الجندري، وإزالة الفجوة بين الجنسين بصورة مميزة، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (13):

النسبة	الجنس
%42.12	الإناث
%57.87	الذكور

الجدول رقم (13)



نسبة الإناث في وسائل الإعلام المحلي – الشكل رقم (24)

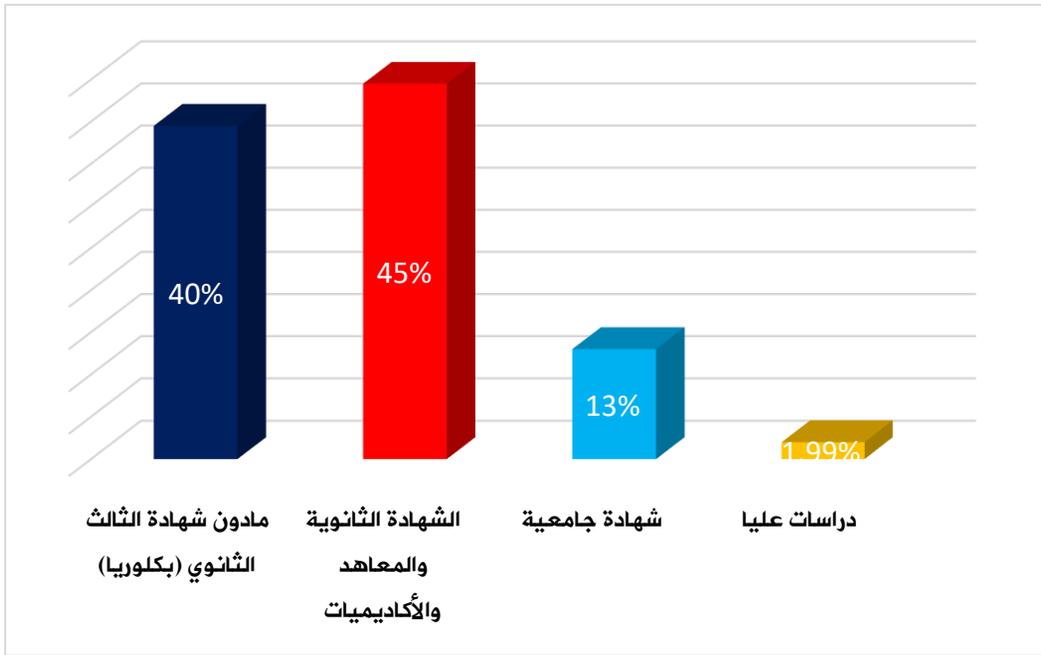
حقيقة، تنبؤ المرأة مكانة فريدة في سوق العمل بمناطق الإدارة الذاتية، سيما في ميدان الإعلام وتبلغ نسبتها %42.12 من إجمالي عدد العاملين في وسائل الإعلام المحلية، مقابل %57.87 لصالح الذكور، طبعاً هنا النسبة تم إجمالها على وسائل الإعلام بمختلف ملكياتها، بيد أن النسبة أعلى وتتجاوز نسبة الرجل في وسائل الإعلام الحزبية والحكومية، وهناك وسائل اعلامية طاقمها من الإناث فقط كراديو "ستار Star FM" أو قناة "جين تي في Jin TV".

ويعود هذا المستوى من التمثيل الجيد للمرأة في وسائل الإعلام إلى جملة من العوامل أبرزها: تشجيع القوانين المعتمدة في الإدارة الذاتية على عمل المرأة، ومنحها الفرص الوفيرة للعب دورها في المجتمع، بل تعمم الإدارة على المؤسسات المحلية مناصفة الجنسين ليس فقط من حيث النسبة، بل حتى في المهام القيادية، والمناصب الإدارية، حتى أنها تقوم بتطبيق نظام الإدارة المشتركة بين المرأة والرجل في معظم مؤسسات الإعلام المحلية.

- المؤهلات العلمية: ينقسم العاملون في الإعلام المحلي حسب مؤهلاتهم العلمية إلى أربع فئات رئيسية توضح نسبهم من خلال الجدول رقم (14):

النسبة	المؤهل العلمي
40%	مادون شهادة الثالث الثانوي (بكلوريا)
45%	الشهادة الثانوية والمعاهد والأكاديميات
13%	شهادة جامعية
1.99%	دراسات عليا

الجدول رقم (14)



المؤهلات العلمية للعاملين في الإعلام المحلي – الشكل رقم (25)

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن عدد العاملين الحاصلين على الشهادة الثانوية أو ممن تدربوا في المعاهد والأكاديميات المحلية (الإعلامية، أو اللغوية، والفكرية) يشكلون 45% من إجمالي العاملين في الوسائل الإعلامية المشمولة بالعينة، تليها فئة ما دون الشهادة الثانوية (الابتدائية، الإعدادية) بمعدل 40%، أما الذين حصلوا على الشهادة الجامعية (العلوم الأدبية على وجه الخصوص)، أو ممن لم يتمكنوا من اتمام هذه المرحلة من الدراسة فنسبتهم 13%، بينهم فقط 2% من حملة إجازات الصحافة، في حين أن الفئة الأقل معدلاً، والأكثر أهمية من

حيث التكوين الأكاديمي، هم فئة الدراسات العليا، وتقدر نسبتها 1.99%، وهؤلاء يتبنون في الغالب إدارة المهام الإدارية، والمفاصل الحيوية داخل المؤسسات الإعلامية.

في ضوء النتائج السابقة، فإن 85% من العاملين في حقل الإعلام المحلي هم ما دون الشهادة الجامعية، وتعود أسباب تدني معدل المؤهلات العلمية إلى ظروف الحرب والصراع في البلاد التي أدت إلى تراجع الاهتمام بالعلم، وتفشي الجهل، إلى جانب عدم قدرة الكثير من الطلبة متابعة دراستهم لعدم قدرتهم على تحمل الأعباء المالية، أو بسبب الهواجس الأمنية، والخوف من التعرض للاختطاف أو القتل في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية سوءاً بمناطق الحكومة السورية، خاصة في السنوات الأولى من الحرب.

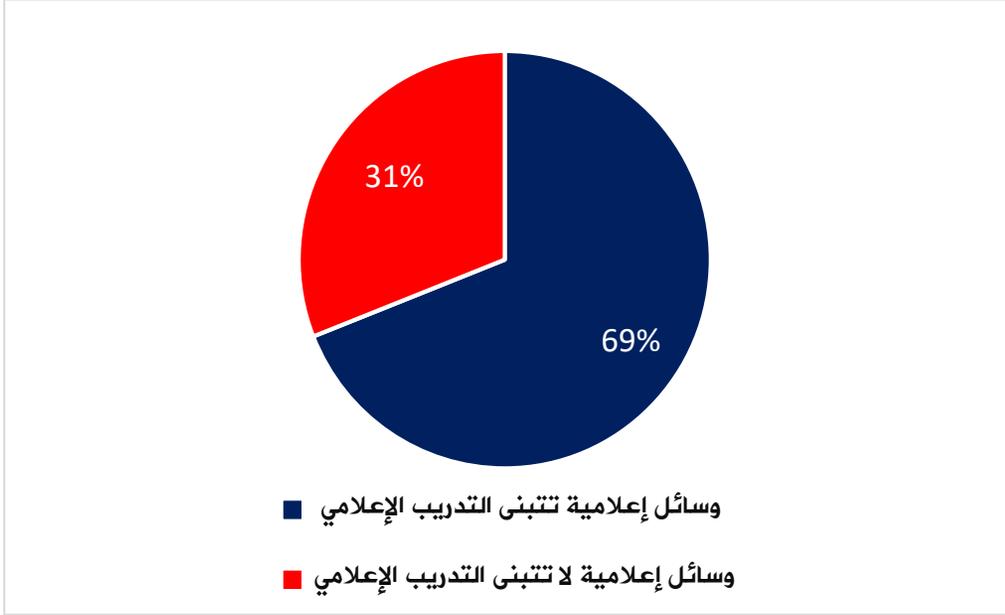
يرافقها الصورة النمطية السلبية الراسخة لدى الكثير من مدراء المؤسسات الإعلامية المحلية، سيما الحزبية منها تتلخص بأن الشهادة العلمية الصادرة من الجامعات الحكومية لا تقي بالغرض، وهي نتاج فكر النظام الحاكم.

بالتالي، من شأن تراجع الجانب العلمي لدى العاملين في مجال الإعلام، خلق حالة من الانقسام بين الجوانب الأكاديمية والمهنية، وبالتالي يتسبب بانزياح القيم العلمية، والمهنية في مجال التكوين الأكاديمي للإعلامي، سيما أن معظم العاملين في حقل الإعلام المحلي أعمارهم دون الثلاثين عاماً، ولا يمتلكون المؤهلات العلمية الكافية، الأمر الذي يجرد المعالجة الصحفية من المحاكمة العقلية، وهذا ما ينعكس سلباً على سوية الأداء.

- **التأهيل والتدريب الإعلامي:** تختلف وسائل الإعلام المحلية من حيث تشجيعها أو عدم تبنيها خطط لتأهيل وتدريب طاقمها الإعلامي، وهذا ما يتبين من خلال الجدول رقم (15):

النسبة	التأهيل والتدريب الإعلامي
69%	وسائل إعلامية تتبنى التدريب الإعلامي
31%	وسائل إعلامية لا تتبنى التدريب الإعلامي

(الجدول رقم 15)



التأهيل والتدريب الإعلامي في الإعلام المحلي – الشكل رقم (26)

تظهر نتائج الجدول رقم (15) أن 69% من إجمالي وسائل الإعلام المشمولة بالعينة تتبنى خطط لتأهيل وتدريب العاملين ضمن مؤسساتها الإعلامية، ويخضع المتدرب لفترة تدريبية من التدريب الإعلامي تتراوح مدتها من شهرين إلى ستة أشهر، ولكن عموماً السمة الأبرز لدورة حياة التدريب الإعلامي أنها لا تقام بصفة دورية، بل متقطعة، فحسب القائمين على إدارة الوسائل الإعلامية إن 20% من دورات التدريب الإعلامي تتم بشكل سنوي، و7% تقام كل ستة أشهر، و15% تكون موسمية أي كل ثلاثة أشهر، و7% تقام كل ستة أشهر، وأما 20% من البرامج التدريبية فهي غير محددة زمنياً.

في ضوء لقاءاتنا مع بعض الإعلاميين الذين خضعوا للتدريب ضمن مؤسساتهم، اتضح بأنه لا يوجد اهتمام كاف من قبل المؤسسات الإعلامية بتدريب العاملين بالصورة المطلوبة، رغم التحديات المهنية التي تواجههم مع التطورات التقنية المتلاحقة، كما تفتقد غالبيتها لوجود أقسام

للتدريب والتأهيل، أو حتى لخطط تنمية إعلامية تواكب المتغيرات والتحوليات في سوق صناعة الإعلام، عوضاً عن عدم إيمان بعض إداريي المؤسسات الإعلامية (غير المؤهلين لبناء استراتيجية إعلامية قوية) بأهمية التدريب، لإصلاح المسار الإعلامي، وتصويب الأخطاء، وإعادة الثقة المتدنية بينها وبين الجمهور.

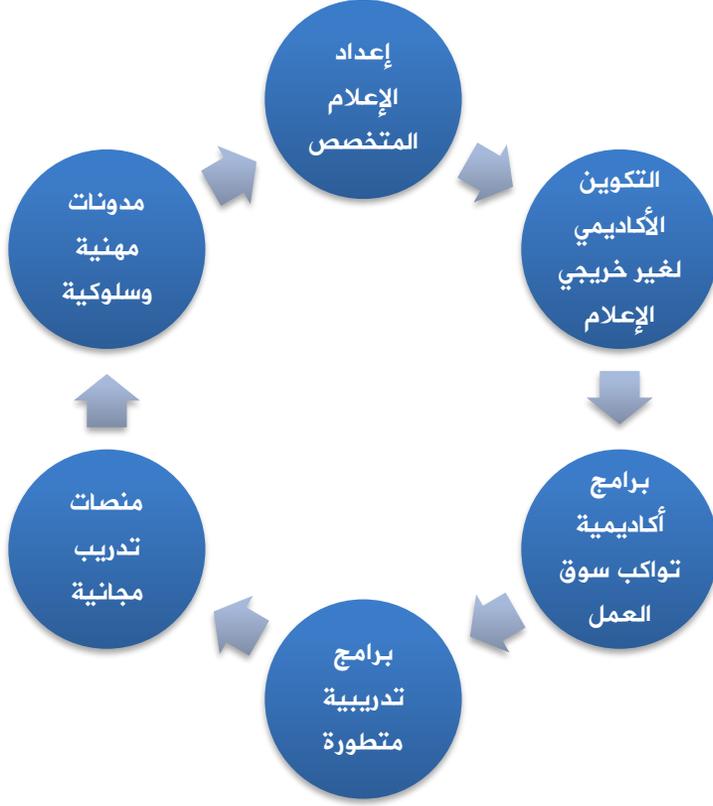
عوضاً عن غياب لوائح الدورات التأهيلية الاحترافية والتخصصية عن معظم الوسائل الإعلامية، كما ويغيب أيضاً تخصيص ميزانيات مستقلة للتدريب، وكذلك التعاون والشراكة مع مراكز التدريب الإعلامي، أو المبادرة بإرسال الصحفيين إلى الخارج لتلقي التدريب هناك، والاستفادة من تجربة كبريات وسائل الإعلام، وعقد الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية، لذا تكتفي بعضها باستقطاب بعض الصحفيين المحليين العاملين مع الوكالات الدولية للإشراف على تدريب صحفييها.

كما تعتمد معظم المؤسسات الإعلامية المحلية على الكوادر الإعلامية المحلية "العاملين في المؤسسة" بنسبة 90%، ويقوم هؤلاء بتقديم دورات تأهيلية أو تقوية للعاملين في مجال التحرير، والتغطيات الميدانية، والتصاميم البصرية، مما يؤدي لتكرار الأخطاء المتوارثة، فهي تفتقد - بناءً على التجربة الشخصية للباحث - إلى المهنية، والاحترافية في ربط البرامج التدريبية بمستجدات سوق الإعلام، فعدد لا يستهان به من هؤلاء المدربين بحاجة إلى المرور بدورات تدريبية تؤهلهم لممارسة المهنة بالصورة الصحيحة.

تأكيداً على ما سبق قوله، فإن معظم القائمين على المؤسسات الإعلامية لم يكونوا متفائلين بالدورات التي يخضع لها العاملون، لأنهم لا يجدون التحسن المطلوب في الأداء، ولكن في المقابل تلجأ بعض وسائل الإعلام إلى الاستفادة من منصات الإعلام الرقمي، التي تتيح الدورات الإعلامية المفتوحة، لتطوير وتعزيز قدرات طاقمها الإعلامي، وهذه بعض المنصات الإلكترونية مفتوحة المصدر التي تتيح التعلم المجاني للجميع (مسار، إدراك، رواق، فرصة، مهارات، معارف، تمكين، معهد الجزيرة للإعلام، فرانس 24، بي بي سي، EDX ، ICI Education – Journalism for Media and PR، Educational Platform ، LSJ – Distant Learning Program for Journalism).

أمّا عن أسباب عدم قدرة بعض الوسائل الإعلامية على إقامة الدورات التدريبية، فإنها ترجع حسب وجهة نظرهم بالدرجة الأولى إلى نقص الكفاءة، والمهارات المطلوبة لدى المدربين المعتمدين في بعض المؤسسات، إلى جانب عدم امتلاك مؤسساتهم الموارد المالية الكافية لسداد نفقات التدريب، كما أن معظم الدورات التي يخضع لها المتدربون في وسائل الإعلام الحزبية والحكومية تكون أسيرة للمحتوى الفكري، والأيديولوجي، مع إهمال الجانب التخصصي، والاحترافي لتطوير الأداء الإعلامي، وهذا ما يؤثر سلباً على أداء الإعلاميين، وجودة ما تقدمه وسائل الإعلام من محتوى.

هنا، لا بدّ من الإشارة إلى أن معايير جودة أي تدريب إعلامي هادف لتطوير مهارات العاملين، ينطلق من معايير أجملها الدكتور خالد زكي أبو خالد فيما يأتي (8):



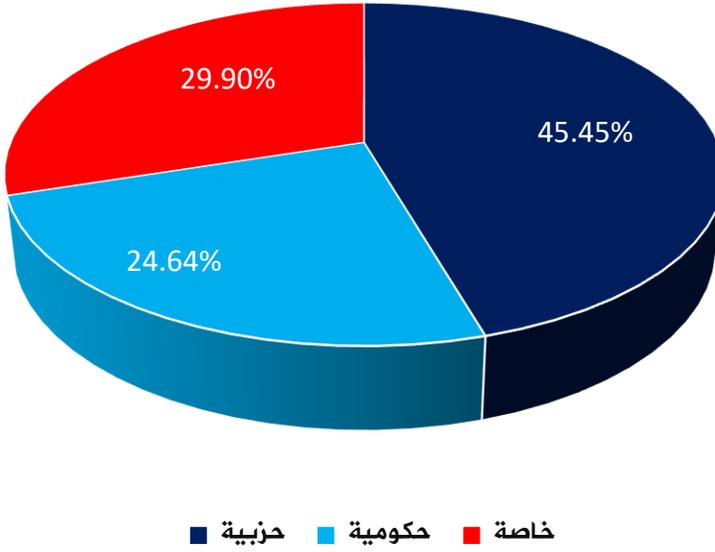
معايير جودة التطوير والتدريب الإعلامي – الشكل رقم (27)

المقاييس المالية: وتضم هذه الجزئية من الدراسة مصادر التمويل التي تتلقاها المؤسسة الإعلامية، ومعدلات أجور عاملها:

- مصادر التمويل: تتباين وسائل الإعلام من نواحي التمويل والمنح التي تحقق لوسائل الإعلام الديمومة والاستمرارية، وهذا ما يظهر من خلال الجدول رقم (16):

النسبة	مصادر التمويل
45.45%	حزبية
24.64%	حكومية
29.90%	خاصة

الجدول رقم (16)



مصادر التمويل في الإعلام المحلي – الشكل (28)

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (16) أن 45.45% من إجمالي وسائل الإعلام المحلية المشمولة في العينة تتلقى الدعم المالي من الأحزاب والحركات السياسية، ويلبها التمويل من المنافذ الخاصة بالمنظمات المحلية والدولية، سيما من منظمات المجتمع المدني بواقع 29.90%، فيما تدعم الجهات الحكومية 24.64% من وسائل الإعلام الرسمية أي الناطقة باسم الإدارة الذاتية.

بطبيعة الحال، تتسبب الظروف الاقتصادية بتوجيه عمل المؤسسات الإعلامية، والتحكم بطريقة انتاجها للمحتوى، سيما عندما تكون الحاجة ملحة إلى منافذ ثابتة لدعم الوسيلة الإعلامية مالياً، وهذا ما يتشكل حينما تكون الملكية الاحتكارية لوسائل الإعلام من جانب الأحزاب، والحكومات، فهي تشكل إلى حد كبير خطراً على التعددية الإعلامية، وحرية التعبير، وتتدنى حظوظ المنافسة بين الوسائل الإعلامية، وبالتالي تتوجه البوصلة الإعلامية لإرضاء الممول، والداعم أكثر من بلورة قضايا تهم الناس، وهذا ما ينطبق حتى على وسائل الإعلام الخاصة أيضاً، وإن كانت بوتيرة أقل من حيث هامش حرية التعبير الممنوحة لأفرادها في التغطيات الإخبارية، إلا أنها تظل هي الأخرى أسيرة لخدمة أجندات الممولين وسياساتهم، وهذا ما يتضح بجلاء من خلال زوايا تغطيتها لبعض الأحداث، الأمر الذي يضع استقلالية الوسيلة الإعلامية، وجدية إحاطتها بالمجريات أمام موضع الشك والريبة.

في المقابل وبناءً على تتبعنا لأصول التمويل، تبين أن هنالك وسائل إعلام محلية تستثمر منصات التواصل الاجتماعي للحصول على الدعم المالي، من خلال تقديم مواد إعلامية، سيما العروض المرئية الترفيهية لحصد نسب عالية من المتابعين والمشاركين بقنواتها الخاصة، والحصول على دعم أكبر، ويمكن الاستشهاد بتجربة وكالة صدى الواقع السوري (فدناك Vedeng) في هذا الإطار لخلق التمويل الذاتي الذي يمنحها استقلالية أكبر في النشر.

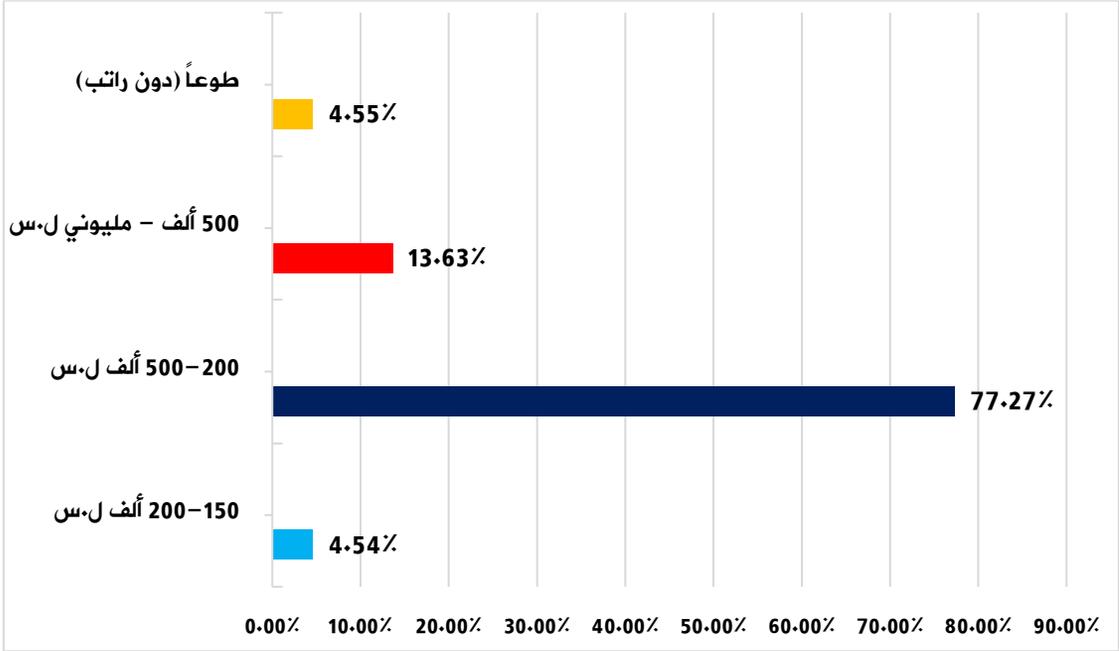
حقيقة، نحن هنا لسنا بموقف تأييد أو رفض وجود وسائل إعلام حزبية توظف الأحداث لصالحها، فهذا موجود في معظم البلدان، لكن ارتفاع نسبتها، وتصبغ بعضها بطابع الإعلام الخاص، تتسبب باختلال التوازن الاخلاقي والقيمي في العملية الاتصالية، وتقرض حالة أشبه باحتكار الكلمة لصالح الجهات المتنفذة على حساب نقل ومعالجة قضايا المجتمع، لتتسبب بضعف الأداء الإعلامي، و تقوّض النزاهة التحريرية كنتيجة لتدني التكوين المهني، وبالتالي يتورط الصحفي بنشر الأخبار الكاذبة التي تضع سمعة الوسيلة الإعلامية على المحك.

على هذا الأساس، فإن الاستقلال التحريري يحتاج إلى التمويل غير المشروط، ليكون قابلاً للاستدامة في خط غير مساوم، وغير تابع لأي طرف، وبعيداً عن الاستعباد المالي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد الوسيلة الإعلامية على صيغ تمويلية قائمة على التمويل الذاتي، واستثمار قدراتها الإعلامية للانطلاق في عالم الإعلام الرقمي الذي يتيح تمويلاً جيداً للمستثمرين فيها، كما يمكن لها أن تقدم الاستشارات، والدورات الإعلامية للراغبين، أو حتى استثمار رعاية المؤتمرات، وتخصيص مساحة متفق عليها لعرض الإعلانات الترويجية، أو مداخيل عائدات بيع حقوق البث والتغطية، أو حتى اتباع مسار "شركاء في المؤسسة"، حيث يكون الجمهور طرفاً أساسياً في دعم المؤسسة الإعلامية مالياً دون قيد أو شرط، ويمكن الاستشهاد بتجربة محطة بي بي سي BBC البريطانية التي تعتمد على الرسوم السنوية لترخيص التلفزيون، ويدفعها الجمهور البريطاني.

- **معدل الأجور:** تتفاوت الفروق في الأجور التي يتقاضها العاملون في وسائل الإعلام وفقاً للمنصب، والمهام، والقدم الوظيفي، ويمكن فرزها إلى أربع فئات من خلال الجدول رقم (17):

النسبة	معدل الأجور
4.54%	200-150 ألف ل.س
77.27%	500-200 ألف ل.س
13.63%	500 ألف - مليوني ل.س
4.55%	طوعاً (دون راتب)

الجدول رقم (17)



معدلات الأجور في وسائل الإعلام المحلي – الشكل رقم (29)

يتضح من خلال الجدول رقم (17) أن نسبة العاملين في القطاع الإعلامي ممن يتقاضون أجوراً تتراوح بين 200 – 500 ألف ل.س (56 – 140 دولار أمريكي) تبلغ 77.27%، ومعظم هذه الوسائل الإعلامية تكون حزبية أو حكومية، في حين إن 13.63% من الصحفيين الذين يعمل معظمهم في الوسائل الإعلامية الخاصة، تقدر أجورهم ما بين 500 ألف – مليوني ل.س (140- 600 دولار)، أما بالنسبة للعاملين في الصحف على وجه الخصوص فتتراوح أجورهم بين (150-200 ألف ل.س) أي (42-56 دولار)، ونسبتهم 4.54% من إجمالي الوسائل الإعلامية المشمولة بالعينة البحثية، كما توجد وسائل إعلامية خاصة يتجاوز أجور بعض أفرادها (1000-1500) دولار.

في المقابل، هنالك وسائل إعلامية أخرى يعمل أفرادها طوعاً (دون أجر) ويشكلون 55.4%، وغالباً ما يمثل هؤلاء الوسائل الإعلامية التي تكون في طور النشوء أو الصحف والمجلات الموسمية.

رغم الحاجة الملحة إلى أجور تؤمن للصحفيين الاستقرار والديمومة وطاقة أكبر في الإنتاج، إلا أن معدلات الأجور التي يتقاضاها العاملون في القطاع الإعلامي بمناطق الإدارة الذاتية – باستثناء بعض القطاعات الخاصة- لا تزال ضعيفة، ولا تتسجم مع الظروف المعيشية الصعبة، رغم كونها أفضل حالاً من أجور الصحفيين في مناطق الحكومة والمعارضة السورية، ويبدو جلياً وجود فجوة بين الراتب الشهري، والمصاريف اليومية، وهذا ما يدفع بكثير من الصحفيين

للعمل خلال أو خارج ساعات الدوام لصالح وسائل إعلامية أخرى حسب شهادات بعض الإعلاميين.

أما بخصوص المعايير التي يتم على أساسها تحديد سقف أجور العاملين في المؤسسات الإعلامية، فإنها تختلف في معظم الأحوال ضمن القطاع الحكومي عن القطاع الخاص، لكنها تبنى على أسس عدة مثل: المؤهلات العلمية، والقَدَم الوظيفي، والتخصص، سواء أكان (مقديماً للبرامج، أو محرراً، أو مراسلاً..)، والمنصب الإداري، وساعات العمل، وهنا كلا الجنسين متناصفين غالباً في هذا الإطار.

في المقابل، تتصف بعض الوسائل الإعلام محلية بعدم الوضوح والشفافية في مسألة تقديم الأجور والمكافآت، وتتخطى جميع المعايير السابقة، حيث تسيطر المحاباة الشخصية، والقرابة الأسرية على تحديد مستويات أجور العاملين في تلك المؤسسات.

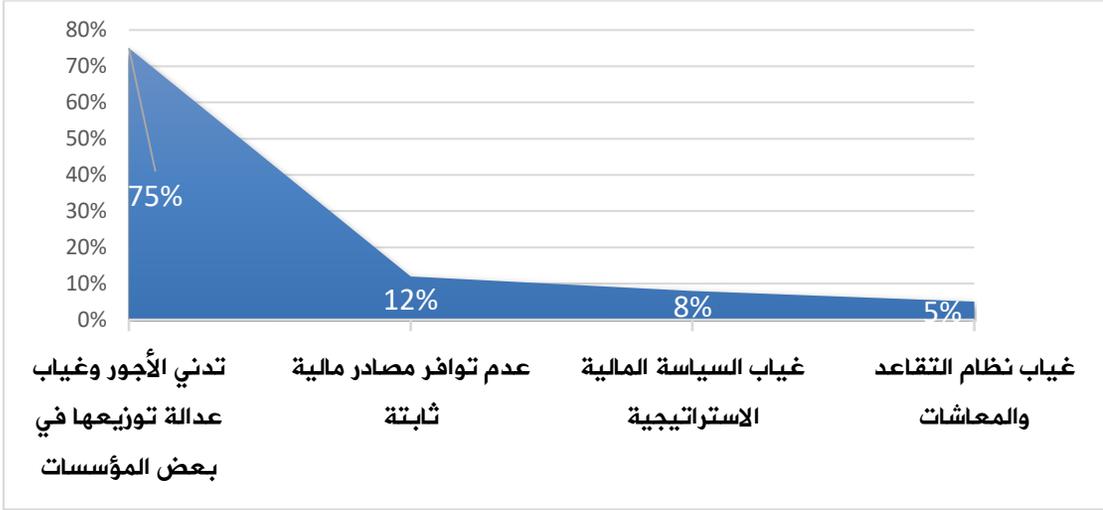
وهذا شكل من أشكال الفساد الإداري البالغ الخطورة، فعلى سبيل المثال، ورغم أن بعض المراسلين في إحدى الوسائل المحلية كانوا يقدمون نتاجاً جيداً مقارنة مع زملائهم في الأقسام الأخرى، إلا أن أجورهم كانت أدنى بكثير. وبالتأكيد سينتج عن غياب العدالة في توزيع الأجور، فقدان الطاقة والتحفيز، وتراجع الانتاج والرضا الداخلي لدى العامل، سيما أن آلية التقييم الوظيفي غائبة لدى معظم وسائل الإعلام المحلي، وفي حال وجودها فإنها تكون شكلية.

كما إن إحدى أبرز الملامح التي يتصف بها المشهد الإعلامي في شمال وشرق سوريا، هو عدم وجود قوانين تحدد رواتب الصحفيين، سواء أكانت بشكل عام أو حسب التقسيمات الوظيفية داخل المؤسسات الإعلامية، وأيضاً يفتقد العاملون في القطاع الإعلامي إلى الضمانات الاجتماعية، والصحية، أو قوانين التقاعد، وهذا ما يسيء أكثر لأوضاع الصحفيين المحليين في مناطق الإدارة الذاتية.

(3) الصعوبات والتحديات التي تواجه الإعلام المحلي:

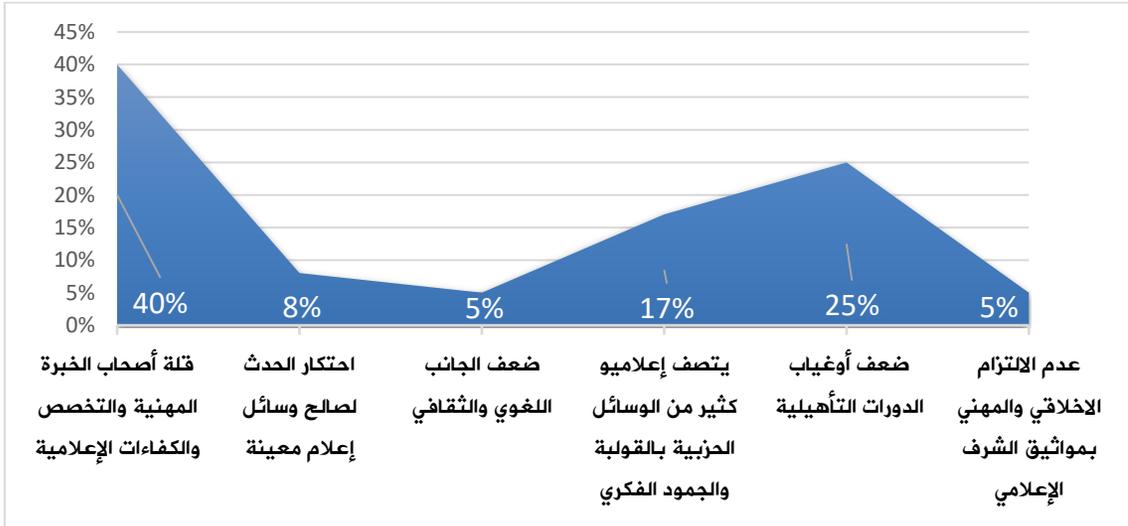
تواجه معظم وسائل الإعلام المحلية في مناطق الإدارة الذاتية تحديات جسيمة، تُشكل عائقاً أمام ممارسة مهنة الصحافة بالشكل المأمول، ويمكن تصنيفها وفقاً للبيانات التي تم الحصول عليها من المؤسسات الإعلامية إلى ثلاث فئات أساسية، وهي الصعوبات (المالية، والمهنية، والإدارية):

أولاً: الصعوبات المالية تنصدر التحديات المالية بمختلف تفرعاتها قائمة العوائق التي تعترض العاملين في وسائل الإعلام المحلية، وهذا ما يتضح من خلال النسب الظاهرة في الشكل رقم (30):



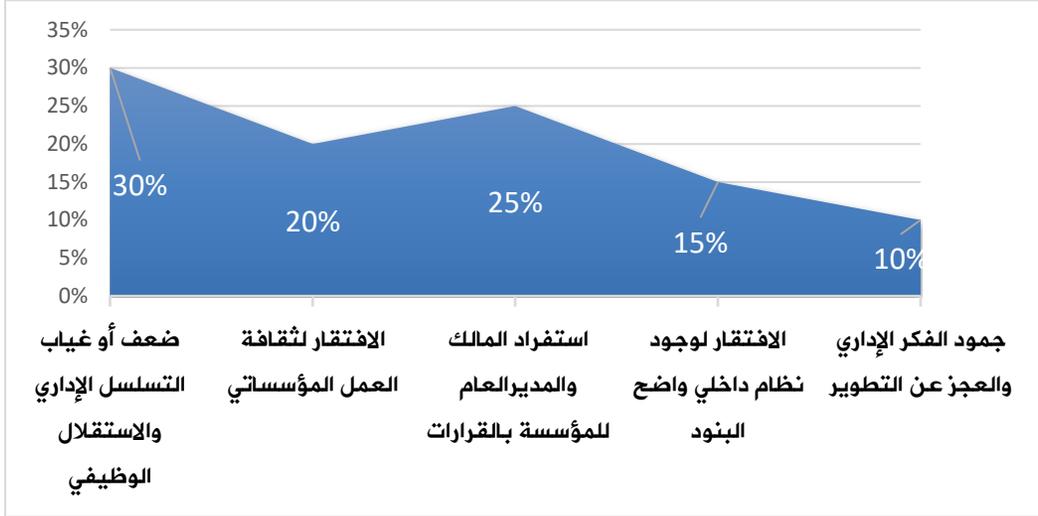
صعوبات مالية يعاني منها الإعلام المحلي – الشكل رقم (30)

ثانياً: **الصعوبات المهنية** في ظل الافتقار إلى وحدات الجودة، وشيوع التخبط والعشوائية في الأداء المهني، تعترض كثير من وسائل الإعلام المحلية تحديات مهنية تحدد من خلالها المرجعيات والقواعد والثوابت الراسخة التي تنطلق منها الوسائل الإعلامية في معالجتها للأحداث، وما يقابلها من مستوى القبول الاجتماعي للمحتوى المعروض، ويظهر ذلك من خلال الشكل رقم (31):



صعوبات مهنية يعاني منها الإعلام المحلي – الشكل رقم (31)

ثالثاً: الصعوبات الإدارية تواجه وسائل الإعلام المحلية تحديات إدارية، وبنوية لها ارتدادات مزدوجة على استقلالية العمل الصحفي، وموضوعية المحتوى المعروض، ومستقبل العلاقة التي تجمع المستويات العليا والدنيا داخل المؤسسة الإعلامية، وما يمكن أن تسببه من انعكاسات سلبية على مستوى جودة الانتاج الصحفي، والنسب الظاهرة في الشكل رقم (32) توضح ذلك:



صعوبات إدارية يعاني منها الإعلام المحلي – الشكل رقم (32)

يضاف إلى ماسبق ذكره العديد من التحديات التي لا تقل أهمية عن سابقتها، ولكن لم يتم الاجماع عليها من جانب القائمين على المؤسسات الإعلامية، يتصدرها حسب شهادة بعض الصحفيين: غياب الأدوار الفعلية للجمعيات والمجالس والاتحاد الصحفية، وضعف العمل النقابي الذي يضمن حقوق الصحفيين، ويلزمهم بواجبات الالتزام بميثاق شرف المهنة، إلى جانب صعوبة تأمين بعض المعدات والمستلزمات التقنية عبر الحدود السورية مع دول الجوار، كما ويتعرض بعض الصحفيين للابتزاز والتهديد، وحتى التمر دون حماية، وروادع قانونية تحاسب من يقوم بهذه الأفعال، وتعوض الضحايا مادياً، ومعنوياً، أضف إلى ما سبق، عدم تمتع القوانين الناظمة للعمل الإعلامي في مناطق الإدارة الذاتية بالاستقلالية، واتصافها أحياناً بالمزاجية، والتطبيق غير المنصف الذي يثبت تبعيتها لأجندات سياسية.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

اعتماداً على ما تقدم عرضه من معطيات، ومؤشرات بيانية، توصلنا إلى النتائج الآتية:

- بلغ معدل رضا الجمهور عن أداء وسائل الإعلام المحلية بحدود الأربعين في المئة تقريباً، وهؤلاء يعتبرونها مصادر إخبارية جديرة بالثقة، وتتمتع بالمصداقية، وكذلك تخاطب الفئات الاجتماعية كافة، أما النسبة الباقية فإنها تتحفظ أو ترفض الرسالة المقدمة من الإعلام المحلي، ويجدون أنها غير قادرة على ملامسة حاجات مختلف شرائح المجتمع، وتعيش فترات متقلبة بين الانتعاش، والتراجع في الأداء العام.
- تتمثل حلول الجمهور لتطوير أداء الإعلام المحلي على الاهتمام أكثر بالجانب التأهيلي والتدريب للصحفيين، وسن قوانين مستقلة وموضوعية للعمل الصحفي، إلى جانب رفع أجور العاملين ضمن المؤسسات الإعلامية، واستقطاب إعلاميين قادرين على تزويدهم بالمعلومات الدقيقة، وبالسرية المطلوبة.
- تنصدر المحطات الإذاعية قائمة وسائل الإعلام المحلية عدداً من حيث طبيعة الوسيلة، تليها الصحف والمجلات مناصفة مع المواقع الإلكترونية، ومن ثم تأتي الوكالات الإخبارية، والمحطات التلفزيونية.
- تتركز غالبية وسائل الإعلام المحلية في إقليم الجزيرة، يليها تبعاً لإقليم الفرات، ومنبج، والشهباء.
- تحلّ وسائل الإعلام الحزبية في المرتبة الأولى من حيث نوع الملكية، والتمويل، ومن ثم تليها الوسائل الخاصة، والحكومية.
- تشكل اللغتين العربية والكردية المساحة الأوفر من خارطة البث الإعلامي، في حين تخصص مساحات محددة للغات السريانية، والأرمنية، والانكليزية.
- غالبية المحتوى المقدم عبر وسائل الإعلام المحلية عام، بمعنى آخر موجّه إلى المكونات الاجتماعية دون تحديد، فيما تقل حظوظ التخصص في نقل المضمون الإعلامي، باستثناء تلك التي تلامس المشاعر العاطفية لبعض القوميات.
- تتأرجح مساحة توظيف التكنولوجيا الحديثة في الإعلام المحلي، سيما الجانب الرقمي منه، وإن استثمر في بعض الوسائل الإعلامية فإنها لا تكون بالمستوى المطلوب.
- تختلف وسائل الإعلام المحلية من حيث معايير قبول المتقدمين للعمل ضمن مؤسساتها، وتفرض طبيعة وملكية الوسيلة الإعلامية شروطاً إضافية للقبول، كما أن معظم الوسائل تمنح الأولوية للخبرة الإعلامية إلى جانب المؤهلات العلمية، والحب والشغف للمهنة، ويغيب شرطي القبول الاجتماعي، والالتزام بمواثيق الشرف المهني عن وسائل إعلامية أخرى.
- تنصدر الهياكل الإدارية الرأسية (المركزية) قائمة الأشكال الإدارية في الإعلام المحلي، تليها الأشكال الإدارية الأفقية (اللامركزية)، مع الإشارة إلى وجود أنماط من الهياكل

- الإدارية غير واضحة المعالم تتصف بالعشوائية، كما تفتقد كثير من مؤسسات الإعلام المحلية لأقسام هامة كـ (الموارد البشرية، والرصد والمتابعة، وأقسام خاصة بكشف المعلومات المضللة، والفيديوهات الملققة..).
- تُشكل الفئة الشابة النسبة العظمى من حيث عدد العاملين في مؤسسات الإعلام المحلي، وتقارب نسبة الإناث الذكور من حيث التمثيل المتجانس.
 - غالبية العاملين في مؤسسات الإعلام المحلي تندرج مؤهلاتهم العلمية بين (ما دون الشهادة الثانوية إلى الحاصلين عليها، واثموا الدراسة في المعاهد والأكاديميات المحلية "اللغوية، والفكرية.."، في حين أن الحاصلين على الإجازات الجامعية، والدراسات العليا يشكلون نسبة متدنية، وخريجو كليات الصحافة يمثلون 2% فقط من حملة الشهادات الجامعية.
 - تتبنى المؤسسات الإعلامية دورات التدريب والتأهيل الإعلامي بنسبة تقارب 70%، ولكن معظمهم تفتقد للتخصص، والانسجام مع سوق الإعلام، وإلى تخصيص ميزانيات مستقلة، وتتسم بطغيان الجانب الفكري، والايديولوجي على المحتوى المهني سيما في الإعلام الحزبي.
 - تنصدر الأحزاب والحركات السياسية، قائمة المصادر التي تمول الإعلام المحلي، تليها المنظمات الخاصة، ومن ثم الجهات الحكومية.
 - تختلف أجور العاملين في مؤسسات الإعلام المحلي بناءً على ملكية، وطبيعة الوسيلة، وكذلك وفق القدم الوظيفي والاختصاص، إلا أن الأجور عموماً في الوسائل الإعلامية الحزبية والحكومية أدنى بكثير من الوسائل الخاصة، ولا تتواءم مع الظروف المعيشية.
 - تنصدر الصعوبات المالية قائمة التحديات والمعوقات التي تواجه الإعلام المحلي، تليها الصعوبات المهنية، والإدارية.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما سبق ايضاحه من نتائج، فإنه يستوجب الواقع الإعلامي تحولاً استراتيجياً على مختلف الأصعدة (الأكاديمية، والوظيفية، والمهنية، والمالية..)، ويمكن إيجاز بعض المقترحات في عدة محددات أساسية، تتمثل في:

- **التأهيل والتدريب الإعلامي (المهني، والأكاديمي):** من خلال تطوير العلاقات الاستشارية، وإبرام الشراكة، والتعاون مع المؤسسات الإعلامية والأكاديمية التي تمتلك الكفاءات والمؤهلات المطلوبة، للارتقاء بالعمل الصحفي، ووضع خطط استراتيجية للتدريب والتأهيل الإعلامي (العملي) تتسجم مع المتغيرات المتلاحقة في سوق الإعلام، بحيث تكون محددة بإطار زمني وميزانية مالية محددة، يلزمها إخضاع العاملين في السلك الإعلامي للتدريب المكثف، والتخصصي بصورة دورية، وتطوير آليات التغطية الإخبارية، والتحرير الإخباري، وصقل المهارات المهنية، إلى جانب رفد المؤسسات الإعلامية بكوادر مؤهلة تمتلك الخبرة والكفاءة، والأخذ بعين الاعتبار أهمية فتح معاهد ومراكز إعلامية تستقطب الراغبين في التزود بأصول المهنة، واعتماد المعايير الأخلاقية والمهنية في المعالجات الصحفية (ميثاق شرف مهني).
- **تطوير البنية المؤسساتية والنواحي التقنية:** متمثلة بالاستفادة بشكل احترافي من التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الابهار البصري والسمعي، وإحداث منصات رقمية تتسجم مع متطلبات العصر.
إلى جانب إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الإعلامية، وتطوير بنيتها المؤسساتية (الإدارية، والتنظيمية)، وتبني التسلسل الوظيفي الأفقي، لنقادي الوقوع في المشاكل الإدارية التي تؤثر سلباً على العلاقات الداخلية والخارجية للمؤسسات الإعلامية، أضف إليها ضرورة تطوير آليات التغطية الإعلامية من خلال منح الأولوية للتخصص الوظيفي، ومخاطبة الرأي العام بصورة مقنعة، وتزويد المؤسسات الإعلامية بأقسام هامة كالموارد البشرية، والرصد والمتابعة، ومنصات كشف التضليل الإعلامي.
- **سن القوانين الناظمة للإعلام:** من خلال طرح قوانين نزيهة وعصرية "غير مسيئة" لا تخضع للولاءات، والمحابة الشخصية، وتوضح بشفافية، وموضوعية حقوق الصحفيين وواجباتهم، مع وضع مؤشرات واضحة يمكن الاحتكام إليها لتقييم وقياس أداء المؤسسات الإعلامية مهنياً وإدارياً، والالتزام بالضوابط الأخلاقية، والمعايير المهنية كالدقة والموضوعية وصحة المصادر الناقلة للحدث (ميثاق شرف مهني)، إلى جانب منح الحصانة القضائية، والحماية الأمنية للعاملين في هذا الحقل، وفرض العقوبات الجزائية دون استثناء على المتورطين في قضايا التشهير، والتذميم بالأشخاص، والجماعات.
- **تحييد الإعلام عن المصالح الحزبية والشخصية:** وذلك بالانحياز للحقيقة، وتبني النقد البناء، وتنويع المصادر، مع تجنب الخارطة الإعلامية الخطاب المؤدلج، والقولية الفكرية، والتسطيح الكلي لأي محتوى مقدم، وعدم الاكتفاء عند حدود تغطية المناسبات،

والتشجيع على الخطاب الإعلامي الرافع للذوق الثقافي، والجامع لمطالب فئات وشرائح المجتمع كافة.

- **تقديم الدعم المادي الكافي:** من خلال رفع أجور العاملين بحيث توائم متطلبات العيش (وفق لوائح واضحة تتمتع بالشفافية، والانصاف، والعدالة في التوزيع دون محاباة)، إلى جانب سن قوانين للتقاعد، وتقديم التعويضات المالية للمتضررين أثناء التغطيات الإخبارية، سيما الميدانية منها.
- **اشباع حاجات المجتمع:** متمثلة بخوض وسائل الإعلام في حاجات المجتمع ومتطلباته، دون تفضيل فئة على أخرى، وطرح المواضيع الجدلية، والإشكالية التي تلامس الطرف المعاش، أضف إلى ذلك إطلاق نوافذ محلية تحاكي اهتمامات الشعب، وتنقل صوت الفئات المهمشة، سيما المرأة والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وبالتالي تعزيز الثقة أكثر مع الجمهور.
- **مخاطبة الجمهور الخارجي:** من خلال خروج وسائل الإعلام من نطاق دائرة التغطية الإخبارية الضيقة، إلى مخاطبة الجمهور الخارجي بلغات أجنبية، ومحتويات توصل إليهم صورة الواقع المعاش في مناطقنا، ورؤانا المختلفة.
- **الاهتمام بإجراء الدراسات، والأبحاث الإعلامية** سواء من خلال تخصيص أقسام خاصة بها داخل المؤسسات الإعلامية أو إعدادها من قبل الباحثين المختصين، سيما تلك التي تحلل وتقيم عناصر العملية الاتصالية، وتحيط بطبيعة المؤسسات الإعلامية، والقوانين والتشريعات التي تحكمها، إلى جانب دراسة تأثير الإعلام على قيم وسلوكيات الجمهور.

ثالثاً: المراجع

- (1) أوصمان علي. "استقلالية الاعلام السوري البديل في ظل التبعية السياسية"، تاريخ النشر (2021). مركز الفرات للدراسات، ص11، <https://cutt.us/rsPXm>
- (2) محمد عبد الحميد. "الدراسة العلمي في الدراسات الإعلامية"، القاهرة: عالم الكتب، 2000م، ص13، ط1.
- (3) "العينات في الدراسة العلمي"، تاريخ النشر (2021)، مركز البحوث والدراسات متعددة الاختصاصات، استرجع بتاريخ 2021/6/25 من <https://2u.pw/6XVns>
- (4) "نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام"، موقع مفاهيم، استرجع بتاريخ 2021/7/2 من <https://cutt.us/ZnVck>
- (5) "نظرية الرصاصة أو الطلقة السحرية - حقنة تحت الجلد"، تاريخ النشر (2010)، موقع القصيرية، استرجع بتاريخ 2021/8/4 من <https://cutt.us/52ETB>
- (6) عديل الشрман. "مقترحات لتطوير العمل الإعلامي"، تاريخ النشر (2020)، موقع نيروز الإخباري، استرجع بتاريخ 2021/7/22 من <https://nayrouz.com/article/138183>
- (7) خريطة النفوذ العسكري في سورية، تاريخ النشر 2020-12-01، مركز الجسور للدراسات، استرجع بتاريخ 2021/8/4 من <https://cutt.us/jUgDK>
- (8) محمد زكي أبو الخير. "ثلاثة دوافع لتطوير الأداء الإعلامي وأربع اشكاليات بالمقررات الدراسية الاعلامية العربية"، تاريخ النشر (2020)، موقع دار المنظومة، استرجع بتاريخ 2021/8/28 من <https://2u.pw/SyAo0>

رابعاً: الملاحق

(1) لائحة وسائل الإعلام المحلية في مناطق الإدارة الذاتية:

المفردات المذيلة بخط مانل عامق تشير للوسائل الإعلامية التي أجابت على أسئلة الاستبانة الخاصة بتقييم مؤسسات الإعلام المحلية:

الرقم	طبيعة الوسيلة	الاسم	مركز الترخيص
<u>1</u>	<u>إذاعة</u>	<u>الخابور</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>2</u>	<u>إذاعة</u>	<u>الدرباسية</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>3</u>	إذاعة	آرتا	الجزيرة
<u>4</u>	إذاعة	أوركيش	الجزيرة
<u>5</u>	<u>إذاعة</u>	<u>سورويو</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>6</u>	إذاعة	جزيرتنا	الجزيرة
<u>7</u>	إذاعة	ولات إف – إم	الجزيرة
<u>8</u>	<u>إذاعة</u>	<u>صوت الحياة</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>9</u>	إذاعة	فون	الجزيرة
<u>10</u>	إذاعة	بوير	الجزيرة
<u>11</u>	<u>إذاعة</u>	<u>ستار</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>12</u>	وكالة إخبارية	هاوار	الجزيرة
<u>13</u>	مجلة	شار	الجزيرة
<u>14</u>	<u>موقع إلكتروني</u>	<u>نبض الشمال</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>15</u>	موقع إلكتروني	شبكة شمال سوريا	الجزيرة
<u>16</u>	موقع إلكتروني	موقع one	الجزيرة
<u>17</u>	<u>موقع إلكتروني</u>	<u>خبير 24</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>18</u>	<u>موقع إلكتروني</u>	<u>فدتك</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>19</u>	موقع إلكتروني	هلوستا كل	الجزيرة
<u>20</u>	موقع إلكتروني	دير الزور 24	الجزيرة
<u>21</u>	موقع إلكتروني	بوابة الحسكة	الجزيرة
<u>22</u>	موقع إلكتروني	ازدينا	الجزيرة
<u>23</u>	موقع إلكتروني	زنكين	الجزيرة
<u>24</u>	موقع إلكتروني	ولاتي نيوز	الجزيرة
<u>25</u>	وكالة	وكالة الوطن الإخبارية	الجزيرة
<u>26</u>	<u>وكالة</u>	<u>نورث بريس</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>27</u>	صحيفة	ذا ليفانت	الجزيرة
<u>28</u>	<u>صحيفة</u>	<u>روناهي</u>	<u>الجزيرة</u>
<u>29</u>	صحيفة	الشرق الأوسط	الجزيرة
<u>30</u>	<u>محطة تلفزيونية</u>	<u>روناهي</u>	<u>الجزيرة</u>

<u>الجزيرة</u>	<u>اليوم</u>	<u>محطة تلفزيونية</u>	<u>31</u>
الجزيرة	روجأفا	محطة تلفزيونية	32
<u>الجزيرة</u>	<u>رام إف - إم</u>	<u>إذاعة</u>	<u>33</u>
<u>الجزيرة</u>	<u>سورويو</u>	<u>محطة تلفزيونية</u>	<u>34</u>
الجزيرة	JIN TV	محطة تلفزيونية	35
الجزيرة	أسو	موقع إلكتروني	36
الجزيرة	JIN NEWS	وكالة إخبارية	37
الجزيرة	آدار بريس	موقع إلكتروني	38
الجزيرة	روجأفا إف - إم	إذاعة	39
الفرات	تراث الفرات	موقع إلكتروني	40
الفرات	الرشيدي	إذاعة	41
الفرات	قناة الرقة	محطة تلفزيونية	42
دير الزور	صدى الخابور	إذاعة	43
<u>دير الزور</u>	<u>وكالة باز</u>	<u>وكالة إخبارية</u>	<u>44</u>
<u>منبج</u>	<u>قناة منبج</u>	<u>محطة تلفزيونية</u>	<u>45</u>
<u>منبج</u>	<u>الساجور</u>	<u>إذاعة</u>	<u>46</u>
الفرات	برجاف	إذاعة	47
الفرات	صوت كوباني	إذاعة	48
<u>الفرات</u>	<u>مشته نور</u>	<u>إذاعة</u>	<u>49</u>
الفرات	جان إف - إم	إذاعة	50
الفرات	الطبقة إف - إم	إذاعة	51
الجزيرة	الفراتية	إذاعة	52
الجزيرة	السوري	صحيفة	53
الجزيرة	شوفي مافي	موقع إلكتروني	54
<u>الجزيرة</u>	<u>السلام</u>	<u>صحيفة</u>	<u>55</u>
الجزيرة	الديمقراطي	صحيفة	56
الجزيرة	الوحدة	صحيفة	57
الجزيرة	الاتحاد الديمقراطي	صحيفة	58
الجزيرة	الليبرالي	صحيفة	59
الجزيرة	كردستان	صحيفة	60
الجزيرة	المساواة	صحيفة	61
الجزيرة	نداء الإصلاح	صحيفة	62
<u>الجزيرة</u>	<u>روناهي</u>	<u>صحيفة</u>	<u>63</u>
الجزيرة	ANF	وكالة	64
الشهباء	روماف	وكالة	65
الجزيرة	دجلة أف ام	إذاعة	66

(2) الروابط الإلكترونية للاستبانات المقدمة إلى الجمهور ومؤسسات الإعلام المحلية

- رابط الإستبانة الخاصة برصد اتجاهات الجمهور تجاه أداء الإعلام المحلي

<https://drive.google.com/file/d/13cfukZ56E4EWnK14buHjhOA1ahOKX-Yh/view?usp=sharing>

- رابط الإستبانة الخاصة بتقييم المؤسسات الإعلامية

<https://drive.google.com/file/d/1C1rOiRHWUarRMNZ0hb2ooOW0ye1cd4rD/view?usp=sharing>

واقع التنمية الريفية في إقليم الجزيرة (الفرص والإمكانات)

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

ما يزال الريف السوري عامة وريف إقليم الجزيرة خاصة، يعاني من الكثير من المشكلات والمعوقات، التي تقف حجر عثرة في طريق تنميته وتطويره. لذلك، فهو بحاجة إلى دراسات وأبحاث مختلفة، تتناول كافة الجوانب والفرص التنموية فيه. فالكثير من القضايا ما يزال النقاش حولها، قد يفضي إلى حلول تضع الريف على سكة التنمية بمختلف جوانبها. ذلك أن التنمية قضية ليست تلقائية، بقدر ما هي عبارة عن خطط وطرق وآليات تنفيذية مدروسة، يتدخل من خلالها الأفراد في سيرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وحتى الثقافي والقيمي داخل المجتمع.

وحيث يشكل ريف إقليم الجزيرة مجتمعاً زراعياً بامتياز، نتيجة لكثرة المساحات الصالحة للزراعة في المنطقة، وسيطرة ثقافة العمل الزراعي بنسب عالية، داخل أوساط سكانه. فقد توجب دراسة الاستراتيجيات والقضايا المتعلقة بالواقع الزراعي بالدرجة الأولى، والتي تشترك مع العديد من القضايا الاجتماعية الأخرى. كالهجرة من الريف إلى المدينة، وقضايا التحضر في الريف، ومسائل إيجاد مفردات للتنمية فيه، والتي تفتح المجال واسعاً نحو خلق بيئة اجتماعية واقتصادية متطورة، تدفع باتجاه إيقاف هجرة أبناء الريف بالدرجة الأولى، وترفع من إنتاجية العمل الزراعي فيه، ومن مستوى الدخل والمعيشة لأبنائه.

خلال الفترات التي سبقت الأزمة السورية استمرت الهجرات من الريف إلى المدينة، واستمر انتقال أبنائه بحثاً عن حياة معيشية واقتصادية أفضل. بسبب ما كان يلقاه الريف من إهمال متعمد من جانب الحكومات السابقة إضافة إلى العديد من القرارات الإدارية التي كانت تضيق الحياة على سكان الأرياف وخاصة في المناطق الحدودية كإقليم الجزيرة الذي ازداد فيه أعداد الفقراء بشكل كبير أو آخر تسعينيات القرن الماضي نتيجة تلك الممارسات وسنوات الجفاف التي ألمت بالمنطقة فاضطرت عشرات العائلات إلى مغادرة القرى والاتجاه نحو المدن وخاصة مدن الداخل السوري الأمر الذي تسبب بمعاناة أخرى أكثر شدة مما كانت تعانيه تلك العوائل في قراهم وبلداتهم.

من جانب آخر تركت تلك الهجرات ضغطاً هائلاً على مسألة الخدمات، والازدحام والسكن في المدن، وخاصة الكبيرة منها. بموازاة ذلك، تراجعت إنتاجية العمل الزراعي، بسبب انخفاض أعداد العاملين، وترك الفلاحين لأراضيهم وقراهم، بحثاً عن حياة أفضل، في ظل تدني الخدمات العامة في الريف، وتراجع الدعم المقدم للإنتاج الزراعي.

إذاً، إن الإهمال المتعمد لريف المنطقة إضافة إلى سوء الإدارة والتخطيط، دفع الأمور والمشكلات في الريف نحو التفاقم، وباتجاهات سلبية، لتأتي الحرب السورية وتوجه ضربة قاصمة للريف السوري. فاشتداد المعارك واستمرارية القصف، دفع بعشرات الآلاف من الفلاحين والمزارعين إلى ترك أراضيهم، التي إما قد دُمّرت نتيجة الحرب أو أحرقت نتيجة القصف، أو اضطر الفلاحون لتركها حفاظاً على حياتهم وحياة أسرهم. حتى باتت الكثير من القرى خاوية ودياراً مهجورة، وأصبحت آلاف الهكتارات من الأراضي بوراً، الأمر الذي ترك آثاراً سلبية باتجاهين، أولاً انخفاض كمية ونتاجية المحاصيل الزراعية، وثانياً الضغط على الخدمات في المدن وتزايد أعداد الفقراء فيها.

لم تكن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، بأحسن حال من باقي المناطق السورية، بالرغم من حالة شبه الاستقرار الأمني فيها. إلا أن السنوات الأولى من الحرب، دفعت بالكثير من الفلاحين والمزارعين إلى ترك العمل الزراعي، أو التقليل منه والبقاء ضمن إطار المزارع البعلية فقط، وهجرة الشباب من الريف إلى الدول الأوروبية وتركيا أو إلى إقليم كردستان، خاصة بعد الهجمات المتعددة للجماعات المسلحة على المنطقة عامي 2013 و2014، والتي أدت إلى توقف العمل الزراعي بشكل عام. حيث تعرضت المعدات والآلات الزراعية، التي كانت منتشرة في الأراضي الزراعية للسرقة أو السطو أو التخريب. وبات الناس يخافون على حياتهم، فتركوا القرى والأراضي، وخاصة قرى الجنوب واتجهوا نحو المدن، التي كانت محمية نوعاً ما. هذا بجانب فقدان مستلزمات الإنتاج الزراعي، من بذار وأسمدة ومحروقات وغيرها من الأسواق. الأمر الذي تسبب بتراجع مستويات الإنتاج وفقدان مقومات الحياة في الريف.

القسم الأول: الإجراءات المنهجية

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث، من كونه سيركز على الجوانب الاقتصادية والتنموية في الريف، ويبحث في السياسات والاستراتيجيات، التي يمكن تطبيقها فيه، بغية تطويره وتنميته. وذلك من خلال تحليل واقعه الجغرافي والديمقراطي، وبناء الاقتصاد القائمة، وإمكانيات تطوير تلك البنى. بالشكل الذي يدفع نحو إحداث تنمية شاملة ومتكاملة، في ريف إقليم الجزيرة، ويرفع من سوية العمل الإنتاجي فيه، ومن مساهمته في الناتج المحلي والاقتصاد الوطني ككل.

مشكلة البحث

يعاني ريف إقليم الجزيرة، من الكثير من المعوقات وعلى عدة أصعدة، مرتبطة بالجوانب الاستراتيجية أولاً، وبغياب السياسات التنموية ثانياً، ثم تأتي مسألة تخلف البنى الإنتاجية والخدمية فيه بنفس السوية. يضاف إلى ذلك، الآثار التي تركتها الأزمة السورية عليه، من عدة نواحي أهمها هجرة الكثير من أبنائه، وتراجع إنتاجية العمل الزراعي، وجدواه الاقتصادية، نتيجة فقدان الكثير من مستلزمات الإنتاج، والاعتماد على الزراعة البعلية في معظم الأحيان، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وخاصة المحروقات والأسمدة، بالإضافة إلى صعوبات المعيشة فيه. من هنا تكمن إشكالية البحث في طرح أسئلة عديدة:

- هل الواقع القائم في الريف، اقتصادياً واجتماعياً يسمح باتباع آليات تنميته وتطويره؟
- هل ترتبط مسألة عدم نجاح التنمية الريفية، بتراجع إنتاجية العمل الزراعي، أم بضعف السياسات والاستراتيجيات التنموية في الريف؟
- هل كانت الهجرة الداخلية إلى المدن المحيطة بالقرى، والخارجية إلى البلدان الأوربية والدول المجاورة، سبباً في زيادة مشكلات الريف؟
- هل زادت معدلات التضخم العالية، التي تسببت بارتفاعات كبيرة في مستويات أسعار المستلزمات الزراعية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، هل زادت من صعوبات الإنتاج، وتراجع كميات المحاصيل الزراعية؟

أهداف البحث

لعل من أهم أهداف هذا البحث، هو تسليط الضوء على الاستراتيجيات التنموية في الريف، على المديين البعيد والمتوسط، كاستراتيجيات التعليم والتخطيط، وتطوير القطاع الزراعي والصناعي المرتبط به، وتحسين البنية التحتية، وإمكانيات تطوير قطاع الخدمات العامة للسكان الريفيين. لكن ذلك يتطلب بالدرجة الأولى، البحث في بنية المشكلات والمعوقات، التي تقف في وجه وضع الريف على سكة التنمية، وتحليلها، وإمكانيات تجاوزها، وتهيئة البيئة الملائمة لتطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات التنموية.

وبناء على اختبار وتحليل نتائج عدد من الافتراضات الرئيسية، يهدف هذا البحث إلى التوصل إلى نتائج تحليل الواقع القائم؛ وإمكانيات استغلال الموارد المتوافرة لتجاوزه، وبالتالي تبيان واقتراح أهم الآليات المناسبة لتطوير الريف وتنميته.

افتراضات البحث

- غياب السياسات والاستراتيجيات التنموية في ريف إقليم الجزيرة حتى الآن.
- البنية التحتية والاقتصادية والخدمية القائمة في الريف تخلق فجوة تنموية كبيرة.
- العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمعطيات الديمغرافية سبب رئيسي في عدم البدء بمسألة تنمية الريف حتى الآن.
- تراجع الدعم المقدم للإنتاج الزراعي خلال فترة الأزمة زاد من تفاقم مشكلات الإنتاج.

متغيرات البحث

المتغيرات المستقلة:

- السياسات والاستراتيجيات التنموية (السياسات الزراعية، استراتيجية التعليم، استراتيجية التخطيط).
- العوامل الاقتصادية (ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج - حجم الاستثمار الزراعي - دعم الإنتاج الزراعي - جدوى العمل الزراعي - مستوى المعيشة والدخل لدى سكان الريف).
- العوامل الديمغرافية (هجرة الشباب من الريف - انخفاض أعداد السكان في الريف وخاصة الشباب - عدم استمرار الخبرات وأصحاب الكفاءات في الإقامة بالريف).

المتغير التابع:

- التنمية الريفية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

- الحدود المكانية للبحث تتمثل في ريف إقليم الجزيرة.
- الحدود الزمانية تمتد بين عامي 2010 و2020.

تمهيد

تشكل قضايا التنمية الريفية وأطرها المتعددة، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، أهمية استثنائية في إقليم الجزيرة خصوصاً، والريف السوري عموماً. وذلك لعدة أسباب، لعل أهمها يتلخص في انتشار ملحوظ لما يمكن تسميته بالقرى الفقيرة في ريف المنطقة، ثم تأتي قضية الخدمات العامة المتخلفة فيه، مقارنة بالمناطق الحضرية والمدن الكبيرة.

ومن هنا فقد ارتأينا من خلال هذا البحث، القيام بتقييم واقع الريف في المنطقة من جوانبه المتعددة، ومن حيث خصائصه، وإمكانيات إحداث التنمية الحقيقية فيه، من خلال تحديد المشاكل القائمة، وأبعادها الرئيسية، وتحديد احتياجاته التنموية، وتحليل الاستراتيجيات

المختلفة المتعلقة بتطويره. لغاية أساسية وهي الوصول إلى قاعدة بنيوية لتلك المشكلات والمعوقات من جهة، وإلى الحلول والآليات الممكنة والمرتبطة بتلك الاستراتيجيات، لتنفيذ العمليات التنموية في الريف من جهة ثانية.

تلك الآليات والحلول، قد تكون مدخلاً لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، بهدف تشكيل أرضية تعزز الواقع السليم في الريف، وتفتح المجال لخلق أدوات تستمر من خلالها مكوناته الديمغرافية بالتمسك به؛ وتعمل على تطويره بدلاً من التفكير في هجره للبحث عن حياة أفضل.

إذاً، تُعدّ مسألة البحث في إيجاد مقومات حقيقية للحياة في الريف، القضية الأهم، لأن ذلك يعني بقاء تمسك السكان الريفيين بأراضيهم أولاً، فلا تنمية بدون موارد بشرية، ومن ثم تأتي المسائل الأخرى، المتعلقة بتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، والشروع في القضايا التنموية الأخرى. لأن ضمان العيش الكريم للسكان الريفيين، وتطوير الخدمات العامة هناك، وتحسين شروط الحياة الريفية هي منطلقات رئيسية لتحقيق ذلك.

انطلاقاً مما ذكرناه آنفاً، فإنه في بحثنا هذا سيتم التركيز بالدرجة الأولى على أسباب ترك السكان الريفيين قرَاهم وأراضيهم والبحث في إيجاد العوامل التي يمكن أن تنفي هذه المسألة الأساسية المرتبطة بإحداث أية تنمية منشودة فيه. ثم سيتم تحليل المشكلات والمعوقات القائمة بهدف تذليلها ووضع أرضية يتمكن فيها أولئك السكان من الشروع بقضايا التنمية واستدامتها.

القسم الثاني: الدراسة التحليلية

الفصل الأول: بين مفهوم التنمية الريفية وواقعها القائم في إقليم الجزيرة

لا تشكل قضية التنمية مسألة قائمة بحد ذاتها، بل ترتبط بإمكانية إحداث التغيرات الإيجابية داخل المجتمع، من خلال استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة فيه بالشكل الأمثل، وبما يحقق تطوره على الأصعدة المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

يشكل الريف السمة الأهم في التكوين الديمغرافي لإقليم الجزيرة، وبذلك فإن مسألة التنمية الريفية تعد من القضايا ذات الأهمية البالغة، والتي إن بُدئ بوضعها على السكة الصحيحة لا بد أن ذلك سيحدث تغيرات بنيوية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي ستشكل بواشير للتنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي في المنطقة.

أولاً - مفهوم التنمية الريفية

لا تختلف القضايا التنموية وفق فروعها المجتمعية المتعددة، من حيث الهدف على الأقل، والذي يتمثل بالدرجة الأولى في تحقيق الرفاه الاقتصادي والتطور. وتأتي التنمية الريفية كواحدة من هذه الفروع التي تزداد أهميتها كلما زادت المساحة الجغرافية والديمغرافية للريف، مقارنة بالمناطق والتجمعات الحضرية، كما هو الحال الحاصل في إقليم الجزيرة.

1- التنمية الريفية وأهميتها

تعتبر العديد من الموضوعات المرتبطة بإحداث التنمية الريفية خاضعة لأسس الاقتصاد المعياري، لأننا إذا طرحنا أي جانب منها، لن تكون هناك أحكام قطعية، بل تبقى خاضعة للنقاش ولآراء التنمويين أو الاقتصاديين الذين قد يتفقوا حولها أو قد يختلفوا. وكذلك ينطبق الأمر على تعريف التنمية الريفية ومفهومها وأهميتها، التي كلها قضايا قابلة لإبداء الرأي والنقاش فيها.

أ- تعريف التنمية الريفية

لعل مفهوم التنمية الريفية يرتبط بالأطر والسياسات الخاصة بمنظومة العمل الزراعي وآليات تنميته وتطويره. وفي هذا السياق فقد عرّفت منظمة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة التنمية الريفية بأنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها نحو العمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع"³⁶. كما تعرف التنمية الريفية بأنها "مجموعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تحقيق رفاه المجتمع الريفي، عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية، التي تكمل بعضها

³⁶ التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية مفاهيم وتجارب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)،

الأمم المتحدة، نيويورك 1998.

البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية يضاف إليها التنمية العمرانية، وتحسين البيئة داخل الريف وتطويره، بهدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف"³⁷

وبشكل عام نلاحظ أن معظم تعريفات التنمية الريفية الواردة في الأدبيات الاقتصادية تحوم حول فكرتين رئيسيتين هما:

- الاستفادة المثلى من الموارد المتوفرة في الريف، وتعبئتها في القنوات الصحيحة.
- تحسين نوعية الحياة في الريف، وتوفير الحاجات والخدمات الأساسية لسكانه.

لذلك يمكننا تعريف التنمية الريفية وفق رؤيتنا بأنها "تلك العملية التي تهدف إلى استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في الريف بالشكل الأمثل، لتحسين وتطوير نوعية ومستوى الحياة الريفية، وبناء مجتمع ريفي تتوفر فيه مقومات النمو والتطور في المجالات المختلفة، وخاصة البنية التحتية والعمران والمؤسسات التعليمية والشبكات الزراعية ووحدات الرعاية الصحية".

ب- أهمية التنمية الريفية

من خلال قراءتنا للتعريف السابق يمكننا بكل هدوء -استشفاف الأهمية البالغة لموضوع التنمية الريفية واستراتيجياتها المتكاملة مستقبلاً. حيث يضم الريف عموماً وريف إقليم الجزيرة خصوصاً نسبة عالية من السكان، يعيش معظمهم دون مستوى خط الفقر، مع الافتقار لأهم مقومات الحياة، وخاصة الخدمات العامة. وقد ازدادت مشاكل الريف حدة مع تعمق الأزمة السورية، وفقدان مستلزمات الإنتاج من الأسواق، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، لدرجة باتت معه عملية الإنتاج تعترضها صعوبات كبيرة، تسببت في تراجع حجم الإنتاج الزراعي والعائد الاقتصادي فيه، وعدم القدرة على تأمين حاجة الأسواق من المنتجات الزراعية، وهجران أهل الريف لقراهم ودورهم وعملهم، كل ذلك بات دافعاً حقيقياً باتجاه العمل على الاستراتيجيات التنموية في الريف، ووضع الآليات المناسبة لها بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي ويحقق فائض في الإنتاج؛ الأمر الذي لا بد أنه سيرفع من مستوى المعيشة، ويحقق الاستقرار الاقتصادي لأهل الريف، ويمنع استمرارية الهجرات باتجاه المدن أو الخارج. بل على العكس فإن تحسين نوعية الحياة في الريف، وتوفير الخدمات العامة فيه، وتطوير بنائه التحتية، قد يجذب أهل المدن نحو التوجه إليه، هرباً من زحمة الحياة والضغوطات المعيشية، وعدم كفاية الخدمات، والتمتع بهدوء الحياة والطبيعة هناك.

2-أهداف التنمية الريفية

ترتكز التنمية الريفية بالدرجة الأولى، على وجود المورد البشري. باعتبار الإنسان هو جوهر عملية الإنتاج وهو مبتغاها. لذلك فإن أية تنمية ريفية منشودة لا بد وأن يكون هدفها الأساسي البحث في تلك الاستراتيجيات والسياسات التي تؤمن مستويات الحياة الجيدة في الريف، بشكل

³⁷ د. جامع محمد نبيل، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، 2010.

يخلق المقومات التحفيزية الكافية لتمسك الفلاح بأرضه ومربي المواشي بمزرعة مواشيه، ويخلق جيلاً متعلماً وخبيراً بأنماط الحياة الريفية ووسائل نموها وتطويرها.

من هنا فإن أهداف التنمية الريفية تتلخص فيما يلي:

- تعبئة وتوظيف الموارد والطاقات المتاحة في الريف لتحقيق التنمية المنشودة، وتطوير البيئة الاجتماعية، وبناء مجتمع تزداد فيه دخول السكان الريفيين، وترتفع مستويات معيشتهم. وبالتالي الحد من هجرة سكان الريف إلى المدن.
- لا بد أن تضمن السياسات وآليات التنمية الريفية المساهمة الشعبية الفعالة في العملية التنموية، بهدف خلق ديناميات ذاتية للعمل والتطور المستمر، من خلال تمكين السكان الريفيين وتطوير قدراتهم لضمان أوسع مشاركة ممكنة من الرجال والنساء في العملية الإنتاجية.
- الربط بين آليات التخطيط المؤسسي وحاجات التنمية في الريف، وتوفير الدعم الاقتصادي للإنتاج الزراعي بالشكل الذي يضمن تحقيق قيم مضافة ترفع من مستويات الدخل من جهة، وتمكن من إعادة استثمارها ثانية من جهة أخرى.
- تحسين طرق الإنتاج بهدف زيادة كمياته ورفع مستوى النوعية والجودة، الأمر الذي يحقق فائدة مزدوجة، فمن جهة يزيد من مستويات الدخل الزراعية، ومن جهة ثانية يوفر حاجة الأسواق والأفراد من المنتجات الزراعية وبأسعار مناسبة، بدلاً من توريدها من خارج المنطقة بكلف عالية.
- البحث في أفضل السبل لتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء في العمل الزراعي، من خلال البحوث الزراعية واستنباط أنماط التقنية الملائمة ونشرها.
- تطوير البناء المؤسسي على مختلف الأصعدة التنموية المرتبطة بالتنمية الريفية، وهي على ثلاثة اتجاهات: المؤسسات الحكومية ذات الصلة بقضايا التنمية (الصحية، التعليمية، الضمان الاجتماعي، ...). والمؤسسات الأهلية القادرة على ضمان روح التشاركية، سواء من جهة تأمين مستلزمات الإنتاج، أو من جهة التسويق والتصريف، وبما يعود بالمنفعة الكلية على جميع القائمين بالعمليات الإنتاجية الزراعية، ويحقق لهم قيم مضافة فعلية. والمؤسسات البحثية والعلمية المرتبطة بالتطوير الزراعي وتحسينه.
- الحد من البطالة الموسمية، من خلال تنويع الإنتاج الزراعي، وزيادة أساليب الزراعة المتطورة، والاهتمام بالهياكل المؤسسية المحلية، وتوفير البنية الملائمة لتكثيف الاستثمار الزراعي بكافة أشكاله.
- الاهتمام الزائد بشبكة الطرق التي تربط الريف بالمدن القريبة، وذلك لضمان سرعة وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، وانخفاض تكاليف نقلها.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية النظم البيئية، وأخذها بالاعتبار ضمن أية خطط تنموية ريفية من خلال التكامل بين البعدين التنموي من جهة، والبيئي من جهة أخرى.

ثانياً - الواقع التنموي في ريف إقليم الجزيرة

لا يزال إقليم الجزيرة يكتئى بالأرض الخضراء، ذلك أنه يحوي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والرعية، ويشكل القطاع الزراعي فيه بشقيه النباتي والحيواني، القطاع الاقتصادي

الأهم، حيث يشتغل ويستفيد منه نسبة عالية من السكان، ويساهم -إلى جانب النفط- بنسبة عالية في الناتج المحلي للمنطقة، ويوفر جزءاً من حاجة الأسواق المحلية من الخضار والفواكه، وينتج المحاصيل الاستراتيجية كالكمح والشعير والقطن، إضافة إلى كميات من اللحوم البيضاء والحمراء، وباقي المنتجات الحيوانية كالحليب والألبان والأجبان.

1- الخصائص الرئيسية لريف إقليم الجزيرة

تشابه البنى الرئيسية في الأرياف بشكل عام، كالبنى الاجتماعية التي تحكمها مجموعة من القيم والعادات، التي تخلق منظومة علاقات الأفراد ببعضهم من جهة وبمجتمعهم من جهة أخرى.

والبنى الاقتصادية التي تعاني من تخلف آليات استغلال الموارد المتاحة وغياب المؤسسات الإنتاجية والخدمية الزراعية إضافة إلى ضعف إنتاجية العمل وعدم تنويع الإنتاج وطرائقه.

ولعل هاذان الجانبان يعتبران من أكثر الجوانب تأثيراً في أية عملية تنموية يراد الشروع بها في الريف. ومن هنا لا بد من الأخذ بالاعتبار هذه الخصائص عند البحث في أية استراتيجيات للتنمية الريفية ويمكننا أن نبرزها بالتفصيل فيما يلي:

- الاعتماد على الزراعات البعلية بالدرجة الأولى

تشكل الزراعات البعلية المعتمدة على الأمطار النسبة الأكبر من بين الزراعات في المنطقة. حيث تتجاوز 80% من المساحات المزروعة مقابل أقل من 20%³⁸ زراعات مروية. ويعتبر نمط الزراعة البعلية المنتشر بكثرة سبباً رئيسياً في انخفاض الإنتاجية الزراعية، فضلاً عن أن المساحات المروية تراجعت خلال فترة الأزمة بنسب كبيرة نسبياً بسبب عدم توفر الكهرباء اللازمة لتشغيل المضخات المائية وارتفاع تكاليف الوقود البديل كالمازوت.

كما يمكن الإشارة هنا، أن الاعتماد على مياه الأمطار تشوبه مخاطر نوعية قد تتضخم بفعل عدم انتظام الكميات المتساقطة وأماكن سقوطها، فقلة الأمطار تسبب تراجعات كبيرة في كميات الإنتاج بين عام وآخر، كما وتؤثر بشكل رئيسي على توزيع الدخل الزراعي بين المزارعين في المناطق المختلفة، وارتباط العمل والدخل بموسم الأمطار وشدها.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب موجات التضخم العالية

شكّلت نسب التضخم العالية التي ضربت الاقتصاد الوطني عموماً والتي تجاوزت 6000%، ضربة قاصمة للإنتاج الزراعي. فقد ارتفعت معها أسعار مستلزمات الإنتاج، كالبذار والأسمدة الأزوتية والأدوية الزراعية، والخدمات الزراعية المختلفة كالحرثة والبذارة والحصاد وأجور العمالة الزراعية ونقل وشحن المنتجات. الأمر الذي زاد من تكاليف الإنتاج وقلل من قدرات الفلاحين على القيام بالعمل الزراعي مما أثر على إنتاجية الأرض وساهم بشكل واضح في تراجع كميات الإنتاج.

³⁸ د. شوقي محمد، الواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الحسكة، مركز الفرات للدراسات، 2020

- **ضعف البنى المؤسساتية الزراعية والتنظيم في الريف** كوحدات الإرشاد الزراعي، والمراكز البيطرية، ومؤسسات الائتمان الزراعي، ومؤسسات تسويق المنتجات، أو مؤسسات إنتاجية صناعية مرتبطة بالمنتجات الزراعية. كل ذلك يفضي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض حصة الفلاحين من الدخل الزراعي، وبالتالي تراجع في قدراتهم الإنتاجية وانخفاضاً في دخولهم ومستويات معيشتهم، مما يدفع بالشباب خاصة في الريف إلى التفكير بالهجرة للبحث عن فرص أفضل للحياة والعيش.

ولعله من الملاحظ بوضوح الأضرار التي نجمت عن التدخل الحكومي المباشر في تسيير أعمال بعض المؤسسات المتواجدة في الريف، بالرغم من ضعف بناها وتخلفها، كالجمعيات الفلاحية والوحدات الإرشادية، مع غياب شبه تام لمؤسسات أهلية ريفية، يمكن ربط أنشطتها بالحالة الزراعية القائمة بحسب المنطقة والسوية الإنتاجية فيها.

- سيادة الحيازات الزراعية الصغيرة

تشكل هذه المسألة معضلة حقيقية على صعيد الإنتاج من جهة، وعلى صعيد إنتاجية العمل من جهة ثانية. وتتميز الحيازات الصغيرة -وهي المساحات من الأراضي الزراعية العائدة لشخص ما وعادة ما تكون صغيرة نسبياً- تتميز بتدني الإنتاجية وخاصة في سنوات الجفاف، كما أنها لا تسمح بالاستفادة من مسألة وفورات الحجم كما في الحيازات الكبيرة، كما أن أصحابها لا يستطيعون إدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج الأمر الذي يؤثر على مستوى الإنتاجية والفاعلية، وبالتالي على الدخل الزراعي.

من ناحية أخرى، تتسبب الحيازات الصغيرة بضعف فاعلية التخطيط الزراعي، لأن الإنتاج هنا يخضع لمزاجية أصحاب الحيازات، وبذلك قد تسود حالة من الفوضى على صعيد المنتجات والمحاصيل المرغوب الحصول عليها.

- انخفاض مستويات الدخل في الريف

يرتبط ذلك مباشرة بضعف إنتاجية العمل الزراعي، وشدة موسمية الإنتاج، ومحدودية مصادر الدخل بسبب الاعتماد الكبير على الدخل الناجمة عن الإنتاج الحقلية، مع ضعف انتشار المؤسسات الخدمية الزراعية، أو تلك الإنتاجية غير الزراعية فقلما نجد منشآت صناعية منتشرة في الريف، حتى تلك التي يرتبط الإنتاج فيها بالإنتاج الزراعي.

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج أيضاً تتسبب -لا محال- في انخفاض الدخل التي تتكون نتيجة العمل الزراعي، كل ذلك يساهم بانخفاض مستويات المعيشة في الريف، ويدفع بأبنائه نحو الهجرة إلى المدن، وخلال فترة الأزمة نحو الدول الأوروبية وتركيا وإقليم كردستان.

- ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان الريفيين مقارنة بأصحاب الأعمار الفتية

وهذه نتيجة طبيعية للهجرة التي حصلت -وما تزال تحصل- من قبل الشباب في الريف، نتيجة لما أسلفناه أعلاه من تراجع مستويات المعيشة، وانخفاض الدخل، وعدم جدوى الإنتاج

الزراعي في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج، وفقدان العديد من مستلزماته في الأسواق، أو تواجدها بجودة ونوعية منخفضة.

يضاف إلى ذلك قلة فرص العمل في الريف، خارج نطاق العمل الزراعي والمرتبط هو نفسه بالحالة الموسمية للأمطار، والبقاء في الريف يعني البقاء عاطلاً عن العمل، أو أن ترضى بمستوى دخل منخفض لا يسمح بأية تغييرات نوعية على الصعيد الاجتماعي، أو يهيئ للقيام بالعملية التنموية في الريف، والتي تحتاج بالدرجة الأولى إلى تشكل القيم المضافة الفعلية، التي تسمح بالتوسع في الاستثمار الزراعي وغير الزراعي، وتحسين مستويات إنتاجية العمل.

- ضعف مستوى الخدمات العامة في الريف

بالرغم من تخلفها سابقاً شهدت مستويات ونوعية الخدمات العامة المقدمة، سواءً من قبل الدولة، أو الإدارة الذاتية في المنطقة، تراجعاً ملحوظاً خلال فترة الأزمة. وخاصة الكهرباء، التي تشكل عنصراً هاماً في الإنتاج الزراعي في الريف من جهة، ولاستمرارية السكان للعيش فيه من جهة ثانية. فضلاً عن ضعف خدمات الصحة والتعليم، وإغلاق الكثير من المدارس، واستخدامها كمراكز إما عسكرية، أو لإيواء النازحين، خاصة خلال سنوات الحرب مع الجماعات المسلحة، وهجماتها المتكررة على المنطقة.

- تخلف البنية التحتية

جاءت الحرب على معظم مفاصل البنى التحتية في المنطقة وخاصة شبكات الكهرباء ومحطات توليدها وأبار النفط والغاز التي يتم استخدام منتجاتها في إنتاج الكهرباء مما أثر على واقع النشاط الاقتصادي بشكل عام والزراعي على وجه الخصوص لأن عمليات سقاية المزروعات كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الكهرباء لتشغيل المضخات المائية.

كما يمكن الحديث هنا عن الحالة السيئة للطرق العامة التي تصل بين الأرياف والمدن، وتسمح بإيصال الإنتاج إلى الأسواق، وارتفاع تكاليف النقل والشحن. وفي كثير من الأحيان تنقطع العديد من القرى عن الاتصال بالمدينة في فصل الشتاء لقلة الجسور على الأنهار.

وليست السدود القائمة على الأنهار في المنطقة، بأحسن حال، خاصة وأن معظمها لا يتم العمل على صيانتها أو تقويتها، تحسباً لارتفاع مناسيب المياه فيها، في فصل الشتاء، أو استخدام مياهها الزائدة لأغراض السقاية وغيرها.

كما تعاني معظم الأرياف، وخاصة في الجنوب، وفي منطقة الكوجرات، وبعض قرى آليان من ضعف شبكة الاتصالات الخلوية، وافتقادها لشبكة الاتصالات الأرضية، مما يجعل من إمكانية التواصل مع الأسواق صعبة، وتؤثر على متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية هناك.

2- أسس التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

على الرغم من الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة على صعيد البلاد، إلا أنها لم تحظ في ظل الحكومات السابقة بمشاريع تنموية حقيقية، فلم تتجاوز تلك المشاريع قنوات لاستجرار المياه،

أو بعض المشروعات التنموية الصغيرة، كمشروع الزراعة في الأنفاق، الذي نفذته مديرية التنمية الريفية مع جمعية "سورية اليمامة" بدعم من برنامج الأغذية العالمي³⁹.

كما قام فرع مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية عام 2014 بتأسيس عدد من صناديق التمويل في ريف الحسكة، وصل عددها إلى 25 صندوق، وذلك بهدف المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، وتشجيع المبادرات الفردية للسكان في تلك الأرياف، إلا أن حجم التمويل القليل في هذه الصناديق لم تفتح مجالاً واسعاً لتحقيق أهداف المشروع التنموية⁴⁰.

لكننا نرى أن هناك العديد من الأسس التي يجب الاعتماد عليها للمباشرة بأية مشاريع أو برامج للتنمية الريفية في المنطقة، وهي:

- حصر جميع المشكلات والمعوقات والقضايا ذات العلاقة المباشرة ببرامج التنمية، من خلال دراسات وأبحاث علمية تعتمد على المسح الحقيقي للمؤشرات التنموية في الريف من حيث أعداد السكان، ونسبة البطالة، وأعداد العاملين الدائمين والموسميين، ونسب التعليم، والأمية، وغيرها من البيانات التي تعطي الصورة الديمغرافية والاقتصادية للحياة في الريف.
- توفير الخدمات العامة من رعاية طبية واجتماعية، وخدمات التعليم الجيد، وتحسين البنى التحتية، كشبكة الطرق والمواصلات، ومياه الشرب، وزيادة ساعات الكهرباء بهدف الإبقاء على من تبقى من سكان الريف ضمن قراهم وأراضيهم، ورفع مستوى معيشتهم.
- نشر ثقافة التشاركية داخل الريف، مع الأخذ بالاعتبار البنى الاجتماعية (العادات والتقاليد) والاقتصادية (حجم الحيازات، ومستويات الدخل) القائمة فيه، وبما يتلاءم مع الواقع المعاش. مع التركيز على مسائل التمكين المجتمعي، وخاصة تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال تقديم الدعم اللازم لها، لتقوم بتأسيس مشروعات صغيرة ملائمة لها وللواقع الاقتصادي في الريف.
- محاولة تعبئة جهود الأفراد والسكان الريفيين، وضمان مشاركتهم في تنفيذ خطط التنمية الريفية، من خلال توعيتهم بمدى الفوائد التي قد تعود عليهم في حال نجاحها.
- تطوير الأجهزة المؤسساتية وأنظمتها، لدعم وتطوير وتوسيع قاعدة التخطيط الإقليمي، بهدف توجيه التنمية الريفية، باعتبارها قاعدة أساسية للتنمية الشاملة⁴¹.
- زيادة مستويات الاهتمام بقضايا الصحة والتعليم في الريف، من خلال إعادة تأهيل المدارس، وتفعيل قانون إلزامية التعليم، وفتح مراكز ونقاط طبية، أو تسيير العيادات المتنقلة في القرى البعيدة، للحد من انتشار الأمراض، والحفاظ على الصحة العامة وخاصة لدى الأطفال.

³⁹ إنجاز مشروع الزراعة في الأنفاق بمدينة الحسكة، الإعلام تايم، سانا، 15 نيسان 2021 <http://emediatc.com>

⁴⁰ مشروع التنمية الريفية يفتتح 5 صناديق تمويل جديدة، صحيفة الثورة، 2014/2/26

<http://archive.thawra.sy>

⁴¹ المهندس طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسة (ريف محافظة حلب)، رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية في جامعة حلب، (2014/2015)، ص 8.

3- مبررات التنمية الريفية في المنطقة

لعلنا لن نبالغ إذا قلنا بأن ريفنا بواقعه الحالي لن يستطيع توفير الحياة الملائمة لسكانه في غضون عدة سنوات قادمة، ما لم يتم تنفيذ مشاريع التنمية الريفية فيه خلال الفترة الحالية. فجميع الظروف القائمة فيه لا تؤهله لتأدية وظيفته الاقتصادية كمورد رئيسي للغذاء، الأمر الذي قد يتسبب باتساع حجم الفجوة الغذائية، وتراجعاً كبيراً في مستوى الأمن الغذائي في المنطقة، ويدفع بها نحو الاعتماد على الاستيراد من الخارج، بكل ما تحمله هذه العملية معها من مخاطر اقتصادية واجتماعية على المنطقة وأهلها.

وتنحصر مبررات التنمية الريفية بعدة محاور رئيسية، يحتاج كل منها إلى الدراسة والتخطيط السليمين، وبالشكل الذي يؤمن بداية صحيحة، ويضمن نتائج إيجابية قد تخفف من حدة المشكلات القائمة، ويدفع باتجاه تنمية الريف وتطويره. ومن هذه المبررات نذكر:

أ- تدهور التربة الزراعية، وتراجع المساحات الرعوية، نتيجة سنوات الجفاف المتكررة من جهة، وهجر الكثير من الفلاحين أراضيهم وقراهم، بسبب الحرب وتراجع مستويات المعيشة من جهة ثانية.

ب- انخفاض مستويات المياه الجوفية نتيجة تراجع كميات الهطول، والحفر الجائر خلال سنوات الحرب، وبالتالي ضعف الموارد المائية المستخدمة في الري أو كميته للشرب. يضاف إلى ذلك انحسار مياه نهر الخابور، والحجز المتكرر من قبل الحكومة التركية لمياه نهري دجلة والفرات، وبناء العديد من السدود عليهما، بهدف التقليل من كميات المياه المتدفقة إلى المنطقة من هذين النهرين، والتي تستخدم في مناطق كثيرة لري المزروعات.

ج- ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من البذار والأسمدة والأعلاف والمحروقات، يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار الخدمات ما بعد الإنتاج، والحصاد من جني المحصول والنقل والشحن وغيرها. مما تسبب بتدني إنتاجية العمل، وتراجع كبير في مستويات الدخل الزراعية، وبالتالي عدم جدوى النشاط الزراعي.

د- عدم توفر مؤسسات للتمويل الزراعي في الريف، تساعد السكان على توفير جزء من الأموال اللازمة للقيام بالعمل الزراعي، وتشجيعهم على البقاء والتمسك بأراضيهم وأعمالهم الزراعية.

هـ- عدم الاهتمام بتقنيات الإنتاج الحديثة، كالري الحديث، أو مزارع تربية الحيوان النموذجية، بسبب ضعف الإمكانيات المالية في الريف من جهة، وارتفاع تكلفة تلك التقنيات من جهة ثانية.

و- زحف البناء الحضري، وخاصة الاسمنتي إلى داخل الأراضي الزراعية، خلال سنوات الحرب بسبب غياب السلطات الإدارية المانعة لذلك، إضافة إلى أن الكثير من القرى انعدمت فيها مساحات الأراضي المخصصة للبناء وقد وصل توسع معظمها إلى حدود الأراضي الزراعية ونتيجة للتزايد السكاني وضرورات بناء المساكن فقد امتد إلى داخل الأراضي الزراعية بعد انتهاء المساحات غير الزراعية.

كما قامت السلطات الإدارية في المنطقة بإعطاء تراخيص زراعية لبناء مستودعات أو إقامة مشاريع معينة داخل الأراضي الزراعية دون إدراك مستوى الخطورة الناجمة عن عمليات تغيير صفة الأراضي الزراعية. يضاف إلى ذلك تحويل الكثير من الأراضي الزراعية -وخاصة القريبة من المدن- إلى أماكن للترفيه أو ما يسمى في المنطقة بـ "المزارع"، وبالتالي تراجع حجم الإنتاج بسبب خروج مساحات من الأراضي من دائرة الإنتاج الزراعي.

ز- عدم وجود مراكز اجتماعية توعوية تساعد على التمكين المجتمعي، وبناء القدرات الذاتية أو أية نقاط رعاية طبية مع التراجع في أعداد المدارس والطلاب معاً، نتيجة المشكلات السياسية التي تعترى العملية التعليمية من جهة والانخفاض العام في ثقافة التعليم خلال سنوات الحرب من جهة ثانية.

ح- قلة الاهتمام بالقضايا الحديثة في الاستثمار الزراعي، كإنشاء مزارع نموذجية، وشركات التطوير الزراعي، وقضايا التشاركية في الإنتاج (خاصة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة) أو حتى تأسيس المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمرتبطة بالمنتجات الزراعية، والتي قد تساهم في تنويع الدخل وإنتاج القيمة المضافة.

ط- عدم إيلاء الإدارة الذاتية الاهتمام الكافي لقضايا التنمية الريفية وإدارتها بالشكل السليم، أو لتأسيس الوحدات الإرشادية، أو المراكز البيطرية، وغياب التنسيق الإداري بين الجهات المسؤولة عن النشاط الزراعي. والاكتماء فقط بالاستفادة من الوضع القائم في الحدود الدنيا، دون التفكير بتطويره إلا من خلال إقامة بعض المشاريع الخجولة في الريف، كالمداجن ومعامل للأجبان والألبان، ومشاريع للبيوت البلاستيكية وسواها، والتي لم تثبت جدارتها أو نجاحها أو تحقيق جزء من أهدافها في تغطية حاجة الأسواق من منتجاتها، أو التقليل من الاستيراد أو تكوين دخول جديدة في الريف.

4- موارد التنمية المتوافرة في ريف إقليم الجزيرة

تشكل مسألة توافر الموارد الاقتصادية والبشرية القضية الأهم في أية عملية تنموية منشودة، وإذا نظرنا إلى منطقة الريف، فإننا نجد ولا شك معظم المقومات اللازمة للبدء ببرامج التنمية الريفية في إقليم الجزيرة. وإذا كانت الحرب قد قللت من مستويات تلك الموارد وخاصة البشرية، إلا أن المقومات الرئيسية لعملية التنمية تتوفر نسبياً في المنطقة، والتي يمكن البناء عليها للتخطيط والشروع ببرامجها وتنفيذها.

أهم تلك المقومات، حالة الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة مقارنة بالمناطق السورية الأخرى، والتي قد تكون دافعاً حقيقياً لتنفيذ المشروعات الزراعية والإنتاجية في الريف.

يضاف إلى ذلك المساحات الزراعية الهائلة في المنطقة، وتوفر الأراضي الخصبة القابلة لإنتاج أهم المحاصيل الزراعية، وخاصة القمح والشعير والقطن، وإنتاجية جيدة، إذا ما تم استغلالها بالشكل المطلوب. كما تتوفر في المنطقة المواد الأولية، وبعض من البنى التحتية التي تحتاج إلى تأهيل، كسدود وقنوات الري، واستجرار المياه، والطرق الريفية، وشبكات الكهرباء.

وتتوفر في المنطقة المواد الخام اللازمة لعملية الزراعة، أو لبعض المعامل المعتمدة على المنتجات الزراعية، وبأسعار وتكاليف مناسبة. كما تتوفر في أسواقها العديد من مستلزمات الإنتاج اللازمة للقيام بالأنشطة الزراعية المختلفة، أو إمكانية استيراد العدد والأدوات اللازمة لعملية الزراعة والري، أو لتأسيس بعض المشاريع الصناعية المرتبطة بها. فضلاً عن أن الإدارة الذاتية توفر المحروقات اللازمة للعمل الزراعي من إنتاج أو حصاد وبأسعار رخيصة نسبياً، إضافة إلى نسبة لا بأس بها من البذار والأسمدة الأزوتية والعضوية، ولو بأسعار عالية.

كما يمكن الإشارة إلى سيادة ثقافة العمل الزراعي، وارتباط معظم النشاط الاقتصادي في المنطقة بجودة أو سوء المواسم الزراعية، بالرغم من انتشار مسألة الاهتمام بالتجارة والقطاع التجاري في السنوات القليلة الماضية.

قد تكون القضية الأهم، والتي تشهد تراجعاً ملحوظاً، هي عدم تمسك الفلاحين بأراضيهم، وهجرة أبنائهم إلى المدن، أو إلى الدول الأوروبية، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية تمت الإشارة إليها سابقاً.

الفصل الثاني: أهم معوقات انطلاق التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

لعل عدم الاهتمام بالموارد البشري في الريف، ومحاولة خلق الظروف الحياتية المناسبة له، يُعدّ من أهم معوقات التنمية الريفية. لذلك، فإن إتاحة فرص النجاح أمام برامج التنمية الريفية، تعدّ المسألة الأهم للشروع بها، وذلك بوضع مرتكزات حقيقية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في الريف، حتى تعطي تلك البرامج أكلها. ومن هنا لا بد من استعراض، وبشكل جليّ، أهمّ المعوقات والمشكلات التي قد تعترض عملية تطبيق أية برامج تنموية في ريف إقليم الجزيرة:

أولاً - المعوقات الإدارية والتنظيمية

تحتاج أية عملية تنموية إلى إدارة مؤهلة وعلمية، تستطيع خلق التوائم بين الموارد المتاحة والأهداف التنموية المنشودة، وذلك من خلال تهيئة الشروط الملانمة للعمل والإنتاج من جهة، والاستغلال الأمثل لتلك الموارد، مع امتلاكها القدرة على التكيف مع أية ظروف مستجدة، أو تغيرات غير متوقعة من جهة ثانية. لذلك فإن غياب الإدارة العلمية الرشيدة عن أية عملية تنموية سيحكم عليها بالفشل.

وهنا يمكننا حصر العديد من المعوقات الإدارية لعملية التنمية الريفية في إقليم الجزيرة:

1- غياب الجهاز الإداري المؤهل

تحتاج عملية التنمية الريفية إلى خبرات إدارية ومؤسسات متخصصة، تخطط وتقود العملية، وتعمل على إنشاء هيكل إداري منظم، يستطيع مواجهة التحديات القائمة. وفي إقليم الجزيرة لا تمتلك السلطات الإدارية أية رؤى علمية حقيقية واضحة حول مسألة وآليات التخطيط للتنمية الريفية. يضاف إلى ذلك عدم توفر أجهزة إدارية محلية في الأرياف، تكون مهمتها البحث عن

أفضل السبل لاستغلال الموارد المتاحة وتنميتها، بهدف خلق حالة من التطور التي قد تكون خطوة على طريق التنمية المتكاملة في الريف.

وإذا ما توفرت أية مؤسسات إدارية أو اقتصادية، فهي تفتقر عادةً للإداريين المتميزين وللفنيين المتخصصين في إدارة العمليات التطويرية والتنموية، سواء في المؤسسة نفسها، أو من خلال التكامل مع باقي المؤسسات.

2- غياب التخطيط والتنظيم

وحيث يعتبر التخطيط والتنظيم من أهم الوظائف الإدارية، فإن غيابهما يسبب هدراً كبيراً في الموارد، أو استغلالها بغير مكانها، أو بطرق قد تكون ذات تكاليف عالية وإنتاجية متدنية. لذلك يشكل التخطيط السليم لأهم المشروعات التنموية في الريف، ومسألة التنظيم الإداري حالة متطورة، يمكن من خلالها تحديد القنوات المناسبة للعمل، وتوزيع الموارد المتاحة عليها بالشكل المطلوب. هذا من جهة.

من جهة ثانية، تفتقد المؤسسات الإدارية والمشرفة في المنطقة للتخطيط، من خلال تحديد الأهداف الرئيسية للعملية التنموية، أو أية مشاريع قد يتم تنفيذها في إطار تلك العملية، بأفضل الطرق الممكنة، وبالاعتماد على الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة، وهذا يشكل واحداً من أهم التحديات التي تواجه مسألة التنمية الريفية. يضاف إلى ذلك أن تنظيم المهام، وتوصيف الوظائف المناطة بالقائمين على العملية التنموية بالشكل السليم، سيعطي لأية استثمارات تقام في الريف نتائج جيدة تحقق الجدوى الاقتصادية والتنموية من تنفيذها.

3- غياب آليات التطوير الإداري في الريف

لم تشهد المنطقة حتى الآن أية جهود تنموية حقيقية، ومن ضمنها عملية التطوير الإداري التي يمكن تعريفها بأنها "عملية مخططة وموجهة، تهدف إلى إحداث تغييرات نوعية، وكمية شاملة وجزئية في هياكل ونظم وأساليب عمل الجهاز الإداري وأنماط وضوابط السلوك فيه، من أجل زيادة قدرة وفاعلية هذا الجهاز على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ضمن معطيات بيئية وزمنية معينة"⁴²

ومن الملاحظ، أن الجهود التنموية في المنطقة تخلو من معظم العناصر المكونة للتعريف السابق، إذ يتصف الواقع الإداري على مستوى الريف خصوصاً، وعلى مستوى السلطات الإدارية القائمة عموماً، بالتخلف المتمثل بفقدان القدرات الذاتية على النمو، وإحداث نقلات نوعية في إدارة وتخطيط العمليات التنموية بالشكل السليم. فالجهات الإدارية المسؤولة عن الواقع الزراعي أولاً والريفي ثانياً، ما تزال منقطعة الأوصال، وغير قادرة على التكامل الإداري ما بينها، بل وغير قادرة في الأساس على النمو الإداري أو التكيف مع المستجدات والمعطيات الموجودة في الواقع، والتي تتطلب اتخاذ خطوات سريعة، تحدث فرقاً في مستويات

⁴² مداخل التطوير الإداري ومظاهره في الدول النامية، إعداد: أكرم سالم، منظمة الحريات للتواصل بين موظفي قطاع

الحياة الريفية، تدفع بالناس نحو البقاء فيها، وتنفيذ مشاريعهم، سواءً الزراعية أو تلك التكاملية، لتصبح نواة استثمارية تجذب المزارعين ومربي المواشي وحتى المستثمرين الصناعيين.

وتتمثل أهم مظاهر التخلف القائم في الريف بما يلي⁴³:

- لا معدلات عالية للكفاءة والإنتاج (هبوط).
- لا إفادة من مفاهيم الإدارة العلمية (ابتعاد).
- سلوك الطريق الأسهل (البدائي في تحقيق أهداف الإنتاج).

4- الاهتمام بالموارد المادية دون الموارد الفكرية

من هنا نستطيع القول إن الإنتاج في الريف، ونتيجة للتخلف الإداري، وعدم التخطيط السليم، واستغلال الموارد المتاحة بطريقة عشوائية، أو لغايات غير إنتاجية، كل ذلك يتسبب في تراجع كميات الإنتاج، وسوءاً في نوعيتها، وانخفاضاً في جودتها؛ والمشكلة الأكبر هي ارتفاع كلفها، وزيادة مستويات الهدر والإسراف في الموارد والمواد الأولية، دون تحقيق النتائج المرجوة.

ثانياً - المعوقات الاقتصادية

العديد من المعوقات الاقتصادية تقف أمام إحداث عملية التنمية الريفية، منها ما هو مرتبط بالواقع البنوي للريف، ومنها ما هو مرتبط بضعف التنظيم الإداري والإنتاجي، أو بخطط التنمية فيه.

1- انخفاض مستويات الدخل وانتشار الفقر

تشكل العمالة الزراعية، النسبة الأكبر من بين العاملين المنتشرين في الريف، ويزداد الطلب على العاملين عادة أثناء المواسم الزراعية. ولكن بشكل عام، فإن الدخل الناتجة عن العمل الزراعي لا تتميز بارتفاع مستوياتها، بل عادة ما تكون قريبة، أو أعلى بقليل من مستويات حد الكفاف والعيش، وذلك بسبب موسميّتها، وعدم استمرارية العمل الزراعي على مدار العام، سواءً تلك الأعمال المتعلقة بالشق النباتي، أو المتعلقة بالشق الحيواني.

يضاف إلى ذلك غياب تنوع مصادر الدخل، وارتباط منابع تكونه بالعمل المزرعي فقط، وقلة خارج إطار ذلك العمل. وبذلك فإن ما يتم توليده من دخول في الريف، غير قادرة على إحداث تغيرات نوعية في مستوى معيشة السكان الريفيين، ولا لتلبية متطلبات التنمية من استثمارات وتقنيات حديثة وسواها.

وتثبت العديد من الدراسات والمسوحات الإحصائية، أن مستويات الفقر في الريف هي الأعلى، مقارنة بالمناطق الحضرية وبالمدن الكبيرة. فقد أشار رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "كانايو نوانزي" في تقرير التنمية الريفية للعام 2016، إلى أن ثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في الريف⁴⁴. وينطبق هذا الكلام بعموميته على ريف إقليم الجزيرة، الذي عانى من فترات

⁴³ مداخل التطوير الإداري ومظاهره في الدول النامية، المرجع السابق.

⁴⁴ كانايو نوانزي، تقرير التنمية الريفية لعام 2016، "تعزيز التحول الريفي الشمولي"، IFAD، ص15.

جفاف متلاحقة، ومن ضعف خطط ومشاريع التنمية، وأنت عليه الحرب والأزمات الخائفة، التي جعلت من مستويات الاستثمار الزراعي في حدودها الدنيا، وهذا ما أضعف من فرص إحداث آليات التنمية وإقامة الاستثمارات، أو تطويرها تقنياً وتكنولوجياً، أو إدخال أساليب الإنتاج الحديثة القادرة على رفع إنتاجية العمل الزراعي، وبالتالي مستويات الدخل والإدخار.

2- ضعف الاستثمارات

تعتمد التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى على زيادة عدد الاستثمارات، التي تخلق فرص عمل جديدة، وتساهم في خلق القيم المضافة، والتوسع في الإنتاج، وتوليد دخول جديدة داخل الاقتصاد، تعتبر المحرك الأساسي للطلب، وبالتالي تحريك العجلة الإنتاجية والاقتصادية بشكل عام.

وحيث تعتبر البيئة الاستثمارية، وتوفر رؤوس الأموال، القوة الجاذبة الرئيسية للمستثمرين، وتنشيط الحالة الاقتصادية، فإن غيابها -كما هو الحال في ريف إقليم الجزيرة- يسبب ضعفاً في النشاط الاقتصادي، وانعداماً لفرص التطوير، وإحداث الحالة التنموية فيه. فالحيازات الصغيرة المنتشرة في الريف لا تشجع كبار المستثمرين على العمل والخوض في غمار الاستثمار الزراعي، فضلاً عن أن البيئة الاستثمارية غير متوفرة في سياق إنشاء مزارع كبيرة لتربية المواشي، أو تأسيس مشاريع إنتاجية صغيرة أو متوسطة مرتبطة بالمنتجات الزراعية، أو تلائم البيئة الريفية؛ ويعود السبب في ذلك إلى "ضعف منظومة الاستثمار المتكاملة في المنطقة، من قلة المكاتب الخاصة بالشأن الاستثماري والاقتصادي، مع ضعف القائم منها، إلى تخلف الأنظمة والقوانين الناظمة للاستثمار، وانتهاء بانعدام آليات العمل والتطوير"⁴⁵

إن ضعف الاستثمار في المناطق الريفية، يخلف -ولا شك- قلةً في فرص العمل، وانخفاضاً في مستويات الدخل، وتقليل الفرص أمام تطوير الريف أو تهيئة البيئة المناسبة للمباشرة بالتنمية الريفية المتكاملة، لأن تقوية القاعدة الإنتاجية أحد أهم أسس التنمية وخلق فرص النمو والتطور.

3- أساليب الإنتاج القديمة: تتميز أساليب الإنتاج في ريف إقليم الجزيرة بأنها ما تزال تقليدية وقديمة في معظمها، وخاصة طرق الإنتاج الزراعي. حيث تشكل المساحات الزراعية المعتمدة على مياه الأمطار نسبة عالية تتجاوز 80% من مجموع المساحات المزروعة في المنطقة. يضاف إلى ذلك أن أساليب الاهتمام بالثروة الحيوانية ما تزال بدائية، تعتمد على رعي المواشي في البرية بشكل رئيسي، وتربية رؤوس الأبقار بصور فردية غالباً.

وإذا ما تناولنا الأراضي الزراعية المعتمدة على الري، نرى انتشاراً واسعاً لأساليب الري القديمة، كالري بطريقة الغمر التي تحتاج لكميات كبيرة من المياه، فضلاً عن المساوي والأضرار التي تلحقها بالأراضي الزراعية، نتيجة زيادة نسبة الأملاح التي تتراكم في التربة، بسبب زيادة كميات المياه المستخدمة، فتنخفض خصوبتها وإنتاجيتها مع مرور الوقت. وقلما

⁴⁵ د. شوقي محمد، الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجزيرة، مركز الفرات للدراسات،

تشاهد في ريف المنطقة اعتماد المزارعين على أساليب الري الحديثة وتقنياتها، مما يقلل من إنتاجية العمل، ويساهم في انخفاض مستويات الإنتاج كما ونوعاً.

من جهة أخرى، فإن معظم الفلاحين وأصحاب الحيازات الزراعية يعتمدون طرق الزراعة المتعددة، وذلك بزراعة أكثر من نوع من المحاصيل الزراعية ضمن مساحات حيازاتهم، ظناً منهم أنهم يقومون باستغلال أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية، ويزيدون من إنتاجها. يضاف إلى ذلك طريقة دوران المحاصيل، وذلك بزراعة محصول مختلف في نفس الأرض الزراعية في الدورات الإنتاجية المتلاحقة.

إن سيادة أساليب وطرق الإنتاج القديمة في الريف لا يسمح بخلق آليات لتطويره، وذلك بسبب تدني إنتاجية العمل الزراعي، وضعف الدخول الناجمة عنه، مما لا يفتح المجال أمام أية تراكمات رأسمالية⁴⁶ قد تكون سبباً في التفكير بإقامة مشروعات استثمارية ناجعة، وتنشيط وتطوير العمل الزراعي، لتدفع باتجاه تكوين بنية تنموية حقيقية في ريف المنطقة.

4- صعوبة الاستفادة من التكنولوجيا

تعتبر عملية إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، أحد أهم المقومات الرئيسية لزيادته كما ونوعاً، ورفع مستوى الإنتاجية والتقليل من التكلفة. ولكن كل ذلك يتطلب بنى إنتاجية قادرة على استيعاب التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، وتستطيع التأقلم معها. كما تحتاج إلى موارد بشرية وفنيين متخصصين قادرين على التعامل معها، واستخدامها بالشكل المطلوب.

في ريف إقليم الجزيرة، لا يتم استخدام التكنولوجيا الإنتاجية الحديثة بالشكل المطلوب، لا في الزراعة ولا في تربية الحيوان والاهتمام بالثروة الحيوانية وزيادتها. ويعود السبب في ذلك إلى ندرة رؤوس الأموال وقتتها، خاصة أن تلك التكنولوجيا تحتاج إلى كثافة عالية في رأس المال. إضافة إلى قلة الخبراء والفنيين، القادرين على استخدامها وصيانتها، الأمر الذي قد يرفع من تكلفة استخدامها، وبالتالي تكلفة الإنتاج بدلاً من تخفيضها.

كما يمكن الإشارة إلى أن القطاع الزراعي في المنطقة، وبناءه، وطرائق الإنتاج فيه، ومقوماته البشرية والاقتصادية، كلها غير ملائمة لاستخدامات تكنولوجيا حديثة، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام إدخالها إلى الإنتاج، حيث لم يتم تطوير هذا القطاع بشكل كاف، ليصبح قادراً على استيعاب منتجات التكنولوجيا المتطورة.

ثالثاً - المعوقات الاجتماعية والديمغرافية

أوضحت التجارب التنموية في البلدان الفقيرة، بحسب دراسة لمنظمة الإسكوا، "أن البرامج التي تستهدف قطاع محدد من المجتمع الريفي، مثل فقراء الريف مثلاً، غالباً ما تواجه بمعوقات

⁴⁶ يشير مصطلح التراكم الرأسمالي إلى الزيادة في الأصول الناجمة عن زيادة الاستثمار أو الأرباح.

تحد من فعالية هذه البرامج⁴⁷ وقد أوضحت الدراسة أنه وفقاً لذلك، فإنه في منطقة جغرافية ما، لا بد من استهداف الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبشري، حتى تلقى البرامج التنموية نجاحاً.

إذاً في التخطيط لأية عملية تنموية في ريف إقليم الجزيرة، لا يمكن فصل الجوانب الاجتماعية وبُناها عن باقي الجوانب التنموية. لا من جهة المعطيات الديمغرافية، ولا من جهة بنية العادات والتقاليد الريفية.

1- الهجرة من الريف إلى المدن

تشكل ظروف الحياة الريفية، ومستويات الخدمات العامة، والدخول، والمعيشة السائدة فيها، من أكثر الأسباب التي تدفع سكان الريف إلى الهجرة. ففي دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أوضحت أن متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي يبلغ ربع دخل الفرد في القطاعات الأخرى⁴⁸. إضافة إلى قلة توفر مياه الشرب، والضعف الكبير في مستويات الخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة.

وشهد ريف إقليم الجزيرة فترات هجرة متلاحقة، ابتداءً من أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي، زادت وتيرتها خلال سنوات الأزمة السورية، وخاصة إلى الخارج، والتي شملت بالدرجة الأولى فئات الشباب، بعد شبه انعدام للفرص المعيشية الجيدة في الريف.

ويمكننا إجمال أسباب الهجرة من الريف في إقليم الجزيرة خلال السنوات الماضية بما يلي:

- الحرب والمواجهات المسلحة التي جرت في المنطقة، ومحاولات تجنيد الشباب ضمن صفوف الجماعات المسلحة بعد سيطرتها على الكثير من أرياف المنطقة.
- قلة فرص العمل، والتراجع الكبير في مستوى إنتاجية العمل الزراعي.
- سهولة الوصول إلى الدول الأوروبية، ومنحها الإقامة للسوريين، وفق إجراءات غير معقدة مع إمكانية لم شمل العوائل والأقارب.
- التراجع الكبير في مستوى الخدمات العامة في الريف، نتيجة استمرارية الأزمة، وخاصة الكهرباء والتعليم، مما حدا بسكانها إلى البحث عن واقع معيشي وتعليمي أفضل، إما بالانتقال إلى المدن، أو الهجرة إلى إقليم كردستان، أو الدول المجاورة والأوروبية.
- عدم اتخاذ الإدارة الذاتية أية إجراءات تنفيذية لوقف الهجرة من الريف. إلى جانب عدم التخطيط لأية برامج تنموية متكاملة كان من شأنها أن تخلق مقومات للتمسك بالأرض والبقاء في الريف.

⁴⁷ د. محمد حمدي سالم، التنمية الريفية المتكاملة في إطار التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ت 1 أكتوبر 1993، ص 3

⁴⁸ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقد 2005-2025، آب أغسطس

2- ضعف مقومات تمكين المرأة الريفية وإدماجها في عملية التنمية الريفية

تشكل العمالة النسوية في الريف نسبة لا يستهان بها من مجموع العمالة الموجودة، وتعتبر الأعمال ومساهمات المرأة الريفية في إقليم الجزيرة عالية، ولا تقل أهمية عنها بالنسبة للذكور. إلا أن كل ذلك لم يترافق حتى الآن بتطبيق سياسات وإجراءات فعالة، تحقق تمكين المرأة الريفية، بل هناك العديد منها تقف عائقاً في وجه تحسين ظروفها، ونيل حقوقها، بسبب الكثير من العادات والتقاليد التي تقيد المرأة من جهة، وعدم مساواتها بأي حال مع الرجل من جهة ثانية. نذكر من تلك المعوقات في إقليم الجزيرة:

- الضعف الكبير في حقوق المرأة تجاه تملك الأراضي الزراعية، بل واعتبار ذلك نقيصة لدى غالبية سكان الريف وملاك الأراضي، وذلك بدواعي وعادات وموروثات اجتماعية متخلفة.
- صعوبة مشاركتها في المؤسسات الريفية الزراعية، وبالتالي عدم الاستفادة من أية موارد عامة، أو برامج دعم اقتصادي قد تصل إلى المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، مما يضعف من إمكانياتها الاقتصادية مقارنة بالرجل، ويرفع من تكاليف الإنتاج لديها في حال كانت صاحبة مشروع خاص بها.
- ضعف مستويات التعليم والتأهيل بين النساء الريفيات لأسباب متعددة، وانتشار الأمية بين نسبة عالية منهن خاصة في قرى الجنوب. أما أولئك اللواتي تحصلن على تعليم جيد، غالباً ما تغادرن الريف إلى المدن، إما بقصد العمل، أو الزواج والاستقرار هناك.
- عدم تطبيق برامج تنموية في الريف، تستهدف تمكين المرأة، فهناك قصور واضح في أعداد تلك البرامج أو سويتها، أو أساليب تطبيقها. كالقصور في تأمين الأجهزة والمعدات والتقنيات المناسبة لعمل المرأة الريفية فيزيولوجياً، وعدم وجود برامج تمويل خاصة بها لنشر ثقافة تأسيس مشاريعهن الخاصة، بهدف تمكينها واستقلاليتها الاقتصادية. خاصة أن معظم الدراسات تشير إلى أن المورد المالي التي تحصل عليه المرأة الريفية من عملها تقوم بصرفه على أطفالها وبيتها، وينسب أكبر مقارنة بالرجل، وذلك لغايات تحسين مستوى معيشتهم ورفع سوية تعليمهم، والحفاظ على صحتهم وسلامتهم.

3- الكثافة السكانية في الريف وارتفاع أعداد المواليد

قد يرتبط مثل هذا الأمر ببعض العادات والتقاليد، كالبحث عن زيادة عدد الذكور في الأسرة، أو قد ترتبط بضعف مستويات الوعي المجتمعي، وقلة التعليم خاصة لدى النساء المتزوجات. الأمر الذي يشكل ضغطاً على الظروف المعيشية لدى الأسر الريفية، ويضعف من إمكانيات تطوير أسلوب معيشتها، أو الاهتمام بالصحة والتعليم الجيد، وتحسين مستويات الحياة. وبشكل عام يؤدي زيادة عدد المواليد إلى تراجع متوسط الدخل الريفية، ويضعف من الإمكانات المالية لدى السكان، ويقال من فرص الحصول على خدمات عامة بالكف والنوع المطلوب لتحقيق البرامج التنموية.

رابعاً - المعوقات التمويلية

إن غياب المال، وقلة رؤوس الأموال التي يتم استثمارها في المشروعات الريفية، أو تلك التي يتم تخصيصها لبرامج التنمية في الريف، تشكل عائقاً أساسياً لوضع تلك البرامج وتطبيقها.

زيادة حجم الاستثمارات الزراعية، أو تحسين مستويات الإنتاج، أو تطوير طرائقه، أو إدخال التقنيات الحديثة إليه، كلها أمور تحتاج إلى تمويل وتوفّر مصادر تمويلية متعددة، تساهم في إنجاح العمل الزراعي في الريف، والرفع من مستوى إنتاجيته، وتقديم الدعم المالي الإنتاجي للمزارعين أو لمربي المواشي هناك. وهنا نذكر بعض المعوقات التمويلية:

- ضعف الإمكانيات المالية وقلة مصادر التمويل لدى الإدارة الذاتية

تتصف الإدارة الذاتية القائمة في المنطقة بقلة مواردها المالية، بسبب اقتصار تلك الموارد على الإيرادات النفطية، مقابل اتساع حجم مصاريفها ومتطلباتها المالية، وحجم مسؤولياتها الخدمية، مما يضعف من إمكانيات شروعهما بأية برامج تنموية كبيرة في الريف. لذلك نجد أن معظم ما يمكن قيامها به هو إنجاز بعض المشاريع الصغيرة، وفي مناطق محدودة، وليست ذات جدوى، أو تأثيرات اقتصادية كبيرة على المنطقة، كالبيوت البلاستيكية، والمداجن، ومعمل للألبان والأجبان، وبإمكانيات متواضعة، مع عدم إحداث أية فروقات تنموية من خلالها.

- غياب المؤسسات التمويلية في الريف

تراجع العمل المصرفي في المنطقة عموماً على إثر نشوب الأزمة السورية، بسبب التراجع الكبير في إمكانيات الحكومة السورية المالية من جهة، وعدم الاستقرار الأمني، الذي دفع بالعديد من المصارف الخاصة التي كانت تعمل في المنطقة إلى مغادرتها.

كما توقّف المصرف الزراعي عن إعطاء القروض الزراعية خلال السنوات الماضية، واقتصر تمويل المشروعات الريفية على ما تجود به بعض المنظمات المدنية أو الأممية، من خلال تنفيذها لبعض المشاريع الخجولة في مناطق محددة، أو تقديم بعض المساعدات المالية البسيطة عبر تلك المشاريع التي لم تكن تخلو من جوانب قصور عديدة، أهمها شكلية تنفيذها، للحصول على الأموال من المانحين دون متابعتها أو الجدية في تطبيقها مع الكثير من حالات الفساد المرافقة لتلك المشروعات، مما كان يجعل من نتائج تطبيقها غير مجدية مقارنة بحجم الأموال المخصصة لها.

- الاعتماد على التمويل الذاتي

معظم أصحاب الحيازات الزراعية، أو مربو المواشي، أو المستثمرون الذين قاموا بتأسيس عدد من المشاريع الصغيرة في الريف، معظمهم يقومون بتمويل أعمالهم من إمكانياتهم الشخصية، بسبب عدم وجود مؤسسات لتقديم القروض والاقتراض، وانعدام مؤسسات تمويلية تابعة للإدارة الذاتية، وتوقف المصارف الحكومية المتخصصة عن تقديم القروض والمساعدات العينية كالبنادق والأسمدة، والأعلاف، بأسعار مناسبة كما في السابق للسكان الريفيين والعاملين فيه.

وإن الاعتماد على التمويل الذاتي بالتأكيد يشكل ضعفاً في القدرات الإنتاجية، بسبب قلة رؤوس الأموال التي أوضنا سابقاً أن هناك تراجع واضح في مردودية العمل الزراعي، بسبب ارتفاع تكاليفه مع قلة فرص تصريف المنتج بأسعار متوافقة مع تلك التكاليف، مع انخفاض الإنتاجية والدخول الناجمة، وبالتالي انخفاضاً في القدرة التمويلية لأية مشاريع حديثة أو تطويرية أو برامج تنموية متكاملة.

خامساً - المعوقات الخدمية

تتطلب العملية التنموية في الريف جوانب خدمية متعددة، بدءاً من مؤسسات التخطيط، مروراً بتلك التنفيذية، وليس انتهاء بتلك التمويلية الداعمة، أو مؤسسات الخدمات العامة. إضافة إلى ذلك يحتاج الريف إلى مؤسسات تنظيمية أهلية وفق أطر مختلفة، تهدف إلى تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة من النساء والرجال في تحديد أهداف الخطط التنموية في الريف، وتنفيذ تلك الخطط بما يتناسب والواقع الاجتماعي والاقتصادي المعاش في الريف.

ومن أهم المعوقات الخدمية في ريف إقليم الجزيرة:

- غياب المؤسسات الإدارية الخاصة بتنمية الريف، من تخطيط وإرشاد زراعي وتمويل، وتأمين مستلزمات الإنتاج، وتنفيذ ومتابعة المشاريع وسواها.
- ضعف مستوى الخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة، وافتقار الريف للمؤسسات الخاصة بها مقارنة بمثيلاتها في مدن المنطقة.
- تخلف البنى التحتية في الريف من شبكة الطرق والمواصلات إلى الكهرباء ومياه الشرب أو شبكات الصرف الصحي، وكلها عوامل تساعد على تحسين العمل الزراعي ومستويات إنتاجيته، وانخفاض تكاليفه.
- غياب المؤسسات التسويقية للمساعدة على تصريف المنتجات وبأسعار مناسبة، وتخليص الفلاحين ومربي الحيوانات من سطوة التجار في المدن.

الفصل الثالث: عوامل تنمية ريف المنطقة والسياسات الداعمة لها

تحتاج العملية التنموية في أي زمان أو مكان إلى توفر العوامل التي تساعد على تنفيذ سياساتها، وتطبيق إجراءاتها. وبذلك، فإن مداخل التنمية الريفية، وخياراتها الاقتصادية، ستكون مختلفة بحسب العديد من مفردات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد المعني.

إن عملية وضع أية هيكلية إدارية اقتصادية للعملية التنموية في الريف، لا بد وأن تعترضها الكثير من الصعوبات، حتى نستطيع تطبيق السياسات الداعمة لها " فالروايات البسيطة لا تكفي لتفسير الأنماط الملحوظة في التنمية"، لأن الأنماط الإنتاجية والاجتماعية السائدة في الريف - على بساطة ظاهرها- تكون بحاجة إلى التعمق والتحليل، والعمل على تقسيمها لفهم الديناميات الحقيقية المحركة لها، ومن ثم وضع الخطط الملائمة بحسب الزمان والمكان المستهدف، وبما يسمح بتأسيس بنى حقيقية، تشكل الأرضية المناسبة، للبدء بتطبيق إجراءات التنمية، وتنفيذ سياساتها من خلال هدف رئيسي وهو خلق المزيد من الفرص والإمكانات للعمل الزراعي وتنميته، للوصول بالسكان الريفيين إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تمنع تفكير المزيد منهم بالتخلي عن الريف والهجرة منه.

أولاً -دواعي التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

تُعَدُّ القضايا التنموية المرتبطة بالتنمية الريفية من حيث عواملها ودواعيها ومقوماتها ونتائجها ومستويات التخطيط الإقليمي والتنمية المتكاملة والمستدامة، تعد كلها حلقات مترابطة لا يمكن إغفال إحداها، بسبب تقاطعاتها، وحالة التأثير المتبادل بينها.

لذلك، هناك حاجة إلى دراسة منهجية وعلمية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة في ريف إقليم الجزيرة، والتي تؤثر على الحالة التنموية باتجاهاتها العامة، أو ربما تقاطع مع العديد من جوانبها وسياساتها.

من ناحية ثانية تعد عملية التنمية الريفية ضرورة اقتصادية واجتماعية، بسبب تزايد المتغيرات الموجبة لها كماً ونوعاً، كمستويات الفقر، وتراجع المداخل الزراعية، والعجز عن تأمين مستلزمات الإنتاج، وقضية الهجرة، ومستويات التعليم، والوعي الاجتماعي، والأمراض وغيرها.

وهنا يمكننا الوقوف حول أهم دواعي التنمية في ريف إقليم الجزيرة، والتي إن تركت بدون معالجة، فقد تُشكّل حلقات صعبة الدخول إليها لاحقاً وكسرها، والتي قد تترك آثاراً خطيرة في المستقبل القريب على الحياة في الريف، أو تشكل عقبة رئيسية في أية محاولات تنموية مستقبلاً.

1- القطاع الزراعي مصدر الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي

يعتبر القطاع الزراعي أهم القطاعات الاقتصادية في المنطقة، وذلك لمساهمته الكبيرة في الناتج المحلي، وتوفيره فرص عمل لنسبة عالية من أعداد العاملين، ولو بمداخل متواضعة. والأهم من هذا وذلك هو أن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الأساسي للغذاء في المنطقة، من خلال توفيره للكثير من المنتجات الزراعية، سواء محاصيل استراتيجية، أو منتجات الخضار

والفواكه، أو منتجات قطاع الثروة الحيوانية، من لحوم وبيض وأجبان وألبان وسواها، والتي تسد حاجة الأسر اليومية من الطعام، وتساهم بالنتيجة في الحفاظ على مستويات الأمن الغذائي لديها.

من هنا فإن أحد أهم دواعي التنمية الريفية هو ضرورة تطوير هذا القطاع، وتحسين طرق العمل والإنتاج فيه، ورفع مستوى إنتاجيته، وجودة منتجاته، من خلال إدخال طرق الزراعة الحديثة وزيادة تأهيل المورد البشري وتدريبه، وإمداد القطاع بمستلزماته، لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تكون قاعدة للتوسع في الإنتاج، وتقوية بنيته، وزيادة كمياته، بما يضمن سد حاجة الأسواق المحلية، وتوفير الغذاء للسكان بالكمية والنوعية المناسبة، بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وتقليل احتياجات استيراد أو استرجار المنتجات الزراعية لزوم الغذاء من خارج المنطقة.

2- الحفاظ على مستويات العيش الكريم

تساهم التنمية الريفية في تحسين مستويات الإنتاجية كما أشرنا سابقاً، وهذا من شأنه أن يرفع من حجم المداخل الناجمة عن الزراعة، أو عن تلك المشروعات المرتبطة بها، أو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، التي يمكن إقامتها من ضمن خطط التنمية المنشودة في الريف.

يضاف إلى ذلك، أن تطوير العمل الزراعي من شأنه أن يسبب استقراراً في مستويات أسعار الغذاء، باتجاه تخفيضها؛ ويعود السبب في ذلك إلى جانبين، الأول: هو أن التخطيط السليم، وتحسين طرق الزراعة، سيساهم في زيادة كميات المنتجات الزراعية، وإمدادات الأسواق منها، مما يحسن من الحالة المعيشية للسكان، ويقلل من أعباء وتكاليف الحياة من على عاتق الأسر الريفية والمدنية.

أما الثاني: فهو انخفاض تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع مستويات الإنتاجية، وإدخال التقنيات الحديثة، وتحسين الأداء الاقتصادي للمورد البشري.

3- إنجاز شبكات التكامل التنموي

لا تقتصر خطط التنمية الريفية على تطوير الريف ورفع مستوى معيشة سكانه فحسب، بل لا بد أن تكون تلك الخطط ضمن شبكة تنموية متكاملة مع التنمية في المدن، من جهة تأمين المواد الخام اللازمة لمختلف الصناعات كمصانع الكونسروة، ودباغة الجلود، والخبوط النسيجية، وغيرها الكثير من الصناعات التي يكون عادة مصدر موادها الخام هو الريف. تضاف إلى تأمين حاجات الأسواق من المنتجات الزراعية اللازمة للاستهلاك اليومي كالخضار واللحومات والأجبان والألبان وبيض المائدة وسواها.

إن تحقيق التنمية الريفية عن طريق تحسين الإنتاج وتخفيض تكاليفه، وزيادة كمياته، وإدارة الموارد الطبيعية المتوفرة بالشكل الأمثل، لا شك سيوفر تلك المواد الخام بتكاليف منخفضة، تساعد الصناعيين على رفع إنتاجية العمل، وإمداد الأسواق المحلية بحاجتها من المنتجات بأسعار تناسب القدرات الشرائية للسكان المحليين، والعمل على تصدير الفائض منه إلى الخارج.

من جهة ثانية، فإن تحقيق التنمية الريفية سيرفع من المستوى المعيشي للسكان، وبالتالي سيحد من هجرتهم إلى المدن، الأمر الذي سيخفف الضغط على الحياة في تلك المدن، ويرفع من مستوى الخدمات العامة المقدمة لسكانها، ويدعم أسواقهم بمنتجات ذات نوعية جيدة وبأسعار مناسبة؛ كل ذلك كفيل برفع المستوى المعيشي، وتحسين ظروف الحياة في الأرياف والمدن معاً.

4- تنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المنطقة

تبدأ التنمية بوضع الخطط الاقتصادية التنموية الملائمة، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، بطريقة مثلى تخفض من التكاليف، وترفع من مستوى الإنتاجية والأداء الاقتصادي، لتحصل على حجم من المنتجات، تزداد كمياً ونوعاً، وبالتالي تحقق فوائد باتجاهات ومستويات متعددة.

إن تطبيق مشاريع التنمية الريفية وبرامجها، لا شك ستزيد من تنمية المشاريع في الريف، وتعزز فرص التوظيف، نتيجة زيادة الاستثمارات وتطبيق تلك البرامج. ففتح الطرقات، وتعييدها، وشق قنوات الري، أو بناء الجسور، أو فتح مؤسسات إدارية زراعية، أو نقاط طبية، ورفع سوية التعليم؛ كلها تخلق فرص عمل جديدة، تساهم بتنوع مصادر الدخل، وتعزز من فرص تحسُّن القطاع الزراعي.

يمكننا أن نضيف، أن إقامة أية مشاريع إنتاجية صناعية مرتبطة بالزراعة ضمن قائمة الخطط التنموية، ستوفر فرص عمل جديدة، وتزيد من حجم المداخيل في الريف، وبالتالي سترفع من مستوى النشاط الاقتصادي، وتحرك الأسواق؛ مما يخلق نوع من التشاركية التي تتيح للناس إدارة تنميتهم، وتدعم وتنوع مصادر دخولهم من جهة؛ ومن جهة ثانية، فإن زيادة عدد المشاريع في الريف، سواء تلك المرتبطة بالعمل المزرعي النباتي أو الحيواني أو تلك الصناعية المرتبطة بمنتجات الزراعة، سيرفع من سوية الأداء الاقتصادي وإنتاجية العمل، ويقوي بالنتيجة من القاعدة الإنتاجية للمنطقة، والكفيلة بتوفير مستلزمات السكان المحليين، للابتعاد شيئاً فشيئاً عن الاستيراد، بل توجيه الفائض الإنتاجي للتصدير، الأمر الذي سيحسن من الميزان التجاري، ويرفع من القدرات المالية للسكان والإدارة القائمة معاً.

5- الاستخدام الاقتصادي للمياه وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة

إن إحدى أهم أهداف التنمية الريفية تتلخص في تطبيق مبدأ التنمية المستدامة، لضمان حقوق الأجيال القادمة في المياه، من خلال الحفاظ على مصادر المياه، وتوفيرها، وعدم استنزافها، عن طريق الاستخدامات العادلة للمياه، وتدعيم التوازن المائي، وترشيد استخدامها، سواءً لغايات منزلية، أو استخدامات حقلية كما في حالة ري المزروعات، التي تحتاج كميات كبيرة من المياه كالقطن مثلاً.

وذلك من خلال توفير أنظمة مياه الشرب الحديثة، للحد من الفاقد المائي وتقليله، عن طريق منع التبخر، بمد شبكات وأقنية مغطاة وفي باطن الأرض، وشق قنوات للري لاسترجار المياه من الأنهار الغزيرة، وإقامة السدود للتخزين، ورفع الطاقة التخزينية فيها، واعتماد الطرق الحديثة والمجدبة في سقي المزروعات، كاستخدام أنظمة الرش المائي بالريزاز، أو أنظمة الري

بالتنقيط، والابتعاد عن أسلوب السقي بالغمر، الذي يستهلك كميات كبيرة من المياه، ويساهم في زيادة ملوحة التربة، وبالتالي يخفض من إنتاجية الأرض الزراعية مستقبلاً.

إذاً، إن من أهم دواعي تطبيق برامج التنمية الريفية في إقليم الجزيرة، في سياق الحفاظ على الوارد المائي المتجدد واستخداماته، أنها ستساعد على تطوير طرق إدارة الموارد المائية، واتباع السياسات الأكثر اقتصادية بشأن استخدامات المياه، سواءً المنزلية أو الحقلية أو الصناعية في الريف، في ظل تراجع مصادر المياه في المنطقة، وانخفاض مستوى المياه الجوفية بعد الحفر الجائر للأبار، والرخص العشوائية المعطاة من قبل الجهات التنفيذية ذات العلاقة، وتقليل كميات المياه في نهري دجلة والفرات من قبل الدولة التركية، وانخفاض مستوى الهطولات المطرية بشكل عام.

6- إصلاح الأراضي المتدهورة

تعاني الكثير من الأراضي الزراعية في المنطقة من التدهور بسبب الاستخدامات المكثفة، وبشكل متتالي، دون إعطاء تربتها فرصة للراحة، بسبب التركيز على تحقيق العوائد على الأمد القصير، دون التفكير بمسألة تدهور التربة وتآكلها على المدى الطويل، نتيجة أساليب زراعتها المستمرة. لأن معظم السكان الريفيون يعتمدون على الدخول الناجمة عن الموسم الزراعي، وإن إبقاء الأراضي موسماً بدون زراعة يؤثر -ولا شك- على مداخيلهم الزراعية السنوية، وبالتالي على مستوى معيشتهم، مما يضطرهم إلى زراعة أراضيهم بشكل مستمر.

النقطة الأخرى، أن الأراضي الزراعية باتت تعاني من ملوحة عالية نسبياً، نتيجة عدم القدرة على إدارة التربة، وموارد المياه المتوافرة، خاصة أنه خلال فترة الأزمة عانت المنطقة من فقدان المواد الزراعية المساعدة للتربة، أو الارتفاع الكبير في أسعارها إن توفرت بكميات قليلة، كالأسمدة الأزوتية والعضوية، والمبيدات الزراعية، والاعتماد على مياه الأمطار بشكل كبير، بسبب توقف المشاريع الزراعية المعتمدة على الأبار الارتوازية لسقيها.

كما تسببت مسألة حجز مياه نهري الفرات ودجلة بشكل متكرر من قبل السلطات التركية، بتدهور الأراضي التي كانت تعتمد سابقاً في سقيها على مياه هذين النهرين، فتشقت التربة وزاد مستوى جفافها في تلك الأراضي.

إذاً، إن التخطيط لبرامج التنمية الريفية وتطبيقها، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة إصلاح الأراضي المتدهورة، عن طريق تحديد تلك الأراضي، وتشخيص مشاكلها، وخاصة الملوحة والجفاف، وتجميع المعلومات اللازمة حول الموضوع، للحد من عوامل إجهاد التربة وتآكلها، والقيام باستصلاحها، واتباع ممارسات تلائمها، مما سيساهم بزيادة الإنتاجية، وتطوير العمل الزراعي.

ثانياً - عوامل التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

تعد التنمية الريفية خطة كبيرة يمكن اعتمادها لتحقيق عدة أهداف من شأنها رفع مستوى الحياة اقتصادياً واجتماعياً في الريف؛ من خلال إقامة الأنشطة الإنتاجية، وتقويتها، وتنويع مصادر الدخل، وضمان الاستمرارية، والتكامل في العمل، والنشاط في الريف؛ وذلك بتوفير البنية

التحتية اللازمة، والمؤسسات الإدارية المتطورة، وتطبيق الأساليب الحديثة في الزراعة، وإدخال التقنيات والمعدات المتطورة، التي من شأنها رفع مستوى الأداء الاقتصادي وفعاليتها، وزيادة نسب العائد والإنتاجية في العمل المزرعي، سواءً النباتي أو الحيواني.

لكن حتى تسير تلك الخطة وفق الآليات والسياسات المرسومة وبالشكل السليم، لا بد من توافر العوامل التي تساهم في تنفيذها، وتحقيق الأهداف المرجوة منها. فإلى أي مدى تتوافر هذه العوامل في إقليم الجزيرة، وهل يمكن تسخيرها لأهداف التنمية الريفية؟

1- المورد البشري

يعتبر العنصر البشري منطلقاً لأية عملية تنموية، وهدفاً لها، للاستفادة من ثمارها في نفس الوقت. كما يعد العنصر الرئيسي في أية عملية إنتاجية. لذا فإن تدريبه وتأهيله وزيادة قدراته ومهاراته في الإنتاج، لا شك سيؤثر على مستويات الأداء الفعلي، وزيادة الإنتاجية، وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية بفعالية عالية، تؤدي إلى رفع مستوى العائد الاقتصادي، واستثماره في تحسين تلك الخطط ومشاريعها التنفيذية.

وحيث يعاني قطاع الزراعة في إقليم الجزيرة اليوم، بشقيه النباتي والحيواني، ما يعاينه نتيجة الحرب والحصار، وقلة مستلزمات الإنتاج، وندرة موارد المياه، وارتفاع أسعار الوقود، وتراجع مستويات خصوبة التربة، وغيرها من الآثار السلبية للأزمة، فنحن اليوم أحوج ما نكون للخبرات الزراعية، والكوادر العلمية المتخصصة، للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يعتبر القطاع الأهم اقتصادياً في المنطقة. سواءً كوادر على الصعيد التنموي لرسم الخطط التنموية، أو على الصعيد الإداري والفني لقيادة المؤسسات الزراعية في الريف، وجعلها داعماً حقيقياً للفلاحين، ولمربي المواشي والحيوانات. أو على الصعيد الإنتاجي، لتكوين نماذج إنتاج متطورة، تعتمد على أساليب الزراعة الحديثة، وتكون قادرة على استخدام التقنيات والتكنولوجيا في الإنتاج.

ووفقاً لقراءتنا للواقع الموجود في إقليم الجزيرة وريفها، فإن المنطقة تفتقر لمثل هذه الكوادر الاقتصادية والإدارية والفنية والإنتاجية، وذلك لعدة أسباب:

- سيادة ثقافة الزراعة التقليدية، وعدم الاهتمام أصلاً بقضايا التدريب والتأهيل للمزارعين ولمربي المواشي والدواجن في الريف، ولا بآليات تطوير عملهم.
- هجرة الكثير من العقول والكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة منذ بداية الأزمة، والذين كانوا يتميزون بمستويات جيدة من التأهيل العلمي قبل الحرب، وبخبرات تمتد لسنوات طويلة في العمل المزرعي وزيادة كفاءته وإنتاجيته.
- ضعف تأهيل الكفاءات العلمية ذات الصلة بالعمل الزراعي خلال سنوات الحرب، كالمهندسين، والأطباء البيطريين، والإداريين، نتيجة تدهور مستويات التعليم، وضعف قدرته على تحقيق مخرجات تعليمية متمكنة، مقارنة بمستوياتهم ما قبل الحرب، ولذلك أسباب عديدة لا مناسبة لذكرها هنا.

- تراجع مستويات العائد الاقتصادي للزراعة كان سبباً لتوجه الكثير من أبناء الريف، الذين كانوا يرفدون العملية الإنتاجية الزراعية، إلى الوظائف الإدارية التي وفرتها الإدارة الذاتية، والتي قد تكون سبباً لهجرتهم للعمل في الأرض ومن الريف كله.

2- الأراضي الزراعية الخصبة

تشكل مساحات الأراضي الزراعية نسبة كبيرة من مجموع الأراضي في إقليم الجزيرة، حيث تحتوي منطقة الحسكة وحدها أكثر من 1.6 مليون هكتار، يتم زراعة حوالي مليون منها سنوياً. وتحوز المنطقة على نسبة تزيد عن 40% من مجموع المساحات التي يتم زراعتها بالقمح في سوريا. وهذا ما يعطينا واحداً من أهم المؤشرات التنموية في الريف، حيث تعد مسألة توفر الأراضي الزراعية والمساحات الرعوية عماد عملية التنمية الريفية. وتحتاج المنطقة في هذا الخصوص إلى إدارة علمية سليمة لهذا المورد الإنتاجي الهام في الريف، وإلى خطط ترفع من مستوى العائد الاقتصادي والإنتاجي فيه.

من جهة ثانية، لا توجد دراسات علمية، ولا مسوحات للأراضي الزراعية في إقليم الجزيرة الآن، للوقوف على مستويات ونسب خصوبة التربة الزراعية، ومدى قدرتها على استيعاب البرامج التنفيذية التنموية في الريف. ولكن ما يمكن ملاحظته هو تأثير التربة الزراعية، وتراجع إنتاجية الأراضي الزراعية بشكل عام، لأسباب تتعلق بالحالة الفنية للأرض، أو بالأسمال والأدوات المستخدمة في العمل الزراعي.

فالكثير من المزارعين، ونتيجة لفقدان المواد المساعدة في زيادة الإنتاجية، ولغلاء أسعارها، باتوا يطبقون الدورة الزراعية، وفي كل عام تخرج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج، لتعود في العام التالي؛ فإذا ما أضفنا إليها إمكانية قلة الهطولات المطرية، فلا شك أن مستويات الإنتاج سنشهد تراجعاً كبيراً في المنطقة، مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة السورية. وهذا ما يمكن مقارنته من خلال كميات الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية قبل الأزمة، وكمياتها في السنين الحالية. هذا الأمر له تأثيرات كبيرة على تطبيق خطط تنمية الريف، التي يشكل رفع العائد الاقتصادي، ومستويات إنتاجية العمل، عوامل رئيسية فيها.

3- توفر رأس المال

لا تخلو أية عملية تنموية من الحاجة الرئيسية لرؤوس الأموال، وإن وضع خطط التنمية الريفية وتنفيذها على أرض الواقع، لا شك أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، لتغطية معظم احتياجات العملية التنموية، وجوانبها الرئيسية.

فبدءاً من رسم الخطة، ومروراً بمراحل تنفيذها، ووصولاً إلى تقييم وتبيان أثارها، كلها عمليات تحتاج إلى التمويل، وتخصيص رؤوس أموال كبيرة، لضمان نجاح عملية التنمية الريفية، لأنه بالنتيجة التنمية هي عملية استثمارية ضخمة، وأي عملية استثمارية تحتاج أولاً إلى رؤوس أموال للقيام بها.

بسبب عمومية الخطط التنموية، ونفقاتها الكبيرة، واتساع نطاقها، ورؤوس الأموال الضخمة التي تحتاجها؛ فعادة ما تتحمل السلطات الإدارية والحكومات في أي بلد تطبيق مشاريع التنمية وبرامجها. لا تمتلك الإدارة الذاتية -التي تسيطر إدارياً الآن على إقليم الجزيرة- رؤوس أموال

كبيرة للقيام بعمليات التنمية الريفية، بسبب قلة مصادر إيراداتها المالية، وتهالك البنية التحتية في المنطقة، وقلة كميات الكهرباء المتوفرة، وارتفاع تكلفة التنمية نفسها، بسبب مستويات التضخم العالية التي تسود المنطقة وسوريا عموماً.

يضاف إلى ذلك، غياب عمليات التمويل المصرفي والائتمان، بسبب انعدام المؤسسات المالية والمصرفية في المنطقة، والتي لو كانت قائمة لكان من الممكن أن توفر جزءاً يسيراً من رؤوس الأموال اللازمة لمتطلبات التنمية، وتطوير العمليات الإنتاجية.

كما يمكننا أن نشير، إلى أن معظم رؤوس الأموال الموجودة في السوق، تتجه نحو القطاعات السريعة الربح، وخاصة التجارة، مبتعدةً عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، مما يتسبب بضعف نسبة تشكل القيمة المضافة، والعائد القابل للاستثمار، واستخدامه، تلبية لمتطلبات عمليات الإنتاج، وإعادة الإنتاج، وبالتالي تنميتها وتطويرها.

4- توفر مصادر الطاقة

تأتي مسألة توفر الطاقة ومصادر ها، كواحدة من العوامل المساعدة للنهوض بالعملية التنموية في الريف واستمراريتها. ويدخل الوقود الأحفوري كأحد أهم مصادر توليد الطاقة في المنطقة، ويغطي معظم احتياجات الأنشطة المختلفة فيها، وبذلك فإن تكاليفه تؤثر مباشرة على تكاليف المنتجات الزراعية أولاً، ثم على الجوانب المختلفة للبرامج التنموية في الريف.

تحتاج أي من خطوات وجوانب التنمية في الريف إلى توفر مصادر للطاقة، فإنشاء المباني الإدارية أو فتح الطرقات وتعبيدها، أو شق قنوات الري، أو إدخال الآليات والمعدات الحديثة في الزراعة، أو إنشاء المزارع لتربية المواشي وتسويق المنتجات وغيرها، كلها تحتاج إلى توفر الوقود والمحروقات، لتلبية الاحتياجات التنموية تلك.

وتتوفر في المنطقة كميات لا بأس بها من المازوت، العنصر الأكثر أهمية واستخداماً من بين مصادر توليد الطاقة، وبأسعار مناسبة إلى حد ما، بالرغم من أنه لا يتمتع بالجودة والنوعية الكافية، إلا أنه يغطي بنسب عالية حاجة قطاع الزراعة حالياً من الوقود.

وبمجرد تطبيق برامج التنمية، لا شك أننا سنحتاج للمازوت بنوعية جيدة، خاصة في استخدامات الآلات والمعدات الحديثة، وتغطية احتياجات الجوانب الأخرى من عملية تنمية الريف. لأنه يشكل جزءاً هاماً من مكونات التكلفة، وإن توفره بالسعر والجودة المناسبة، سيكون له تأثير مباشر على سير الخطة التنموية بالاتجاه الصحيح.

الناحية الأخرى، هو الاعتماد على الطاقة الشمسية كواحدة من أنواع توفير الطاقة الكهربائية النظيفة، وبتكاليف مقبولة إلى حد ما، وقد انتشرت ظاهرة الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء مؤخراً في إقليم الجزيرة، ولكن ضمن حدود ضيقة، تقتصر على الاستخدامات المنزلية، وقد يمتد إلى الاستخدامات الزراعية لاحقاً، وخاصة في المشاريع الزراعية الحديثة، كالبيوت البلاستيكية، أو المداجن، وتوفير الكهرباء لمضخات المياه وغير ذلك، وهذا يتوقف على الاستراتيجيات التي يمكن للإدارة الذاتية أن تتبناها في هذا الإطار، من حيث إنشاء مزارع لتوليد الكهرباء عن طريق ألواح الطاقة الشمسية، وتوفير مستلزماتها بتكاليف مقبولة، تناسب

أصحاب المداخل الزراعية، ولا تكون سبباً إضافياً في رفع تكاليف الإنتاج في القطاع الزراعي، لأنه يؤثر مباشرة على المستوى المعيشي للمجتمع بأكمله.

ثالثاً - آليات تحقيق التنمية الريفية في إقليم الجزيرة

تعد التنمية الريفية ضرورة اقتصادية ومجتمعية هامة. وتأتي هذه الضرورة كون الريف هو المنتج الرئيسي للغذاء، وإن غياب قضايا التنمية والتطوير عنه لا شك سيكون لها تأثيرات سلبية حقيقية على قضايا الأمن الغذائي، وتحسين مستويات المعيشة، بل وتطوير العديد من الصناعات المرتبطة بمنتجات القطاع الزراعي، أو تأسيس مشاريع إنتاجية تتلاءم والبيئة الريفية.

في السياق ذاته: إن تحسين الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، من شأنه أن يشكل أرضية لمعالجة العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ووضع حلول لها، كالهجرة الريفية، والحد من تفشي البطالة، وتخفيف مستويات الفقر، والكفاءة الاقتصادية، وتقوية البنية الإنتاجية.

هنا نورد عدداً من الآليات، التي برأينا يمكن أن تكون أرضية لبرامج التنمية في ريف إقليم الجزيرة، لجهة تنميته وتطويره، والحفاظ على العنصر البشري فيه، كونه جوهر العملية التنموية وعنصرها الرئيسي، وهدفها في ذات الوقت.

1- إنشاء مكتب التنمية الريفية

يتمثل الهدف الرئيسي لأية خطط تنموية في منطقة ما إلى تعزيز القدرات الذاتية الاقتصادية والديمقراطية، وتقوية البنى الإنتاجية والتحتية، للنهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي لها، ورفع المستوى المعيشي لسكانها.

ووفقاً لذلك، فإن عملية تنمية ريف إقليم الجزيرة تحتاج بداية إلى تحديد الأهداف المناسبة لتلك العملية، من أجل التخطيط لآليات مناسبة لاستخدام الموارد المتاحة، وتوفير أفضل الظروف والبنى اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي في الريف أولاً، وخلق الفرص اللازمة لتحقيق التنمية المتكاملة ثانياً.

بالتالي، فنحن أمام احتياجات حقيقية لتأسيس مكتب خاص بالتنمية الريفية، يكون أولى مهامه التخطيط السليم للعملية التنموية، ووضع السياسات والآليات المناسبة، التي من شأنها النهوض بالمناطق الريفية. ومن المهام التي يمكن أن يضطلع بها المكتب:

- إجراء البحوث والدراسات التنموية الخاصة برييف المنطقة، لتحديد الأهداف التنموية الرئيسية، ووضع استراتيجيات التنمية الريفية.
- تحديد احتياجات العملية التنموية بحسب المناطق الجغرافية، ووضع السياسات الملائمة للبدء بها.
- التنسيق مع الهيئات الحكومية ذات الصلة، ومع المنظمات غير الحكومية، لإعداد السياسات وخطط التعاون التنموي في الريف.

- وضع الخطط المناسبة لمدة خمس وعشر سنوات، يتم من خلالها تحديد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وآليات الوصول إليها.
- رسم السياسات التنموية العامة، والبرامج اللازمة لتنمية القطاع الخاص، وتقديم المشورة اللازمة له، من خلال تحديد أولويات مشاريع التنمية، التي يمكن أن يساهم فيها، ودفعه نحو المشاركة الفعالة في تنفيذها.
- جمع وتصنيف البيانات اللازمة للتخطيط الاقتصادي التنموي في الريف، والعمل على جدولتها وتحليلها وتنظيمها، للاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.
- متابعة وتقييم مدى تنفيذ الخطط الاقتصادية المرسومة، وإعطاء التوجيهات اللازمة لتصحيحها، في حال ظهور أي خلل فيها أثناء التنفيذ.
- تقديم تقارير سنوية للجهات الإدارية الأعلى، تتضمن مؤشرات التنفيذ، ومستويات إنجاز الخطط التنموية الموضوعية، وبما يتوافق مع الأهداف الرئيسية المرسومة سابقاً.

2- إنشاء صندوق لدعم قضايا الإنتاج الزراعي في الريف

في ظل غياب مؤسسات التمويل الرسمية، وعدم وجود جهاز مصرفي لدى الإدارة الذاتية؛ تأتي ضرورة تأسيس صندوق لدعم الإنتاج الزراعي، يتولى تقديم مبالغ الدعم المخصصة، لتحقيق السياسات الزراعية، وتنمية الثروة الحيوانية، وتغطية نفقات دعم القطاع الزراعي، في مجالات تأمين مستلزمات الإنتاج، ودعم أسعار المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، وتكاليف تسويقها وتسليمها. إضافة إلى تحديد الأدوية البيطرية واللقاحات التي تحتاج إلى الدعم للحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها.

ووفقاً لما ذكرناه، يشمل تقديم الدعم المالي من قبل الصندوق المجالات التالية:

- أ- مستلزمات الإنتاج: يتم تقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج، كالبنادير، والغراس، والأسمدة الأزوتية، والأعلاف الحيوانية، ووفق الكمية المشتراة من قبل الأشخاص، سواء المزارعين، أو مربّي الحيوانات، وبما يتناسب مع المساحات المرخصة والمزروعة، أو لمستلزمات الثروة الحيوانية، ويتوافق مع السياسات الزراعية التي تحددها الجهات الإدارية المسؤولة عن هذا القطاع.
- ب- دعم أسعار المحاصيل الزراعية الاستراتيجية: وخاصة القمح والقطن والشعير والشمندر السكري، بعد القيام بدراسة تكاليف إنتاجها الفعلية، ومقارنتها مع الأسعار العالمية، ثم القيام بتحديد مبالغ الدعم اللازمة، بحسب الأهمية الاستراتيجية للمحصول، سواءً للأمن الغذائي، أو استخدامه في تكوين المقنن العلفي للحيوانات، وبما يساهم في رفع المداخل الزراعية لدى الفلاحين أو مربّي الحيوانات، ويمنع الارتدادات السعرية السلبية لهذه المنتجات لدى المجتمع.
- ج- الأدوية البيطرية واللقاحات: تحتاج عملية الحفاظ على الثروة الحيوانية إلى تأمين الأدوية واللقاحات البيطرية اللازمة، وبأسعار تناسب مربّي الحيوانات، وتؤمن مستوى مداخل جيدة لهم. حيث يتم تحديد هذه الأدوية واللقاحات عن طريق الهيئات الإدارية المسؤولة عن تربية الحيوانات، ووفق الظروف التي تمر بها المنطقة، كحالة وجود جائحة ما، أو في الأحوال العادية.

على أن يتم تخصيص مبالغ الدعم، ونفقات الصندوق الإدارية الأخرى، كرواتب وتعويضات العاملين فيه، كاعتمادات له ضمن الموازنات السنوية العامة، بناءً على مقترحات إدارة الصندوق، وموافقة الجهات والهيئات الإدارية ذات العلاقة.

3- تأسيس وحدات إرشادية ومراكز بيطرية متطورة إدارياً وفنياً

تعد مراكز ووحدات الإرشاد الزراعي والبيطري، واحدةً من أهم الأجهزة الإدارية، التي يمكن أن تساهم في تطبيق برامج التنمية الريفية وتنفيذها، وفق السياسات الزراعية، ورفع الكفاءة الاقتصادية. ويدخل الإرشاد الزراعي، وتطور الوسائل الإرشادية، وتطوير عمل المراكز البيطرية وتوفير الأدوية المناسبة فيها، تدخل في إطار العمل على تحقيق التحولات النوعية في القطاع الزراعي، من خلال تشجيع العاملين فيه، مزارعين ومربي حيوانات، على اعتماد الأساليب العلمية، والتقانات الحديثة، وبما يساهم في تحسين طرق الإنتاج ورفع كفاءته.

الإرشاد الزراعي ضرورة حقيقية، كونه "عملية موجهة لإحداث التغيرات الإيجابية في المعارف والمهارات والاتجاهات للمستفيدين من خدماته، ووفق طرق ووسائل الاتصال الفردية والجماعية والجماهيرية، لتحفيز ومشاركة المرشدين نحو نشر وتبني المستجدات العلمية الزراعية، وجعلها جزءاً من نظمهم المزرعية، لتحسين ورفع مستوياتهم المعيشية والاقتصادية والاجتماعية"⁴⁹

وحيث تتصف الحيازات الزراعية في المنطقة بصغر حجمها، فإن المزارعين يحتاجون إلى الإرشاد الزراعي، لتعرفهم بالأصناف الزراعية الجديدة، والآليات والبرامج ذات الجدوى الاقتصادية لتطبيقها، والتي تسمح لهم بتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من وحدة المساحة والمياه المتوفرة.

وتتلخص أهم المهام، التي يمكن أن تقوم بها الوحدات الإرشادية والمراكز البيطرية في إقليم الجزيرة بما يلي:

- القيام بحملات توعية وإدراك لأهمية الإرشاد الزراعي، ودور المراكز البيطرية للنهوض بالواقع الإنتاجي والمعيشي للسكان الريفيين، ومحاولة كسب ثقتهم.
- إقامة دورات تدريبية للموظفين الزراعيين، لتطوير آليات عمل قيامهم بمواضيع الإرشاد الزراعي، وثمّكنهم من إيصال المعلومة بالطريقة السليمة، بالاستناد إلى الواقع القائم، ووضع البرامج الإرشادية على أساس مشاكل واحتياجات المنطقة المعنية.
- إقامة دورات تدريبية للفلاحين ومربي الحيوانات، تتناول كيفية تطبيق الخطط الزراعية، وإدخال التقانات الحديثة في الإنتاج، بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية، وتطوير العمل الزراعي، وزيادة إنتاجيته.
- إقامة ندوات تخصصية باستمرار، تختص بقضايا تطوير العمل الزراعي، كإرشاد المكننة، والإرشاد التسويقي، وإرشاد المرأة الريفية، وإرشاد المحاصيل، وإرشاد الثروة

⁴⁹ المراكز والمزارع الإرشادية نقطة اشعاع حضارية، عباس عبد الرحمن، ديالى ، العراق، 2013،

الحيوانية، وكيفية تطبيق نتائج البحوث الزراعية الحديثة، بالتنسيق مع مراكز البحوث الزراعية المتطورة.

- البقاء على اتصال دائم باتجاهين، الأول: مع مراكز البحوث العلمية الزراعية، للحصول على كل ما هو جديد في هذا السياق، والثاني: مع العاملين في القطاع الزراعي، سواءً في الشق النباتي، أو في الشق الحيواني، لإمدادهم بنتائج تلك البحوث، في سياق تطوير الزراعة، وتحسين طرق الإنتاج، والنهوض بالسكان الريفيين.
- التعاون مع الجهات الإدارية، والمؤسسات الزراعية الأخرى العاملة ضمن القطاع الزراعي، والقطاعات غير الزراعية التي يتصل عملها ونشاطها بالزراعة، للنهوض به وتطويره، من خلال تبادل المعلومات، وتحقيق الاستفادة المتبادلة، بما يحقق الارتقاء بالحياة الريفية بشكل عام.
- تطبيق برامج حقول أو مزارع نموذجية، تتبع طرق الإنتاج الزراعي الحديث، لتصبح نواة جذب، يقوم الفلاحون أو مربو الحيوانات بتطبيقها لديهم، خاصة بعد أن تثبتت تلك البرامج نجاحها.

بقي أن نضيف، أنه في حال اعتماد تأسيس أو إعادة تفعيل مراكز ووحدات للإرشاد الزراعي في المنطقة، لا بد من إقامة شبكة الكترونية بينها، لتوحيد المعلومات الإرشادية، وطرق إيصالها للمزارعين وأصحاب الثروة الحيوانية، وللاستفادة من الخبرات المتوفرة في المراكز الأخرى، وكله في خدمة تطوير وتحسين العمل الزراعي في المنطقة.

4- تمكين المرأة الريفية

تشكل المرأة الريفية جزءاً أساسياً من الحالة العامة لتطوير الحياة في الريف، فهي تعمل ضمن مستويين في أغلب الأحيان. الأول مرتبط بالحالة الذكورية في الريف، والتي تفرض على المرأة القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال. والثاني مساعدة الرجل في الأعمال المزرعية المختلفة، بل وأكثر من ذلك، تعتبر المرأة العنصر الرئيسي في مجال تربية الحيوانات والمواشي، وتنفيذ معظم الأعمال المرتبطة بها، والتي يمكن أن تصل حتى للرعي.

كل ذلك، والمرأة في ريف إقليم الجزيرة ماتزال محرومة من الكثير من الحقوق، أولها: حق تملك الأراضي الزراعية ونقل ملكيتها لأبنائها، وثانيها: فقدان حقها في أن ترث نصيبها من الأراضي الزراعية، بحجة أن الأرض يجب أن تبقى ملكاً للعائلة وألا تذهب للغريب، ولكن حتى لو كان الزوج أحد الأقرباء فحالة حرمانها من وراثتها تكون قائمة.

لعل حالة التبعية الاقتصادية المفروضة على المرأة في الريف خاصة وبنسبة عالية تشكل عقبة أمام النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وحتى التنموي في الريف. لذلك يتوجب على الجهات المسؤولة، العمل على قضية التمكين الاقتصادي للمرأة، كأحد أهم الأوجه التنموية المجتمعية، وذلك من خلال توفير المقومات اللازمة لذلك، بدءاً من اعتماد وسائل التوعية والتحفيز، مروراً ببرامج التدريب والتأهيل، وانتهاءً بتقديم الخدمات المالية والاستشارات اللازمة لمساعدتها على القيام بتنفيذ مشروع خاص بها، يدر عليها دخلاً خاصاً بها.

يمكن إضافة عدة جوانب أخرى لمسألة تمكين المرأة اقتصادياً في ريف المنطقة وهي:

- التخطيط والتركيز على تنفيذ مشروعات في الريف، تعتمد بالدرجة الأولى على المرأة كعنصر إنتاجي رئيسي، إضافة إلى زيادة فرصها في مجال إدارة وتنظيم تلك المشروعات.
- إقامة ندوات تخصصية لتوعية المرأة، وتحفيزها على الانخراط في العملية الإنتاجية في الريف، عن طريق الوحدات والمراكز الإرشادية، وبالتعاون مع مراكز البحوث والمؤسسات الإدارية ذات العلاقة.
- إعطاء بعض التسهيلات الإدارية والضريبية أو الائتمانية لتلك المشاريع التابعة للقطاع الخاص، والتي يزداد فيها الاعتماد على العنصر النسائي، سواء في الإنتاج أو في الإدارة.
- إقامة دورات تدريبية عن طريق الوحدات والمراكز الإرشادية، لزيادة معارفها وقدراتها، وتحسين مهاراتها، حتى تتمكن من المنافسة على العمل والدخول إلى ميادين الإنتاج، وحتى تأسيس مشروعها الخاص.
- إعطاء النساء اللواتي لديهن أطفال بحاجة إلى الرعاية، فرصة القيام بأعمال لا تحتاج إلى ساعات طويلة من العمل، أو تقليص ساعات عملها، لتتناسب مع ظروفها العائلية، وبشكل لا يخفض من المدخول الذي تحصل عليه.

من ناحية أخرى، نعلم تماماً أن هناك الكثير من المعوقات الاجتماعية التي تعيق مسألة تمكين المرأة الريفية، والتي يجب العمل على تجاوزها خلال السنوات القادمة. ومن هذه المعوقات ما ترتبط بالعادات الاجتماعية، كضعف حقوق المرأة تجاه تملك الأرض، وعدم قبول قيام المرأة بعملية التجارة والبيع والشراء في الأسواق، وممانعة الرجل دخول المرأة الريفية ميدان الإنتاج، وخاصة في المشروعات التي يختلط فيها الرجال بالنساء بشكل واسع، وحتى تمتنع بعض النساء عن القيام بذلك لذات السبب.

يضاف إلى ذلك، أن المرأة الريفية تفتقد لمسألة تأمين التجهيزات والتقنيات المناسبة لها فيزيولوجياً، وهناك ضعف كبير في مسألة التواصل مع الإرشاد الزراعي، فضلاً عن ضعف مستويات التعليم لدى المرأة الريفية.

تبقى النقطة الأكثر تأثيراً على عملية عدم تمكن المرأة اقتصادياً وتحقيق ذاتها المستقلة عن طريق رفع مستوى دخلها المالي، وهي مسألة تربية الأطفال، والقيام بالأعمال المنزلية دون الرجال، الأمر الذي يحتل كامل وقتها، ويجعل من مساحة التفكير للقيام بأعمال أخرى خارج المنزل أمراً مستبعداً إلى حد ما.

وهذه المسألة تحتاج إلى حملات إعلامية، وندوات توعوية نوعية، تحفز على ضرورة تمتع المرأة بالحركية اللازمة، لتجاوز الكثير من العناصر الثقافية والاجتماعية في هذا السياق.

5- الشروع باستراتيجية طاقة لتأمين احتياجات القطاع الزراعي

تعاني المنطقة عموماً، والأنشطة الاقتصادية خصوصاً، من التراجع الكبير في مصادر توليد الطاقة، وخاصة الكهرباء، ثم الوقود والمحروقات، بسبب الخراب الذي لحق بالبنية التحتية، نتيجة الحرب والعمليات العسكرية التي جرت وما تزال تجري في سوريا.

ونتيجة لذلك، تراجع حجم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وانخفضت مستويات الكفاءة والأداء الاقتصادي للكثير من المشروعات الزراعية، وخاصة تلك الأراضي التي كان يعتمد أصحابها على الكهرباء لتشغيل آبارهم وسقي مزرعاتهم.

وما تزال أزمة الكهرباء على عموميتها، وتأمين مصدر طاقي كافي في الريف، يقض مضاجع السكان هناك، وخاصة أصحاب المشاريع. لأن استخدام المازوت لتوليد الكهرباء يعتبر مكلفاً للغاية، فضلاً عن تدني مستوى جودته، حيث يرفع من مستويات تكاليف الإنتاج، وبالتالي يخفّض من إنتاجية العمل الزراعي وضعف جدوى القيام به، وهذا ما أدى إلى توقف الكثيرين عن سقي مزرعاتهم، أو تشغيل مزارع تربية مواشيهم، حيث باتت الغالبية من الفلاحين تعتمد على مياه الأمطار والزراعة البعلية، خاصة مع غياب أنظمة ري حديثة بتكاليف مناسبة عن المنطقة.

كل ما سبق، لا يدع مجالاً للشك لضرورة البحث في إيجاد استراتيجية طاقية، تؤمن المصادر الكافية لتأمين الكهرباء، لتغطية العملية التنموية في الريف بمختلف أنشطتها، وخاصة الإنتاج الزراعي.

وحيث يتمتع إقليم الجزيرة بطقس تزداد فيه ساعات سطوع الشمس، فإن إقامة مزارع طاقة لتوليد الكهرباء من أشعة الشمس، تعد الأقرب إلى التطبيق. ولكنها بحاجة إلى دعم الجهات الإدارية:

- تنفيذ مزارع طاقة جماعية أو تشاركية بين مجموعة من أصحاب الحيازات الصغيرة، أو تغذية أكثر من قرية بالكهرباء وضرورة تحمل الجهات الإدارية الزراعية النسبة الأكبر من التكلفة، كنوع من التشجيع على العمل الجماعي، وإحياء روح التعاون والتشاركية في الحياة الريفية.

- تمويل إقامة هذه المزارع عبر قروض بمعدل فائدة منخفض، ويتم تسديدها على أقساط موسمية من قبل الأفراد أو الجهات المستفيدة.

- تقديم التسهيلات اللازمة لكل شخص طبيعي أو اعتباري في الريف يريد تركيب منظومة طاقة تعتمد على أشعة الشمس، لضمان إمكانية الحصول عليها بدون أية صعوبات أو معوقات إدارية روتينية.

- إقامة دورات تدريبية لتعليم سكان الريف، وخاصة المنتجين الزراعيين ومربي الحيوانات على استخدام هذه المنظومة بالطرق الأكثر اقتصادية، والتي ترفع من كفاءة الأداء في المشاريع الإنتاجية، وتقلص من تكاليفها.

6- تأسيس شركات تسويق زراعي

تستوجب العديد من المبررات الاقتصادية وجود مثل هذه الشركات، حيث تعترض العديد من الصعوبات مسألة تسويق الإنتاج الزراعي وتصريفه، وبالتالي غالباً ما يقع الفلاح تحت رحمة

تجار الأسواق المركزية، الذين لا يعيرون المصلحة التنموية أي اهتمام، بقدر ما يبحثون عن تحقيق أقصى الأرباح على حساب الفلاح من جهة، والمستهلكين من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك، أن هناك صعوبات متكررة تؤثر على مستوى الدخل الزراعي من جهة ارتفاع التكاليف، كثمن الأكياس، أو أجور النقل والشحن، خاصة وأن معظم الفلاحين ينتمون إلى فئة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبالتالي فهم لا يستطيعون الاستفادة من مسألة وفورات الحجم، كما هو الحال لدى أصحاب الحيازات الكبيرة، ونذكر من هذه الصعوبات⁵⁰:

- صعوبات تعترض عملية تسليم المحاصيل الزراعية، كالقمح والشعير، لمراكز الشراء؛ نتيجة تنافس الحكومة السورية مع الإدارة الذاتية في المنطقة، والخلافات التي تنشأ بينهم حول شراء تلك المحاصيل وتخزينها.
- صعوبة تأمين الأكياس الفارغة، والتعرض لاستغلال التجار، وفساد المؤسسات الحكومية المختصة. حيث تحتاج المنطقة إلى ملايين الأكياس، ولا يصل إليها عن طريق المراكز الإدارية الرسمية سوى نسبة 30% من حاجتها سنوياً، مما يدفع الفلاحين باللجوء إلى التجار، للحصول على الأكياس الفارغة وبأسعار عالية جداً، تزيد من تكاليف العملية الإنتاجية، وتخفض من المدخول الزراعي.
- ارتفاع تكاليف نقل المحصول، بسبب ارتفاع أسعار النقل بالسيارات الكبيرة، التي يتحجج أصحابها بارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الحياة، فضلاً عن المخاطر التي قد يتعرضون لها في بعض الأرياف البعيدة.
- ارتفاع أجور نقل وتحميل المحصول، بسبب ارتفاع أجور العمالة الزراعية، أولاً؛ لقلتها، نتيجة هجرة عشرات آلاف السكان عن المنطقة، وثانياً؛ بسبب ارتفاع تكاليف الحياة، واعتماد الكثير من العمال الزراعيين في تأمين مورد حياتهم المعيشية من الموسم الزراعي فقط على شكل عمالة موسمية
- التأخر في تسليم ثمن المحصول، نتيجة الروتين الإداري والمالي في صرف الفواتير، مما يمنع الكثير من المزارعين عن تسليم أقماعهم للمراكز الرسمية، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين -لقلة حجم محصولهم- يرون أن بيعه للتجار أكثر جدوى من تحمل نفقات الشحن والتسليم لمراكز الحبوب، خاصة وأن هؤلاء يسددون القيمة فور التسليم، مقابل أسعار أقل من السعر الرسمي المعلن.
- الضغوطات، سواءً من قبل الإدارة الذاتية، من خلال جمع أتوات وضرائب الموسم الزراعي من أصحاب الحصادات ومن المزارعين معاً، أو تعرض السيارات المحملة من قبل الحواجز الأمنية التابعة للحكومة السورية المنتشرة على الطرقات لضرورة تسديد الأتوات، مقابل المرور والوصول إلى مراكز التسليم. كما تعد عملية حجز الدور للدخول من أكثر الإجراءات التي يضطر الفلاح لتسديد مبالغ ورشاوى كبيرة، بهدف اتمامها والدخول لتسليم محصوله.
- عزوف الكثير من المزارعين عن تسليم محصولهم إلى المراكز التابعة للدولة، بسبب التخوف من حجز ثمن المحصول من قبل المصرف الزراعي، وخاصة المدينون منهم للمصرف، مما يجعلهم عرضة لتجار السوق غير النظامية، الذين

⁵⁰ د. شوقي محمد، واقع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الحسكة، مركز الفرات للدراسات، 2020.

يدفعون عادة أسعاراً أقل من السعر الرسمي بكثير، أو تسليمه لسلطات الإدارة الذاتية بأسعار شكلت لغطاً كبيراً خلال الموسم الفائت، لا سيما بعد الانخفاض الكبير في قيمة الليرة مقابل الدولار أثناء الموسم، خلاف ما كانت عليه عند عمليات الزراعة.

كل هذه الصعوبات، تفرض علينا -ولضرورات تنموية -تأسيس شركات التسويق الزراعي، التي لا بد أن تقوم بجميع الأنشطة اللازمة لنقل المنتجات الزراعية من الأرض ومراكز الإنتاج إلى المستهلكين ومراكز التصريف، وفق نظام تسويقي متطور، يعمل على تقديم فائدة مزدوجة؛ حيث ستشتري هذه الشركات المحاصيل الزراعية بأسعار مناسبة للفلاح، وتبيعها بأسعار مناسبة أيضاً للمستهلكين، من خلال منافذ البيع، إما المباشرة، أو عن طريق تجار الأسواق المركزية، أو تجار التجزئة.

النتيجة الهامة، أن السعي نحو أية انطلاقة اقتصادية، أو نهوض تنموي، تحتاج بالضرورة إلى البدء بتطبيق برامج لتنمية الريف نحو تنمية متكاملة مع الحضر، لأن الريف يشكل نسبة عالية من إقليم الجزيرة، من حيث أعداد السكان، والعاملين، والمساحات الزراعية الواسعة، ومقومات التنمية الأخرى.

إن الاستمرار في إهمال التنمية الريفية في منطقتنا ستخلف ولا شك آثاراً سلبية، بل ستعمقها أكثر، من حيث استمرار الهجرة من الريف، وتزايد معدلات الفقر، وتراجع حجم كميات المنتجات الزراعية، وبالتالي الاعتماد على استيرادها، وهذا ما سيجعل من المنطقة أسيرة للقوى الأخرى.

أما العكس، والبدء بتطبيق البرامج التنموية في الريف، سيؤدي ولا شك إلى تأثيرات إيجابية على الدخل، وتوفير الغذاء، والحد من الهجرة، والمستوى المعيشي للسكان؛ وبالتالي تحسن نوعية الحياة في الريف، من حيث حجم وجودة الخدمات العامة، كالتعليم والصحة وحالة البنية التحتية والخدمات المرافقة. ومن هنا نذكر أن أية جهود ترمي لإحداث تحولات نوعية في الحياة الريفية، لا بد أن تركز ليس فقط على تحسين نوعية الحياة فيه، والتي تنطلق من استغلال واستثمار المقومات التنموية المتوافرة من خلال مؤسسات وخطط إدارية واقتصادية ناجعة، يكون هدفها الحفاظ على تواجد العنصر البشري في الريف وتطويره وتحسين مستوى حياته، وإنما أيضاً تركز على الجهود الرامية لحماية حقوق المرأة، وقضايا المساواة بينها وبين الرجل، مما يساهم ولا شك في التمكين الاجتماعي، وبالتالي تعزيز التنمية الريفية، وتوفير الأطر المؤسسية والاجتماعية اللازمة لها.

القسم الثالث: الدراسة العملية

نظراً لما يحمله هذا البحث من أهمية، وضرورات واقعية وفعلية، فقد ارتأينا أن نقوم بإجراء بحث ميداني، للوقوف على الواقع التنموي الفعلي، ومعوّقاته، وفرص تطويره في ريف إقليم الجزيرة. وفي السياق فقد قمنا بتنظيم استبانة، تضمّنت العديد من الأسئلة الخاصة بواقع الريف، والمؤشرات التنموية فيه.

ووفقاً لذلك، قام عدد من العاملين في مركز الفرات، بزيارة العديد من القرى والبلدات، وفي مناطق جغرافية متعددة، شملت ريف عامودا بنسبة 41.6%، وريف القامشلي بنسبة 14.6%، وعدد من قرى "آليان" التابعة لتربسييه بنسبة 29.2%، وبعض القرى التابعة لمنطقة "درباسية" بنسبة 14.6%، حيث تم توزيع 100 استبانة على أهالي تلك القرى، ولاحقاً تم قبول إجابات 89 منها، وأهملت 11 استبانة منها لعدم استيفاءها الشروط العلمية.

وتوزعت الاستبانات بنسبة 73% ذكور إلى 27% إناث، في حين بلغت نسبة من أعمارهم فوق 40 عاماً 71.9% مقابل 28.1% تحت سن الأربعين.

أولاً-نتائج الاستبانة:

تمحورت الأسئلة الموجودة في الاستبانة حول أربع مجموعات رئيسية من متطلبات البحث شملت:

- الجانب التنموي الاستراتيجي.
- واقع البنية التحتية والخدمية.
- المؤشرات والمقومات الاقتصادية والاجتماعية.
- الدعم الإنتاجي للقطاع الزراعي.

1- الجانب التنموي الاستراتيجي

أكد البحث الميداني على غياب الاستراتيجيات التنموية عن ريف المنطقة، فمن خلال نتائج الاستبانة، تبين أن الجهات الإدارية لا تولي الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي، ولا بالقضايا التنموية في الريف، حيث بلغت نسبة غير الراضين عن مستوى الاهتمام بالريف وقضاياها التنموية في حدود 63%، وبلغت نسبة من وافقوا على وجود خطط ومشاريع تنموية في الريف فقط 10.11%، في حين بلغت نسبة من لاحظوا تغييراً في أشكال المؤسسات الإدارية في الريف 4.49% فقط.

من جهة أخرى فقد بلغت نسبة من وافقوا على عدم وجود مشاريع فعّالة لتمكين المرأة الريفية 60.67% مقابل 35.96% من وافق على وجودها.

2- واقع البنية التحتية والخدمية

تعتبر البنية التحتية -ووفقاً لنتائج الاستبانة في إقليم الجزيرة -سيئة نوعاً ما، فقد بلغت نسبة من وافق على سوء الطرق المعبدة 53.93%، وسوء مشاريع الصرف الصحي

52%، وقنوات استجرار المياه حوالي 85%؛ أما عن حالة شبكة الكهرباء، فقد وافق نسبة أكثر 60% على أن حالتها جيدة لكن الإمدادات غير متوفرة عادةً.

وعن حالة الخدمات التعليمية والصحية، فقد جاءت النسبة أكثر من 70% ممن وافقوا على أن واقع التعليم والمدارس في الريف جيد، أما الواقع الصحي فقد بلغت نسبة غير الراضين عنه 64.04%، وهذا يفرض ضرورة الاستفادة من المؤسسات التعليمية القائمة، من حيث تطوير واقعها العلمي، ومناهج التدريس، وإمدادها بالكوادر المؤهلة علمياً ومهاراتياً.

وأما عن الواقع الصحي فلا بد من البحث في إمكانيات تطويره ووضع الآليات المناسبة لزيادة أعداد المراكز الطبية في الريف وبمقومات متمكّنة سواء من حيث التجهيزات أو الكادر الطبي.

3- المؤشرات والمقومات الاقتصادية والاجتماعية

تشكّل المؤشرات الاقتصادية، ومقومات التنمية الريفية ومواردها المتوافرة في الريف، أساس عملية تطبيق برامجها ونجاحها، لذلك تعتبر النسب التي حصلنا عليها من خلال الاستبانة مهمة للغاية، وهي مؤشرات على نجاح الخطط التنموية المستقبلية.

يعتمد المزارعون على مياه الأمطار بمعدلات عالية، فقد بلغت نسبة مساحة الأراضي البعلية 88.76% مقابل ما يزيد قليلاً عن 10% أراضي مروية، وهذا مؤشر خطير، يدلّ بدون أدنى شك على تدني مستوى إنتاجية الأرض، وقد تجعل من إنتاجيتها سالبة حتى، في بعض المواسم التي تتعرض للجفاف.

النقطة الأخرى، أن 75.28% أكدوا على أن القطاع الزراعي بحالة سيئة، نتيجة غلاء مستلزمات الإنتاج، وأن نسبة 53.93% منهم أعادوا السبب لعدم توفر مستلزمات الإنتاج، في حين أن نسبة 20.22% فقط قالوا بأن السبب هو عدم جدوى العمل الزراعي.

وفقاً لنتائج الاستبانة، فإن 45% من السكان الريفيين يرغبون بالهجرة من الريف، مقابل 55% لا يؤيدون الفكرة، ويعود السبب في ذلك إلى أن نسبة من أعمارهم أكبر من 40 عاماً في العينة تزيد عن 71%، وهؤلاء لم تعد أمامهم فرص وطموحات كبيرة في الحياة للبحث عن حياة أفضل.

أما عن دوافع الهجرة، فقد بلغت نسبة من ذكّر أن السبب الرئيسي هو انخفاض مستوى المعيشة 70.79%، ونسبة 61.8% ذكرت أن السبب هو قلة فرص العمل والاستثمار، أما نسبة 48.31% فقد أعادوا السبب إلى قلة وسوء الخدمات العامة في الريف. وبذلك تشكل المؤشرات الاقتصادية الأساس في تبني خيار الهجرة من الريف.

ذكرت نسبة 58.43% أنه إذا انتقل إلى المدينة سوف تتحسن ظروفه المعيشية، مقابل أقل من 30% لم يؤيدوا ذلك. والسبب في النسبة العالية الأولى، أن فرص العمل والعيش في المدن، أفضل نسبياً بالمقارنة مع الريف في الوقت الحالي.

بالنسبة لحقوق المرأة، وهل تتناسب مع مستوى مساهمتها في الإنتاج، فقد ذكرت نسبة 71.91% من العينة أنها لا تتناسب، والمفارقة هنا أن نسبة النساء اللاتي وافقن على هذا الطرح بلغت 62.5% من مجموع النساء في العينة، في حين بلغت نسبة الذكور الموافقين 75.3% من مجموعهم في العينة، وهذا يعكس عدم إدراك ووعي المرأة الريفية بحقوقها كاملة حتى الآن.

4- الدعم الإنتاجي للقطاع الزراعي

أكدت نسبة 65.16% من العينة، أن تكاليف الإنتاج في القطاع الزراعي عالية مقارنة بأسعار المحاصيل، ووافقت نسبة 34.83% فقط على الدعم الذي تتلقاه من المؤسسات الرسمية، في حين قالت نسبة 48.32% أنهم يعتمدون على تلك المؤسسات في تأمين مستلزمات الزراعة، كالبيادر والمحروقات.

تعكس هذه النسب -ولا شك- الحجم المتواضع للدعم الاقتصادي والإنتاجي الذي يتلقاه هذا القطاع الهام والحيوي داخل الاقتصاد الوطني، مما يساهم في تقليل القدرات الإنتاجية للمزارعين، وبالتالي يخفض من الإمدادات إلى الأسواق المحلية، الأمر الذي يدفع باتجاه توريدها من الداخل السوري بأسعار مضاعفة، أو من إقليم كردستان، وعادة ما تكون منتجات زراعية تركية أو إيرانية.

كما تضمنت الاستبانة سؤالاً حول أهم المشكلات التي تراها معيقة لتطوير الحياة في ريف المنطقة، وقد جاءت معظم الإجابات لتؤكد وجهة نظرنا حول أهم معوقات التنمية الريفية في إقليم الجزيرة، من تدني المستوى المعيشي، وعدم توفر مستلزمات الزراعة، وغلاء أسعارها، إلى سوء الخدمات العامة والبنية التحتية، وليس انتهاءً بقلّة الدعم الإنتاجي للأنشطة الزراعية، وعدم تمكين المرأة الريفية.

من ناحية أخرى، جاءت بعض الإجابات في عدد من القرى عن أسباب سوء الواقع الزراعي، لتتمحور حول مسألة قانونية هامة، وهي أنه ما تزال العديد من تلك القرى تعود ملكية الأراضي الزراعية فيها لمالك وحيد، يحوز الفلاحين فيها على مساحات صغيرة منها، بصفة (وضع يد) منذ عشرات السنين، ولا يحق لهم التصرف الكامل بتلك الأراضي، من ناحية حفر الآبار الزراعية فيها لسقايتها، أو غير ذلك؛ إضافة إلى أن هؤلاء الفلاحين ما يزالون يدفعون جزءاً مقداره 10% من المحصول لمالك الأرض، وتسمى في المنطقة بـ (حاصل).

ثانياً- عناصر التحليل الاستراتيجي الرباعي (SWOT Analysis) لريف إقليم الجزيرة

يمكننا اعتماد التحليل الرباعي **SWOT Analysis**، لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات، الموجودة في بيئة ريف إقليم الجزيرة، الداخلية والخارجية، وذلك استناداً إلى ما تم تبيانته في متن البحث، من عناصر للقوة ومعوقات تشكل نقاط ضعف في المنطقة، ومن خلال نتائج البحث الميداني والاستبانة.

التحليل الرباعي SWOT Analysis

نقاط الضعف (الداخلية) Weaknesses

- الاعتماد على الزراعة البعلية.
- الوضع الإداري والتنظيمي.
- انخفاض منسوب المياه الجوفية وجفاف الأنهار، أو انخفاض منسوب تدفقها.
- قلة إمدادات الطاقة الكهربائية.
- سوء جودة المحروقات.
- نقص الخدمات الصحية.
- ارتفاع تكلفة المستلزمات الزراعية.
- ضعف تسويق المنتجات الزراعية.

التحديات (الخارجية) Threats

- عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي.
- إغراق الأسواق بالمنتجات الغذائية المستوردة.
- عدم التحكم بمصادر المياه الرئيسية كالأنهار والأحواض المائية.
- هجرة العمالة الريفية وخاصة الشباب.
- غياب الاستراتيجيات التنموية.

نقاط القوة (الداخلية) Strength

- مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.
- خصوبة التربة الزراعية.
- أعداد السكان.
- شبكة الكهرباء.
- الخدمات التعليمية (المدارس).
- المحروقات.

الفرص Opportunities

- التوسع في الزراعة المروية.
- توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الدخول.
- تأهيل البنى التحتية.
- دعم المنتجين.

ثالثاً-نتائج البحث

1-يفرض الواقع الأمني، وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة وعموم البلاد، نوعاً من القيود، حول وضع استراتيجيات تنموية متوسطة أو بعيدة المدى في المنطقة، والبدء بمشاريع التنمية الريفية على مختلف مستوياتها، كخطوات أساسية نحو زيادة إمكانية الاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة، بهدف تغيير بنى وخصائص المجتمع الريفي، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق أهداف ورؤى المؤسسات الإدارية والتخطيطية المتمثلة بالتنمية البشرية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي؛ علاوة على تحقيق أهداف أخرى تتعلق بالبيئة، وتحسين الخدمات العامة، وترتبط التنمية الزراعية بالعديد من القطاعات الأخرى، وخاصة الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية.

وقد تبين من خلال البحث الميداني والتحليل، ندرة الخطط، والاستراتيجيات التنموية في المنطقة، كما أدت عليه نتائج الاستبانة، التي جاءت فيه النسبة العالية من الإجابات المتعلقة بهذا الجانب سلبية، حيث كانت نسب ملاحظة الاهتمام بالواقع التنموي من عدة جوانب رئيسية منخفضة جداً، تراوحت بين حوالي 4.5% إلى أكثر من 10% بقليل، وهذا يعني قبولنا بالفرضية الأولى القائلة بـ "غياب السياسات والاستراتيجيات التنموية في ريف إقليم الجزيرة حتى الآن".

2-تشكل البنية التحتية، ومستوى جودتها، واحدةً من أهم أساسيات تطبيق السياسات التنموية. وقد أظهر البحث ونتائج الاستبانة، عدم أهلية البنية التحتية لتطبيق تلك السياسات. فعلى الرغم من امتدادات شبكة الكهرباء في عموم المنطقة، إلا أن كمية الكهرباء المتوفرة غير كافية أبداً لتغذية المشاريع الزراعية، أو حاجة الاستهلاكات المنزلية في الريف.

إن عدم إعادة تأهيل الطرقات، وشبكات الكهرباء والمياه، ومدّ قنوات استجرار مياه ري المزروعات، ومدّ الجسور وغيرها، سيكون عائقاً رئيسياً أمام البدء بأيّة خطط تنموية، وتطبيقها في ريف إقليم الجزيرة. مما يؤكد على الفرضية الثانية للبحث، والقائلة بأن "البنية التحتية، والاقتصادية، والخدمية القائمة في الريف، تخلق فجوة تنموية كبيرة".

3-التنمية الريفية خطة اقتصادية ضخمة، تحتاج إلى التمويل، وتقوية البنية الإنتاجية، ورفع نسب ومستويات التنمية الزراعية، القائمة على استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة؛ كالأراضي، ومصادر المياه، والثروة الحيوانية وغيرها. بهدف تحسين حياة الفلاحين، ورفع مستوى معيشتهم، إضافة إلى تحسين طرق الإنتاج الزراعي، وإدخال التقنيات الحديثة إلى الإنتاج، ورفع كفاءة ومستوى أداء العاملين في القطاع الزراعي، لأن التنمية الزراعية تشكل أساساً ودعامة رئيسية لتطبيق سياسات وخطط التنمية الريفية.

ومن خلال البحث والتحليل، تبين لنا ضعف العوامل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمشاريع التنمية الريفية، من قلة وضعف إمكانات التمويل من قبل الإدارة الذاتية، إلى سيادة أساليب الإنتاج الزراعي التقليدية، مع عدم الاهتمام بقضايا التدريب، وتأهيل العامل

البشري. بالنتيجة، فإن كل ذلك يعتبر عائناً كبيراً أمام التنمية في الريف، وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة والتي تقول بأن "العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمعطيات الديمغرافية، سبب رئيسي في عدم البدء بمسألة تنمية الريف حتى الآن".

4- إن دعم المنتجين الزراعيين، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار معقولة، تعتبر من أهم قضايا دعم الإنتاج الزراعي، وزيادة كمياته، ورفع مستوى مساهمته في الناتج المحلي؛ بهدف تحقيق نتائج إيجابية على عدة أصعدة، لما يرتبط بهذا القطاع من قضايا الأمن الغذائي، وتأثيراته البيئية، واستخدامات مصادر المياه وغيرها.

وقد تبين معنا خلال البحث ونتائج الاستبانة، أن دعم الإنتاج الزراعي في تراجع مستمر، وأن أسعار مستلزمات الإنتاج عالية، مقارنةً بالقدرات المالية للمزارعين، ولأصحاب الثروة الحيوانية، مما يؤثر على مستويات التكلفة، وتراجع إنتاجية العمل الزراعي؛ وبالتالي يضع قضايا الأمن الغذائي تحت التهديد، ويخفض من مستويات معيشة السكان، الأمر الذي يتنافى مع الهدف الرئيسي للتنمية الريفية، وهو تحسين مستوى حياة أبناء الريف وتحقيق الرفاه الاقتصادي فيه.

إن هذه النتيجة تدفعنا لقبول الفرضية الرابعة والأخيرة للبحث، وتؤكد على صحتها، والتي تقول بأن "تراجع الدعم المقدم للإنتاج الزراعي خلال فترة الأزمة زاد من تفاقم مشكلات الإنتاج".

رابعاً-المقترحات والتوصيات

في الأسطر التالية، سنقدم بعض المقترحات والتوصيات، بناءً على نتائج البحث، وعلى رؤيتنا لقضايا التنمية في ريف إقليم الجزيرة، بالاستناد إلى الفرص والإمكانات المتوفرة فيها، وتطبيق الآليات والسياسات التنموية، عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، وبما يحقق أهداف التنمية المنشودة.

1-المقترحات الإدارية وضرورة التطوير الإداري

أ- الهيئة الإدارية والاقتصادية للتنمية الريفية

تُعدُّ المؤسسات الإدارية ضمن أي بلد أو منطقة بمثابة الرأس من الجسد، يترتب عليها رسم الاستراتيجيات، ووضع الخطط، واتخاذ القرارات، لتقوم باقي الأجزاء المعنية بتطبيق تلك الخطط والسياسات، وتحقيق النمو والتطور المنشود.

إن الحكمة الرشيدة تحتاج إلى دعم حقيقي من مؤسسات الإدارة العامة، وتطوير قوانينها، ولوائحها التنظيمية، من خلال تهيئتها لبيئة اقتصادية، تعزز النمو الاقتصادي في الريف، وتشكل الأرضية الملائمة لرسم خطط التنمية الريفية، وتطبيق سياساتها.

لذلك، فإننا نرى بضرورة بناء هيكلية إدارية مؤسساتية خاصة بقضية التنمية الريفية، وإصلاح ما هو قائم منها، وإمدادها بالقدرات والخبرات الإدارية والاقتصادية، القادرة على وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية الحقيقية للبدء بها، وبما يتناسب مع الإمكانيات والفرص المتوفرة في الريف.

وللضرورات التي تفرضها أهمية الريف، والأنشطة الزراعية القائمة فيه، فإننا نقترح في هذا السياق تأسيس هيئة باسم الهيئة الإدارية والاقتصادية للتنمية الريفية، تضم عدداً من المديرات والأقسام الخاصة بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتوثيق المؤشرات الاقتصادية، وإجراء المسوحات الإحصائية، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، لتشكيل قاعدة بيانات تخص الواقع في الريف، وتشكل أساساً لرسم الاستراتيجيات، ووضع الخطط التنموية فيه. على أن يتم تأسيس هذه الهيئة على أسس إدارة علمية حقيقية، وتوظيف موارد بشرية عالية التأهيل فيه، تكون على قدر المسؤولية، التي تفرضها أهمية تحقيق أهداف التنمية الريفية.

ب-وحدات الإرشاد الزراعي والمراكز البيطرية

نظراً لأهمية الإرشاد الزراعي في تطوير الحالة الزراعية بشكل عام في الريف، والتي تشكل أساساً للتنمية الريفية، فإنه لا مناص من تأسيس وحدات إرشادية على امتداد جغرافية ريف إقليم الجزيرة، وبما لا يقل عن 25 وحدة، وإمدادها بالخبرات الإرشادية الزراعية المتطورة، والمؤهلة للقيام بهذا النشاط التوجيهي وكامل مهامه، بشكل يدعم الخطط الإنتاجية في القطاع الزراعي، ويرفع من نسب الكفاءة والإنتاجية فيه.

كما تجدر الإشارة إلى إعادة تأهيل تلك الوحدات الإرشادية القائمة، وتطوير لوائحها التنظيمية، وتنفيذ برامج تدريبية لكوادرها، لرفع سوية أدائهم، وتطوير مهاراتهم الإرشادية، وبما يتوافق مع الأهداف التنموية في الريف، مع تخصيص المكافآت والحوافز اللازمة لهم، والتي تشجع على قيامهم بأداء عملهم على أكمل وجه.

كذلك نقترح تأسيس عدد من المراكز البيطرية في القرى والأرياف، التي تزداد فيها أعداد الثروة الحيوانية، وتتواجد فيها مشاريع لتربية الحيوانات والماشية، وإمدادها بالكوادر البشرية المؤهلة للقيام بالعمل البيطري، وتوفير الأدوية واللقاحات اللازمة للثروة الحيوانية، والأعلاف ذات النوعية الجيدة، وبأسعار تشجيعية، تساعد على تخفيض تكاليف تربية المواشي، وتزيد من إنتاجيتها، بهدف تشجيع المربين على الاستمرار في عملهم، وزيادة أعداد قطعانهم، لما تشكله هذه الثروة من أهمية اقتصادية للمنطقة، وتتعلق بقضايا الأمن الغذائي فيه.

ج- إنشاء شركات تسويق زراعي

لعلّ القطاع الزراعي واحد من القطاعات التي يعاني فيها المنتجون من معوقات تسويقية جمة، ومن صعوبات في تصريف المنتجات، في ظل غياب سياسات استيراد المنتجات الزراعية، ودعم المزارعين المحليين، الذين يعانون من ارتفاع في تكاليف الإنتاج.

لذلك، نقترح إنشاء شركات للتسويق الزراعي تكون باتجاهين:

الأول: شركات خاصة بتسويق المحاصيل الاستراتيجية، تتلخص أنشطتها في تأمين مستلزمات التصريف، كالأكياس الفارغة، وسيارات النقل، وحجز أدوار التسليم، ومسائل التحميل والتنزيل، وتجاوز معوقات الروتين الإداري في مسألة تحصيل وتسليم ثمن المحصول.

الثاني: شركات خاصة بتسويق وتصريف منتجات الخضار والفواكه، وتتلخص أنشطتها في تكوين حلقة وصل اعتيادية بين المنتجين وتجار الأسواق المركزية، أو حتى المستهلكين مباشرة، لرفع الابتزاز الذي يتعرض له المنتجون من قبل التجار، خاصة أوقات الموسم؛ وتوافر المنتج بكثرة.

يمكن لهذه الشركات تنظيم كميات التوريد للأسواق والاحتفاظ بالباقي في البرادات ومستودعات التخزين، حتى لا يزداد العرض، ويضطر المنتجون للبيع بأسعار متدنية. كما يمكن لهذه الشركات حتى القيام بعمليات الفرز والتوضيب وفق المواصفات العالمية، والبحث عن أسواق للتصدير، مما سيحقق فائدة مزدوجة للمنتجين من حيث سعر البيع والأرباح، التي يمكن أن يحققها هذا الأمر لهم وللإدارة، من حيث تأمين القطع الأجنبي لخزينة المالية.

2- المقترحات والإجراءات التنفيذية

أ- تقسيم الريف إلى وحدات زراعية متجانسة

طالما تشكل التنمية الزراعية أساساً للتنمية الريفية بشكل عام، وحيث تختلف بنية القطاع الزراعي من منطقة جغرافية إلى أخرى، بسبب اختلاف التربة، وتوفر الموارد والبيئة الجغرافية المتاحة، ومصادر المياه، ومستويات غزارتها وغير ذلك، فإننا نقترح تقسيم ريف إقليم الجزيرة إلى وحدات جغرافية وزراعية متجانسة، ليصار إلى تنفيذ مشروعات تنموية بحسب واقع ومتطلبات كل وحدة جغرافية على حده، ضمن إطار الاستراتيجيات والخطط التنموية العامة، التي سترسمها الهيئة الإدارية والاقتصادية للتنمية الريفية، كأعلى مؤسسة إدارية خاصة بشؤون التنمية في الريف.

ب- إدخال التقنيات الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة إلى القطاع الزراعي في الريف

ويتم ذلك من خلال تقديم الدعم اللازم للمنتجين الزراعيين، لتحفيزهم على اقتناء التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، لما لها من دور كبير في رفع مستوى كفاءة وإنتاجية القطاع الزراعي، وزيادة دخول العاملين فيه، وبالتالي يحسن من مستوى معيشة السكان.

ج- اعتماد أساليب الري الحديث

تحتاج الأنشطة الزراعية خاصة والريف عموماً إلى توفر مصادر مياه، وبغزارة مناسبة، للقيام بري المزروعات، وتأمين مياه الشرب، والاستخدامات الأخرى في الريف. كما أننا بحاجة إلى زيادة مساحات الأراضي المروية، لزيادة كميات الإنتاج الزراعي، وتزويد الأسواق به. ولهذا فإنه من الضروري البدء بتطبيق خطط تهدف إلى إدارة الموارد المائية المتوفرة بالشكل المناسب، والذي يحافظ على عدم استنزاف المياه الجوفية ضمن سياسة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في تلك المياه.

وهنا، فإننا نؤكد على ضرورة مساعدة وتشجيع الفلاحين، وبطرق مختلفة، على إدخال أساليب الري الحديث، لسقاية أراضيهم، كالري بالرش، ومنظومة الري بالتنقيط، وطريقتا الري السطحي، والري تحت السطحي، والاستغناء عن أسلوب الري بالغمر، لما له من آثار سلبية على استنزاف كميات متزايدة من المياه، فضلاً عن دورها في رفع مستوى ملوحة التربة وتدهورها.

د- تنفيذ مشاريع البنية التحتية وإعادة تأهيل المتضرر منها وزيادة مستوى الخدمات العامة المقدمة في الريف

تحتاج المناطق الريفية في إقليم الجزيرة إلى مشاريع تطوير البنية التحتية، كفتح الطرقات، وتعييدها، ومد شبكات المياه، والصرف الصحي، والاتصالات، وتحسين واقع شبكة الكهرباء، وقنوات استجرار المياه، والجسور، والسدود، وذلك بعد تقسيم الريف إلى مناطق، يتم دراسة احتياجات كل منطقة منها على حده.

كما لا بد من زيادة عدد المدارس والنقاط الطبية والمستوصفات في الريف، وتحسين نوعيتها، ورفدها بالكوادر العلمية المتخصصة، لضمان تقديم خدمات بجودة مناسبة، لا يضطر أبناء الريف بعدها لزيارة المدن بهذا الخصوص، ويحقق لهم نوع من الطمأنينة والاستقرار.

وهنا نقترح القيام بإجراء دراسات ومسوحات ميدانية بهذا الشأن، لتحديد الاحتياجات الحقيقية لكل منطقة، سواءً على صعيد احتياجات البنية التحتية، أو على صعيد الخدمات العامة، وبما يضمن تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية العامة، وبحسب الإمكانيات المتوافرة.

ه- تنفيذ مشاريع تمكين المرأة

تُشكل مسألة إدماج المرأة في عملية التنمية الريفية، واحدةً من القضايا التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ذلك أن العديد من الدراسات أثبتت "أنه في حال توفير المتطلبات والإمكانيات المناسبة، فإن إنجازاتهن تكون معادلة لتلك التي ينجزها الرجال، أو قد تكون أفضل في حالة حصولهن على التعليم المناسب"⁵¹.

لذلك، فإننا نقترح -وعن طريق لجنة الكوبراتيف التابعة لهيئة الزراعة- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة، وتوفير أية مستلزمات أو معدات إنتاجية خاصة بهن، تناسب حالتهم الفيزيولوجية؛ إضافة إلى تقديم الاستشارات والتسهيلات الإدارية والائتمانية والتسويقية لهن في حال تأسيسهن لمشاريعهن الخاصة. كما يجب العمل على اتباعهن لدورات تدريبية، تزيد من مهارتهن في العمل الإداري والعمل الزراعي، حتى تتمكنن من استغلال الفرص المتاحة، وتزدن من دخولهن.

كما تجدر الإشارة إلى أن ذلك يجب ألا يقتصر على بعض الأعمال البسيطة، التي باتت لصيقة بالصفة الأنثوية، كالتطريز، أو تحضير المونة الغذائية، أو التصنيع البسيط لبعض المنتجات الحيوانية، كالألبان والألبان؛ وإنما لا بد من تجاوزها إلى ضرورة مساهمة المرأة وتوليها لمشروعات إنتاجية صغيرة أو متوسطة، صناعية أو زراعية، تثبت فيها أنها شريكة اجتماعية حقيقية للرجل في بناء وتطوير المجتمع الريفي.

⁵¹ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، المرأة الريفية، 2007.

3-التوصيات العامة

- رسم الخطط والاستراتيجيات التنموية في الريف على أسس علمية، وبالاعتماد على كوادر بشرية مؤهلة، قادرة على تشخيص الواقع التنموي، ورسم السياسات المناسبة لتطويره.
- إجراء العديد من الدراسات الاقتصادية الخاصة بالواقع التنموي في الريف، وتحديد احتياجاته، من خلال المسوحات الإحصائية وجمع البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية والديمغرافية اللازمة وتحليلها، وتكوين قاعدة بيانات بهذا الخصوص، تكون أساساً لوضع أية خطط تنموية مستقبلاً.
- العمل على وضع الخطط الناجعة لاستخدام الموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة، وتطوير آليات وأنماط استغلالها، وتسخيرها لخدمة قضايا تنمية الريف بالدرجة الأولى، في إطار مشاريع التنمية المتكاملة والمستدامة.
- في إطار مسألة بقاء الأفراد في الريف، لا بد من وضع المخططات التنظيمية الخاصة بالمسائل العمرانية، خاصة وأن الكثير من القرى لم تعد تتوفر فيها مساحات مخصصة للتوسع العمراني، وأن هذه المسألة غالباً ما تتم على حساب البناء داخل الأراضي الزراعية. لذلك، فإن وضع تلك المخططات، سيسمح بالتحكم بمسألة الزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية، وإخضاعها للتخطيط والتنظيم، بعيداً عن العشوائية التي قد تسببها للعملية الزراعية، أو تعطلها في أحيان مختلفة.
- توفير الخدمات العامة، وتحسين جودتها، وتقديم الدعم المناسب للمنتجين، بهدف إيقاف الهجرة من الريف.
- تسهيل عمليات الحصول على مستلزمات العمل الزراعي أو الصناعي، للمشروعات التي يتم تأسيسها في الريف، بهدف تنويع مصادر الدخل، وزيادة فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية؛ الأمر الذي قد يساهم أيضاً في الحد من الهجرة، وتحسين المستويات المعيشية.
- العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة في الريف، بهدف زيادة فرص العمل، ورفع مستوى الدخل فيه، وذلك للحد من تخلي سكان الريف عن قراهم وأراضيهم، والقيام بالهجرة إلى المدن.
- تقديم التسهيلات الإدارية، والمحفزات الضريبية، للمشاريع الاستثمارية التي يتم تأسيسها في الريف، وخاصة تلك التي تعتمد الطرق والأساليب الحديثة في الإنتاج، ووفق خطط استثمارية ومالية محددة، تساعد على تنويع القاعدة الإنتاجية في الريف، وترفع من مستويات الأداء الاقتصادي فيه.
- الإسراع بصياغة الأنظمة والقوانين الإدارية، اللازمة للبدء بعملية التنمية الريفية، وعلى مختلف الصعد، بحيث تراعي خصوصية الريف وخصوصية القطاعات الإنتاجية العاملة فيه.
- وضع استراتيجيات متوسطة المدى وبعيدة المدى لقضايا التنمية الريفية، من حيث رصد الفرص، والإمكانات المتاحة، وتأمين الاحتياجات اللازمة، وتحديد نسب الإنجاز، بحسب المدد الزمنية المعتمدة.

- ضرورة التركيز على قضايا التنمية الزراعية، من خلال اعتماد استراتيجية التنمية النقطية، باعتماد القطاع الزراعي القاعدة الرئيسية للأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الريف.
- تأسيس معاهد زراعية تقنية، لرفد القطاع الزراعي بكوادر مؤهلة وعلمية، قادرة على القيام بتنمية الإنتاج، وتطوير العمل الزراعي، واعتماد السياسات والطرق الإنتاجية الحديثة.

مراجع البحث

- 1- التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية مفاهيم وتجارب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك 1998.
- 2- المراكز والمزارع الإرشادية نقطة اشعاع حضارية، عباس عبد الرحمن، ديالى، العراق، 2013، <https://sesricdiag.blob.core.windows.net/>
- 3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، آب أغسطس 2007
- 4- إنجاز مشروع الزراعة في الأنفاق بمدينة الحسكة، الإعلام تايم، سانا، 15 نيسان 2021 <http://emediatc.com>
- 5- د. جامع محمد نبيل، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، 2010.
- 6- د. شوقي محمد، الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجزيرة، مركز الفرات للدراسات، القامشلي، 2021 الطبعة الأولى.
- 7- د. شوقي محمد، الواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الحسكة، مركز الفرات للدراسات، 2020
- 8- د. محمد حمدي سالم، التنمية الريفية المتكاملة في إطار التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ت1 أكتوبر 1993.
- 9- طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسة (ريف محافظة حلب)، رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية في جامعة حلب، (2014/2015).
- 10- كانيو نوانزي، تقرير التنمية الريفية لعام 2016، "تعزيز التحول الريفي الشمولي"، IFAD
- 11- مداخل التطوير الإداري ومظاهره في الدول النامية، إعداد: أكرم سالم، منظمة الحريات للتواصل بين موظفي قطاع العدل بالمغرب، 21/ حزيران/ 2014 <https://alhoriyatmaroc.yoo7.com>
- 12- مشروع التنمية الريفية يفتتح 5 صناديق تمويل جديدة، صحيفة الثورة، 2014/2/26 <http://archive.thawra.sy>
- 13- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، المرأة الريفية، 2007.

ملاحق البحث: نسخة من الاستبانة التي وزعت على السكان في ريف إقليم الجزيرة

"السادة الأكرم"

يقوم مركز الفرات للدراسات بإجراء بحث حول واقع التنمية الريفية في منطقة الجزيرة (الفرص والإمكانيات) وذلك لتتوافق على أهم المعوقات والمشكلات التي تعترض تطوير الحياة في الريف وإمكانية حلها. نرجو منكم الإجابة بدقة على كافة الأسئلة الواردة أثناءه، مؤكداً لكم أن إجاباتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ولن نتطلع عليها أية جهة أخرى، مع ثقتنا بمدى اهتمامكم وتقديرنا لتعاونكم.



العمر:	الجنس:	الحالة الاجتماعية:
المهنة أو الوظيفة:		مكان الإقامة الحالية:

1	تولي الجهات الإدارية المسؤولة عن الزراعة اهتماماً متيزاً بالقطاع الزراعي	
	موافق	غير موافق
	موافق بشدة	غير موافق بشدة
	محايد	

2	تكاليف الإنتاج في القطاع الزراعي عالية مقارنة بأسعار المحاصيل الزراعية	
	موافق	غير موافق
	موافق بشدة	غير موافق بشدة
	محايد	

3	طريقة ري المزارع	
	معي	بطي

4	القطاع الزراعي بحالة سيئة نتيجة (يمكن تحديد أكثر من خيار)	
	هجرة أبناء الريف إلى المدينة	غياب الدعم عن المزارعين
	عدم جدوى العمل الزراعي	عدم توفر مستلزمات الإنتاج
	غلاء أسعار مستلزمات الإنتاج	توقف مشاريع الري
	أسباب أخرى يمكن ذكرها.....	

5	البنية التحتية بحالة جيدة (يمكن تحديد أكثر من خيار أو عدم تحديد أي خيار)	
	الطرق والمواصلات	شبكات الري والصرف
	قنوات استخراج المياه	الصحرا

الخدمات العامة في الريف سيئة (يمكن تحديد أكثر من خيار)		6
شبكة الكهرباء	طرق معبدة	
مشاريع الصرف الصحي	مياه الشرب نقاط طبية / خدمات إسعافية	
الخدمات التعليمية وحالة المدارس جيدة		7
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة محايد	
الاعتماد على المؤسسات الزراعية الرسمية في تأمين البذار ومستلزمات الزراعة الأخرى		8
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة محايد	
الدعم الذي تتلقاه من المؤسسات الرسمية (محروقات، بذار، أسمدة، أعلاف)		9
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة محايد	
ترغب بالهجرة من الريف إن سحقت لك الفرصة		10
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة محايد	
دوافع وأسباب الهجرة من الريف (يمكن تحديد أكثر من خيار)		11
تراجع الإنتاج الزراعي	انخفاض مستوى المعيشة	
قلة فرص العمل والاستثمار	ضعف الدخل الزراعي قلة وصول الخدمات العامة	
أسباب تعليمية		
هل تشعر أنك إذا انتقلت إلى العرش في المدينة سوف تتحسن ظروفك المعيشية والحياتية؟		12
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة محايد	
إذا تحسنت ظروف الحياة اقتصادياً واجتماعياً في الريف هل ستفضل البقاء في الريف؟		13
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة محايد	

مشاريع تمكين المرأة في الريف غير فعالة		14
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
	محايد	

حقوق المرأة العاملة في الريف لا تتناسب مع مساهمتها في الإنتاج		15
غير موافق	موافق	
غير موافق بشدة	موافق بشدة	
	محايد	

هل لاحظت في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً نوعاً ما بالواقع التنموي في الريف؟ (يمكن تحديد أكثر من خيار)		16
تنفيذ مشاريع زراعية	خطة ومشاريع تنموية	
تأسيس مزارع لتربية الحيوانات	فتح قناة للري	
تقديم مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة	فتح طرق جديدة	
تطوير عمل الوحدات الإرشادية	الاهتمام بالمؤسسات التعليمية وتأسيس نقاط طبية	
	تشكيل جديدة من المؤسسات الإدارية الريفية	

سبل تحسين وتطوير العمل الزراعي (يمكن تحديد أكثر من خيار)		17
إنشاء شركات استثمار زراعي	تقديم الدعم الإنتاجي للزراعة وتوفير مستلزمات الإنتاج	
إنشاء جمعيات زراعية (كوبيراتيف)	تخطيط وتنفيذ برامج تنمية الريف	

ما هي أهم المشاكل التي تراها معيقة لتطوير الحياة في الريف في الوقت الحالي؟		18

شكراً لتعاونكم



((الدراسة الرابعة))

نحو استراتيجية تنموية للاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

تشكل قضايا التنمية، بعداً استراتيجياً حقيقياً في الاقتصادات المتقدمة، والمتخلفة، والنامية على حد سواء، معتمدةً على ضرورة حركية المجتمع، وتوفير سبل الرفاه والتطور الاقتصادي فيه.

وحيث يمكن النظر إلى مشروع التنمية الاقتصادية كخطة عمل كبيرة وشاملة، فإنه لا بد من تحديد الفرص والإمكانات المتوافرة، وتقييم الواقع الاقتصادي، من حيث المؤشرات التنموية فيه، وحشد كل الموارد الاقتصادية، وتسخيرها، لتحقيق أهداف التنمية، المتمثلة في تعزيز مستويات النمو المضطرد، وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتنمية القطاعات الخدمية والإنتاجية والاجتماعية، بما يحقق الأمن الاقتصادي في المجتمع، ويرفع من مستويات الرفاه الاقتصادي فيه.

إن الانطلاق في طريق التنمية، يفرض ضرورة تحديد الأهداف والأولويات، والقيام بوضع الاستراتيجيات والسياسات التنموية، وتطبيق العديد من الخطط التطويرية، في سبيل تقوية البنية الاقتصادية، وجعلها متركزاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وذلك بالاعتماد على استغلال الموارد والإمكانات، التي تحسّن من واقع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كالزراعة والتجارة، واستخدام الطرق والسياسات، التي تعزز من مكانتهما الاقتصادية، وتزيد من مدى مساهمتهما في الناتج المحلي للمنطقة؛ فضلاً عن تحسين واقع القطاع الصناعي، وتطويره، بما يخدم مسألة توفير المستلزمات الرئيسية في الأسواق، وإمكانية الاستغناء عن المستوردات.

وفي السياق، تشكّل مسألة تحقيق الأمن الغذائي إحدى أهم أولويات التنمية، وهي واحدة من أهم القضايا التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام، نتيجة الأثار السلبية التي تركتها الأزمة السورية على الوضع المعيشي، وازياد نسبة الفقر داخل المجتمع.

لذلك، فإن تطوير وتطبيق الخطط التنموية الخاصة بالقطاع الزراعي، سيكون مدخلاً هاماً نحو توفير المنتجات الغذائية الرئيسية، وتحسين الظروف المعيشية، وتحقيق الأبعاد المرجوة من تطبيق سياسات الاستثمار ضمن سياق الخطط التنموية، بحيث يحقق الأمن الغذائي في المنطقة ويحارب أشكال الفقر، ويقلل من معدلاته.

مشكلة الدراسة

في ظل التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية، التي شهدتها مناطق شمال وشرق سوريا في السنوات الأخيرة، والتي تمثلت في حيازة الإدارة الذاتية على الموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة، واستثمارها بهدف تقديم الخدمات العامة، وتغطية نفقات مؤسساتها الإدارية والعسكرية؛ فقد واجهت هذه الإدارة الكثير من الصعوبات والمعوقات، وخاصة في جانب وضع الخطط التنموية وتطبيقها، والبحث عن إمكانيات تطوير الواقع الاقتصادي، نتيجة ندرة الخبرات الاقتصادية، واعتماد الإدارة - حين انطلاقتها - على شخصيات غير متخصصة، للعمل في الحقل الاقتصادي لديها. وهنا يمكننا طرح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

- هل اعتمدت الإدارة الذاتية على التخطيط الاقتصادي العلمي، كورقة طريق، فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، واستثمار الموارد المتاحة في المنطقة؟
- هل ازداد الاهتمام بالحالة التنموية القطاعية لدى الإدارة الذاتية؟
- هل ظهرت، أو أعلنت الإدارة الذاتية أية مؤشرات تنموية إحصائية، كمعدل النمو، أو حجم الاستثمارات، أو التراكم الرأسمالي وغيرهم، بحيث تشير إلى نجاح الأساليب المتبعة، في سياق الحالة الاقتصادية القطاعية بشكل خاص، والتنموية بشكل عام، في المنطقة.

أهداف الدراسة

- الإحاطة باستراتيجية تنموية في مناطق شمال وشرق سوريا.
- التعرف بالإمكانيات والفرص المتوافرة، لتحسين بيئة الأعمال، وتوفير فرص العمل.
- التركيز على التنمية القطاعية، على أسس تشاركية بين مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

فرضيات الدراسة

- الحالة الاقتصادية بعيدة عن سياق الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية.
- ضعف النتائج التنموية المحققة في مناطق شمال وشرق سوريا، مقارنة بمدى توافر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.
- الاعتماد على أسس التشاركية، لإحداث التنمية القطاعية، كمدخل رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

محتويات الدراسة

تمهيد

الفصل الأول - مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

أولاً - تعريف التنمية الاقتصادية

ثانياً - مفهوم النمو الاقتصادي

ثالثاً - أهداف التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني - ضرورات التخطيط المحلي والتنمية القطاعية

أولاً - خصائص الاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا

ثانياً - أهم أسباب وضرورات اللجوء إلى التنمية المحلية

الفصل الثالث - الاستراتيجيات التنموية المقترحة

أولاً - التنمية القطاعية

ثانياً - مراحل وخطوات التخطيط لاستراتيجية تنموية في مناطق شمال وشرق سوريا

النتائج والمقترحات

تمهيد

يُعدُّ اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا، اقتصاداً ناشئاً. بعد استلام مؤسسات الإدارة الذاتية زمام الأمور في المنطقة، وسيطرتها على الموارد الاقتصادية المتاحة فيها، وخاصةً منابع الطاقة من النفط والغاز؛ وعلى الرغم من توفر البنية التحتية في المنطقة -على قِدَمها- من طرقات، وشبكات الماء والكهرباء، والجسور، وسدود المياه، ومحطات توليد الكهرباء، وشبكات الاتصالات، والمؤسسات والمباني الإدارية، من ذي قبل، إلا أن سنوات الأزمة الطويلة كانت كفيلة بتخريب نسب كبيرة منها، وعدم توفر القدرة على إعادة تأهيلها، أو تطوير القائم منها، لأسباب مختلفة.

لذلك، يمكننا القول إن الإدارة الذاتية لم تبدأ من نقطة الصفر في الحقل الاقتصادي؛ وعلى الرغم من ذلك، فإنها لم تحدث - حتى اليوم - تطورات اقتصادية ملحوظة، يمكن الإشارة إليها بالبنان، كتنفيذ مشاريع ضخمة، أو تحسين البنية التحتية القائمة، بل على العكس، فالمنطقة تعاني من حين لآخر من أزمات مختلفة، تتعلق بالوقود، أو سلع الاستهلاك الرئيسية، كالخبز والسكر وسواها، فضلاً عن معدلات التضخم المستمرة بالارتفاع، وفقدان الأفراد لنسب متتالية من قدراتهم الشرائية نتيجةً لذلك.

هذا يضعنا أمام رؤية محددة، وهي أن الإدارة الذاتية، ونتيجة للأوضاع الأمنية السائدة في سوريا بشكل عام، وفي مناطق شمال وشرق سوريا بشكل خاص، لم تستطع اتباع استراتيجيات اقتصادية حقيقية، لوضع خطط تنموية، تهدف إلى تطوير اقتصاد المنطقة. وبالرغم من قوة هذه الحاجة، إلا أنه يمكن القول بأن حجم الموارد الاقتصادية المتوافرة لدى الإدارة الذاتية، كان كفيلاً بتطوير المنطقة اقتصادياً واجتماعياً إلى حد ما، بحيث يمنع من زيادة معدلات الفقر والبطالة، ويدفع باتجاه إحداث تحسن الوضع المعيشي والاقتصادي في المنطقة، فيما لو استخدمت تلك الموارد بالطرق المناسبة، بتوظيفها في مشاريع تنموية عالية المردود الإنتاجي، واستخدامها بكفاءة اقتصادية مثلى.

في دراستنا هذه، وفي ظل الواقعين الاقتصادي والأمني القائم، يمكننا أن نبحث في أهم الآليات والسياسات التنموية، التي يمكن من خلالها وضع اقتصاد المنطقة على سكة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والتي تتمثل - من وجهة نظرنا - في وضع الخطط التطويرية والتنموية المحلية، وعلى أسس تشاركية، ضمن إطار خطة توجيهية شاملة غير ملزمة، نبحث في تحديد المقومات والموارد الاقتصادية المتوافرة، وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وفق أولويات التنمية الاقتصادية، وأسس الاستثمار السليم.

الفصل الأول – مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

عند الخوض في مفهوم التنمية الاقتصادية، يختلف الاقتصاديون في تحديد ما إذا كانت التنمية أداة ووسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية، كالفاه الاقتصادي، والاستقرار، وبناء أسس التطور. أم أنها عملية بحد ذاتها تهدف إلى إحداث تحولات بنيوية داخل السياقات المجتمعية المختلفة، وتنتج الأدوات الكفيلة بتطويرها.

ومن خلال هذه المجادلة، يمكننا ملاحظة الدور الفعّال، الذي يمكن أن تقوم به التنمية داخل المجتمعات البشرية، سواءً أكانت عمليةً بحد ذاتها، أو أداةً لتحقيق أهداف متعددة، لأنه بالنتيجة ستؤدي في الحالتين إلى إحداث التغيرات البنيوية المطلوبة، والكفيلة بكسر حالة الركود الاقتصادي، التي تعتبر الأساس للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية.

أولاً – تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، تبعاً للحالة العامة التي يعيشها الاقتصاد الوطني ومؤشراته الرئيسية، ففي حالة تراجع الناتج المحلي، يمكن إعطاء تعريف للتنمية الاقتصادية، بأنها العملية التي يمكن من خلالها رفع معدلات النمو الاقتصادي، بهدف زيادة الناتج المحلي، وبالتالي زيادة حصة الفرد من الدخل الوطني.

أما في حالة زيادة معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة أعداد الفقراء، يمكن تعريفها بأنها العملية التي يمكن من خلالها تخفيض نسب البطالة والتضخم، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، من خلال تقوية البنية الإنتاجية، ودعم مشاريع الاستثمار، القدرة على فتح فرص العمل، وإعادة توزيع الدخل، لتنشيط الأسواق، وتحريك الطلب الفعال.

في حالة زيادة نسب الهدر في الموارد المتاحة، وارتفاع معدلات الفساد الإداري، يمكن تعريف التنمية الاقتصادية، بأنها العملية التي من خلالها يتم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في البلاد، للحصول على أكبر كمية من المنتجات، وتكاليف اقتصادية مترافقة مع آليات للرقابة والتقييم الحقيقيين، للحد من ظاهرة الفساد، التي تُضخّم من التكاليف، وتحدّ من القدرة الشرائية في السوق.

واعتماداً على ذكرناه، يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية، بأنها تلك العملية التي تهدف إلى الانتقال بالحالة المجتمعية الأنية، إلى وضع اقتصادي واجتماعي أرقى، بالاعتماد على التخطيط الاقتصادي، وتطبيق السياسات الاقتصادية السليمة، والإجراءات الإدارية والتنفيذية الهادفة إلى تعبئة الموارد المتاحة، وتسخيرها بالشكل الأمثل، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحقيق الرفاه داخل المجتمع.

ومن خلال التعريف السابق يمكننا القول، بأن التنمية الاقتصادية هي عملية مجتمعية، لا يقتصر القيام بها على قطاع واحد، أو جهة تنظيمية وحيدة، وإنما تستند إلى مشاركة فعالة من قبل جميع الوحدات الاقتصادية القائمة في المجتمع، أفراداً، ومؤسسات، ومنظمات أعمال، وحكومات، وعلى أسس علمية، تعتمد التخطيط الاقتصادي السليم، لتحقيق أهدافها.

ثانياً - مفهوم النمو الاقتصادي

من الضرورة بمكان، وعند الحديث عن التنمية الاقتصادية، التمييز بين مفهومها، ومفهوم النمو الاقتصادي، الذي يقصد به "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي، أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"⁵² وبذلك يمكننا القول، بأن النمو الاقتصادي كمفهوم يقتصر على تغير مؤشرات الاقتصاد الكلي، كالدخل الوطني، ونصيب الفرد منه باتجاه زيادتها، أما التنمية الاقتصادية، فتتطوي على إحداث تغيرات بنيوية داخل الاقتصاد الوطني، وتقويته، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحقيق العدالة في توزيعه، بهدف الانتقال إلى حالة أرقى.

ثالثاً - أهداف التنمية الاقتصادية

إذا اعتمدنا على مفهوم التنمية الاقتصادية، بأنها العملية التي تهدف إلى الانتقال بالحالة الاقتصادية من مستواها الحالي إلى مستوى أرقى، من خلال السعي نحو إحداث تغيرات هيكلية داخل الاقتصاد الوطني، وتقوية القطاع الإنتاجي فيه، وتنويع الدخل ومصادره، وتطوير أدوات الإنتاج وطرائقه، فإنه يمكننا إيراد بعضاً من أهداف التنمية الاقتصادية:

- 1- تعبئة الموارد المتاحة بشكل متزايد، وتوظيفها في المجالات الاستثمارية الناجعة، بشكل يؤدي إلى توفير فرص للعمل، وإنتاج السلع والمواد الرئيسية بالدرجة الأولى، وبالتالي تشكيل قيم مضافة، يمكن من خلالها القيام بعمليات إعادة الإنتاج، وتطوير أساليبه بشكل مستمر.
- 2- تقوية البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، والتي تشمل مشروعات البنية التحتية، وإقامة وتطوير المشروعات الإنتاجية، وتطوير القطاعات الرئيسية بشكل مخطط، يمكن من خلالها الانتقال إلى سوية اقتصادية أعلى.
- 3- من خلال زيادة معدلات الاستثمار، وإقامة المشاريع، يتم زيادة مصادر الدخل وتنويعها، وبالتالي تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخول الأفراد، الأمر الذي يضمن حركية مستمرة في الأسواق، بسبب تحسن مستويات الطلب الكلي، وبالتالي يشجع على إقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة، أو توسيع القائمة منها.

52 محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية - المشكلات) - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

- مكتبة طريق العلم - أكتوبر 2008 - ص 76

- 4- إن تزايد أعداد المشروعات الإنتاجية، كقيلة بتوفير السلع المادية في الأسواق، وبالتالي تأمين احتياجات الأفراد منها من جهة، وتقليل الاعتماد على المستوردات من جهة ثانية، مما سيوفر من حجم العملات الصعبة، والتي يمكن استخدامها في إنشاء وإقامة المشروعات الإنتاجية، القدرة على تحقيق القيم المضافة الحقيقية.
- 5- تأمين التطور المستمر على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي الرفع من القدرات والطاقات البشرية، ورفع سوية الأداء الاقتصادي لديهم، وزيادة قدرتهم على المساهمة في العملية الإنتاجية، وتحسينها من جهة، وتحسين مداخيلهم المادية، وبالتالي رفع مستواهم المعيشي من جهة ثانية.
- 6- إن التنمية الاقتصادية كقيلة بتحجيم واقع التخلف ومظاهره، من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة، وتحقيق مسألة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي تحسين الواقع المعاشي للأفراد، ومحاربة الفقر.
- 7- بالاعتماد على التخطيط السليم، وتحقيقها لمعدلات نمو عالية، وإقامة الاستثمارات وتطوير العمل الإداري، تهدف التنمية الاقتصادية إلى خلق حالة متطورة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، وإنما للتأسيس لأرضية، يتم من خلالها تطوير مجمل النواحي الحياتية، الاجتماعية والثقافية والبيئية داخل المجتمع.

الفصل الثاني - التخطيط المحلي والتنمية الاقتصادية

تعمل الإدارة الذاتية، وضمن إمكاناتها المتاحة، على بناء أرضية اقتصادية، قد تكون منطلقاً لوضع المنطقة على سكة التنمية الاقتصادية، ويتمثل ذلك بتطوير الهيئات القائمة والمشرفة على الوضع الاقتصادي بشكل عام، وسنّ العديد من القوانين الناظمة للحياة الاقتصادية، كقوانين الضرائب، والاستثمار، والتجارة، وغيرها؛ ومحاولة الاستفادة من الخبرات الخارجية، في ترسيخ الأسس السليمة، التي من خلالها يمكن الشروع في العملية التنموية الاقتصادية على وجه الخصوص، والشاملة على وجه العموم، في مراحل زمنية لاحقة. الأمر الذي يتطلب الاعتماد على الكفاءات الاقتصادية والإدارية المؤهلة، وذات الخبرات العالية، والقدرة على التعامل مع الواقع الاقتصادي المتاح، ووضع أسس لتطويره، وسيره نحو تحقيق التنمية المنشودة.

على الرغم من أن الإدارة الذاتية تعطي لاقتصادها صفة الاقتصاد المجتمعي، إلا أنها لم تخطُ بهذا الاتجاه خطوات حقيقية حتى الآن. وبشكل عام، لا يمكننا ملاحظة ملامح رئيسية للاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا، من خلالها يمكن وسّمه كالاقتصاد يعتمد على التخطيط، أم على قوى السوق، أم هو خليط بين الاثنين.

لا يمكن إدراج الآليات المعمول بها داخل الاقتصاد المحلي، وشكله في المنطقة، تحت أي من الأشكال السابقة. ويعود السبب الرئيسي في ذلك، إلى عدم وجود جهاز إداري اقتصادي فعلي، يُعنى بالحالة التخطيطية، وتوجيهها بما يتوافق والواقع القائم في المنطقة. إضافة إلى غياب

الهيكل الإداري المتكاملة، الخاصة بالحقل الاقتصادي، والقادرة على إحداث نقلات نوعية فيه، وعلى مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية.

كما تُعدّ الحالة الأمنية غير المستقرة، وتداخل العوامل والقوى السياسية للاستفادة من الموارد المتاحة سبب آخر يمكن تعويمه في هذه الحالة، على اعتبار أن عدم الاستقرار السياسي لا يساعد على تطبيق الخطط التنموية.

أولاً - خصائص الاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا

على الرغم من احتواء مناطق شمال وشرق سوريا على جَلّ الموارد الاقتصادية في البلاد، إلا أنها كانت تعاني سابقاً -وقبل حيازة الإدارة الذاتية عليها- من ضعف في الإنتاجية داخل القطاعات الاقتصادية الرئيسية، إضافة إلى توريد معظم مخرجات تلك القطاعات، ومنتجاتها من السلع، والمواد الاستراتيجية، كالنفط، والقمح، إلى الداخل السوري، وعدم تخصيص نسب مقبولة من إيراداتها لصالح إعادة الإنتاج السليم، وتنمية المنطقة، مما ترك انخفاضاً في مستويات الأداء الاقتصادي، وبقاء معدلات النمو دون المستوى المطلوب.

هذا الأمر كان له انعكاسات اقتصادية واجتماعية مستمرة على المنطقة وسكانها، تمثلت بضعف مستويات الدخل، وارتفاع نسب البطالة، وتزايد موجات الهجرة الداخلية والخارجية من المنطقة، بحثاً عن حياة أفضل. ويعود السبب في ذلك، إلى ضعف السياسات الاقتصادية التي كانت مفروضة على المنطقة، وانتقائيتها لحسابات سياسية، أو لأسباب أخرى كانت مرتبطة بطبيعة النظام السياسي، وآليات استغلاله للموارد الاقتصادية في البلاد.

وهنا، يمكننا إيراد عدد من الخصائص الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، والتي تترك أثراً مباشراً أو غير مباشر على كيفية تنمية المنطقة، وتطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة بذلك، نذكر منها:

1- سيادة القطاع التجاري كمورد اقتصادي رئيسي

تشكّل التجارة، الشريان الرئيسي لاقتصاد الإدارة الذاتية في مناطق شمال وشرق سوريا. وتولّد التجارة دخلاً لا بأس به لها، يتشكل من الرسوم المفروضة على السلع المستوردة، والأرباح التي تحققها مؤسسات الإدارة الذاتية، التي تقوم بعمليات التجارة، سواءً الاستيراد، أو البيع والشراء في السوق. وتشكل تجارة السيارات والمواد الغذائية، العمود الفقري للسلع المستوردة إلى المنطقة، يضاف إليها مواد البناء، والأدوات الكهربائية المنزلية، والالكترونيات.

وبذلك، لا تحوز القطاعات الإنتاجية على ذات الأهمية داخل المنظومة الاقتصادية للإدارة الذاتية، كما القطاع التجاري، فالقطاع الصناعي، والذي أخذ منحىً جديداً، بعد خروج المنطقة من تحت سيطرة الحكومة السورية، تمثل بسهولة الإجراءات، وآليات التأسيس وغيرها، إلا أن معظم التوجه كان نحو إقامة صناعات غذائية واستهلاكية بالدرجة الأولى، الأمر الذي لم يدعم البنية الإنتاجية في المنطقة، ولا أسس التنمية فيها، وبقيتها رهينة رأس المال التجاري السريع الربح، والمساهم في رفع مستويات التضخم.

وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يحوز على أهمية استثنائية، بسبب المساحات الزراعية الواسعة، واعتماد معظم سكان المنطقة على الدخل المتأتي منه، إلا أن هذا القطاع ما زال يعتمد بالدرجة الأولى على مياه الأمطار، وتغيب عنه المشاريع الاستثمارية الضخمة، وبالتالي يتسم بانخفاض كميات الإنتاج، وضعف الإنتاجية، ولم يُلاحظ حتى الآن استخدام أية طرائق حديثة في الزراعة، أو الحديث عن مشاريع لتنميته وتطويره. بل تزداد فيه الصعوبات الإنتاجية من ارتفاع في التكاليف، ونقص في المستلزمات الأساسية، وتراجع أعداد العمال الزراعيين، لأسباب مختلفة.

2- قلة الاستثمارات وندرة رؤوس الأموال

يعتبر الاستثمار، والزيادة في حجم المشروعات الاستثمارية، أحد أهم أسس إحداث التنمية الاقتصادية، من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، من زيادة في حجم الناتج المحلي، وتحسن الطلب على العمالة، والتوظيف، ورفع القيم المضافة؛ وبالتالي تحسن في مستويات الدخل لدى الأفراد، والمجتمع بشكل عام.

وفي ظل الظروف الاقتصادية القائمة في مناطق شمال وشرق سوريا، وحاجتها لتحسين البنية التحتية، وتنفيذ مشاريع استثمارية على عدة أصعدة، بنوية، أو قطاعية؛ يمكن القول، إن الميل نحو الاستثمار في أدنى مستوياته. والسبب يتعلق بالثقافة المجتمعية من جهة، وبالتوجهات الاقتصادية لمؤسسات الإدارة الذاتية من جهة ثانية، يضاف إليها الحالة السياسية، وبرامجها التابعة للإدارة الذاتية نفسها، ومدى ارتباطها أو توجيهها نحو مسألة ضرورة تزايد الكم والنوع الاستثماري من عدمه.

يعاني اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا من قلة رؤوس الأموال، بشكليها المالي والمادي، والذي يعتبر العامل الرئيسي في تأسيس المشروعات الاستثمارية، وترتبط هذه المسألة بعدة عوامل، أهمها العامل السياسي، حيث حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والعامل الاقتصادي، ويتمثل في قلة الميل نحو الادخار، بسبب ضعف الدخل الفردي، وتوجيهه نحو تأمين متطلبات الحياة الرئيسية، في ظل حالة التضخم العالية السائدة، وارتفاع الأسعار في الأسواق، وبالتالي ينعدم بشكل شبه تام أي إمكانية نحو الادخار الفردي.

أما على صعيد الإدارة الذاتية، فهي بدورها تعاني من قلة مواردها المالية، وزيادة في حجم مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يضعف من إمكانية توفيرها لرؤوس الأموال، التي يمكن تخصيصها للعمل الاستثماري والتنموي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن جذب روس الأموال، وتوظيفها في الاستثمارات، يحتاج إلى توفر مقومات بيئة استثمارية، سواءً مقومات إدارية تنظيمية، كقوانين الاستثمار، وإجراءات تأسيس وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، أو مقومات سياسية ترتبط بحالة الاستقرار الأمني، كشرط رئيسي لدخول رؤوس الأموال إلى القطاع الاستثماري، وهذا غير متوفر حتى اللحظة.

3- قلة أعداد أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية وتعثر النظام التعليمي بشكل عام

تعاني مناطق شمال وشرق سوريا من نقص واضح في أعداد الكوادر البشرية المؤهلة، ولا سيما الإدارية بالدرجة الأولى، بسبب موجات الهجرة الواسعة، التي جرت خلال سنوات الحرب الماضية، واعتماد أسس وسياسات معينة في الحقل الاقتصادي، قد لا تتوافق مع توجهات الكثيرين من أصحاب المؤهلات والكفاءات العلمية.

كما لم يستطع النظام التعليمي، الذي أقامته الإدارة الذاتية - حتى الآن - من رفد مؤسساتها الإدارية والاقتصادية بكفاءات علمية عالية التأهيل، تكون قادرة على قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، حتى أن الجامعات التابعة للإدارة الذاتية، والقائمة الآن في المنطقة، لا تحتوي أية كليات متخصصة في الاقتصاد والإدارة، وتقتصر على وجود معهد مالي تطبيقي، مدة الدراسة فيه سنتان، لتعليم أسس المحاسبة المالية والإدارة.

4- ضعف مستويات إنتاجية العمل

لا تتشكل في المنطقة أية فوائض اقتصادية حقيقية، نتيجة ضعف النمو الاقتصادي، وغياب المشروعات الاستثمارية عن القطاع الإنتاجي. إضافة إلى اشتغال النسبة الأكبر من العاملين في القطاع الإداري والخدمي داخل الإدارة الذاتية، والذي تتميز معظم مؤسساته بوجود البطالة المقنعة، التي تعد أحد أهم أسباب انخفاض إنتاجية العمل، وهدر نسبة عالية من الطاقات والموارد المتاحة. يضاف إلى ذلك تخلف طرائق الإنتاج وأدواته لدى القطاع الخاص، وسيادة ثقافة الربح السريع لديه، إضافة إلى ضعف مستويات تأهيل العاملين، ومهاراتهم الإنتاجية، وقلة توفر الآلات والمعدات المتطورة، المستخدمة في العملية الإنتاجية بشكل عام، لأسباب تتعلق أحياناً بارتفاع تكاليفها، وأحياناً أخرى بإمكانات وصعوبات توريدها من الخارج إلى المنطقة، وكل تلك العوامل تساهم في انخفاض مستويات إنتاجية العمل، وبالتالي مستويات الربحية، وفقدان القدرة على توسيع الإنتاج وتطويره.

5- الافتقاد إلى أسس التخطيط العلمي

يتميز الاقتصاد القائم في مناطق شمال وشرق سوريا بعدم وجود شكل اقتصادي معين. فالإدارة الذاتية تفتقد إلى وجود هيكل اقتصادي حقيقية، يمكن لنا أن نطلق عليها اسم منظومة اقتصادية متكاملة، فما هو قائم من المؤسسات الإدارية الاقتصادية، لا يتعدى ما يمكن تسميته بمؤسسات تدبير الواقع الاقتصادي القائم، بأشكال مختلفة، بحسب الظروف السياسي الذي تمر فيه المنطقة بشكل عام.

فمن المعلوم أن الإدارة الذاتية اعتمدت فكراً على فلسفة الاقتصاد المجتمعي، كأساس لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق سيطرتها، ضمن إطار من اللامركزية، ولكن ما حدث على أرض الواقع مسألة مغايرة تماماً، ذلك أن هذا النوع من النظرية الاقتصادية وتطبيقها، يحتاج إلى مقومات، وأسس نظرية واجتماعية، تفتقر إليها المنطقة، بالرغم من توافر المقومات الاقتصادية من موارد، وبنية اقتصادية. وهنا، سرعان ما انحرفت الإدارة الذاتية عن تطبيق أسس هذا الشكل الاقتصادي، لصالح سيطرة رأس المال، وكبار التجار على السوق وآلياته، والاكتفاء بإدارة الوضع القائم.

وحين غياب المنظومة الاقتصادية المتكاملة، وعلى الرغم من وجود مكتب التخطيط والتنمية ضمن الهيكلية الإدارية لمؤسسات الإدارة الذاتية، إلا أن الملاحظ تماماً هو غياب الخطط الاقتصادية المستقبلية عن عمل الإدارات الاقتصادية، والدليل أن الميزانيات الاستثمارية الواردة في موازنة الإدارة الذاتية لعامي 2021 و2022، نسباً لا تذكر⁵³، ويرتبط هذا العامل بحالة عدم الاستقرار السياسي من جهة، وبمنظرة الإدارة الذاتية للعامل الاقتصادي والتنموي من جهة ثانية.

يمكن أن نضيف إلى ذلك، غياب المورد البشري المؤهل - والقادر على رسم خطوط السياسة الاقتصادية في المنطقة - عن مؤسسات الإدارة الذاتية، التي يغلب فيها شغل مثل هذه المناصب، على أسس التوافق السياسي، وحصص الأحزاب المنضوية تحتها. كما يمكن الاستدلال على غياب التخطيط، بعدم نشر مؤسسات الإدارة الذاتية أية مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي، والتي يمكن اعتمادها لوضع الخطط الاقتصادية، وتحديد قنوات تسييرها، وآليات تنفيذها.

⁵³ بلغ حجم الإنفاق الاستثماري في الموازنة التقديرية لعام 2022 فقط 80 مليون دولار وشكلت نسبة لا تتكر من حجم الموازنة البالغ 981

مليون دولار.

ثانياً - أهم أسباب وضرورات اللجوء إلى التنمية المحلية

تستطيع المؤسسات الاقتصادية القائمة في مناطق شمال وشرق سوريا، وخاصة ذات الصلة بالحالة الاقتصادية، القيام بإجراء البحوث والدراسات العلمية، لتشخيص الواقع الاقتصادي، وسبل التنمية الممكنة، والوقوف بشكل حقيقي على أهم الفرص والإمكانات المتاحة لديها، بهدف استغلالها، في سياق تنفيذ الخطط التنموية، بعد تحديد أهم الصعوبات أو المعوقات التي تحول دون البدء بالعملية التنموية.

ولعل الاستعجال في إصدار قانون للاستثمار، سيكون أحد أهم هذه الخطوات، التي من الضروري أن تهيئ لبيئة استثمارية نشطة ومرنة، وأن يعمل على تيسير إجراءات تأسيس وإقامة الاستثمارات، وخاصة ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، والتوظيف بما يرفع من حجم الناتج المحلي، ويزيد من نصيب الفرد من الدخل، ويوفر القيمة المضافة اللازمة للتوسع في الإنتاج والاستثمار.

وهنا، يمكننا إيراد مجموعة من الأسباب، أو الضرورات المرحلية، للقيام بعملية التنمية المحلية في مناطق شمال وشرق سوريا:

1- تحديات وطنية وسياسية للإدارة الذاتية

تشكل تجربة الإدارة الذاتية سياسياً الأولى من نوعها على صعيد الدولة السورية، وهي تتعرض من قبل العديد من الأطراف الإقليمية والمحلية لضغوطات مختلفة، تؤثر على مسارها السياسي والاقتصادي معاً. لذلك، يتوجب على القائمين على هذه الإدارة، إثبات أن مشروعهم، وفي ظل التحديات الكبيرة أمامه واستمرار الأزمة السورية، قادرٌ على تأمين احتياجات سكان مناطقها، وتلبية متطلباتهم الحياتية الضرورية، وتحسين الواقع الخدمي والمعيشي فيها.

وهنا، فإنه من الضرورة بمكان، البحث في إمكانيات وسبل البدء بالعملية التنموية المحلية، في مناطق شمال وشرق سوريا، وبالاعتماد على مقدرات المنطقة، وثرواتها، ومواردها الاقتصادية والبشرية، ووضعها في خدمة تحسين الواقع المعيشي والخدمي، وتطوير القاعدة الاقتصادية، بما يفضي إلى نجاح التجربة على الصعيد الوطني السوري، ويثبت بأن الإدارة الذاتية قادرة على تذليل الصعوبات التي تحيط بها، وقادرة على تحسين مستوى اقتصاد المنطقة، وقادرة على أن تؤمن احتياجات مناطقها، بالرغم من الصعوبات والتحديات القاسية التي تواجهها.

2- التوترات الأمنية والخلافات السياسية بين الحين والآخر

هذا الأمر يجعل من مناطق الإدارة الذاتية والحالة الاقتصادية فيها، رهينة العامل السياسي، وسياسات الحصار، التي تُنفَّذ ضدها، لدى حدوث أية توترات، أو مواجهات عسكرية؛ الأمر الذي يؤثر على عملية رفق الأسواق بالسلع والمنتجات اللازمة، فينخفض فيها العرض، وتحدث حالة من عدم الاستقرار، سواءً في الكميات، أو في الأسعار، وتقلل من إمكانية حصول الأفراد على احتياجاتهم من السلع، والمواد الحياتية اليومية وغيرها.

وهنا، فإنه من الضروري القيام بوضع وتنفيذ خطط تنموية تعمل على إقامة الاستثمارات، مع ضرورة التركيز على تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المتعلقة بإنتاج السلع والمنتجات، التي تحتاجها المنطقة في القطاعين الزراعي والصناعي خاصة، بهدف توفير احتياجات الأفراد، وإحلال منتجات تلك المشروعات كبديل لتلك المستوردة.

3- حيازة الإدارة الذاتية على مقدرات وثروات المنطقة بما فيها النفط

تشكل هذه الثروات أكثر من 55% من ثروات الدولة السورية ككل، وبالتالي فإن الإدارة الذاتية، وانطلاقاً من أسس التنمية المستدامة، لا بد وأن تعمل على استغلال هذه الثروات بالشكل الأمثل، والذي ينتج فوائد اقتصادية، يمكن استخدامها في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية في المنطقة.

فعلى الرغم من حجم الأعباء المالية الملقاة على عاتق الإدارة الذاتية، إلا أن استخدام الطرق والأساليب العلمية في مجال وضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية، واتباع آليات الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتوظيفها داخل قنوات استثمارية منتجة، وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية بالشكل المطلوب، سيكون كفيلاً بخلق أرضية، لرفع معدلات النمو، والبدء بعملية التنمية الاقتصادية، بالشكل السليم.

4- خلق قاعدة اقتصادية وإنتاجية في المنطقة

لعل من أهم أسس الاستقرار واستقلال القرار السياسي في المنطقة، هو إحداث قاعدة إنتاجية قادرة على تنويع، وزيادة حجم الناتج المحلي، ورفع معدلات النمو، وفتح فرص العمل والتوظيف، وإمداد الأسواق بالسلع والمنتجات الأساسية، وتغطية احتياجات الأفراد منها، الأمر الذي سيدفع باتجاه خلق نوع من الاستقرار في الأسواق، وتخفيض تكاليف التوريد، وبالتالي تخفيض الأسعار.

كما يمكن من خلال إقامة المشروعات داخل القطاعات الإنتاجية، استناداً إلى الخطط التنموية، وبشكل متوازن، أن يخلق نوعاً من التشابك، وسلاسل الدعم المتبادل، من توفير المواد اللازمة للإنتاج أو تصريف المنتجات، مما سيوفر المزيد من القطع الأجنبي

المخصص لاستيراد متطلبات العمليات الإنتاجية، ويخفض من تكاليفها، ويمد الأسواق بسلع محلية الإنتاج، ومنخفضة الأسعار.

5- تحسين المستوى الاقتصادي في مناطق شمال وشرق سوريا

لا شك أن عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة، إن حدثت بشكلها المطلوب والصحيح، في ظل توفر الموارد المطلوبة، فإنها ستكون قادرة على تحسين المستوى الاقتصادي للمنطقة، وذلك من خلال دعم التنمية القطاعية المتوازنة، وتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالقطاع الصناعي، من حيث إمداده بمتطلبات التصنيع الحديث، وحاجته من المواد الخام، واعتماده على التقنيات والتكنولوجيا المتطورة، ضمن الإمكانيات المتاحة، والقطاع الزراعي، باستغلال المساحات الزراعية الواسعة، وخصوبة التربة في المنطقة، بتطبيق أدوات وأساليب الانتاج الزراعي، كالري الحديث، ومد قنوات المياه، يضاف إلى ذلك تنمية وتطوير البنية التحتية، وتحسين حالة الخدمات الرئيسية، كشبكات الكهرباء، والطرق، وبناء الجسور، ومد شبكات المياه والصرف الصحي؛ كل ذلك ضمن خطط تنموية، ترسم على أسس علمية، منطلقة من الواقع الاقتصادي للمنطقة، وتسنغل مواردها المتاحة بالشكل الأمثل، والذي يحقق الأهداف الأساسية للتنمية، من حيث خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي، ورفع معدلات النمو، وتحسين مستويات الدخل، وبالتالي تحقيق نوع من الرفاه الاقتصادي في المنطقة.

6- معالجة حالة الفساد الإداري

إن وضع الخطط التنموية السليمة، وربط القطاعات الاقتصادية الرئيسية ببعضها البعض، على أسس صحيحة وقوية، مترامنة مع سن التشريعات والقوانين اللازمة، ستكون كفيلة بتنظيم البيئة الاستثمارية، وخلق الآليات الكفيلة بجذب رؤوس الأموال، وتوظيفها في القنوات الاستثمارية، القادرة على خلق القيم المضافة الحقيقية، وربط تلك القطاعات ببعضها بشبكة علاقات اقتصادية متبادلة، تؤمن لبعضها التغذية والتغذية العكسية، بهدف تطويرها، وتحسين مستوى أدائها الاقتصادي.

إن خلق مثل هذا الواقع من التخطيط الاقتصادي، وإصدار القوانين والتشريعات الناظمة، كفيل بخلق حالة من القدرة على تقييم تنفيذ المشروعات التنموية، والرقابة عليها، وبالتالي رفع إمكانية تحجيم حالة الفساد الإداري، المنتشرة على سويات مختلفة، والتي تعمل على رفع الكلفة الاقتصادية، وتؤثر على حالة الاستقرار الاقتصادي والإداري، وتراجع إمكانيات تحقيق معدلات نمو جيدة، واستغلال الموارد المتاحة، لتحقيق غايات شخصية، مما يؤدي إلى التأثير في المؤشرات الاقتصادية التنموية بشكل سلبي، وخلق انطباعات مجتمعية سلبية عن الحالة الإدارية والقانونية داخل مؤسسات الإدارة الذاتية والقائمين عليها.

الفصل الثالث - الاستراتيجيات التنموية المقترحة

باتت التنمية الاقتصادية في مناطق شمال وشرق سوريا حاجة ملحة، في ظل تراجع الواقع الاقتصادي في المنطقة، متأثراً سياسياً بالأزمة السورية المستمرة من جهة، وبحالة عدم الاستقرار الناجمة عن التهديدات التركية المستمرة من جهة ثانية. واقتصادياً، بحالة عدم وجود خطط اقتصادية تنموية واضحة، تسير عليها المؤسسات الاقتصادية ذات الصلة، إضافة إلى غياب الهياكل الاقتصادية المتكاملة، والقادرة على تسيير وضبط العملية التنموية على المسار الصحيح، الأمر الذي يتسبب بالمزيد من الهدر في الموارد المتاحة في المنطقة، وفقدان إمكانية الاستفادة المثلى منها.

أولاً - التنمية القطاعية

لا شك أن القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتنميتها، تشكل الحجر الأساس في إحداث أية حالة تنموية، سواءً على الصعيد المحلي في مناطق شمال وشرق سوريا بشكل خاص، أو وفقاً للنظرية الاقتصادية بشكل عام.

وحيث يشكل القطاع الزراعي أهمية استثنائية في المنطقة، تنطلق من توفر المساحات الزراعية الواسعة، وسيادة المداخل الزراعية لدى السكان، والمحاصيل الزراعية الاستراتيجية المنتجة، إلا أنه لا مناص من التركيز على القطاع الصناعي، وتنفيذ الخطط والسياسات، الكفيلة بتنميته وتطويره، لقدرته العالية على خلق القيم المضافة، وتوفير فرص العمل من جهة، وإنتاج مستلزمات العمليات الإنتاجية وغير الإنتاجية، لنفسه وللقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وحيث تعتبر التنمية الاقتصادية عملية شاملة، لا تختصر على قطاع بذاته، فمن الضروري أن تشمل الخطط التنموية باقي القطاعات الاقتصادية، سواءً تلك المتعلقة بالبنية التحتية، أو التجارية، أو الخدمية، أو المالية والمصرفية، بهدف خلق نوع من التكامل داخل الاقتصاد، وخلق التعدد القطاعي فيه، وعدم ترك المجال لقطاع بعينه في السيطرة على الاقتصاد المحلي، وتوجيه كل الجهود التنموية إليه، أو الاعتماد الكامل عليه، لتوفير العائدات اللازمة في المنطقة.

1- تنمية القطاع الزراعي

يُعدُّ القطاع الزراعي في مناطق شمال وشرق سوريا، أحد أهم الركائز الأساسية لأية عملية تنموية اقتصادية واجتماعية قادمة. فهو "قطاع الشعب" كما سماه ابراهام لينكولن، كونه يشكل المصدر الرئيسي للغذاء، ويساهم بنسبة عالية في توفير الأمن الغذائي للمجتمع، ويوفر فرص عمل لأعداد كثيرة من العاملين، كما يوفر المواد الخام، والعديد من المواد الأولية اللازمة للصناعات في المنطقة. الناحية الأهم، هي قدرة هذا القطاع على إنتاج السلع الاستراتيجية،

كالقطن، والقمح، وأخرى ضرورية كالخضار، والتي يكون لها دور حقيقي في تحسين واقع الأمن الغذائي في المنطقة.

لذلك، تعد تنمية القطاع الزراعي إحدى أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة، فتوفير المنتجات الزراعية الضرورية محلياً، من شأنها أن تؤمن الاحتياجات الأساسية من الغذاء للأسر في المنطقة، خاصة وأن هذه الأسواق تعاني من عجز واضح في مسألة عرض المنتجات الزراعية المحلية، لذلك يتم الاعتماد على الاستيراد، أو توريدها من الداخل السوري.

من هنا، فإن تنمية القطاع الزراعي تعتبر واحدة من أهم أدوات تحسين واقع الأمن الغذائي، ومساهم عالي التأثير في معظم الجوانب التنموية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو البيئية. لذلك لا بد وأن يحظى هذا القطاع بأهمية بالغة في الخطط التنموية والمباشرة بأسرع وقت ممكن، لوضعها وتنفيذها، أملاً بأن تكون هذه العملية قادرة على توفير الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، وبما يتوافق مع القدرات الشرائية للمستهلكين، في ظل الارتفاعات المستمرة في الأسعار، وتكاليف الإنتاج.

أ- أهم التحديات أمام تنمية القطاع الزراعي

يواجه القطاع الزراعي في مناطق شمال وشرق سوريا تحديات عديدة، منها ما هو مرتبط بإفرازات الأزمة السورية، ومنها ما هو مرتبط بالواقع الاقتصادي والإنتاجي للقطاع نفسه.

فعلى الصعيد الأول، ساهمت الأزمة في تزايد صعوبات الإنتاج والتسويق داخل القطاع الزراعي، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وأسعار الطاقة، مع قلة توفر البذار، وفقدان الأسمدة والأعلاف والمبيدات الزراعية، إضافة إلى انقطاع طرق المواصلات، وهجرة الكثير من الأيدي العاملة في الزراعة، أو ملاك الأراضي، سواء إلى المدن، أو إلى الخارج. كل ذلك ساهم في تراجع كميات الإنتاج في هذا القطاع، وسبب عجزاً في أسواق المنتجات الزراعية، مما رفع من أسعارها، وتسبب في تراجع قدرات الأسر في تأمين متطلباتهم اليومية من الغذاء.

أما على الصعيد الثاني، فإنه تطغى الزراعة البعلية في المنطقة، حيث يتم الاعتماد على مياه الأمطار لري المزروعات، وخاصة المساحات الواسعة من القمح والشعير، مما يتسبب بانخفاض في إنتاجية الأراضي، وبالتالي في الكميات المنتجة، وينعكس ارتفاعاً في تكاليفها. كما يمكن الإشارة إلى أن المنطقة تفتقد إلى المشاريع الزراعية الحديثة وذات الأحجام الكبيرة، والتي تتميز بارتفاع مستويات الأداء الاقتصادي فيها، وانخفاضاً في حجم تكاليفها، بسبب حالة وفورات الحجم التي توفرها مثل هذه المشاريع.

التحدي الأهم أمام القطاع الزراعي، وأية عملية تنموية فيه، هي مسألة توفر المياه، خاصة وأن المنطقة تشهد في السنوات الأخيرة قلة في الهطولات المطرية، وحجز نسبة عالية من مياه الأنهار، والتحكم في جريانها من قبل الحكومة التركية، مما يتسبب في تراجع إمكانيات السقاية في تلك الأراضي، التي تعتمد على مشروعات الري المختلفة. يضاف إلى ذلك، سيادة ثقافة الري التقليدي مقارنة بأساليب الري الحديثة، مما يتسبب أيضاً في هدر وفقدان كميات كبيرة من المياه، ويترك آثاره البيئية على مشاريع التنمية المستدامة.

ب- أهمية مشاريع التنمية الزراعية

تعتبر الزراعة في مناطق شمال وشرق سوريا عماد أية عملية تنموية يمكن الشروع فيها، لتوفر المساحات الزراعية الواسعة وذات التربة الخصبة، ولقدرتها العالية على توفير الأمن الغذائي، ومدخلات العملية الإنتاجية، وتحقيق قيم مضافة يمكن الاستفادة منها في تحسين الواقع الإنتاجي، والأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي.

لذلك لا بد من وضع الخطط الزراعية التنموية القادرة على استيعاب وتطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة بتنمية القطاع الزراعي، من تأسيس مشاريع إنتاجية حديثة، واعتماد الطرائق الحديثة في الزراعة والري، وتربية الحيوانات، مع التركيز على ضرورة دعم مشاريع الري الحديثة، كشبكات الري بالتنقيط، أو الري بواسطة الرذاذات، إضافة إلى مشاريع قنوات الري، والاستفادة من مياه السدود، لتوسيع المساحات المروية، وزيادة نسبتها إلى إجمالي المساحات الزراعية، وإقامة المعامل والمشروعات اللازمة لتوفير مدخلات العملية الزراعية، كمصانع الأعلاف للحيوانات، وصناعة الأسمدة الكيماوية، والمبيدات الزراعية اللازمة لرش المزروعات وزيادة إنتاجيتها، وتحسين تجهيزات غرابيل الحبوب، لتنقية البذار المستخدمة في الزراعة، وتحسين نوعيات بذار الخضار، لزيادة إنتاجيتها جودة وكمية.

2- تنمية القطاع الصناعي

تُعرف الصناعة بأنها قاطرة النمو داخل أي اقتصاد كان، لقدرة هذا القطاع العالية على خلق مزايا اقتصادية وإنتاجية عديدة، تدعم أية عملية تنموية يمكن القيام بها. وعلى الرغم من الكثير من المعوقات والعراقيل التي تواجه القطاع الصناعي في مناطق الإدارة الذاتية، إلا أن هذا القطاع يشهد حالة من النمو المضطرد، وضمن الإمكانيات المتاحة، والثقافة الاستثمارية السائدة.

فيعد عقود من حرمان المنطقة، من تأسيس مشاريع صناعية، خارجة عن الخطط الخمسية التي كانت ترسمها الحكومة السورية، والتي لم تحظَ فيها هذه المناطق بأهمية، من حيث التركيز على تنميتها أو تطويرها، وتأسيس مشاريع صناعية فيها، فقد جاءت الإدارة الذاتية، لتفتح الباب أمام تأسيس مثل هذه المشروعات. وعلى الرغم من الكثير من المآخذ على آلية التأسيس أو

السياسات الاقتصادية المتبعة في ذلك، إلا أنه لا يمكن غض الطرف عما تحقق في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تأسست مشاريع صناعات غذائية، وأخرى كيميائية، وثالثة هندسية وغيرها، كانت تفتقد إليها هذه المناطق، بالرغم من توفر مدخلاتها الأساسية، أو المواد الخام الرئيسية اللازمة لها، وذلك بمبادرات، سواء من جانب مؤسسات الإدارة الذاتية، أو مشاريع أهلية.

أ- أهم التحديات أمام القطاع الصناعي

تشكل مسألة توافر رؤوس الأموال، القضية الأهم في حقل إقامة الصناعات المختلفة في المنطقة. وتعتبر هذه المسألة تحدياً أولياً، يمكن النظر إليه، والبحث في إمكانية تدليل هذه العقبة أمام تأسيس وإقامة المشروعات الصناعية التي تحتاجها المنطقة.

ولأن التجربة الصناعية في المنطقة تُعد حديثة العهد مقارنة بباقي المناطق، من حيث درجة تركيز المشاريع أو انتشارها في المنطقة، لذلك نلاحظ أن أسلوب الإدارة، أو تنفيذ هذه المشروعات، ليس بالسوية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو عالية، ودعم عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة. حيث لم تعتمد الإدارة الذاتية حتى الآن أية سياسة تصنيعية واضحة المعالم والأهداف، وبالتالي يلاحظ تشتت الموارد وعدم الاستغلال الأمثل لها، إضافة إلى الهدر الكبير في حجم تلك الموارد، نتيجة عدم وضع الخطط الاستثمارية المناسبة، وتوزيع تلك الموارد في القنوات السليمة.

من جانب آخر تشكل مسألة توفر الطاقة اللازمة للتشغيل، تحدياً آخر أمام رفع مستوى الأداء والإنتاجية في القطاع الصناعي، وذلك بسبب سوء شبكة الكهرباء، وعدم توفرها في معظم أوقات اليوم، وهي العنصر الرئيسي في تشغيل المعامل والمصانع، ورفع إنتاجية العمل؛ يضاف إليها صعوبة توفر حوامل الطاقة الأخرى، كالمازوت والفيول، وفي حال توفرها تكون جودة سيئة، مما يؤثر في رفع تكاليف الإنتاج، ويخفض من مستوى الأداء داخل المشروعات الصناعية بشكل عام.

ومن التحديات الأخرى، عدم استقرار سعر الصرف، والوضع الأمني غير المستقر، لذلك هناك إجماع من المستثمرين -على قلتهم- عن تنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل، أو تلك التي تتطلب رأس مال كبير، بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة من جهة، وعدم ثبات قيمة التدفقات المالية في المشروع من جهة ثانية.

بقي أن نذكر، أن هناك صعوبات حقيقية في مسألة توفير التجهيزات والتقنيات الحديثة، وتوريدها إلى المنطقة، لحالات الحصار المفروضة من قبل معظم الأطراف على مناطق الإدارة الذاتية في هذا السياق. إضافة إلى تكاليفها العالية، وعدم توفر الخبرات الهندسية، وأصحاب المهارات والمؤهلات، القادرين على صيانة تلك المعدات الحديثة، في حال حدوث

أي عطل، أو توقف فيها، ومحاولة استجرا فنيين صيانة من الخارج، مما يتسبب بزيادة مدد التوقف، ويرفع من التكاليف، ويسبب خسارات كبيرة للمشروع، هذا إن لم يتوقف بشكل نهائي، عندما لا يتمكن أصحابه من تصليح وصيانة الأعطال، التي تحدث بين الحين والآخر.

إن استمرار الأزمة تسبب بانقطاع طرق الإمداد اللوجستي، أو تصريف المنتجات في أحيان كثيرة. حيث يلاقي أصحاب المشروعات الصناعية مصاعب جمة في مسألة تأمين وتوريد المواد الخام والأولية اللازمة للإنتاج، سواءً من الداخل السوري، أو من إقليم كردستان العراق، ولأسباب مختلفة، منها ما هو داخلي، يتعلق بالتعليمات وإجراءات الاستيراد عبر المعابر، ومنها ما هو خارجي، يتعلق بفرض حصار من قبل الأطراف المختلفة على مناطق الإدارة الذاتية بين الحين والآخر، أو طلب عمولات كبيرة، للسماح بتوريدها إلى هذه المناطق.

ب- تنمية القطاع الصناعي

يشكل دعم القطاع الصناعي، واحداً من أهم الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية. بناء عليه، لا بد من إعطاء الأولوية لتأسيس قاعدة صناعية متنوعة، تكون قادرة على ردف الأسواق باحتياجاتها من السلع الضرورية، وتلك التي تشكل مدخلات للعملية الإنتاجية، فترتقي بمعدلات النمو الاقتصادي، وتعمل على تنشيط باقي القطاعات داخل الاقتصاد، عن طريق الترابطات الأمامية والخلفية، التي تنتجها عمليات التصنيع المختلفة، سواءً داخل القطاع ذاته، أو مع القطاعات الأخرى.

وهنا، ووفقاً للإمكانات المتاحة، وللواقع الاقتصادي في المنطقة، ومدى توفر العناصر الأساسية للإنتاج، يمكننا التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، وتوفير البيئة الاستثمارية اللازمة لتحفيز المستثمرين على تأسيسها، وتوسيع وتطوير القائمة منها، لما تملكه هذه المشاريع من قدرة على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتأمين احتياجات الأسواق الاستهلاكية، أو الاحتياجات الإنتاجية، والمدخلات الرئيسية للعديد من عمليات الإنتاج، أو المواد الوسيطة والمساعدة فيها. إضافة إلى عدم حاجتها إلى رؤوس أموال ضخمة، وأن إقامتها سيزيد من حجم الطلب على العمالة، وبالتالي يزيد من حجم المداخيل، وينشط الأسواق، ويدفع بمعدلات النمو نحو الأعلى.

إن الارتقاء بواقع القطاع الصناعي، وتحديد البدائل الاستثمارية الممكنة في هذا القطاع، وبما يتماشى والواقع الاقتصادي، والإمكانات المتاحة، وتنمية الصناعات التحويلية على وجه الخصوص، سيسهل أرضية مناسبة لخلق قاعدة إنتاجية في المنطقة، وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية، الأمر الذي يجب أن يكون محل اهتمام لدى أصحاب القرار في وضع السياسات والخطط اللازمة لذلك، والتي يجب أن تستهدف بالدرجة الأولى تطوير هذا القطاع، وتحسين البيئة الاستثمارية فيه.

3- القطاع التجاري والخدمي

شهد قطاع التجارة في مناطق شمال وشرق سوريا، نشاطاً واضحاً مقارنة بباقي القطاعات داخل الاقتصاد المحلي، فقد ازدهر هذا القطاع نتيجة للكثير من العوامل التي أفرزتها الأزمة السورية وتداعياتها على المنطقة، بالإضافة إلى الآليات والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الذاتية في تسييره. والتي رأت في الرسوم الجمركية التي تفرض على المستوردات، سواءً القادمة من إقليم كردستان، أو من مناطق الداخل السوري، قناةً مالية لتجميع الإيرادات لخزينتها. كما أنها استخدمت سياسات معينة في عملية الاستيراد، وتسليمها لأشخاص بعينهم، إما أنهم من رجال الأعمال المعروفين في المنطقة، أو ممن لهم علاقات وصلات قوية مع الإدارة الذاتية بشكل أو بآخر. كان الهدف من وراء ذلك، التحكم بعملية الاستيراد، وفق المنظور الاقتصادي والسياسي للإدارة من جهة، ومن جهة ثانية لتأمين تدفق الإيرادات المالية للعملية التجارية بشكل منظم، وضمن قنوات لا يمكن تهرب أصحابها من تسديد الرسوم والضرائب للإدارة الذاتية.

لذلك، وعلى الرغم من أن مؤسسات الإدارة الذاتية قد فتحت المجال أمام الأفراد، للقيام بعمليات التجارة والاستيراد، بعد استيفاء الشروط القانونية والإدارية لذلك، إلا أنه بقي التجار من أصحاب العلاقات، سواءً مع الإدارة أو مع الأطراف الخارجية، هم أصحاب الحظوة والمعاملة الجيدة من جانب الإدارة الذاتية، مما خلق نوعاً من التنافس غير العادل بينهم وبين التجار العاديين.

أ- تحديات القطاع التجاري

كما ذكر آنفاً، سجّل القطاع التجاري نشاطاً اقتصادياً عالياً، مقارنةً بالقطاعات الأخرى، ولكن ذلك لم يكن كافياً للقضاء كلياً على جملة من التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي في المنطقة.

على الصعيد الداخلي، تفرض مسألة تركيز المشاريع التجارية في أنشطة تجارية خدمية معينة، كتجارة السيارات، ومكاتب وشركات تحويل الأموال والصرافة، واستيراد المواد الغذائية نفسها بقوة، كأحد أهم التحديات أمام القطاع التجاري، لأنها تساهم في تركيز رأس المال، وفي حدوث استقطابات مجتمعية معينة.

كما تأتي مسألة الاستعانة - من قبل الإدارة الذاتية - بشخصيات معينة، من وسط رجال الأعمال دون غيرهم، لتأدية العمل التجاري، وخاصة المتعلقة بتوريد السلع والبضائع إلى مناطقها، نوعاً آخر من التحديات داخل القطاع التجاري، لما يتركه مثل هذا الأمر من آثار اقتصادية واجتماعية مختلفة، سمحت بظهور حالات من الثراء الفاحش في المنطقة.

من الجانب الإداري والتنظيمي، تظهر أيضاً العديد من التحديات أمام هذا القطاع، ك شروط تنظيم وتأسيس الشركات التجارية، أو الأعمال التي يسمح لها بالقيام بها، أو آليات عملها. إضافة إلى المسائل المتعلقة بثقافة الربح السريع، ولو على حساب التضخم، ورفع الأسعار في الأسواق.

من جهة أخرى، لا يرى التجار أنفسهم ملزمون بأية أخلاقيات للعمل، يؤديها عادة رجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية في مجتمعاتهم، كدعم المشاريع الخيرية، ودعم الأسواق، وزيادة العرض، بأسعار مناسبة في حالة الأزمات الاقتصادية، أو زيادة نسبة الفقر، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالأخلاقيات الاقتصادية، وهذا يشكل تحدياً واضحاً أمام نشر ثقافة مغايرة للسعي وراء الأرباح السريعة، وتحقيق المزيد منها، بأقصر فترة ممكنة.

لا يفوتنا هنا، أن نشير إلى قضية انتشار وباء كورونا، الذي يشكل تحدياً هاماً، يؤثر على مسائل التوزيع والتصريف، أو الحصول على المواد من مصادرها، حيث يزداد الأمر سوءاً عندما يتم فرض حالة الحظر الكلي في المنطقة، مما يصيب هذا القطاع بحالة من الشلل الجزئي، ويؤثر على معدلات العمل فيه، وعلى نشاط الأسواق بشكل عام.

بقي أن نذكر، أن التجار يتحكمون بمعظم آليات ومراحل سلاسل التوريد إلى الأسواق، وهذا تحد جديد يفرض ضرورة قوينة وتنظيم هذه العملية، بما يضمن حفظ حقوق المنتجين والمستهلكين على حد سواء، ويسمح بتدفق السلع والمنتجات من مراكز إنتاجها إلى مراكز تصريفها بسهولة ويسر، ودون السماح بأية احتكارات، أو فرض نسب ربحية عالية من قبل التجار عليها.

ب- تنمية القطاع التجاري والخدمي

نظراً للأهمية الاستثنائية التي أولتها الإدارة الذاتية للقطاع التجاري، يمكننا القول بأنه ولتنمية هذا القطاع الحيوي والهام، والسعي به نحو التطوير، وقيامه بمهامه بالشكل الأفضل، لا بد من التسريع في استصدار القوانين المتعلقة بالتجارة، وآليات تنظيم العمل التجاري، بما يضمن قيامه بأدواره الاقتصادية في المجال التنموي، كتحقيق المزيد من الدخول داخل الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص العمل لأعداد جيدة من العاملين، وإمداد الأسواق بالسلع والمنتجات، ومدّها بالحركية والنشاط، بما يضمن اكتمال الحلقة الإنتاجية والتسويقية، ويسمح للمنتجين بالقيام بعملية إعادة الإنتاج وتحسينه وتطويره من جهة، ويوفر مستلزمات واحتياجات الوحدات الاقتصادية مؤسسات وأفراد وبأسعار مناسبة من جهة أخرى.

كما يتطلب العمل لتطوير هذا القطاع، رفده بالكوادر المؤهلة على صعيد التجارة الداخلية، أو على صعيد التجارة الخارجية، وعدم الاكتفاء بعاملين ينفذون القرارات الإدارية وحسب. ذلك لما يحمله هذا القطاع من أهمية قصوى، ويدخل في العمليات الاقتصادية بحركية عالية. لذلك،

فإنه لا بد من تأهيل العاملين فيه واستمرار التدريب، بشكل يتماشى مع ضرورات التحسين والتطور المستمر.

من ناحية أخرى، لا شك أن منح التراخيص التجارية، والسماح بممارسة العمل التجاري، لا يجوز أن يتم إلا ضمن ضوابط إدارية وقانونية واقتصادية معينة، تؤهل هذا القطاع لأن يكون فاعلاً ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق شمال وشرق سوريا.

يضاف إلى ذلك، ضرورة تحسين وتطوير شبكة الطرق والمواصلات المحلية، لتسهيل تحرك المركبات والشاحنات الخاصة بنقل السلع والبضائع، والتخفيض من تكاليفها، ويؤمن السرعة الكافية لتنقلها، لتأمين إمدادات المنطقة وأسواقها بالسلع والاحتياجات اللازمة، وفي الوقت والمكان المناسبين، وضمن مستويات ما يسمى بالتكلفة الاقتصادية المتوازنة.

ثانياً – مراحل وخطوات التخطيط لاستراتيجية تنمية في مناطق شمال وشرق سوريا

تستند عملية التنمية على ركائز أساسية، تتمثل في الركيزة الاقتصادية، والركيزة الاجتماعية، والركيزة البيئية. لذلك، يمكن القول إن عملية التنمية الاقتصادية، وفقاً لاستراتيجية معينة، واتباع خطوات التخطيط المناسبة، هي ليست إلا جزءاً من عملية أشمل وأوسع، هي عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

1- استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

لإحداث الفرق الواضح في الواقع الاقتصادي للمنطقة، لا مناص من اعتماد التخطيط الاستراتيجي المحلي، من خلال استراتيجية اقتصادية تنموية، تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة في المنطقة، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالاعتماد على المقومات الذاتية والمحلية بالدرجة الأولى، لتكوين أرضية ملائمة، تكون قادرة مستقبلاً على جذب عوامل النمو الخارجية، وخاصة الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن يعول عليها في مسألة تعويض ضعف القدرة المالية لدى الإدارة الذاتية، للاضطلاع بالقيام بالمشاريع الضخمة، وخاصة مشروعات البنية التحتية، التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا تقوى الإدارة الذاتية أو رجال الأعمال المحليون على توفيرها.

1- ركائز استراتيجية التنمية المحلية في مناطق شمال وشرق سوريا

تهدف أية استراتيجية تنموية، إلى الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوافرة، لدرجة يمكن من خلالها تعزيز القدرات الذاتية في خلق ديناميكيات محلية، قادرة على تحقيق معدلات نمو عالية، ومن ثم إحداث التطور المنشود على صعيد المنطقة، وبما يحقق التوازن الجغرافي والبيئي، ويحجم من الاختلالات داخل الاقتصاد المحلي.

لذلك، يمكننا أن نذكر بعضاً من السياسات والإجراءات، التي يمكن من خلالها بناء استراتيجية اقتصادية للمنطقة، وهي:

أ- حماية واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة، وتقليل الهدر المرافق لعمليات إنتاجها، وتسخيرها لخدمة القطاعات الإنتاجية، القادرة على تحسين معدلات النمو، وخلق فرص العمل، وتكوين القيم المضافة.

ب- تطوير بيئة العمل والاستثمار، وخلق جميع العوامل والمقومات الكفيلة بتحسين الواقع الاستثماري، لزيادة حجم الاستثمارات، وخاصة الاستثمارات الزراعية والصناعية.

ج- تنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال تطوير القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المحلي، والتركيز على الصناعات الرائدة، القادرة على خلق شبكة من الترابطات الأمامية والخلفية، وبالتالي خلق حركية داخل القطاعات المختلفة، بحيث تزيد من النشاط، وتدفع بمعدلات النمو الاقتصادي نحو الأعلى.

د- التركيز على تطوير الموارد البشرية، وخاصة تلك العاملة في الحقل الإداري والاقتصادي، من خلال تعزيز دور مؤسسات التدريب الرسمية، وتطبيق خطط تدريب متطورة، ترفع من مستويات المهارة الإدارية أو الإنتاجية للعاملين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، العمل على إعداد دراسة مسحية، لمعرفة التخصصات المهنية والمعرفة المطلوبة، ومحاولة جذب الخبرات والكفاءات العلمية والعملية، المؤهلة والقادرة على قيادة عملية التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المنطقة.

هـ- كل ما يلزم لتحسين مستويات العمل والأداء للقطاع الزراعي، وزيادة المداخل المتوفرة فيه، وخاصة توفير مستلزمات الإنتاج، وعناصر الطاقة المطلوبة، والأدوية الزراعية والبيطرية اللازمة، وذلك بهدف تحسين واقع هذا القطاع الحيوي الهام وتطويره.

و- فتح المجال أمام القطاع الخاص، لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على الصعيد القطاع الواحد، أو توزيعها داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة الإنتاجية منها، والعمل على خلق المحفزات اللازمة له، لإشراكه في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على خلق نسب نمو عالية، وفتح فرص عمل وفيرة، وتكوين تراكمات رأسمالية محلية في المنطقة، وبالتالي تخفيف العبء المالي والاقتصادي عن كاهل مؤسسات الإدارة الذاتية، وتركها للتركيز على المشاريع الاستراتيجية التي تهم المنطقة.

ز- توفير حوامل الطاقة بالجودة والأسعار المناسبة، وذلك لتشغيل المعامل والمصانع، والمشروعات الزراعية، وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، مما سينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي، ويحسن من مستويات الأداء والكفاءة الاقتصادية لمختلف تلك القطاعات.

ح- إزالة مختلف الصعوبات، التي تعيق الشروع بعملية التنمية الاقتصادية، وتوفير البيئة الملائمة لها، سواء الإدارية أو الاقتصادية، وحتى الاجتماعية، من خلال الارتقاء بالهياكل التنظيمية، ذات الصلة بعملية التنمية الاقتصادية، وتحسين البنى التحتية، وخدمات الطرق، والنقل، والمواصلات، والاتصالات.

ثانياً - خطوات التخطيط المحلي الاستراتيجي

يتميز الواقع الاقتصادي في المنطقة بغياب خطط تنموية استراتيجية، لتكوّن إطاراً، أو برنامجاً للعمل يمكن السير عليه، لتحقيق خطوات إيجابية في حقل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية بالدرجة الأولى، ومشاركة المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة.

فما هي أهم خطوات التخطيط الاستراتيجي، التي يمكن العمل من خلالها تنفيذ وتطبيق برامج التنمية الاقتصادية في مناطق شمال وشرق سوريا، والمتوافقة مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي؟

1- الخطوة الأولى: تكوين فريق اقتصادي خاص بعملية التنمية الاقتصادية

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية - بالدرجة الأولى - توفير الكادر الإداري والاقتصادي المتكامل على الصعيد المؤسسي، والمؤهل والقادر على تنظيم الجهود والإمكانات المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت قطاعات تابعة لمؤسسات الإدارة الذاتية، أو قطاعات أهلية، أو تلك التابعة للمنظمات غير الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني، لأن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية متكاملة، لا يجوز التركيز على قطاع معين، بل تتطلب هذه العملية تضافر جهود كل القطاعات المذكورة، لتحقيق الأهداف التي سيتم رسمها بدقة وموضوعية من قبل الفريق الاقتصادي، والذي سيقوم أيضاً بعملية توزيع المهام الرئيسية، وضمن استراتيجيات محددة، لتنفيذ تلك الأهداف، وخاصة عملية تكوين الهياكل التنظيمية الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي، وبما يخلق نوع من الشراكة بين القطاع الخاص، وقطاع المؤسسات التابعة للإدارة الذاتية، على أسس تنظيمية وقانونية واضحة، لدفع عوامل النمو، وتحفيزها بما يتماشى مع أهداف عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

2- الخطوة الثانية: تكوين قاعدة بيانات للاقتصاد المحلي وتقييم الواقع الحالي

تعتبر مسألة تحديد خصائص الاقتصاد في مناطق شمال وشرق سوريا في غاية الأهمية، وذلك للوقوف على الهياكل الاقتصادية والإدارية القائمة، ودورها في عملية التنمية، ولتحديد الاتجاهات الرئيسية، التي يمكن أن تساهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، فإن الأمر يتطلب تحديد الخصائص الرئيسية للاقتصاد المحلي، وتقييم الواقع الحالي، من خلال جمع وتوفير البيانات اللازمة لعملية التقييم، ورسم المعالم والقنوات الأساسية، التي سيتم تطبيق البرامج التنموية فيها، إضافة إلى تحديد العلاقات القائمة بين القطاعات المختلفة من جهة، وبينها وبين مؤسسات الإدارة الذاتية من جهة ثانية، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع أنشطة ومهام استراتيجية التنمية والشروع بها.

كما تتطلب هذه الخطوة ضرورة العمل على توفير البيانات الإحصائية اللازمة عن المؤشرات الاقتصادية، وخاصة مؤشرات الاقتصاد الكلي، بهدف تكوين قاعدة بيانات متكاملة يمكن القيام بتحليلها، والاعتماد عليها لرسم الخطط التنموية المستقبلية، وبما يضمن تنويع وتقوية القاعدة الاقتصادية والإنتاجية، وتنفيذ المشروعات الرائدة. يضاف إلى ذلك، تحديد كل من عناصر القوة ونقاط الضعف داخل الاقتصاد المحلي، بهدف تعزيز وتطوير الأولي، وتذليل وتحجيم الثانية، وبما يخدم تطوير عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وهنا يمكن ذكر بعض الأمثلة على تقييم الاقتصاد المحلي:

- **نقاط القوة:** المساحات الزراعية الواسعة، وتوفر الموارد الاقتصادية، وخاصة الثروات الباطنية كالنفط والغاز، وتوفر القوى العاملة، ودخول المرأة ميدان العمل الاقتصادي.

- **نقاط الضعف:** غياب التكامل بين الهياكل الإدارية والتنظيمية في الحقل الاقتصادي، والبنية التحتية المتهترئة، وانتشار البطالة المقنعة، وضعف إنتاجية العمل، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا المتطورة.

- **الفرص:** تطوير أساليب الإنتاج الزراعي، وإصدار القوانين الناظمة للعمل الاقتصادي والمحفزة لعملية التنمية، وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومخرجات التعليم العالي الجديدة، وإحلال سياسة بدائل المستوردات.

- **التحديات:** استمرار هجرة الشباب والكفاءات، والحالة التعليمية واستراتيجيات التعليم، ومشكلات سعر الصرف وغياب الجهاز المصرفي، وصعوبة توريد التكنولوجيا إلى المنطقة.

إن القيام بمثل هذه العملية، سيكون كفيلاً بإجراء تقييم مناسب للاقتصاد المحلي، وتحديد خصائصه الرئيسية، لضمان فعالية التخطيط الاستراتيجي، وتقديم الدراسات، والتحليل المناسب لتخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، بما يخدم تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، ويسهل على المستثمرين توجيه أموالهم إلى القنوات الاستثمارية، التي تفيد الاقتصاد المحلي من جهة، وتحقق لهم الربحية المناسبة من جهة ثانية.

3- الخطوة الثالثة: التخطيط لاستراتيجية محلية

تستلزم عملية التنمية المحلية، الإعداد لاستراتيجية معينة، تأخذ بالاعتبار الأهداف الأساسية لعملية التنمية المنشودة بالدرجة الأولى، وتستند إلى مخرجات عملية تقييم الاقتصاد المحلي، وتحليل مؤشرات الرئيسية الحالية، وتحديد تلك المستهدفة ضمن رؤية اقتصادية متطورة، تأخذ بالحسبان مصالح مختلف الأطراف الفاعلة داخل الاقتصاد المحلي وقطاعاته المختلفة، في سعيها لرفع معدلات النمو، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وبما يحقق التوازن بين الركائز التنموية الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولا بد أن تشمل هذه الاستراتيجية على عدة جوانب رئيسية، كالرؤية والرسالة والأهداف، ووسائل وأدوات العمل، وتحديد البرامج التنموية، المنوي القيام بها، ووضع الإطار الزمني المناسب لتنفيذ المشروعات التنموية، ضمن خطة استراتيجية متكاملة.

4- الخطوة الرابعة: مرحلة التطبيق والتنفيذ

بعد تحديد رؤية وأهداف وأدوات استراتيجية التنمية الاقتصادية، تأتي الخطوة التالية، والمتمثلة بتنفيذ وتطبيق تلك الاستراتيجية، وذلك من خلال وضع خطة شاملة لعملية التنمية، وتحديد الإجراءات والسياسات الكفيلة بتنفيذها، وتحديد المشاريع الرئيسية، بحسب ترتيب الأولويات، وتحديد احتياجاتها، ومصادر تمويلها، ونسب الإنجاز المتوقعة، إضافة إلى العناصر الرئيسية الواجب توافرها من موارد اقتصادية، وتمويل، ومورد بشري، وهياكل إدارية، ومكاتب، كمتطلبات أساسية لعملية التنمية الاقتصادية وغيرها، وذلك ضمن رؤية واضحة الاتجاه، للسير بالاقتصاد المحلي نحو التطور والنمو.

كما تتضمن هذه المرحلة، وضع خطط العمل على مستوى الفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة، الإدارية والتنفيذية، للعمل على إدارة وتنسيق تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية، عبر القدرات والإمكانات المتاحة، والأهداف المرسومة ضمن السياق ذاته. وهذا الأمر يتطلب تضافر الجهود من قبل جميع أصحاب المصالح، هيئات ومؤسسات وأفراد، لتنفيذ هذه الاستراتيجية، ووضع الأسس والمقاييس اللازمة لإجراء عملية التقييم لاحقاً، وبهدف التحقق السريع من النتائج، وتصحيح الأخطاء والانحرافات، التي قد تظهر أثناء التنفيذ مباشرة، لتجنب تراكم آثارها السلبية، ومن ثم الحصول على النتائج المرجوة.

5- الخطوة الخامسة: مراجعة وتقييم استراتيجية التنمية الاقتصادية

إن نجاح أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية، يتطلب وضع نظام واضح للمعايرة والقياس، بهدف التحقق السريع من مطابقة النتائج والإنجازات، بالأهداف المرسومة سابقاً، وذلك من خلال مراجعة آليات تطبيق البرامج والسياسات الموضوعية، كأدوات لتنفيذ الاستراتيجية التنموية.

لابد من الإشارة هنا، إلى أن عملية التقييم والمراجعة، هي عملية مستمرة تبدأ مع تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات استراتيجية التنمية، وليس بعد الانتهاء منها، وذلك بمقارنة مستويات الإنجاز، والنتائج المتحققة على أرض الواقع، بتلك المرسومة ضمن خطط العمل والإنتاج، ولا يقتصر التقييم على الإدارة الاقتصادية في المنطقة، أو تلك الجهات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية، بل يجب أن تتم مشاركة معظم الأطراف المجتمعية في عمليتي إعداد وتنفيذ استراتيجية التنمية، ومن ثم متابعتها وتقييمها أيضاً. وذلك للوقوف مباشرة على الأخطاء والانحرافات، التي قد تظهر أثناء التنفيذ، وبالتالي العمل على تصحيح الاختلالات، التي أدت إلى حدوث ذلك مباشرة، إضافة إلى ضرورة صياغة مؤشرات المشاريع التنموية بوضوح، للتمكن من إجراء المقارنات، ولقياس مدخلات ومخرجات المشروع، بما هو مخطط له، ومدى مساهمته في إنجاز البرنامج التنموي ككل.

تتناول مسألة المراجعة والتقييم، بالإضافة إلى رصد ومعالجة الانحرافات وعمليات المعايرة، عدة جوانب أخرى، تتعلق بتقييم البرامج التنموية، من خلال ملاحظة ودراسة أثرها على الفئات المستهدفة، وواقع أثر تطبيق برامج التنمية عليهم، ومقارنة أوضاعهم بالمراحل التي سبقت عملية تطبيق تلك البرامج نفسها، بعيداً عن المؤثرات الخارجة عن تلك البرامج داخل الاقتصاد، وذلك ضمن التكلفة المتوقعة لعملية التنمية، والتي يجب أن تكون المكاسب المحققة منها أعلى من تلك التكلفة.

النتائج والمقترحات

أولاً - النتائج

يقع على عاتق الإدارة الذاتية مهام كبيرة، من جهة تنمية المنطقة، وتحسين الواقع الاقتصادي فيها، لأن الأمر يتطلب الكثير من العمل، ووضع الخطط التنموية، وتهيئة البيئة الاستثمارية، وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية الخاصة بالحقل الاقتصادي، على أسس سليمة، وتتطابق مع الواقعين السياسي والاقتصادي، وبشكل يضمن استخدام الموارد المتاحة على نحو أكثر فعالية على المستوى المؤسسي، وبما يضمن الفعالية والكفاءة الاقتصادية العالية.

ومن خلال الدراسة السابقة تم التوصل إلى العديد من النتائج، سنوردها فيما يلي:

- 1- لا يحمل الاقتصاد المحلي في مناطق الإدارة الذاتية، أية سمة واضحة المعالم، على الرغم من أن فلسفة الإدارة الذاتية تطرح سمة الاقتصاد المجتمعي. إلا أن المؤسساتية والحالة السياسية ما تزال تسيطر على معظم مفاصل الاقتصاد في مناطق شمال وشرق سوريا، وهذا ما يطرح تناقضاً بين ما هو واقع من السياسات والآليات المعمول بها، وما تطرحه الإدارة من فلسفة وشعارات خاصة بالحقل الاقتصادي.
- 2- لا تمتلك الإدارة الذاتية - حتى اللحظة - فريقها الاقتصادي الخاص بها، وبناء عليه لا تمتلك أية استراتيجيات تنمية اقتصادية حقيقية، يمكن أن يؤسس لها الاقتصاديون. وما يحدث على أرض الواقع، أن الإدارة الذاتية تقوم فقط بمهمة إدارة بعض العمليات الاقتصادية في مناطقها، كالعمليات التجارية والزراعية، وتأسيس بعض المشروعات الصناعية المتواضعة.
- 3- تمتلك مناطق الإدارة الذاتية موارد اقتصادية كافية لإحداث حالة تنموية في مناطقها، إلا أنها تفتقد لرؤية استراتيجية في هذا الخصوص، إضافة إلى عدم امتلاكها إدارة اقتصادية متكاملة، قادرة على وضع الخطط التنموية ورسم السياسات اللازمة لتنفيذها على أرض الواقع.
- 4- لم تستطع الإدارة الذاتية حتى الآن تحقيق نتائج اقتصادية، يمكن القول عنها بأنها جيدة، مقارنة بما تمتلكه من موارد مختلفة، كالنفط والغاز، والمساحات الزراعية الواسعة، ويمكن إرجاء ذلك إلى عوامل مختلفة، كالحالة الأمنية، وطريقة التفكير الاقتصادي للإدارة ذاتها، أو لغياب الكفاءات الاقتصادية المؤهلة عن مراكز القرار التنموي، إضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة الملقاة على عاتق الإدارة الذاتية، وخاصة في الجانب العسكري، في هذه المرحلة غير المستقرة، التي تمر بها المنطقة خصوصاً، والبلاد عموماً.
- 5- تتأثر آليات عمل الإدارة الذاتية في الحقل الاقتصادي كثيراً بالحالة الأمنية والوضع السياسي، مما يترك أثراً سلبية على السياسات الاقتصادية، وعلى مستوى التفكير

الاستراتيجي في المنطقة. فتنصرف ضمن إفرازاتها وتأثيراتها في حدود آليات إدارية، لا تتجاوزها، لمستوى التخطيط لمديات طويلة أو حتى متوسطة.

6- لا تستطيع الإدارة الذاتية - وحدها - وبإمكاناتها المالية الحالية، الشروع بعملية التنمية الاقتصادية، لذلك يتوجب عليها إشراك القطاع الخاص، والقوى المجتمعية الفاعلة في الميدان الاقتصادي، كالنقابات، والاتحادات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، للتحضير لهذه الحالة، والمشاركة أولاً في اقتراح الخطط والسياسات المطلوبة، استناداً إلى الواقع الاقتصادي الفعلي، ثم المشاركة في تنفيذها، كلٌّ حسب دائرة نشاطه وتواجده، بهدف الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي، والتهيئة لعملية تنموية شاملة.

7- تعوز الإدارة الذاتية - في الميدان الاقتصادي - للكوادر البشرية المؤهلة، وللدراسات والأبحاث الأكاديمية الخاصة بالشأن الاقتصادي، لذلك فإن عملها يتعلق غالباً بمستوى قرارات إدارية، لتأسيس أو تسيير المشاريع الاقتصادية، وهذا ناجم عن عدم إيلائها الاهتمام اللازم بقضايا التخطيط الاقتصادي، ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بالتطوير. 8- ضعف الشفافية، وعدم نشر الإدارة الذاتية أية مؤشرات اقتصادية، وخاصة تلك التي تشكل الأرضية اللازمة لرسم الخطط والسياسات المستقبلية، كحجم الناتج المحلي، ومعدلات البطالة، ومستويات التضخم، وحجم التجارة الخارجية، وأعداد المشاريع المنتجة وحجم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، وغيرها من المؤشرات الضرورية، والتي تحتاج للتحليل، ووضع النتائج، لتكون أرضية للتخطيط المستقبلي.

ثانياً - المقترحات

بناء على ما ورد من تحليل ونتائج توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم بعضاً من المقترحات، التي تقدم رؤية حول مشروع التنمية الاقتصادية في مناطق شمال وشرق سوريا، وهي:

1- تكوين فريق اقتصادي من الأكاديميين والمتخصصين، وأصحاب الخبرات الميدانية في حقل التنمية الاقتصادية، وإعطاءهم صلاحيات واسعة للعمل باستقلالية، بهدف تحليل الواقع الاقتصادي الفعلي، ومؤشراته الرئيسية، والعمل على رسم استراتيجية تنموية واضحة المعالم للمنطقة، وعلى أسس علمية رصينة.

2- تفعيل دور مكتب التخطيط، وإعطائه الأهمية القصوى في الميدان الاقتصادي، ورصد المؤشرات الرئيسية، ليقوم بدوره الفعال في تحليل ورسم السياسات الاقتصادية، بهدف الارتقاء بالواقع الاقتصادي، وتطويره على أسس صحيحة، ووفق رؤى استراتيجية اقتصادية.

3- إعادة هيكلة المؤسسات الإدارية الخاصة بالشأن الاقتصادي، وتوزيع المهام فيما بينها وفق أسس علمية سليمة وتخصيصية، واستناداً إلى مبدأ التكامل في العمل، مما يضمن مستويات إنجاز حقيقية، ويساعد على التقييم والمراقبة، من خلال عدم حصر العمل الاقتصادي ومشاريعه بكل جهة على حدة.

- 4- تكليف الفريق الاقتصادي بوضع استراتيجية تنمية لمناطق شمال وشرق سوريا، تستند إلى الواقع الفعلي للمنطقة، وخصوصيتها الاقتصادية والسياسية، وتهدف إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالشكل الأمثل، وتسخيرها لخدمة تطوير المنطقة اقتصادياً، وتحسين الواقع المعيشي فيها.
- 5- العمل على وضع الخطط الاقتصادية على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وعلى أسس متكاملة، وضمن خطة اقتصادية وتوجيهية شاملة، وفتح الباب واسعاً أمام مشاركة القطاع الخاص في العملية الإنتاجية، بهدف توفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار من جهة، وتنويع وتقوية القاعدة الإنتاجية من جهة ثانية، مما سيوفر فرص العمل والتوظيف، وزيادة الاستثمارات، وبالتالي زيادة في حجم الناتج المحلي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- 6- إعطاء الأولوية في الخطط الاقتصادية القادمة، للمشاريع الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي، لما لهما من دور كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق القيمة المضافة، وتوفير السلع والمواد الضرورية للأسواق، وتحسين مستويات الأمن الغذائي في المنطقة، وتوفيرها فرص العمل والدخل لشرائح واسعة من الأفراد، قد لا تكون الإدارة الذاتية في قادم الأيام قادرة على استيعابهم وظيفياً.
- 7- إسناد وظيفة نشر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمكتب التخطيط، كجهة رسمية ومخصصة في الشأن الاستراتيجي والتخطيط الاقتصادي، بالاستناد لمبدأ الشفافية، مما يضع صورة واضحة أمام الفعاليات الاقتصادية المختلفة، والتي تملك نية العمل في الميدان الإنتاجي أو الخدمي، سواء كانت من القطاع الإداري التابع لمؤسسات الإدارة الذاتية، أو من القطاعات الأهلية الأخرى المختلفة، وخاصة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- 8- الإسراع باستصدار القوانين والإجراءات الخاصة بالواقع الاقتصادي، بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية وتنشيطها، وبما يضمن جذب وتوظيف رؤوس الأموال الخاصة، سواء المحلية أو الخارجية، مما سيزيد من حالة النشاط الاستثماري في المنطقة، ويرفع من سوية الأداء الاقتصادي فيها، ويزيد من أعداد المشاريع فيها، فيزداد الناتج المحلي، والتوظيف، وفرص العمل، والمداخيل، وكل ذلك سيكون كفيلاً بتحسين المؤشرات الاقتصادية في المنطقة، ويرفع من المستوى المعاشي فيها.

أخيراً..

الحقيقة القائمة الآن، أن المجتمع في مناطق شمال وشرق سوريا، حكومة ومواطنين، يقفون أمام تحديات جسام، اقتصادية وسياسية وعسكرية، وأمام فرص ومسؤوليات متزايدة، لا بد أن تحفزهم أكثر على العمل، ومواجهة الأزمات والمشكلات الاقتصادية بموضوعية وعلمية، حتى يستطيعوا توفير بيئة اقتصادية ملائمة للتطور والنمو، لضمان حياة كريمة لأبناء المنطقة.

إن النجاح والارتقاء بالواقع الاقتصادي في مناطق شمال وشرق سوريا، يتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف والقطاعات الاقتصادية، على الصعيدين الإداري والاقتصادي، ومشاركة الجهات المختلفة في رسم الخطط، وتنفيذ السياسات الاقتصادية، كلٌّ من موقعه، وبما يضمن عملاً جماعياً مجتمعياً متكاملًا، يهدف إلى الاستفادة من موارد المنطقة، وتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها، في ظل الأزمات الاقتصادية الخطيرة التي تعيشها سوريا، والارتفاع الرهيب لمعدلات التضخم، وما ينول المنطقة من آثار تلك الأزمات، ويؤثر على واقع العمل والإنتاج والاستهلاك، وعلى القدرات المالية الإدارة الذاتية، وارتفاع تكلفة النمو الاقتصادي في مناطقها.

وحيث تتمتع سياسة التخطيط الاستراتيجي بمكانة متقدمة جداً في سياق التنمية المستدامة، فإن هذا يتطلب من أصحاب القرار التوجه نحو رسم خطة اقتصادية شاملة، تستند إلى خطط قطاعية فرعية، وضمن استراتيجيات تنمية اقتصادية واضحة ومعلنة الأهداف والرؤى المستقبلية، بهدف وضع الاقتصاد المحلي على السكة التنموية السليمة، التي بدونها ستعاني المنطقة في قادم الأيام من أزمات واختناقات لن تحمد عقابها.

الوجه الدعائي لتركيا في حربها النفسية لتضليل الرأي العام

أوصمان علي

مقدمة

يُقال في سيكولوجيات التأثير الدعائي: من لم يمت برصاصة، فقد يُسم بكلمة، أو يُصدم بصورة (صادقة أو زائفة)، فلا توجد في علم اللغة والصورة كلمة بريئة وأخرى أقل براءة، وصورة محايدة وأخرى منحازة، بل توجد عمليات عصرية ممنهجة قائمة على أسس ونظريات علمية تستثمر علوم النفس، والاجتماع، والسياسة، والاقتصاد..، بغية زرع عقيدة مهجنة، أو نشر أفكار نمطية في كيان الأفراد والجماعات، وهو ما يُطلق عليه الكاتب الأمريكي شيللر بـ "بوتقة الصهر".

في فترات السلم، وأشدّها قبيل الحروب، وضمن مناطق النزاع والتنافس، تزداد الحرب النفسية ضراوة، وتتحوّل إلى أكثر الأسلحة الناعمة فتكاً لإخضاع العدو، والخصم، وكسب الرهان دون إطلاق سهم أو رصاصة، لذا أشاد نابليون بونابرت بالحرب النفسية حينما قال: "حرب العقول أقوى من حرب الأسلحة، والعقل دائماً ينتصر على السيف". (1)

فقديماً، وفي ظل الأساليب التقليدية للغزو وشن الحروب، تم توظيف التكتيكات النفسية المستترة في الخفاء، من نشر الأساطير المخيفة، وبناء أبراج من جماجم الضحايا، والاعتماد على صافرات الموت، ونشر الجواسيس في صفوف العدو، وديدهم في ذلك ضرب البناء النفسي، والقيمي، والاجتماعي، والعسكري للخصم، وإجباره على الخضوع والاستسلام.

في المقابل، ومع ما يشهده عالم الإعلام من تحوّل متسارع في تكنولوجيا المعلومات، والإبهار البصري، وبروز الرافد الرقمي الجديد، وتقدم الأبحاث العلمية (الشخصية، والنفسية على وجه الخصوص)، أصبحت الحرب الحديثة سيكولوجية بالدرجة الأولى، وعماها محاكاة الجانبين النفسي والعصبي للضحية، أما ميدانها فهو العقل، كما وأمسى الفرد أسيراً للتدفق الهرمي للمادة النصية والصورية التي يطلقها "حارس البوابة الإعلامية"، وفقاً لمأربه، وأجنداته، سيما مع تنوع، وتقدم طرق التضليل الإعلامي، وأساليب الإقناع القسري (غسيل الدماغ)، واختراق الشخصية، وما تلاها من تحوّل كلّ منهجٍ في التحكم بقيم وقناعات الجمهور إلى علم قائم بذاته.

في ضوء ما سبق قوله، سنحلل بطريقة علمية كيفية الاستراتيجيات والأساليب الناعمة والنفسية، التي توظفها وسائل الإعلام في حشد وتعبئة الرأي العام، إلى جانب تفسير دور القائم

على الاتصال في صناعة الإجماع، والقطيع الضال، وما يلازمهما من بلورة رأي (داخلي، وخارجي) مهجن، يخدم أجنات الجهة المرسله للمحتوى الإعلامي.

نتيجة لذلك، لم نجد أفضل من الخوض في التجربة الدعائية للإعلام التركي التي أحدثت إلى حد بعيد انعكاسات جمة على الاستقرار الاجتماعي، والسياسي، والفكري للمجتمعات، وكان لها أدواراً متقدمة أيضاً في التأثير على هوية وانتماء الأفراد في الداخل، والخارج، لذا تناولتها العديد من الدراسات، والأبحاث الإعلامية، والنفسية، والاجتماعية، واتخذتها موضعاً للتفسير، والتحليل.

أولاً: استراتيجيات التجنيد الدعائي لوسائل الإعلام

تعدّ عملية تعبئة الرأي العام، وحشده إعلامياً عبر تدجينه بسيل هائل من المحتويات الدعائية، معادلة ناجحة لترسيخ فكرة أو غرس معتقد، فالى جانب التأثير على قنوات وأذواق الجمهور، وعلى توجهاته وخياراته اللحظية، تنجح إلى حد بعيد في استغلال الأفراد، وإبقائهم في حالة من الإرهاق النفسي، وتجليد الذات.

لذا يمكننا هنا الاستشهاد بأساليب جوهرية، عميقة التأثير تلجأ إليها تركيا في حربها الإعلامية لتحويل توجهات الرأي العام، وتمثّل باستراتيجيات ثلاث هي:

أولاً: توظيف الإعلام المحلي والتابع

ثانياً: الغزو الناعم بالدراما والمسلسلات

ثالثاً: توظيف البناء والتفاعلية الرمزية

في السطور التالية سيتم البحث، والإحاطة بكل من هذه الاستراتيجيات على حدة، مع دعمها برؤى، ونماذج عملية من البيئة الاجتماعية، تغني مضمون الموضوع المبحوث.

أولاً: استراتيجية توظيف الإعلام المحلي والتابع

يجمع المختصون، وأصحاب التجربة والكفاءة الوظيفية أن لكل مهنة قيم وأخلاقيات، ومبادئ، ومعايير إنسانية لا يجوز المساس بها وتجاوزها، والخروج عن خطها العام، وفي عالم الإعلام تزداد هذه الضوابط صرامة، ويزداد معها مسؤولية الصحفي، والمؤسسات الإعلامية في وجوب احترام حاجات المجتمعات، وقيم وأفكار أفرادها الذين قد يتحولوا في ظرف لحظات إلى جنود، ينفذون تعليمات وتوجيهات القائم بالعملية الاتصالية، سيما حينما تتم آلية الاستمالة النفسية من خلال الجمع بين تكتيكات الجذب والإغواء.

من هنا، توظف منصات الإعلام التقليدي والجديد استراتيجية إعلامية متكاملة لترهيب الأعداء، والسيطرة على المجتمعات، وتستهدف من استثمار ساعات البث، وإطلاق المصطلحات، وإغراق الجمهور بمشاهد العنف والإثارة، إلى تجنيد الأنصار مقابل المال والرتب الوظيفية، وبالتالي تحويلهم إلى ببادق، وخلايا نائمة، يعملون لصالح سياسات الداعمين، والموجهين لوسائل الإعلام.

تأكيداً على ذلك توجهت تركيا، وعلى مدد زمنية متفرقة، إلى تجنيد العديد من الوسائل الإعلامية لصالح سياساتها، واستغلت هامشاً واسعاً من المساحة التحريرية، والزمنية في وسائل الإعلام لتميرير الأجندة السياسية، والدعايات الحزبية العابرة للحدود، مستفيدة من حاجة بعض الوسائل الإعلامية إلى الدعم المالي، والغطاء القانوني لضمان الاستمرارية، لذا خصصت دائرة الحرب المعنوية في تركيا ميزانيات ضخمة لضمان استمرارية هذه الوسائل في البث، ومن جهة أخرى استثمرت حيوية العلاقات التي تصلها مع بعض الدول كقطر، وأذربيجان على سبيل المثال، لتحقيق ما عجزت عنه قوتها العسكرية الصلبة، أضف إلى ذلك لجوء الحكومة التركية الحالية إلى تكميم الأفواه المعارضة لها، وفرض الكثير من القيود التحريرية، والشروط السياسية على الوسائل الإعلامية التي تبث من أراضيها، ونخص بالذكر الوسائل الإعلامية السورية المعارضة، ومعها كثير من المنصات الإعلامية التي تحول نهجها من تنوير الرأي العام، وزيادة وعيه إلى التسويق للدعاية، والسياسة التركية.

وفي هذه الجزئية من التجنيد الإعلامي، اعتمدت تركيا على عناصر جوهرية إضافية في كسب التأييد، والسيطرة على الرأي العام، وإضعاف الروح المعنوية للطرف المقابل، وتمثل ذلك بـ:

- 1- مهاجمة الخصوم بلغاتهم المحكية (تجربة قناة "TRT الناطقة باللغة الكردية" ضد هوية الكرد وتاريخهم المتجذر في منطقة ميزوبوتاميا "الهلال الخصيب").
- 2- استغلالها حالة الخوف والقلق والذعر، التي يعاني منها سكان المناطق الحدودية العراقية والسورية ذات الغالبية الكردية، وبالتالي تحاول الدفع بهم إلى الهجرة، أو الاستسلام نفسياً، من خلال إحاطتهم بدعايات مصورة، وشائعات، وأخبار كاذبة، لا أساس لها من الصحة.
- 3- إثارة القلاقل والخلافات بين بعض القوميات أو الطوائف، وتأجيجها، وشحنها، ومحاولة تلميع صورة الأتراك على أنهم أفضل الحلول لضمان حقوق الفئات المهمشة.

وهنا، كما تغزو الدعاية التركية عقول متلقيها لتضليلهم من خلال المحتوى الإعلامي المعروف على بعض القنوات المحلية كـ (راديو وقنوات TRT، ووكالة الأناضول، وصحف ستار، وجونيش..)، فإنها تستأجر في ذات الوقت الخطاب الإعلامي الصادر عن وسائل إعلام خارجية، تلازمها من حيث الأهداف، وسياسة النشر.

أقرب مثال للاستشهاد به في موضوع التجنيد الدعائي لوسائل إعلام خارجية هي قناة الجزيرة القطرية، التي لعبت منذ بدء ثورات "الربيع العربي" دوراً سلبياً مغايراً للأهداف التي كانت

تنادي بها ضد الحكومات الديكتاتورية سابقاً، فقد تحولت هذه القناة، وبحكم المحتوى المضلل الذي بثته عن أحداث الحرب السورية، إلى آلة دعائية لصالح تركيا وتنظيم "الأخوان المسلمين"، حيث انتهجت خطاباً إعلامياً محرصاً على العنف، والاقترال الطائفي، والإثني، فضلاً عن استغلالها حاجة السوريين إلى المعلومات، والأخبار المغيبة عن الإعلام الرسمي، لتكون مصدراً أساسياً لزرع الأفكار، وإعادة بناء القيم، والتوجهات السياسية.

كما استفادت في هذا الإطار بالنفوذ بقوة إلى عقل ونفسية الجمهور السوري، الذي يعاني من حالة الاغتراب النفسي، سيما في مناطق سيطرة المعارضة السورية، إذ يسيطر عليهم الشعور بالظلمية، والخيبة من تراجع الدعم الغربي، والدولي لهم، فأرادت تركيا أن تُشعرهم، ولو على الإعلام أنها الصديقة، والشقيقة، والمنقذة لثورتهم الشعبية.

بالطبع هذا ما فعلته أنقرة من خلال مخاطبة هذه الفئة من الجمهور بوسائل إعلام سورية من ذات البيئة الاجتماعية، واللغة المحلية، وتتقدم هذه الوسائل (محطة أورينت، وسوريا، وحلب اليوم، وفاسيون، والجسر، وغيرها الكثير..)، التي تتلقى الدعم المالي، والتعليمات السياسية الموجهة بشكل أو بآخر من حزب العدالة والتنمية التركي، في مقابل حفاظها على وتيرة التدفق الإخباري للمحتوى الإعلامي الذي يخدم مصالحها في المنطقة.

تسعفاً الذاكرة في هذا الصدد، استرجاع شريط الأحداث، والأخبار العاجلة، والتغطيات المباشرة، لما تم التمهيد له من غطاء إعلامي أحادي الطرح، وتهيئة نفسية، فضلت الجلاد على الضحية، قبيل توغل الجيش التركي برفقة الفصائل المحلية التابعة له في عفرين، ورأس العين، وتل أبيض، حيث تمت عمليات الإخراج السينمائي للأحداث الدموية هناك بحبكة تركية منمطة، استندت إلى تدفق ذخيرة، وسيل هائل من الأخبار غير الدقيقة، وصور، وفيديوهات مفبركة، وعروض تمثيلية مضللة خارجة عن سياقها الجغرافي، والزمني، وكانت الغاية من ذلك إحداث الخلل، وإضعاف الروح المعنوية في الأوساط المدنية، والعسكرية.

في المقابل تجاهلت هذه الوسائل إحقاق أي شكل من أشكال التوازن والموضوعية في العرض الإخباري للمحتوى الإعلامي، فلم تبت الجزيرة مثلاً أية مادة إعلامية تواكب وتمس ملفات التطهير العرقي، والتغيير الديمغرافي، والتهجير القسري، والانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها المناطق المحتلة من قبل القوات التركية، وسكانها المحليون، رغم إثبات التقارير الحقوقية (المحلية والدولية) بالأدلة والاحصاءات صحتها، بل على العكس من ذلك عرضت هذه الوسائل تقارير غير دقيقة/ ومجهولة المصدر، وبنيت أفلام دعائية تمجد الدور التركي في المنطقة، وتروج للعمليات القتالية التي تشنها الفصائل التابعة لتركيا ضد المناطق الكردية، حتى أن هذه الوسائل الإعلامية ونتيجة لسوء تخطيطها وانفعالها مع الأحداث أخطأت أخطاء فادحة حولتها إلى أداة لخدمة الإعلام السوري الرسمي، سيما ما يتعلق بالصبغة الإسلامية التي طغت على حركة الاحتجاجات في سوريا مع الأشهر الأولى من الأحداث.

ثانياً: استراتيجية الغزو الناعم بالدراما والمسلسلات

في عصر التكنولوجيا، والتأثير البصري لم تعدّ الوسائل الصلبة، والدموية في الإكراه كقيلة بإخضاع الخصوم، أفراداً كانوا أو جماعات، بل أمست قدرات الإغواء، والاحتواء الناعم من بوابة المسلسلات، والدراما هي الأكثر نجاعة في الإقناع، وصناعة الرأي العام، لذا تستحق أن تأخذ وصف "القوة المؤهلة لاستبدال الثقافات، والقناعات، بصمت" كما جاء في حديث الزعيم الهندي "جواهر لال نهرو" عن تأثيرات الإعلام في تغيير قناعات ومعتقدات، وبناء أخرى جديدة بصورة ناعمة، وجذابة. (2)

هذا النوع الدعائي من التأثير الإعلامي على الجمهور عبّر عنه أيضاً "جوزيف ناي" في أطروحته بعنوان: "القوة الناعمة"، حينما قال: "إننا لا نكتفي بتحطيم أعدائنا فقط، بل نجعلهم يفعلون بأنفسهم ما نريد بما يخدم مصالحنا"، وفي ضوء ما ذكر من أحاديث عن تأثير القوة الناعمة، نجد ان تركيا حطّت أشواطاً في عالم التسويق لدعاياتها الفنية (أفلام، ومسلسلات..) خلال الفترة الممتدة بين عام (2003-2012). (3)

وقد استطاعت التفوق على الأفلام والمسلسلات الهندية، والكورية..، جراء استفادتها من عوامل عدة تجمعها مع شعوب الشرق الأوسط، كتشابه العادات والتقاليد، والاشترك في الحدود الجغرافية، والانتماء الإسلامي، ومخاطبة الكثير من المجتمعات بقصص ومواد فنية تعود - أصولاً - إلى الموروث الثقافي والشعبي للشعوب غير التركية، وذلك لتسهيل السيطرة عليها ببيئة اجتماعية تجسدها، وبحيث يجد فيها كل فرد نفسه جزءاً من العمل الفني الموجه، ليندمج معها.

فضلاً عن ذلك، استطاعت دراسة حاجات ورغبات الجمهور الشرقي، والاستفادة من نتائج الدراسات العلمية، وقد تمكنت إلى حد بعيد أن تتوغل إلى كيانه النفسي والاجتماعي، من خلال استغلال القائمين على الانتاج السينمائي التركي لحالة الكبت الجنسي، وانخفاض تقدير الأفراد لذاتهم، والاحساس بالقلق وعدم الاستقرار، إلى جانب العصبية والعداء والعزلة الاجتماعية، وفقدان الغالبية الثقة بأنظمتهم السياسية، ليتم تأطير الأحداث، وقوليتها ببطولة تركية تصور الشعوب الأصلية على أنهم أتباع، والأترك فقط هم المخلصون، والمنقذون للأمة.

على هذا الأساس، برزت العديد من الأسماء والعناوين التي تم غرسها في ذاكرة الجمهور، حتى دفعت بفئة لا بأس من المشاهدين إلى محاكاة وتقمص شخصيات العمل الفني بصورة لا إرادية، بدءاً بشخصية مراد علمدار البوليسية في مسلسل "وادي الذئاب"، الذي كان أقرب إلى الفانتازيا التي تستعرض الأمجاد والبطولات الخيالية للأتراك، ومروراً بشخصيتي يحيى ولميس ونور ومهند في مسلسلي "سنوات الضياع"، و"نور" فضلاً عن شخصية كوسوفي، وما احتوته من استمالة للعواطف، وإثارة الجانب الغرائزي في شخصية المتلقي، من خلال

تطعيم الجمهور بجرعات متتالية من المشاهد الجنسية الخادشة للحياء العام، والمنافية لقيم المجتمع المحلي.

في المقابل، توجه القائمون على صناعة الدعاية التركية إلى تزيف الوقائع، وخلق صور ذهنية سلبية منمطة تناقض الأحداث الحقيقية، وتؤثر سلباً على أصول التنشئة الاجتماعية، وما يلزمها من تغيير المعارف، والمواقف، ونستشهد هنا بمسلسل "الأرض الطيبة" التي حاول من خلالها تركيا صناعة رأي عام داخلي وخارجي معادي لنضال الحركة الكردية في الجزء الكردي من تركيا، وتوسيم أفرادها بالإجرام، والإرهاب، وبالتالي تأليب الشعوب ضدها.

أما عن الوقائع التاريخية التي شهدت على المراحل المفصلية لتاريخ بعض الأمم في الشرق الأوسط، فقد شوهتها آلة الحرب الدعائية التركية من خلال تبني قناة "TRT" مسلسل "قيامة أرطغرل" والتي جسدت بحماسة المشاهد، وجاذبية الموسيقى التصويرية، والسيناريو الفني المتقن دور التركمان في النهوض بالإسلام، مع تجاهل الدور الهام للعرب، والأقوام الأخرى في التاريخ الإسلامي.

تماشياً مع ما قيل، وكى تحدث الدعاية التأثير الأكبر من خلال القوة الناعمة، استفادت الجهات الاتصالية علمياً من بعض نظريات التأثير الإعلامي، سيما تلك التي تحتاج إلى مدة لتحدث تأثيراً في المواقف، والمعتقدات، والقناعات، وتسمى بـ"التأثير طويل الأمد"، مثلها كمنظريّة "التطعيم" اللتان تنتجان في النهاية "مشاهداً جيداً" بالنسبة لهم، ينظر بعين الشك إلى تاريخ أمته، وشعبه، ومجتمعه، ويتصف بالتبذّر وعدم الاحساس بالمسؤولية، بعد أن يتباهى مع البطولات المصطنعة للأتراك، ونستدل هنا بالعرض الجاذب للأغاني، وشارات المسلسلات المعروضة، والتي تدمج بذكاء، وتخطيط بين الطابعين الشرقي "الإسلامي" والغربي، حتى دفعت - من حجم التأثير اللاعقلاني - بعض الشباب المتفاعلين مع العروض الدرامية إلى طلب الاجتياح التركي لدولهم، وتخليصهم من الفقر، والظلم، ونشر السلام.

أما ما عزز أكثر من فرص التأثير الناعم للدراما التركية على الجمهور الداخلي، والخارجي، هي نسب المشاهدة التي حصدها، والتي قدرت بـ 700 مليون مشاهدة، أي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. (4)

وكانت فئة المراهقين هي الأكثر مشاهدة، وتأثراً، سيما في النواحي المتعلقة بتأثير المسلسلات التركية المدبلجة على المراهقين، الذين يعدون الحلقة الأضعف، والأكثر بالابتعاد عن عفويتهم، وذواتهم الحقيقية، والتصنع في التصرف، لذلك أجرت مراكز الأبحاث والاستطلاع دراسات في هذا الشأن، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

23% من الأشخاص المشاركين بدأوا بطلب مستويات أعلى من الحرية الشخصية بعد فترة من متابعتهم لتلك المسلسلات التركية المدبلجة. وكذلك أكد 23% من المراهقين أن لتلك المسلسلات تأثيراً ملحوظاً على نمط حياتهم، حيث أنهم بدأوا بتقليد شخصياتهم المفضلة بطريقة اللباس، كما حاولوا تعلم طريقة تحضير الأطباق التركية، أو على الأقل تذوقها، عبر شرائها من المطاعم التي تقدم تلك الأصناف من المأكولات. فيما أعلن 14% بوضوح أن عدد ساعات نومهم قد تناقص بشكل ملحوظ، وبالتالي تأثرت جودة دراستهم وقدرتهم على معالجة المعلومات وحفظها واسترجاعها عند الحاجة. بينما 28% من المراهقين بدأوا بالتفكير بإقامة علاقة حب أو الزواج من الأشخاص اللذين يحبونهم، و4% من إجمالي المشاركين أصبحوا أكثر عاطفية وحساسة. (5)

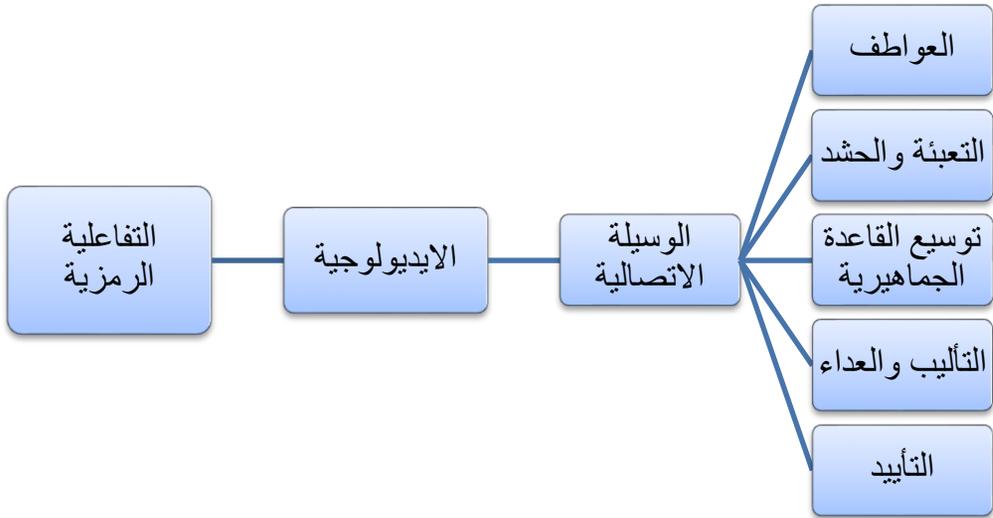
بكل الأحوال، ورغم أن حزب العدالة والتنمية أراد ملياً اللعب على وتر تمرير الايديولوجيا من خلال التأثير الفيديوي، لإسكات الأصوات المعارضة في الداخل من جهة، وزيادة فرض الهيمنة والسيطرة في الخارج، والتأثير على الاستقرار الاجتماعي والسياسي لكثير من البلدان المنافسة لها، وما رافقها من تخصيص ميزانية مالية ضخمة في سبيل انجاحها من جهة أخرى، إلا أنها شهدت في الآونة الأخيرة تراجعاً كبيراً لأعمالها الدرامية من حيث نسب المشاهدة، وكذلك العائدات المالية التي انخفضت بعد تراجع العديد من الفضائيات العربية عن العرض المسلسلات التركية المدبلجة، نتيجة توتر العلاقات بين أنقرة وعدة عواصم عربية خلال السنوات الماضية. وشكل هذا الأمر سبباً في تراجع العائدات المادية للدراما التركية، إذ حققت صناعتها خلال عام 2020 الماضي 15 مليون دولار أميركي فقط، بينما كانت تحقق قبل 5 سنوات نحو 80 مليون دولار سنوياً. (6)

ثالثاً: استراتيجية البناء و التفاعلية الرمزية

يؤثر الإعلام بوسائله المتعددة في أفكار الإنسان وقيمه وأخلاقه وتصرفاته أيضاً، فهذه الوسائل الإعلامية قدرة سحرية على التأثير في اللاوعي لدى الناس، وزرع الأفكار التي تطرحها في سلوكياتهم اليومية والحياتية، كما أنها تغير وجهة نظرهم في العالم الذي حولهم، وقد تقوم بعملية استبدال كامل للقيم، وزرع قيم أخرى بدلاً منها، من خلال تكوين صور نمطية وذهنية حول الكثير من الموضوعات. (7)

تعّد هذه الاستراتيجية واحدة من أهم الأساليب التي توظفها تركيا في إعادة بناء القيم، والقناعات، وتحقيق وظائف تطبيقية تمس قضايا الحشد السياسي لنظامها الحالي داخل وخارج الحدود.

عملية "البناء، والتفاعلية الرمزية" التي تعتمد عليها الأجهزة الإعلامية المروجة للسياسة التركية تركز -إلى حد بعيد- على توظيف المعاني، والرموز الدينية، والقومية التي تستميل الجانب العاطفي للجمهور، وتحاول إعادة بناء اتجاهاته، وتعبئته لصالح توسيع القاعدة الجماهيرية، وزيادة أنصار حزب العدالة والتنمية، وهذه العملية يمكن إيجازها من الشكل الواضح هنا.



انطلاقاً مما سبق ذكره، ولتحدث آلة الحرب الدعائية التأثير الأعمق ، تتلاعب تركيا بالعديد من الملفات ذات الأبعاد الدينية، والقومية، سيما التي تشكل قضايا رأي عام، وتجتمع حولها ردود الفعل الجماهيري، أي تحمل رمزية شعبية بالنسبة لكثيرين، وتدفع بهم إلى العنف والعدوانية للدفاع عن مبادئها، وهنا أكثر القضايا والملفات الساخنة، والحساسة التي استغلتها أذرع الإعلام والدعاية التابعة لتركيا في المنطقة، هي القضية الفلسطينية، وحالة الحرب مع إسرائيل، وكذلك ملف الايغور المسلمين في الصين، والتركمان في العراق..، وغيرها من الملفات الجامعة، والمؤثرة في الوسط الشعبي التي تحاول من خلالها أنقرة إيهام الرأي العام على أنها الراعية الرسمية لها، وفي الحقيقة تسعى لخدمة دعايتها السياسية في تحصيل العديد من الامتيازات من بوابة التلاعب بعواطف الشارع، وإثارة الجماعات المتأثرة بصورة هستيرية عدوانية لا تخدم غالباً ما يؤمنون به من قضايا.

وتجند في هذا الإطار الخطابات الشعبوية للرئيس التركي الحالي، والتسويق الإعلامي لبعض المصطلحات، والرموز الزمانية والمكانية التي تشكل أهمية بالنسبة لكثيرين، ويتم تغليفها بالبعد الاخلاقي ذات الطابع البراغماتي، المغاير في حقيقته لمجرى سير الأمور.

الاستساخ التركي للتجربة النازية في خلق رأي عام مهجن

للمقارنة أوجه عديدة متطابقة، وإن اختلف الطرف والتوقيت، فكما كان هتلر يأسر قلوب وعقول العالم بخطاباته الحماسية، ولغة جسده الانفعالية، وتركيزه على التلاعب بعواطف الألمان، وحاجتهم إلى النهوض على أنقاض الكارثة الاقتصادية التي حلت بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، يحاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان السير على ذات الخطى، مانحاً ذاته هالة من القدسية، والتبجيل، فهو يحمل في شخصيته جنون الرايخ الثالث وتهوره، ويجد في نفسه السلطان الإسلامي المستحدث، الذي يمتلك القدرة على إحياء العثمانية من جديد، ويستغل في هذا الإطار أهواء الأتراك المتطرفين، ليحشد في ظرف مناسبة أو دونها- جماهير حزبه من المتشددين والمنتفعين، ويسعى بالدرجة الأولى إلى تصدير صورة إيجابية إلى المنافسين والخصوم، مفادها أنه يتمتع بقدرات شعبية على الحشد والتأجيح، والتجنيد ضد دائرة النار التي تحيط به في الداخل والخارج، وغالباً ما تركز الدائرة الدعائية وأجهزة الحرب المعنوية الخاضعة للرئيس التركي على الاستفادة من متغيرات الحياة، ومعطيات العصر من خلال الخطب والشعارات والأغاني الحماسية والأناشيد التي تمجد شخصه، والتي تحاول الجمع السياسي بين الميول القومية للأتراك، واستمالة تمسك الإخوان المسلمين بالانفراد الديني بالسلطة.

بالضبط، هذا ما انتهجته سابقاً ألمانيا النازية في حروبها التوسعية للهيمنة على العالم، حتى وإن اختلف الهدف، إلا أن المسار هو ذاته، وفي نهاية المطاف انتجت دولة هرمة بلا رجال لا زالت تعاني من أثارها حتى يومنا هذا.

إذا رجعنا إلى الوراء قليلاً قبل ثلاث سنوات من الآن، فإن الأتراك وظفوا في حملتهم العسكرية ضد الكرد في منطقة عفرين، ذات الأساليب الدعائية التي روج لها وزير الدعاية والحرب النفسية الألماني جوزيف غوبلز، من خلال بث الشائعات والأخبار الكاذبة في الأوساط الشعبية، والتسويق للصور النمطية التي تشوه سمعة المقاتلين، والشخصيات الاعتبارية والرمزية في الوسط الشعبي الكردي، وكانت الغاية إضعاف الروح المعنوية للأفراد، مدنيين كانوا أم عسكريين، والتأثير على عواطفهم وسلوكياتهم، واتجاهاتهم، وهذه الأساليب وإن كانت تحمل آثاراً مختلفة التأثير من شخص لآخر حسب مستوى ولاءاته، وانتماءاته، إلا أنها في الحقيقة تشابه ما استخدمه القائمون على دعاية هتلر عندما تبنا نهج "نحن والشياطين"، موظفين سيكولوجيات الاتصال الجماهيري لشن حملات سياسية مضللة لغسل العقول، وإرباك الخصوم، والتلاعب بالرأي العام.

بالطبع، تمت تغذية فصول هذه الحرب السيكولوجية بالأساليب التقليدية ذاتها التي استخدمتها عديد من الدول، وفي مقدمتها ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، كإسقاط المناشير التحذيرية،

وتوظيف الطائرات، والألغام الصوتية، ومكبرات الصوت وتجنيد الطابور الخامس لبث الشقاق والعدوانية، وإحداث الخلل في الجبهة الداخلية للمناطق الكردية.

على هذا الأساس؛ تستغل دائرة الدعاية والتوجيه المعنوي التركية حالة عدم الاستقرار، والفوضى السياسية لخلق حالة من الشلل في المفاصل الحياتية، متبعة في هذا النحو التكتيكات الاستخباراتية، والعسكرية التي كانت تتبناها "داعش" لإسقاط الجيوش معنوياً، وتكرار المضمون الدعائي المستند إلى آلية الترهيب، والترغيب، والتكرار، والإبهار البصري، والسمعي في الإقناع.

تصنيع الإجماع والقطيع الضال

في الحقيقة، ومع تصاعد حالة العداء والاحتقان التي تعيشها تركيا مع محيطها الخارجي، ودخولها في أزمت أمنية، وسياسية، ودبلوماسية، أصبحت خيارات أنقرة أكثر تركيزاً على خلق بيئة إعلامية داعمة لها من أناس محليون، وآخرين في الخارج، لا يترددون في التأييد لشعاراتها، أناس هم أشبه بالقطيع الضال الصامت الذي استسلم للمرياع .

ويمكن الاستشهاد هنا بما قاله عميد الصحفيين الأمريكيين "والتر ليبمان" عن طرق خلق الرأي العام المخادع، حينما أشار بأن الجمهور يخضع لدعاية لا يؤمن بها تحت تأثير وسائل الإبهار اللغوي، والبصري، وبالتالي تتم السيطرة النفسية بتراتبية مدروسة على المتلقي، والتحكم باهتماماته، وجعله في "دوامة الصمت" من خلال متغيرات التراكمية، والشمولية، والتجانس في العرض، والتسويق الإعلامي. (8)

بناء على ذلك، نجدُ بأن الأدوات الناعمة التركية تتصدر قائمة الأساليب السيكولوجية التي استحدثت بعناية لتخلق جدلاً مدروساً، وتأثيراً بالغ العمق في البنية القيمية، والفكرية، والنفسية لشريحة لا يستهان بها من جمهورها الداخلي، والخارجي، ودفعها للتأليب، والعدوانية ضد خصومها، و"تصنيع الإجماع، والقطيع الحائر والضال"، وهذا ما فعلته في مصر والعراق أثناء فترة الاحتجاجات، حيث استطاعت النفاذ إلى نفوس شريحة واسعة من الأفراد من خلال مخاطبة العواطف.

هذا ما ساعد الدعاية التركية أكثر في الانتقال من تضليل الداخل إلى التوغل خارج الحدود، وبالتالي تحويل الميول، وإحداث تغييرٍ في اتجاهات البعض، هو التلاعب بالعواطف، وبالتالي عدم افساح المجال للتفكير بعقلانية، إضافة إلى فراغ ضعف الشعور بالولاء لدولتهم، وعدم الايمان برموزها الوطنية، وتراجع الثقة بالأنظمة السياسية من قبل الأفراد والجماعات (سيما الشابة منها، والمندفة)، وكذلك المتدنية من حيث مستوى الثقافة والوعي، والعاطلة عن العمل)، بسبب غياب معالم الحكم الرشيد، والسياسات الاستراتيجية الكفيلة بالحماية الذاتية من سهام

الحرب الإعلامية، وعدم إيلاء الأنظمة والحكومات الأهمية المطلوبة لاستثمار العقول الفذة، والطاقات الشابة الكفيلة بالبناء والإصلاح.

تعينة الطابور الخامس

صعد كثيراً في العقود الأخيرة مصطلح "الطابور الخامس" -يعود جذور تسميته إلى الحرب الأهلية الإسبانية- ليشير إلى الجواسيس والعملاء المحليين السريين الذين يشكلون السند المحلي للتأمر، وتدبير المكيدة لصالح الجهات التي يعملون لصالحها.

ونظراً لأهميته في الحسم، جندت تركيا هذا الجهاز كأحدى أبرز الأدوات النفسية لاختراق خطوط الخصوم، حيث تمكنت إدارة العمليات النفسية في جهاز دعايتها من استمالة مرتزقة سوريين في المناطق التي تسعى لضمها، بغرض إحداث البلبلة والذعر في البنية الداخلية، وتزويد السلاح التركي بالإحداثيات الدقيقة ليتم استهداف الشخصيات الفعالة، والقطاعات الحيوية، العسكرية، والأمنية، والمدنية في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، سواءً أكان شكل الاستهداف بالطائرات المسيرة أو المدفعية الثقيلة.

وهذا السلاح، القادر على حسم الكثير من المعارك، والتأثير سلباً على الجبهة الداخلية من خلال بث الشائعات (الذباب الإلكتروني)، والفوضى، يتم شراؤه، وكسب ولاءه من خلال المال المدفوع أولاً، والوعود الوهمية بالحصول على الرتب، والمناصب في هياكل المؤسسات التي ستخضع لإدارة الجهة التي تخدمها ثانياً، ولعل الاجتماعات التي عقدت في حضن تركيا سابقاً باسم "إنقاذ عفرين"، واليوم تحت شعار "إنقاذ كوباني" ماهي إلا استكمال لشراء تركيا ندم بعض التشكيلات التي تمولها، وتجندها لإضفاء الشرعية على سياستها في المنطقة، وأقرب النماذج إلى هذا نوع من الارتهان للخارج "رابطة المستقلين الكرد السوريين"، ودورها السلبي المأجور في عفرين.

بالطبع، لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فعلاوة على زرع العملاء المأجورين، تمرر الأجهزة الإعلامية الداعمة للسياسات التركية كثيراً من الأكاذيب، عبر استغلالها الضعف المهني، وخلو المؤسسات الإعلامية التابعة للإدارة الذاتية في سوريا مثلاً من وحدات وفرق التحقق من المحتوى قبل نشره، وغياب أي دور فعال للدعاية المضادة، بل على العكس من ذلك أصبح كثير من الناشطين والإعلاميين في جسم هذه الإدارة فريسة لمشاركة أخبار غير صحيحة، وصور مفبركة، أحدثت ولا تزال تحدث تأثيراً قد يضاهاه فاعلية الجواسيس في إرهاب نفسية الجمهور.

غالباً ما تكون غاية الناشرين المحليين كسب الشهرة والسبق الصحفي الزائف على حساب احترام أخلاقيات المهنة، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، فكثيراً ما يتحول مجرد سماع أي صوت إلى انفجار عنيف، أو استهداف بالطائرات المسيرة، أو رصد لخبر

كاذب عن تحشيدات عسكرية إلى مادة إعلامية سباقية يتم تعميمها خلال لحظات على منصات التواصل الاجتماعي، دون التأكد من صحة المعلومة والمصدر أو صلاحية الصورة، ومصداقيتها، وهذا ما يصب -بشكل أو بآخر- في خدمة الحرب النفسية التركية، سيما أن آلية التغذية الراجعة من جانب الجمهور المتلقي تصبغ سلبية، ومقولة، وتتناغم مع الرواية التركية الهادفة إلى إسقاط الجمهور معنوياً.

.. الخلاصة ..

بناء على ما سبق تقديمه، يظهر لنا جلياً قوة الحرب النفسية، ونجاعة أدواتها الدعائية في إحداث التأثير، والسيطرة على قنوات وسلوكيات الجمهور، سواء كان ذلك عبر تجنيد أجهزة الإعلام، أو عبر العملاء المحليين السريين، وما يلازمهما من قولبة الأحداث، وتمييط الصور السلبية وتسويقها ضمن إطار منسجم مع خطوط محددة مسبقاً، لكن في النهاية تتوقف فرص هذا التأثير النفسي إلى حد كبير على مدى وعينا الإعلامي باستراتيجيات التأثير والهيمنة على العقول، والعواطف، وامتلاكنا القدرة على تكذيب المواد غير الصحيحة، وتزييفها، ومواجهتها بالحجج والبراهين المنطقية الملموسة، والاستعانة بأخصائيين نفسيين في عالم الإعلام، مهمتهم كشف الأساليب التي تحقق الحماية النفسية للجمهور، وللقائم بالاتصال من شر المعلومات الكاذبة، إلى جانب أهمية إكساب العاملين في حقل الإعلام المعارف التي تؤهلهم للعمل بمهنية، وأخلاق، وعلم وتدبر، بحيث تقيهم من مأزق نشر أي دعاية تخدم أغراض واستراتيجيات العدو، ويمكننا في هذه المجال الاستفادة كثيراً من نتائج إجراء الأبحاث والدراسات العلمية من قبل الباحثين والاكاديميين، لا سيما تلك التي تحلل أساليب الحرب النفسية، والدعاية الايديولوجية، وتبحث في استمالاتها العاطفية والعقلية الهادفة لترهيب الخصوم، وبالتالي نصل إلى تأمين جبهة داخلية متينة، وصلبة قادرة على مجابهة أساليب العدو في الحرب المعنوية، والسيطرة على العقول، وإثارة الشك في النفوس.

المراجع:

- (1) "الحرب النفسية". موقع أرمي تيش، (تاريخ النشر 22 مايو/ أيار 2018، تاريخ الدخول 18 نوفمبر/ تشرين الأول 2021): <https://cutt.us/xvt3g>
- (2) "معلقة أردوغان بمسلسل قيامة أرطغرل". وكالة فواصل، (تاريخ النشر 5 مايو/ أيار 2019، تاريخ الدخول 25 نوفمبر/ تشرين الأول 2021): <http://www.vawassil.info/?p=14295>
- (3) بكر، ياسر. "حرب المعلومات". مطابع حواس، ص106، (تاريخ النشر 2 يناير/ كانون الثاني 2017، تاريخ الدخول 29 نوفمبر/ تشرين الأول 2021): <https://cutt.us/lQQHB>
- (4) "تأثير المسلسلات التركية على المراهقين". موقع المرسل، (تاريخ النشر 4 يونيو/ حزيران 2020، تاريخ الدخول 31 نوفمبر/ تشرين الأول 2021): <https://www.almrsal.com/post/917187>
- (5) مرجع سابق ذكره <https://www.almrsal.com/post/917187>
- (6) "سلاح أردوغان لنشر العثمانية الجديدة.. عائدات الدراما التركية تتراجع بـ2020". موقع العربية نت، (تاريخ النشر 11 يناير/ كانون الثاني 2021، تاريخ الدخول 30 نوفمبر/ تشرين الأول 2021): <https://cutt.us/VpDHi>
- (7) "تأثير الإعلام على القيم الأخلاقية والاجتماعية". سطور، (تاريخ النشر 28 يوليو، تموز 2020، تاريخ الدخول 31 نوفمبر/ تشرين الأول 2021): <https://cutt.us/hyPFc>
- (8) "نظرية دوامة الصمت؟". موقع هارفارد بزنس ريفيو، (تاريخ الدخول 27 نوفمبر/ تشرين الأول 2021): [https://cutt.us/4ynCg"K/VDM](https://cutt.us/4ynCg)

الفصل الثاني

قضايا رهنه

خيارات "بايدن" لتصحيح المسار الأمريكي في سوريا

مركز الفرات للدراسات

أضحت سوريا خلال أزمتها الحالية إحدى المحطات التي تعكس مسار نجاح أو فشل الإدارة الأمريكية إزاء سوريا، فبالرغم من رؤية الإدارتين اللتين سبقتا إدارة "بايدن" بتحقيق الأهداف وفق مقاييسهما في محاربة الإرهاب، إلا إن الحالة المأساوية في سوريا، والتي أعقبت فترة حكمهما، مثلت فشلاً ذريعاً لسياستهما ضمن هذا البلد، وهذا ما أشار إليه مسؤولون من أمريكا نفسها، كتأكيد المسؤول الأممي "جيفري فيلتمان" في يناير 2021 لصحيفة "الشرق الأوسط اللندنية" بأن السياسة الأمريكية في كل من إدارتي "أوباما وترامب" فشلت في تحقيق نتائج ملموسة إزاء أهداف واشنطن".

فاستراتيجية إخراج أمريكا من مستنقع الشرق الأوسط، وتقليص نفوذها، كما حصل في عهد ترامب، بعد الإعلان عن القضاء (الظاهري) على داعش، يعني ترك المجال مفتوحاً بشكل أو بآخر أمام جهاديين ومتطرفين وأنظمة دكتاتورية بالاستمرار، وتعزيز نفوذهم؛ والسماح لروسيا بالوصول للمتوسط وأقصى الغرب في سوريا، ولإيران بتمكين نفسها في شمال شرقها.

إلا إن الضغوط التي تتعرض لها إدارة "بايدن" بشأن إنهاء حروب أميركا إلى الأبد، وخاصة في أفغانستان، أكبر مما هي عليه في سوريا، لأن أفغانستان أقرب إلى أعداء أمريكا - إذا صح التعبير - وهي روسيا وإيران، أما في سوريا فالوضع مختلف.

فالمناورات الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية، التي تسعى لبسط نفوذها في سوريا، تجعل من الوجود الأمريكي بمثابة ثقل استراتيجي لمعالجة الخلل في موازين القوى، مقابل النفوذ الروسي والإيراني في المنطقة، الذي استثمر الانكفاء الأمريكي في ظل إدارتي "أوباما وترامب"، ليقابله صعود واضح لنفوذهما، ويصبحان الفاعل المؤثر في العديد من الملفات، والتي تمثلت في التحالفات الصلبة - بعيداً عن الفلك الأمريكي - بينهما وبين النظام السوري والمليشيات الشيعية؛ وتوافقات الضرورة، كالتقارب مع الصين، بما يخدم مصالحهما الحيوية ويدعم رؤيتهما الاستراتيجية في الشرق الأوسط. كل ذلك حدث نتيجة غض الطرف من قبل الإدارتين الأمريكيتين السابقتين، مما ساهم في تصاعد نفوذ الآخرين ومليشياتهم.

فماذا يترتب على الإدارة الجديدة "إدارة بايدن" من أعمال إذا اختارت البقاء في سوريا؟ وأي خيارات تمتلكها لتصحيح المسار؟، بما تفرض فيه واقعاً جديداً، يتحول إلى إنجاز لها في سوريا.

لتصحيح المسار الأمريكي، يتوجب على الإدارة الجديدة القيام بخطوات حقيقية؛ ولعب دور المؤثر الرئيسي في الحالة السورية، لإنهاء حالة الحرب والفوضى؛ وهذا ما يتركز بشكل رئيسي في اتجاهين:

الاتجاه نحو التمكين على الأرض

تأتي خطوة العودة الأمريكية إلى سوريا، في ظل إدارتها الجديدة، كأهم الخطوات من أجل تمكينها على الأرض، وهذا لن يتحقق بدون التعاون مع شركاء محليين؛ فهي تدرك إن فك أي ارتباط لها مع حلفائها على الأرض في سوريا، وبشكل خاص قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، أو تقليص مساعداتها ودعمها لهم، سيؤدي إلى خلق صعوبات أمام تصحيح المسار، أو تحقيق أي هدف، خاصة بعد تعافي علاقتها معهم. والتي تدهورت إثر القرار الذي اتخذته الرئيس السابق ترامب بسحب قوات بلاده من مناطق شمال شرق سوريا قبل التوغل التركي، والذي علّق عليه بريت ماكغورك المبعوث السابق للتحالف الدولي لقتال تنظيم داعش، والمستشار الحالي في مجلس الأمن القومي الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "إنها شكّلت انقلاباً كاملاً على السياسة المرسومة سابقاً".

قوات سوريا الديمقراطية هي الحليف الأساسي لتنفيذ أي مهام؛ وتحقيق أية أهداف للإدارة الجديدة يكمن في استمرار دعمها وتمكينها لهم علناً. فإدارة "اوباما" أخفقت في البداية عندما ركزت على تقديم مساعدات انسانية، وعسكرية سرية، لإنشاء قوة معتدلة بعدد محدود وغير منظم، وانتهت بنتيجة غير مرضية، كونها كانت مشوشة ومختلطة مع أهداف أخرى كالإطاحة بالنظام السوري، ولم تحقق إلا جزءاً يسيراً من أهدافها في محاربة "داعش"، وذلك عندما ركز على تأسيس حليف قوي على الأرض، وساهم في ثباته، ليؤسس قوة منظمة بمختلف الأطياف، في شمال وشرق سوريا تحت مسمى "قوات سوريا الديمقراطية".

نجاح الإدارة الأمريكية الجديدة مع حلفائها قوات سوريا الديمقراطية، يستوجب قيامها بزيادة دعمها من خلال تقديم التجهيزات والمعدات العسكرية المتطورة لهم، وتقديم المعلومات الاستخباراتية، وتوفير الدعم الجوي، وعدم التفكير بالانسحاب في الوقت الحالي لأن أي انسحاب لأمريكا، يعني اكساب خصمها وخصم قوات سوريا الديمقراطية قوة أكبر، وخلق فراغ أمني يستغله المتطرفون وغيرهم. وهذا ما حذر منه مسؤولون أمريكيون، بأن "أي انسحاب للقوات الأمريكية في الوقت الراهن سيشل قوات سوريا الديمقراطية، ويجبر مقاتليها على التراجع لمناطق ذات مساحة أصغر، ويجبرها على تسويات مع النظام السوري، وروسيا".

الاتجاه نحو دور "الفاعل المؤثر" في المعادلة السورية

ما ورثه بايدن من سابقه، هو تقلص النفوذ الأمريكي في سوريا، مما جعل من دور أمريكا غير مؤثر، ودون مغزى؛ وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الأمريكي الجديد "أنتوني بلينكن" بأنه في الوقت الذي كان لدى الولايات المتحدة نفوذ في سوريا لتحقيق بعض النتائج الإيجابية، لسوء الحظ قامت إدارة ترامب بتحويل ذلك إلى انسحاب كامل"، كما انتقد "بلينكن" إدارة الرئيس أوباما، حين تغاضبها عن تخطي النظام السوري للخطوط الحمراء، ولم تتخذ أي خطوة تجاه ذلك، وهذا ما أنقص من هيبة الولايات المتحدة".

فشل الإدارتين السابقتين، يكمن في تعاملهما مع القضية السورية على أنها قضية ثانوية، والتركيز على محاربة الإرهاب فقط، دون الالتفات لعملية الاستقرار، مما عكس فشل السياسة الخارجية الأمريكية في سوريا خلال فترة الرئيسين السابقين، فواقفهما بتجنب أي حرب في سوريا وعدم إرسالهم قوات برية إليها، فتح المجال للروس والاييرانيين بالتدخل والتمدد، وتوسيع مناطق نفوذهما، ودعم النظام السوري، دون التخوف من أي رد فعل أمريكي؛ وبالاستناد إلى شرعية زائفة.

انتهت الإدارة الجديدة إلى هذه التجاوزات، لذلك قامت ببعض الخطوات التي تعيد لها ثقلها في المشهد السوري، وذلك بتصحيح مسارها وإعادة الأمور إلى نصابها من خلال تمكين نفوذها العسكري، حيث قامت بتنفيذ ضربة عسكرية في 25 فبراير 2021، هي الأقوى من نوعها، ضد بعض الميليشيات المدعومة إيرانياً، كرسالة مباشرة لإيران على استخدام القوة. ونشرت مدرعات "برادلي" القتالية في سوريا، كتحذير لروسيا بعدم العبث مع الأمريكيين، وهو ما صرّح به كينيث ماكنزي قائد القيادة المركزية الأميركية، عند زيارته في مايو 2021 لقائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبيدي، وللقواعد الأمريكية المنتشرة في شمال وشرق سوريا، "بأنها خطة مناسبة بسبب التواجد العسكري الروسي في المنطقة الشرقية" وتأكيداً لاستكمال مهمتهم العسكرية بثبات، ووجودهم، وقدرتهم على الظهور. بالإضافة إلى استمرار دعمهم للقوات المحلية "قسد" كمهمة رئيسية، كما ورد سابقاً في كلمة له أمام مؤتمر معهد الشرق الأوسط في فبراير 2021 أن الولايات المتحدة تعمل على "تمكين الشركاء المحليين على مقاتلة "داعش" بدون مساعدة من أحد".

في السياق، نذكر ما أشارت إليه "ميليسا كاردونا" الملازم بالجيش الأمريكي، والمتواجدة في شرق الفرات، وفق صحيفة لوس انجلس تايمز أن مدفع هاوتزر M777 العملاق، في وضع الخمول، حيث لا يوجد الكثير من عناصر التنظيم لاستهدافهم، ومع ذلك فإن جنودنا يطلقون قذيفة بعيدة المدى كل أسبوعين على مناطق نائية، يُعتقد أنها تأوي مقاتلي التنظيم، فقط لتذكيرهم "أننا ما زلنا هنا"؛ فهذا الوجود يمثل أداة ضغط على تنظيم الدولة "داعش"، وعلى أي قوى أخرى.

كل ما سبق يؤكد أن أمريكا أرادت أن تقول للجميع بأنها لا زالت موجودة في سوريا، وهذا الوجود - بغض النظر عن العدد - سيشكل تمكيناً لقدرات حلفائها على الأرض، إلا إن كل هذه الرسائل والتحركات تأتي في إطار التمكين وإعادة التموضع، كجزء من الخطة العسكرية، لكنها لن تكون كفيلة بتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى، ما لم تتزامن مع خطة سياسية لدعم الاستقرار في شمال وشرق سوريا.

مهمة الولايات المتحدة لم تنته بعد، ولن ينتهي الأمر بالقضاء على الإرهاب. في العراق مثلاً، وبعد إسقاطها لنظام صدام حسين، انقسمت السلطة وعائداتها بين كتل سياسية وعسكرية وعرقية مختلفة، ووُدد سقوط النظام العراقي جماعات إرهابية أكثر خطورة على أمريكا، كالمليشيات الشيعية التي لا تتوقف عن مهاجمة قواعدها العسكرية إلى اليوم، فحُرب النظام والتطرف لا يكفیان، إن لم يقترن ذلك بدعم الاستقرار السياسي.

لذا لدى الإدارة الأمريكية الجديدة في سوريا فرصة لدعم حلفائها سياسياً، والانطلاق نحو الاستقرار، فالمسألة لم تعد عسكرية فقط، وإنما عليها الانخراط سياسياً، لتقديم الدعم اللازم في المناطق التي حرروها من الإرهاب، والبقاء في الجوار معهم، حتى الوصول لحل سياسي.

يجب أن تتزامن العمليات العسكرية الأمريكية في سوريا مع عملية سياسية واسعة وعلى مختلف الصعد، فتأسيس حكومة فاعلة لقوات "قسد" في مناطق سيطرتها، والاعتراف بها، يضيفي استقراراً أكثر، من شأنه أن يصحح مسار الإدارتين السابقتين، لضمان عدم قدرة داعش على تجنيد السكان المحليين، واستمرار الشركاء - "قسد" - على الأرض كقوة رادعة، وتعزيز نفوذها كموثر رئيسي، وطرف فاعل لحل الأزمة السورية، بعيداً عن مسارات التسوية الأحادية كاستانا، والانطلاق إلى مسارات بتسوية جديدة، تناسبها وشركاءها "قسد" في المقام الأول.

وفي الختام... يمكن القول إنه إذا كان الأمريكيون ينظرون إلى المنطقة كخطر لا بد من تجنبه، فهذا لن يعزلهم عنها، فالإدارة الأمريكية حتى الآن، واجهت - ولا تزال - قرارات صعبة حيال مراجعاتها السياسية المتعلقة بمغادرة الشرق الأوسط، لذا لن تكون بمعزل عن العنف المستمر فيها، وستسمح بنمو الجماعات المعادية لها على اختلاف مشاربهم.

المهمة التي بدأ بها أوباما بحاربة تنظيم داعش، وزعم ترامب بأنها توجت بالقضاء على الخلافة المزعومة، خلقت فوضى، وأزمة شائكة ومعقدة فيما بعد؛ ولتجنب بايدن ما يلاحق سابقه من فشل في سوريا، لا بد من تصحيحه لهذا المسار، للقيام بدور أفضل، لأن تعزيز الوجود العسكري هو ترسيخٌ لمناطق النفوذ، والدعم السياسي سيساهم في تغيير التوازنات الخاصة بما تتناسب ومصالح الولايات المتحدة.

قمة بايدن وأردوغان.. لا نتائج ولا انفراجة في العلاقات

مركز الفرات للدراسات

باستثناء الصورة التي جمعت الرئيسين الأمريكي والتركي، خلال اجتماعات حلف شمال الأطلسي المنعقدة في بروكسل 14 يونيو 2021، والتي بدت إيجابية إلى حد ما؛ فإن نتائج اللقاء الذي استمر لمدة 45 دقيقة، كأول محادثة مباشرة بين الرئيسين، لم تكن بذات الوصف.

فاللهجة المتفائلة للالتنين، لم تقدّم أية نتائج أو تفاصيل حول كيفية إصلاح العلاقة بين البلدين، ولا إبراز أي خطة لتخفيف التوتر بينهما. فالعلاقة التي كانت تربط "أردوغان" مع سلف بايدن "ترامب"، كانت نابغة عن نهج جديد قائم على العلاقة الشخصية بين الرئيسين، لحل خلافاتهما. وهذا ما كان يعوّل عليه أردوغان، خلال لقائه مع "بايدن"، نظراً لتراكم الخلافات، بعد صعود الأخير، وانتقاده الشديد لتركيا أردوغان، الذي وصف العلاقة بأنها أكثر توتراً منذ 20 عاماً، فكان اللقاء فرصة للتطرق لحلها في قمة بروكسل.

لكن يبدو أن تراكم الملفات الخلافية، معقّد، وأكبر من أن يتم حلها اعتماداً على علاقات شخصية، كما كان يحصل بين "أردوغان وترامب"، فعندما يُوجّل البحث في القضايا إلى اجتماعات لاحقة، على مستوى فرق أمنية وسياسية، فإن ذلك يشير إلى أن لقاء القمة كان بلا نتائج، بسبب صعوبة التوافق، ونظراً لعمق الخلاف حول قضايا معقدة؛ يمكن اختصارها كما يأتي:

منظومة الصواريخ الروسية S-400

وهي من الملفات الشائكة بين الطرفين، وإحدى القضايا التي لم يثمر لقاء الرئيسين عن أية نتائج لحلها. فتصريح الرئيس التركي عقب لقائه مع بايدن، حول مسألة شراء أنقرة منظومة الدفاع الروسية S-400"، وثبات موقفه منها، تُلزم مع عدم ظهور أي موقف أمريكي حيال هذا الملف. وهذه إشارة واضحة لعدم التوصل إلى أية نتيجة، أو تحقيق أي نصر لصالح أحد الطرفين. فهي من نقاط الخلاف الرئيسية التي لا تحل في 45 دقيقة، لاستحالة تراجع تركيا عن الصفقة، كونها تخصّ أمنها القومي، بحسب تصريحات مسؤوليها، الذين يبدون رغبة تركيا في التفاوض حول استخدامها فقط، وليس التراجع عنها، مع إصرار الولايات المتحدة على تراجع تركيا عن الصفقة برمتها، وهي خطوة قد تضر بعلاقة تركيا مع روسيا، وتقضي إلى نتائج سلبية في العديد من القضايا والمصالح الاستراتيجية المشتركة بينهما مؤخراً.

كل ما سبق، مؤشراتٌ توحى بصعوبة الوصول إلى أية انفراجة، أو بوادر لحل هذه القضية، كونها لم تحمل أية نقاط، أو تقاطعات مشتركة بين الطرفين.

دعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد)

وهي من القضايا العالقة بين الطرفين، وإحدى نقاط الخلاف الرئيسية، كسابقتها، نتيجة الدعم المستمر للولايات المتحدة لقوات سوريا الديمقراطية، لمواجهة الإرهاب، ورفضها قطع العلاقة معها، مقابل موقف تركيا الراض لهذا الدعم منذ البداية.

وشكّلت هذه المسألة، إحدى الملفات التي حملها أردوغان، لعرضها على بايدن، وحلها على مستوى شخصي، كما كان يفعل مع "ترامب"، بعد فشل المحاولات سابقاً، بالإضافة إلى تصريحات العديد من المسؤولين في إدارة بايدن، والتي كانت ضمن إطار توجه الإدارة الجديدة بالاستمرار في دعمها لمقاتلي سوريا الديمقراطية.

فكانت إحدى مخرجات هذا اللقاء، هو عدم التوافق حول هذا الموضوع، وتأثيره السلبي على الجانب التركي، خاصة عندما عبر الرئيس التركي عن أسفه، لاستمرار المفهوم المنحرف لبايدن، الذي يميز بين المنظمات الإرهابية، ويقوم بالتصنيف على أساس "إرهابي جيد وآخر سيء"، وإن هذا الموقف سيُشجّع على الإرهاب، يأتي هذا التصريح ليؤكد الرد الأمريكي في الحفاظ على مواقفه، ورفضه لمطلب تركيا بإيقاف هذا الدعم، أو تقديم أي مواقف إيجابية حيال هذا الملف، أو تعبير أي اهتمام لشكاوي تركيا تجاهه.

عرض تركي غير قابل للتطبيق

أصبح أردوغان داخل حلف الناتو، كالمفسد الأكثر وضوحاً، والحليف الخطير؛ لدوره المثير للمشاكل ضمن هذا الحلف. كاتفاقيات شراء الأسلحة من دول غير الأعضاء في الحلف، وتباهيه بشراء منظومة S 400؛ ومنعه لخطة الدفاع المشترك لحلف الناتو عام 2019 في بحر البلطيق، ضد أي هجوم روسي محتمل ضد دولها. وبحسب رويترز فإن "الأتراك باتوا يحتجزون سكان أوروبا الشرقية كرهائن، ويمنعون الموافقة على هذا التخطيط، حتى يحصلوا على تنازلات"؛ بالإضافة إلى تخفيف تركيا حدة نبرتها بشأن الهجمات الإلكترونية الروسية، والتي تستهدف الولايات المتحدة.

ونظراً للالتزام المتين لبايدن تجاه الحلف، والذي يأتي على رأس جدول أعماله. جعلت فجوة المشاكل كبيرة بينه وبين أردوغان، خاصة فيما يتعلق بالتوترات الإقليمية، والتي تمتد من سوريا إلى ليبيا، إلى شرق المتوسط، ونشاطها المعادي لأعضاء الحلف، لدرجة الوصول إلى مناوشات، كما حصل بينها وبين اليونان وفرنسا؛ وهي مشكلة تفاقمت بسبب عدم معالجتها، حيث وصفتها صحيفة نيويورك تايمز بـ "الفيل في غرفة الناتو"، كنايةً عن حجم المشاكل الكبيرة التي تسببت بها تركيا داخل الحلف، وصعوبة ضبطها.

فكانت الخطة التركية، لإعادة دورها الأمني في الحلف، وإبراز نفسها كمحور أساسي فيه، هي عرضها لحراسة وتشغيل مطار كابول بعد انسحاب الولايات المتحدة، كخطوة استباقية لتخفيف الضغط الغربي على أردوغان، والرضوخ لإرضاء الولايات المتحدة، بتأكيد دورها كجندي للناو، والمساومة بها لحل القضايا العالقة، ولو جزئياً.

إلا إنها ورقة ضعيفة، وغير مجدية لاستعادة هذا الدور، وإظهار حسن النوايا؛ فمن ناحية هدّدت حركة طالبان بمواجهة أية قوات أجنبية متبقية، وأصرّت على انسحاب كافة القوات الأجنبية من البلاد، ورفضت العرض التركي. ومن ناحية أخرى أشارت الولايات المتحدة إلى مخاوفها في مدى إمكانية الاعتماد على تركيا في هذا العرض، في ظل الخلافات القائمة بينهما.

كل ما سبق، يؤكد أن قمة الرئيسين - باستثناء الصورة التي جمعتهما، والمصافحة - لم تحقق أية نتائج أو أي انفراجة، لحلّ الملفات الخلافية، وعدم إحراز أي تقدم في مواضيع أخرى، كرفض إيقاف الدعم الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية، وعدم جدوى الورقة التركية كمقترح للحصول على تنازلات من الطرف الآخر.

فاللقاء الذي كانت تعول عليه تركيا بشكل خاص، لعودة العلاقات كما كانت في السابق، والذي حظي باهتمام إعلامي كبير من الداخل التركي - كتداولها لصورة مصافحة الرئيسين قبيل اللقاء - ونظروا إليها كبادرة لحل الخلافات، لم يحمل سوى خيبة أمل بعدها للأوساط التركية، بمختلف مستوياتها، لاستمرار الخلافات؛ والتوافق فقط على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة لفترات لاحقة؛ وانعكست نتيجتها مباشرةً على سعر الصرف لليرة التركية، الذي تراجع من 8.34 إلى 8.58 ليرة، في مقابل الدولار الواحد، حيث أكد الخبراء الاقتصاديون أنها هبطت إبان التصريحات التي أدلى بها أردوغان بعد لقاءه مع بايدن.

هل سيؤثر تولي الأصوليين الحكم في إيران على سياستها والملف النووي؟

مركز الفرات للدراسات

أسفرت انتخابات الرئاسة الإيرانية التي جرت في 18 حزيران/يونيو الجاري، عن فوز المترشح الأصولي إبراهيم رئيسي بنسبة 48,8% من قرابة 60 مليون إيراني ممن يحق لهم الانتخاب، وذلك بحسب ما أعلن عنه وزير الداخلية الإيراني "عبد الرضا فضلي" في اليوم التالي من إجراء الانتخابات، وهي انتخابات يصفها الكثير من الشعب الإيراني بأنها "انتخابات مهينة تمت هندستها"، وذلك بسبب خلوها من أية منافسة حقيقية، لا سيما بعد استبعاد الإصلاحيين من قبل مجلس تشخيص مصلحة النظام، الذي يسيطر عليه المتشددون، والذي يمتلك القرار الفاصل في تحديد مدى أهلية المترشحين.

وتعتبر هذه النسبة - التي حصل عليها "رئيسي" - هي الأقل في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ نشأتها في عام 1979، حيث كانت أدنى نسبة للمشاركة في الانتخابات الرئاسية عام 1993، في فترة رئاسة أكبر هاشمي رفسنجاني، وبلغت 50,66%.⁵⁴

ولعلّ اللافت في هذه الانتخابات، هو نسبة الأصوات الباطلة، والتي بلغت 3.7 مليون صوتاً، وهي عبارة عن أوراق بيضاء قدمها الناخبون للإدلاء بأصواتهم، لكونهم موظفين في الدوائر الحكومية، ويخشون من الملاحقات الأمنية.

تأتي هذه الانتخابات في ظل ظروف عصيبة تعيشها إيران في الداخل، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والتداعيات الكبيرة التي تركتها جائحة كورونا في البلاد، وضعف حكومة الرئيس حسن روحاني في التصدي لها ومعالجتها، وحالة الاحتقان الشعبي الكبيرة ضد ممارسات النظام الإيراني، الذي يقوم على أسس دينية متشددة، تقمع كل ميل إلى التحرر والإصلاح، ولا يولي أدنى اهتمام بحال المواطنين الإيرانيين؛ وما عزّز هذه الحالة لدى شرائح واسعة من المجتمع الإيراني، هو القمع الدموي الذي تعرّض له المحتجون في انتفاضة البنزين أواخر 2019، وإسقاط الحرس الثوري الطائفة الأوكرانية، التي قضى فيها عشرات الطلاب الإيرانيين، وتهرب النظام الحاكم في إيران من مسؤولياته تجاه هذه الحادثة؛ إضافةً إلى مشكلة

⁵⁴ الانتخابات الرئاسية - إيران إنترناشيونال - 19 حزيران 2021 - استرجع بتاريخ 23 حزيران 2021

<https://cutt.us/g8X5E>

الملف النووي، الذي زعزع الاقتصاد الإيراني، عقب انسحاب الولايات المتحدة منه في أيار 2018.

ما أهمية انتخاب رئيسي في هذه المرحلة؟

على الرغم من أنّ الملفات الكبرى والاستراتيجية هي في يد المرشد الأعلى علي خامنئي شخصياً، إلا أنّ وصول رئيس متشدد ومتماهٍ مع جوهر فكر ولاية الفقيه، سيعزّز من قبضة التيار المحافظ الذي يمثله خامنئي، ويغلق الباب أمام أية اجتهادات تختلف عن رؤيته، لا سيما في الملف النووي والتعامل مع الداخل. كما يفسح المجال أمام المحافظين لفرض رؤيتهم داخل مؤسسات الحكومة، التي كانت تحظى بهامش من التباين مع رؤية المرشد في عهد الإصلاحيين؛ وإن كانت تفتقد إلى التأثير، ولا تتجاوز إطار التنديدات والتصريحات، كما حدث إبان قمع احتجاجات البنزين، حيث ندد العديد من البرلمانين بالممارسات القمعية من قبل القوى الأمنية الإيرانية بحق المتظاهرين.

لقد تم التمهيد لتعزيز قبضة المتشددين على جميع مفاصل الحكم في إيران، وذلك من خلال سيطرتهم على السلطات الثلاث في البلاد؛ وبالتالي الاتحاد الكامل بين مؤسسات الحكومة، والمؤسسات الموازية التي تديرها الدولة العميقة بقيادة المرشد، والحرس الثوري، والمؤسسة الدينية؛ والتي لها القرار الفاصل في المسائل الحساسة الداخلية، وفي رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للبلاد، وهذا ما كشفتها المحادثة المسرّبة لجواد ظريف في حوار له مع أحد مستشاري الرئيس حسن روحاني، حيث بيّن الدور الرئيسي للحرس الثوري في رسم السياسة الخارجية، ولا سيما الجنرال الراحل قاسم سليماني. وما عزّز هذا الميل لدى المرشد، هو تصاعد حدة المظاهرات المتتالية التي شهدتها إيران، بدءاً من الحركة الخضراء عام 2009، وصولاً لاحتجاجات البنزين في 2019.

يبدو أنّ المرحلة الراهنة، التي تعيشها الجمهورية الإسلامية من وجهة نظر المرشد، هي بحاجة إلى انتهاج التصعيد حتى أعلى المستويات في مواجهة التصعيد الأمريكي؛ الذي يهدف إلى إعادة صياغة الاتفاق النووي، ومحاولة سدّ الثغرات الموجودة فيه، منذ عهد أوباما؛ وتحجيم دور إيران في المنطقة، وبرنامجهما الصاروخي والفضائي، الذي بات يثير قلق المجتمع الدولي بشكل عام، وحلفاء أمريكا على وجه الخصوص، لا سيما دول الخليج وإسرائيل.

وعليه، فإنّ تعيين إبراهيم رئيسي، المدرج على قوائم العقوبات الأمريكية والأوروبية، والذي يعتبره الإيرانيون صاحب سجل أسود في ملف حقوق الإنسان، والمسؤول عن إعدام آلاف المعارضين والسجناء السياسيين عقب انتصار الثورة الإسلامية، يحمل عدة رسائل تصعيدية على مختلف الأصعدة. فمن جهة يعتبر ذلك بمثابة رد تصعيدي على العقوبات المفروضة على إيران، نتيجة الانتهاكات التي ترتكبها في ملف حقوق الإنسان، كما تعتبر رسالة إلى الداخل

الإيراني أيضاً، وتهديداً مبطناً للشعب، الذي ما تزال جمرة توقه إلى الحرية، والانعقاد من النظام الإسلامي متوقدة تحت الرماد.

من جهة أخرى، يحمل تولّي رئيسي " منصب الرئاسة" في إيران دلالة على استمرار دعم إيران للمليشيات التابعة لها في دول الإقليم، وخلق حالة من الثقة والأمان لديها، لا سيما أنّ رئيسي كان يدير عام 2016 "العتبة الرضوية" في مدينة مشهد، وهي تعتبر أحد أغنى المنظمات الدينية في العالم الإسلامي، وتبلغ ميزانيتها مليارات الدولارات، وهي ذات دور بارز في تحشيد الأفراد، والجماعات، والتيارات الأصولية الموالية لنظام الجمهورية الإسلامية، وتقديم الدعم المالي واللوجستي الكبير لها.⁵⁵

الموقف من محادثات فيينا

على الرغم من أنّ موقف المتشددين في إيران كان منذ البداية معارضاً لإبرام أي اتفاقات مع الغرب والولايات المتحدة، لعدم ثقتها بهذه القوى من جهة، وكي لا يسجّل التوصل لاتفاق نجاحاً للإصلاحيين من جهة أخرى، إلا أنّ البراغماتية السياسية التي يتمتع بها النظام الإيراني ستجعله يتابع التوصل إلى اتفاق في هذا الملف، لتعزيز قوته وإنقاذ البلاد من خطر التدايعات الكبيرة والجمود الاقتصادي الناجم عن العقوبات القسوى المفروضة من قبل إدارة ترامب؛ لكن الاتفاق لا يعني بالضرورة امتثال إيران لكافة الشروط المفروضة عليها من قبل الإدارة الأمريكية السابقة.

فايران ترفض بالمطلق إعادة صياغة الاتفاق، وإدراج بنود جديدة تعتبرها لا تمت إلى الاتفاقية المبرمة في عهد إدارة أوباما، ومن أهم هذه البنود: ملف الصواريخ الباليستية، وتدخل إيران في الإقليم، وإشراك حلفاء أمريكا الإقليميين في الاتفاقية الجديدة، لا سيما إسرائيل والسعودية، والامتناع عن رفع جميع العقوبات المفروضة على إيران، والاكتفاء برفع جزء منها، وهي المتعلقة بالاقتصاد الإيراني، كالقطاعات النفطية والمصرفية، والشحن البحري.

تسعى إيران إلى حمل الولايات المتحدة على رفع أكبر قدر من العقوبات، والتي تتجاوز المسائل الاقتصادية، إلى العقوبات المفروضة على بيت المرشد، وأقاربه، وعشرات الأشخاص من حوله.⁵⁶ إضافةً إلى مطالبتها بشطب الحرس الثوري من قائمة الإرهاب الأمريكية، وكتابة

⁵⁵ العتبة الرضوية - علي رجب - 9 كانون الأول - استرجع بتاريخ 24 حزيران 2021

<https://cutt.us/5HBgf>

⁵⁶ العقوبات المفروضة على بيت المرشد - إيران إنترناشيونال - 20 حزيران 2021 - استرجع بتاريخ 24 حزيران 2021

<https://cutt.us/A7kIR>

الولايات المتحدة تعهداً خطياً لضمان عدم خروجها مرةً أخرى من الاتفاق النووي، وهذا الطلب يقابله صعوبات كبيرة في الحصول على موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي حياله.⁵⁷

في هذا الصدد، أكد المبعوث الأمريكي الخاص إلى إيران، روبرت مالي، إنه لا يتعين على الولايات المتحدة رفع جميع العقوبات التي فُرضت على إيران خلال فترة الرئيس ترامب، وأنها على استعداد لترك المحادثات، في حال لم يخدم الاتفاق مصالحها الرئيسية. وبيّن أنّ تولي إبراهيم رئيسي سدة الحكم في إيران، لن يؤثر على سير مباحثات الاتفاق النووي، وأنه بحسب تقييماتهم لا يوجد فرق بين من سيتولى الحكم في إيران، لأنهم لا يتقنون بأحد منهم، والمسألة الأهم بالنسبة لهم هو التوصل لاتفاق، من شأنه إبعاد خطر حصول إيران على القنبلة النووية.⁵⁸

في أول مؤتمر صحفي له، والذي جرى يوم الإثنين 21 حزيران/يونيو الجاري، أكد الرئيس الإيراني المنتخب، على التزامه بالاتفاق النووي في حال التزم الجانب الأمريكي برفع العقوبات، وبيّن أنّ إيران لا تعارض التوصل لاتفاق في هذا الملف، لكنّه شدّد أيضاً على عدم القبول بإدراج ملف الصواريخ الباليستية، ودعم حلفاء إيران في الإقليم، ضمن الاتفاقية.⁵⁹

إذن، يبدو أنّ التصعيد الذي انتهجته إيران في تخفيض التزاماتها النووية، وإيصال نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60%، وإعلانها إلغاء البروتوكول الإضافي الذي يقضي بمنع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى المنشآت النووية، وإغلاق كاميرات المراقبة فيها، وعدم تزويد الوكالة بأشرطة الفيديو التي ترصد الأنشطة داخل هذه المنشآت، واستخدام أجهزة طرد مركزية لتخصيب اليورانيوم من نوع متطور، إضافةً إلى تفعيل مفاعل أراك للماء الثقيل، كلّ ذلك يشكل مصدر قلق للدول الموقعة على الاتفاق، ويحملها على ضرورة إيلاء الأولوية للتوصل إلى اتفاق في الملف النووي، وإطالة أمد وصول إيران إلى القنبلة النووية، وهذا ما أكدّه أيضاً وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، حينما قال: "إنّ مصلحتنا الوطنية تملي علينا إعادة برنامج إيران النووي إلى الصندوق الذي كان فيه".

⁵⁷ إيران خواستار تعهد كئبي أمريكا شد- RFI - 20 حزيران 2021 - استرجع بتاريخ 24 حزيران 2021

<https://cutt.us/2JWY4>

⁵⁸ ابرت مالي - همه تحريم هاى ترامپ لغو نخواست شد- العربية فارسي - 26 حزيران 2021 - استرجع بتاريخ 26 حزيران 2021

<https://cutt.us/eCe7Z>

⁵⁹ رئيسي - راديو فردا - 21 حزيران 2021 - استرجع بتاريخ 24 حزيران 2021

<https://cutt.us/1kYI3>

فالإدارة الأمريكية الجديدة تدرك جيداً مدى خطورة امتلاك السلاح النووي، وتأثير ذلك على أمنها وأمن حلفائها في المنطقة، وما سينجم عنه من سباق للتسلح النووي، وهي ستبدل قسارى جهدها في السيطرة على هذا التهديد الكبير، وإعادة وضعه تحت العين الفاحصة للمجتمع الدولي كما كان في 2015.

ويعتقد خبراء، ومن بينهم جو سيرينسيون، كبير الباحثين في معهد كوينسي، أنّ الإدارة الأمريكية ستسعى للعودة إلى الاتفاق النووي الذي تعتبره التهديد الأول، وبعد احتوائه ستبدأ بخوض محادثات تتعلق بباقي القضايا، مثل برنامج إيران الصاروخي وتدخلاتها في الإقليم. 60 على أية حال، مادامت الولايات المتحدة تستبعد الخيار العسكري ضدّ إيران، نظراً لإدراكها خطورة ما سينجم عن مثل هكذا خيار، واحتمالية نشوب حرب واسعة النطاق تشمل الإقليم بأسره. لذا، فإنّ الولايات المتحدة ستركّز على التوصل لاتفاق بالطرق الدبلوماسية،⁶¹ ولو أنّ المستجدات باتت تشير إلى اشتداد العقبات أمام التوصل إلى تفاهم، سيّما بعد عدم تمديد إيران الاتفاق المؤقت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي انتهى يوم الخميس الفائت، وهو الاتفاق الذي كان بموجبه يتم السماح للوكالة بالوصول إلى معلومات حول المنشآت النووية؛ الأمر الذي سيعرّض المفاوضات للخطر بحسب دبلوماسيين غربيين.

الموقف الإسرائيلي من سير الأحداث

أثار تولي إبراهيم رئيسي للسلطة التنفيذية في إيران مخاوف إسرائيل، نظراً لأنها تعتبره أكثر الرؤساء الإيرانيين تطرفاً حتى الآن، ونتيجة لموقفه الداعم لامتلاك إيران للسلاح النووي، وتأيبده المطلق لنشاط إيران في الإقليم، والذي يستهدف إسرائيل بالدرجة الأولى، من خلال الميليشيات التي تواظب إيران على توسيع مناطق سيطرتها في الإقليم، ودعمها بالصواريخ الدقيقة والطائرات المسيرة الحديثة، وبالتالي تشكل تهديداً دائماً لإسرائيل.

على الرغم من أنّ إسرائيل هي طرف خارج الاتفاق النووي، وترفض إيران بشدة ضمّها إلى أي اتفاق جديد، لكنها تبقى طرفاً فاعلاً بقوة في ملف إيران النووي، وهي تكّرّس جميع طاقاتها للحيلولة دون وصول إيران إلى امتلاك القنبلة النووية، نظراً لأنها ستكون الطرف الأكثر تضرراً في حال حدوث ذلك.

⁶⁰ جو سيرينسيون- إيران وأمريكا ومصير الاتفاق النووي- مركز الفرات للدراسات- 23 شباط 2021- استرجع بتاريخ 26 حزيران 2021

<https://firatn.com/?p=2519>

⁶¹ قرار إيران النهائي بشأن الاتفاق النووي سيخذه المرشد- إيران إنترناشيونال- 21 حزيران 2021- استرجع بتاريخ 26 حزيران 2021

<https://cutt.us/RbHq5>

لذلك نجد أنّ إسرائيل تكثف من تصديّها لمشروع إيران النووي، من خلال قدراتها الاستخباراتية في الداخل الإيراني، و"اختراقها قلب النظام الإيراني" بحسب تعبير رئيس الموساد الإسرائيلي يوسي كوهين في مراسم توديعه لمنصبه⁶². كما ينسب إلى الموساد أيضاً، تصفية أب المشروع النووي الإيراني "فخري زادة" وعلماء نوويين آخرين، ووقوفه وراء سلسلة التفجيرات والهجمات الغامضة التي تعرضت لها المنشآت الحيوية والمواقع النووية الحساسة في إيران، والتي كان آخرها يوم الأربعاء الفائت، حيث استهدفت طائرة مسيرة صغيرة، المؤسسة الإيرانية لتكنولوجيا الطرد المركزي قرب العاصمة طهران، وألحقت أضراراً جسيمة بها، وكانت هذه المؤسسة من ضمن الأهداف التي حدّتها إسرائيل لإدارة الرئيس ترامب في أوائل عام 2020.⁶³ ولعل اللافت في هذا الاستهداف، هو ترجيح إقلاع الطائرة المسيرة التي استهدفت المبنى من داخل إيران، ومن "نقطة غير بعيدة عن موقع الهجوم" وذلك بحسب ما نقلته صحيفة نيويورك تايمز⁶⁴، وإن صحّ هذا الترجيح، فإنّه يكشف عن مدى تغلغل إسرائيل داخل أكثر المراكز والنقاط حساسية في إيران.

تجلّى التصميم الإسرائيلي على التصدي لمشروع إيران في المنطقة، في استهداف المواقع الإيرانية بشكل مكثف داخل الأراضي السورية، والسعي لتوسيع نطاق اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية في سبيل تشكيل تحالف إقليمي يحدّ من السيطرة الإيرانية في الدول المحيطة بإسرائيل، وتهديد أمنها، لكن يبدو أنّ إيران أيضاً لديها أوراق لعرقلة تشكيل مثل هذا التحالف، ويمكن اعتبار إشعال فتيل الأزمة بين حماس وإسرائيل في أيار/ مايو من العام الجاري، وإثارة مشاعر الشعب العربي تجاه القضية الفلسطينية وتأييبه ضد إسرائيل، إحدى أوراق إيران لعرقلة مسير "اتفاقيات إبراهيم" للسلام.

ثمة مؤشرات تدلّ على وجود تباينات في الرؤى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما يتعلق بالعودة إلى الاتفاق النووي، فإسرائيل كانت دائمة الاعتراض على هذا الاتفاق، منذ توقيعه في فترة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، وكانت تهدّد باستمرار بشن ضربات استباقية على المنشآت النووية الإيرانية، والتي لن تكون ذات جدوى بحسب المعطيات التي تبين مدى حصانة هذه المواقع، وخطر اندلاع حرب مجهولة النتائج في الإقليم، فضلاً عن وجود خطر

⁶² رئيس الموساد الإسرائيلي في مراسم توديعه لمنصبه - إيران إنترناشيونال - 10 حزيران 2021 - استرجع بتاريخ 26 حزيران 2021

<https://cutt.us/UVIQP>

⁶³ رسالته هاي اسرائيلي: حملة ي مجيادي كوچك به انرژي اتمی در كرج - RFI - 24 حزيران 2021 - استرجع بتاريخ 24 حزيران 2021

<https://cutt.us/BYy8u>

⁶⁴ الطائرة المسيرة التي هاجمت مبنى منظمة الطاقة الذرية الإيرانية - إيران إنترناشيونال - 24 حزيران 2021 - استرجع بتاريخ 28 حزيران 2021

<https://cutt.us/pvrQ5>

أهم، وهو دفع إيران للانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي وقعت في فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي عام 1968، نظراً لأنّ أحد بنود هذه المعاهدة تسمح لإيران بالانسحاب منها بشكل رسمي في حال تعرّض أمنها القومي لخطر خارجي؛ الأمر الذي يجعلها تمارس أنشطتها النووية بحرية وتعمل على تطويرها بشكل سري، بعيداً عن أنظار المجتمع الدولي، وبالتالي تصبح إيران بمثابة كوريا شمالية أخرى.⁶⁵

لكن، رغم كل الاختلافات التكتيكية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما يتعلق بالخطر الإيراني، هناك لقاءات مكثفة جرت بين المسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين، للتأكيد على أهمية العلاقة بين بلديهما، واشتراكهما في هدف جوهري، وهو منع وصول إيران إلى السلاح النووي، وتحجيم دورها في الإقليم. فبعد سلسلة لقاءات أجراها رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي "أيف كوخافي" مع قيادات الجيش الأمريكي، ومسؤولين بارزين في معاهد الأبحاث وأصحاب النفوذ في الرأي العام، بيّن كوخافي أنّ التعاون العسكري بين الجيش الإسرائيلي والأمريكي وصل إلى مرحلة نوعية واستثنائية في التنسيق لمواجهة التحدي المشترك لهم في المنطقة، وهو إيران.⁶⁶

وفي هذا السياق، اتفقت أمريكا وإسرائيل، الشهر الفائت، على تشكيل لجنة خاصة لمواجهة التهديدات المتصاعدة للطائرات المسيّرة والصواريخ الموجهة التي تزوّد بها إيران الجماعات الموالية لها، وقدّمت إسرائيل خلال هذه المباحثات مقترحاً لإنشاء منطقة حظر جوي لمنع هجمات الطائرات المسيّرة الإيرانية.⁶⁷

⁶⁵ لماذا لا تجرؤ إسرائيل على ضرب المنشآت النووية الإيرانية-نعرف- 11 آذار 2021- استرجع بتاريخ 28 آذار 2021
<https://cutt.us/60bRn>

⁶⁶ كوخافي: إيران هدف مشترك للجيشين الإسرائيلي والأمريكي - العين- 22 حزيران 2021- استرجع بتاريخ 28 حزيران 2021
<https://cutt.us/lu8Jb>

⁶⁷ إسرائيل به أمريكا ييشنهاد داد برای مهادهای ایرانی منطقه پرواز ممنوع ایجاد شود- راديو زمانه- 24 حزيران 2021- استرجع بتاريخ 28 حزيران 2021
<https://cutt.us/kMWeY>

ضرورة التوصل إلى حل

تحتمّ الضرورة على إيران والولايات المتحدة، العودة إلى إحياء الاتفاق النووي لسببين اثنين:

1- التيار المحافظ في إيران، وعلى الرغم من موقفه المتطرف تجاه الغرب والولايات المتحدة، سيكون التوصل إلى اتفاق بمثابة نجاح له في نزع فتيل الأزمة، ورفع العقوبات عن إيران، ومحاولةً منه لإقناع الداخل الإيراني بمدى أهمية هذا التيار - الذي يشكل بنية نظام الجمهورية الإسلامية - في حلحلة أمور البلاد، وتنشيط اقتصادها، وإعادتها إلى مسار الدبلوماسية العالمية، إضافةً إلى دعم مشاريع تسليحها، وطمأنة الجماعات الموالية، وتعزيز قناعاتهم وولائهم لإيران، والحصول على سيولة مالية لاستمرار تمويل هذه الجماعات.

2- الولايات المتحدة يهتما التوصل إلى تفاهم مع إيران، لضمان عدم امتلاك إيران السلاح النووي من جهة، ومن جهة أخرى ليكون هذا التفاهم بدايةً لتفاهمات أخرى حول الأنشطة العسكرية الإيرانية الأخرى، والتي تنطوي أيضاً على خطورة كبيرة في المنطقة، وليكون ذلك خطوةً للتقرب من إيران، على حساب علاقة الأخيرة مع روسيا والصين، اللتين تتحالف معهما إيران في محور مناهض للولايات المتحدة.

وختاماً، يمكننا القول إنّ الوصول إلى هذا الاتفاق، لن يكون خالياً من العقبات، ومن التصعيد الذي سينتقل بين الحين والآخر من طاولة المفاوضات إلى تصعيد على الأرض، ولعلّ القصف الأمريكي الأخير لمواقع الميليشيات الإيرانية في العراق وسوريا، وردّ الأخيرة بقصف القاعدة الأمريكية قرب حقل العمر النفطي في دير الزور، هو بداية لهذا التصعيد الذي سيتم بشكل مدروس وحذر، وعلى نطاق محدود من قبل كل طرف، في سبيل دفع الآخر إلى الامتثال لشروطه في المفاوضات، التي يُرجّح أن تنتهي في نهاية المطاف بإضافة بنود تقنية للاتفاق، من شأنها الإبقاء على البرنامج النووي الإيراني عند الحدّ السلمي لفترة زمنية أطول.

أزمة الطاقة في لبنان، وانعكاس معالجتها على معادلات الصراع

في المنطقة

مركز الفرات للدراسات

تنطوي إحدى أساليب تدخّل القوى العظمى في شؤون أي دولة أخرى، على استغلال أزماتها، لتحقيق المزيد من الربح والنفوذ، عبر الدمج بين احتياجات السكان، والخدمات شبه القانونية، التي يمكن تقديمها لهم، مستغلاً بذلك فساد المؤسسات، وانهيار الدولة، والاضطرابات الجيوسياسية، لتطبيق قانون يسمح لها بتقديم خدماتها، وتحقيق مكاسب أكثر.

ولبنان، هو إحدى المحطات التي باتت ساحةً للعبة جديدة بين القوى الإقليمية والدولية، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعصف به، والتي بدأت بالتفاقم منذ عامين، وصنّفت بحسب البنك الدولي من بين أشدّ عشر أزمات، وربما من بين الثلاث الأسوأ منذ منتصف القرن التاسع عشر، وقد انعكس سُحُج الطاقة لديها على مختلف القطاعات الخدمية والصحية والغذائية، كما أن العقوبات الأمريكية على سوريا وقانون قيصر، كانت تشكّل عقبةً أمام أي اتفاق من شأنه حلّ الأزمة في لبنان، ويمنع عنها المساعدات، الأمر الذي استغلته بعض القوى لمنحها شرعية التدخّل والتمدد، فأصبح لبنان مركزاً يجمع حزب الله مع إيران وسوريا. وهذا ما أثار انزعاج الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة.

وبدون مقدمات منحت واشنطن الضوء الأخضر لمعالجة أزمة الطاقة في لبنان، عبر مدّ خط أنابيب الغاز المصري، بحيث يعبر من الأردن إلى سوريا، ومنها إلى لبنان، كمقترح فاجأ الجميع، لكن هذه الخطوات تبدو كصفقة ذات أبعاد سياسية أكثر مما قد نسويه حلاً للأزمة، ويمكن قراءة كل ذلك كما يلي:

قطع البُعد الدعائي لحزب الله والتمدد الإيراني

لم تمنع الأزمة اللبنانية الجهات السياسية فيها للاستفادة من الأزمة، وكان حزب الله من أكبر المستفيدين، حيث تشعّب بشكل كبير في لبنان، ومنع مراراً تشكيل حكومتها، وساهم في تحويل لبنان إلى محافظة تابعة للحزب، واستغلالها كقناة للمال والفساد.

وكانت أزمة الطاقة من أولويات الحزب كما ادّعى، وقد صرّح عنها أمينها العام "حسن نصر الله"، عندما أكّد على سعيه لحل أزمة الوقود، عبر توريده من إيران، وفي 19 أغسطس أعلن عن انطلاق السفينة الأولى من إيران، محملة بالوقود، على أن تتبعها سفن أخرى.

وهي خطأ، كان لها بُعدٌ دعائي أكثر من أن تكون حلاً فعلياً للأزمة، كونها لا تغطي حاجة لبنان لوقت طويل، وهذا ما صرّحت به السفارة الأمريكية في لبنان "دوروثي شيا"، حينما ذكرت أن لبنان لا يحتاج إلى الناقلات، وينبغي أن يبحث عن حلٍّ أكثر استدامة. فالحزب هنا استغل الأزمة، وكان لبنان بلدٌ محاصر وليس مفلس، وتحركات الحزب هنا ليست سوى لعبة شدِّ الأعصاب، لكسب المزيد من النقاط السياسية، وتحقيق أهداف معينة، أهمها:

- التعاون مع طهران، لحل أزمة الطاقة في لبنان، الأمر الذي سيساهم في إضعاف الحكومة اللبنانية الموالية للغرب.
- اللجوء للساحل السوري، وتمرير صهاريج عبر أراضيه - التي يسيطر عليها - إلى داخل الأراضي اللبنانية، بما يخالف العقوبات الأمريكية، وتجاوزها لصالح النظام السوري الذي يُعتبر حليفاً لحزب الله، ففي 13 فبراير 2021، أعلن عن وصول سفينة إيرانية محمّلة بالمشتقات النفطية إلى مرفأ بانياس السوري، تمهيداً لنقلها عبر صهاريج إلى البقاع اللبناني.
- تخفيف الضغط على مؤيديه، وإتاحة الفرصة لهم بإدارة البلاد.

أما بالنسبة لإيران:

- تحركات حزب الله هي تمهيدٌ لتمدها بشكل أكبر في لبنان.
- دخول إيران على خط الأزمة اللبنانية، وتأكيدٌ لحضورها في الساحة اللبنانية، ويهدد مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة فيها.
- خطوة جديدة لتحديّ إسرائيل، التي هاجمت مؤخراً سفن إيرانية تزود سوريا بالوقود.

كل ما سبق، دفع الولايات المتحدة للتدخل، وقطع الطريق أمام الاثنين، فعندما أعلن "نصر الله" تأمين شحنة وقود قادمة من إيران، أعقبه تصريح وزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان" بإرسال المزيد من الشحنات، مما يسهّل وصولها لسوريا أيضاً كما ذكر أعلاه؛ وهي تحديات دفعت الولايات المتحدة لتغيير سلوكها الدبلوماسي، بما يضمن عدم استغلال الكارثة الإنسانية في لبنان، لتمرير صفقاتٍ تعتبر حلاً بنظر المجتمع، فلا وسائل قانونية لاعتراضها في الوصول إلى الموانئ السورية، ومنها إلى لبنان، كونها ستستخدم لدعم المستشفيات، ولغايات إنسانية بحسب زعمهم، لكنها بالمقابل تنتهك قواعد الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الدول التي تتعامل مع إيران، وقد سارعت الولايات المتحدة بعد ساعات من تصريح "نصر الله"، عبر سفيرتها في لبنان "دوروثي" إلى التصريح بأن الولايات المتحدة تعمل عن كثب مع مصر والأردن والبنك الدولي، لحل مشكلة الوقود في لبنان، وهو تدخل يهدف إلى:

- كسر نظرية المؤامرة التي يتبناها حزب الله، بالترويج لفكرة أن كوارث لبنان نتيجة مباشرة لتدخل الولايات المتحدة وسلوكها، بفرضها لحظر اقتصادي، يمنع الوقود عن لبنان.
- منع شحنات الوقود الإيراني من الوصول إلى الأراضي السورية.
- ربط الخط العربي بالعراق مستقبلاً، لربطه بمحيطه العربي اقتصادياً ومالياً، مما يساهم في إبعاد العراق عن قطاعي الكهرباء والغاز المكرر الإيراني الحالي.
- سحب لبنان والعراق من تحت العبء الإيرانية، وتحويلهما باتجاه مصر والأردن، وتوفير دعم سياسي لهما كبديل عن النفوذ الإيراني.
- تفعيل هذا المشروع هو خطوة لتخفيف مخاطر الصراع على مساحات النفوذ البحرية، التي تتعرض لمضايقات إيرانية.

إغراء أمريكي لمواجهة التحديات

إضافة لما سبق، حول النوايا الأمريكية لقطع الطريق على حزب الله وإيران، تأتي خطوة منحها الضوء الأخضر لتمير صفقة الغاز عبر سوريا، كسياسة وتكتيك جديد، لتشكيل عقبة أمام إيران في هلالها الشيعي.

وهو تكتيك اعتمده واشنطن في مطلع التسعينات، يقوم على مبدأ الإغراء والقوة الناعمة، ونجحت فيها بجذب دول أوروبا الشرقية لفلحها، وتنشيط هذا التكتيك حالياً يعود لاستراتيجيتها التي تصدّت نتيجة أخطاء إدارتها السابقة، والتي اعتمدت على الضغط العسكري والاقتصادي، وقوّض قدرة واشنطن على التأثير في العديد من القضايا، فانسحابها من أفغانستان، أظهر حاجتها لإعادة ترميم قوتها الناعمة، ومواجهة التحديات عبر سياسة الجذب والاحتواء، وخاصة مع موسكو المقربة من إيران، والعمل في قضايا مشتركة على مبدأ خطوة مقابل خطوة، فالصفقة تبدو وكأنها:

- رسالة لروسيا، بإمكانية تعديل العقوبات إذا غير النظام السوري سلوكه.
- اتخاذ خطوات لحل بعض القضايا العالقة، منها الأزمة السورية، مقابل الابتعاد عن الفلك الإيراني وحزب الله.
- الترويج لدورها الفاعل في الساحة الدولية، لضمان إضفاء الشرعية على قراراتها، كوسيلة نافعة لحل الأزمات، والتي تنسجم مع مصالحها وأهدافها.

انخراط روسي لتحقيق بعض المكاسب

يأتي دخول روسيا على خط الأزمة اللبنانية، كمحاولة لبسط نفوذها في الشرق الأوسط، وقد تمكنت من تصعيد هذا النفوذ في المنطقة، عبر البوابة السورية منذ تدخلها عام 2015، وأصبح اهتمامها بلبنان أكثر من السابق، حيث باتت تمتلك أوراق ضغط، من خلال علاقتها بسياسيين

لبنانيين. وفي ظل الضوء الأخضر الأمريكي لتمرير خط الغاز المصري إلى لبنان عبر سوريا، أدركت موسكو وجود بعض المرونة لدى الولايات المتحدة، فيما يتعلق بملفات مهمة بالنسبة لروسيا، لتكون نقطة الانطلاق للتقارب الروسي الأمريكي في الساحة اللبنانية، ومنبراً لمزيد من الحلول للمشاكل الإقليمية، وخفض التصعيد في المنطقة، خاصة سوريا؛ كنموذج درعا الذي كان نتاج تفاهم إقليمي-دولي، يشترك فيه الأمريكي والروسي والإسرائيلي، وجزءاً من التسويات، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مع نظيره الإسرائيلي "يانير لبيد"، بالتوصل إلى اتفاق يقضي بإعادة سيطرة النظام السوري على مدينة درعا، وأتاح التوصل إلى تفاهم بشأن فتح معبر "جابر نصيب" مع الأردن، والموافقة على تمرير الغاز المصري، عبر درعا إلى لبنان. ويسمح للنظام السوري بالسيطرة على المدينة دون أي تحدٍ، مقابل تعهد روسيا بضبط النفوذ الإيراني؛ وبذلك يكون هذا هو السبب الخفي الذي جعل روسيا تتوسط في صفقة درعا، لتحقيق مكاسب سياسية لاحقة مع اللاعبين، وخاصة الولايات المتحدة.

دعم التطبيع مع إسرائيل

إسرائيل من الدول التي تراقب باهتمام كبير انهيار لبنان، واستغلال الفوضى، للسعي في خطوات تصب في مصلحتها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمجال الطاقة.

فالاستراتيجية الأمنية لتصدير الغاز في إسرائيل تقتضي بتحقيق أمن الطاقة لإسرائيل كأولوية، إلا أنها تتجه لتغيير هذه الاستراتيجية، بما يحقق لها مكاسب اقتصادية وسياسية، من خلال توسيع رقعة التعاون في مجال الطاقة، خاصة مع مصر، وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "بنيامين نتنياهو" في فبراير 2021، بتحقيق تعاون إقليمي بين إسرائيل ومصر، لتشكيل مركز إقليمي للطاقة، يستطيع توفيرها لهما، وسد احتياجات دول أخرى.

وهي خطوة من شأنها أن تصب في مصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، فزيادة صادرات الغاز لمصر، ستدعم العلاقات بين الاثنتين، ويفتح الطريق لتفاهمات مع دول أخرى، وخاصة لبنان وسوريا، اللتان نعانيان من نقص حاد في الكهرباء والغاز الطبيعي، ومن المرجح أن يصل إليهما من خلال زيادة صادرات الغاز الإسرائيلي لمصر، عبر إحياء خط الغاز العربي، الذي يربط بين مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان.

فالقرار الأمريكي لا يمكن وصفه كضعف، أو كرد فعل لحظي، وإنما يمكن اعتباره:

- استراتيجية أمريكية جديدة ومدبرة، تنسجم مع مصالحها، بالهيمنة على الساحة اللبنانية، ويعزز الدور الإسرائيلي؛ فحصول لبنان على الغاز عبر خط الغاز المصري – الأردن، يعني ضمناً علاقة غير مباشرة مع إسرائيل، لأن هذا الخط يرتبط بأنايبب الغاز الإسرائيلية. مساره يبدأ من منطقة عسقلان الإسرائيلية، إلى مصر، ثم عمان، ومنها إلى سوريا لتصل إلى لبنان، فهو غاز إسرائيلي بغطاء مصري، وهذا ما أكدّه

- الإعلامى والسىاسى الإسرائىلى "أىدى كوهىن" فى تغرىدة "بأن الغاز الأردنى والمصرى إسرائىلى بامتىاز، يقوم بآصدیره مآبل الحصول على فرق السعر".
- الموافقة على امداده عبر سوريا، يعآبر مواجهة للنفط الإىرانى، كونه سىنآاطع مع الغاز الإسرائىلى. أى أن محور المقاومة سىستورد الغاز الإسرائىلى.
- هذه الاسترآىجىة فرصة لقبول وانآراط سهل لإسرائىل للآطبىع الشامل والمعلن مع باقى الدول فى المنآقة، خاصة التى تعانى من أزمات ونقص لموارد الطاقة.

ماذا عن النظام السورى؟

سوريا، من الدول التى ترى فى هذه الصفقة فرصة لتنشيط دورها المهمش فى العلاقات العامة، فهى تتناسب مع خططها لإعادة هذا الدور فى المنآقة، وأن تكون طرفاً أساسياً لأى آتفاق سىاسى، مما يمهد لآطبىع العلاقات معها، وعودتها إلى مقعدها فى الجامعة العربىة، وإجآبىات أخرى بنظرها مثل:

- دفع الرسوم لها مآبل السماح بنقل الغاز والكهرباء عبر أراضيها.
- الاستفآة من منح عقد إصلاآ خط الأنابىب والبنىة الآآنىة لرجال الأعمال المرتبطين بالنظام السورى، وتمويلهم بشكل مآشر، فى الوقت الذى يخضع فىه الكآبر منهم لعقوبات أمريكىة وأوروبىة.
- الحصول على كهرباء مآبىة عبر نقل الكهرباء من الشبكة السورىة.
- الحصول على كمىات من الغاز، التى تسمح لها بآشآىل مولدات الكهرباء.
- آآتمآلىة وصول مساعدات للنظام السورى عبر البنك الدولى، لتمويل جهود آصلىآ البنىة الآآنىة اللازمة، فى ظل نقص الموارد المآلىة فى سوريا ولبنان.

لكن رغم الإجآبىات التى براها النظام السورى فى هذه الصفقة، إلا أن الآصرىحات الصآرة لا توحى بأى انفراجة فى الوقت الآلى. وكل ما قىل عن مكاسب، لا تتعدى كونها آسررىات أو آآلىلات صحفىة، دون الاستناد إلى مصادر رسمىة ثابتة، فالآزء المتعلق بالمكسب الآآآصادى لا يزآل ضبابياً.

الصفقة لن تقدم فرصة كبرى للنظام من الناحىة المآلىة، فالرسوم المدفوعة - إن وجدت - مآبل تمرىر الغاز لن يكون لها تأآىر إآآبى كبرى على الآآآصاد المنهار. كما أن هذه الآطوة لن تؤثر على السىاسىة الأمريكىة فى الآعامل مع النظام السورى، فآآآصاده لا يزآل رهىنة النفاآ مع واشنطن وحلفائها على الأرض فى شمال وشرق سوريا "قوات سوريا الدىمقراطىة" كونها آسىطر على مصادر الطاقة فى هذا الآزء من سوريا، والتى تعآبر شرىان رىئسى لانعاش آآآصاده، وأى صفقات أخرى تعآبر مؤقتة وآزئىة، ولا آعالآ مشآله الآآآصادىة والآآمىة.

أما سىاسياً، لم تظهر أى بوادر لمكاسب فى الوضع الراهن آىآ:

- حدّرت قوى سياسية لبنانية من استئناف العلاقات الرسمية مع النظام السوري، حيث وصفوها بأنها "تطبيع مع النظام السوري"، وشددوا على أن الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان سببها "سوريا وحزب الله"، وأن إضعاف الدولة كان على يد حزب الله وحلفائه.
- من المرجح أن الاجتماعات المنعقدة بين سوريا والأردن ولبنان لن تؤدي إلى أي هدف آخر مرغوب به لدى النظام السوري، كمد جسور التواصل بين سوريا والعالم العربي، والاعتراف به، وهذا ما أشارت إليه الخارجية الأمريكية أن المشروع لن يكون بوابة للاعتراف بالنظام السوري، كما أن الولايات المتحدة ليست لديها أية خطط لتحسين العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري.
- رغم الضوء الأخضر للبنان لمتابعة المشروع، إلا أن الولايات المتحدة مصرّة على تطبيق قانون قيصر. فهي ترى أن أطرافاً لبنانية تريد استثناءات في هذا القانون، لأهداف أخرى، وهذا ما لا ترغبه واشنطن بأي مفاوضات مباشرة بين دمشق وبيروت، وتقترح أن يكون التفاوض بين الأردن ودمشق على هذا الاتفاق. كما أكدت الخارجية الأمريكية على أهمية العقوبات المفروضة من قبلها على النظام السوري، وتعتبرها أداة مهمة للضغط، لمحاسبة نظام الأسد، بالإضافة إلى عزمها على مواصلة استخدام هذه الأدوات.

وفي الختام، يمكن القول إن الصفقة هنا تأتي كحالة عالقة بين حملة حزب الله لتحريك البلاد شرقاً، ومحاولات الغرب لاحتواء نفوذ إيران المتزايد في المنطقة. فمشروع الكهرباء والغاز جزء من لعبة سياسية، أكثر من كونها اقتصادية، تقودها الولايات المتحدة، وجزء من مخطط أكبر يعيد تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، تغلب عليه المصالح والحسابات السياسية، بدلاً من حلول تنقذ شعبي لبنان وسوريا.

فواشنطن بموافقتها على هذه الصفقة، ترغب في مزاحمة طهران بمناطق نفوذها، كما أنها تعتبر أن ذلك خطوة ضد تحركات حزب الله، التي تهدف إلى جلب إيران أكثر إلى لبنان، والعمل على جذب القوة المحلية إلى جانبها، من خلال اعتماد سياسة الإغراء بدلاً من الضغط، والاعتماد على شركاء إقليميين في المنطقة كالأردن ومصر ودول الخليج، ودفع إسرائيل للانخراط بشكل أكثر في الساحة اللبنانية.

كما أنها استراتيجية لا تعني تقديم تنازلات من شأنها أن تغير المسار الأمريكي في سوريا، وإنما تقوم على مبدأ خطوة مقابل خطوة.

أفغانستان.. الوجهة المُعلّقة لتركيا ومرتزقتها "الأدوات والدوافع والتحديات"

مركز الفرات للدراسات

تحت ذريعة حماية المصالح التركية، وضمن استراتيجية توسيع رقعة تدخلها في شؤون الدول الأخرى، تأتي أفغانستان كمحطة جديدة، لتنضم إلى قائمة الدول التي تدخلت فيها تركيا.

ومع الأحداث الأخيرة التي تشهدها الساحة الأفغانية، نتيجة انسحاب الولايات المتحدة وشركاءها في الناتو، تحاول تركيا استثمار هذا الفراغ باستخدام كافة قواها الناعمة والصلبة لإيجاد موطئ قدم ثابت لها هناك، في خطوة يراها المسؤولون الأتراك أنها إحدى الملفات التي يمكن استخدامها لبسط المزيد من النفوذ؛ وتخدم سياساتها للهيمنة؛ عبر استراتيجية توسعية تقوم على التدخل العسكري والقوة الناعمة في دول آسيا الوسطى، وإضافة ورقة ضغط جديدة لرصيدها في المنطقة. ففي عام 2015 صرح الرئيس التركي، بإمكانية وجود تركي طويل الأمد في أفغانستان، المجاورة للصين وإيران وباكستان، وعدد من دول آسيا الوسطى.

أدوات التدخل

للتواجد في أفغانستان، تراهن أنقرة على عدة عوامل بشأن هذا التواجد، وتوظيفها كأدوات، أهمها:

1- تجهيز شحنة مرتزقة من الفصائل السورية للوجهة الجديدة

لا يخفى على أحد كيف أصبح المرتزقة السوريين جزءاً لا يتجزأ من طموحات السياسة الخارجية لتركيا، فقد خدموا الدولة التركية خدمة جيدة، وقدموا لها الدعم لتحقيق أهدافها الخارجية، دون أي تعبئة من القوات التركية، بحيث أصبح هؤلاء المرتزقة جزءاً من استراتيجية تركيا لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها. فمن شمال سوريا، إلى ليبيا، إلى أذربيجان، وهذه المرة الوجهة هي أفغانستان.

تتضمن الشحنة هنا، مزيجاً من مقاتلي المعارضة السوريين، ومسلحين، ولاجئين. استخدموا في حملات عسكرية ضد الكرد بشكل خاص، حتى أن بعضهم شاركوا في أعمال متطرفة وعنيفة، فالكثير منهم بحسب المرصد السوري كانوا من المقاتلين في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، واندمجوا الآن في ألوية تحت حكم الدولة التركية.

وقد أفاد المرصد، بالوصول إلى اتفاق بين المخابرات التركية وهذه الفصائل في عفرين المحتلة ومناطق أخرى تحت سيطرتها في سوريا، لنقلهم إلى أفغانستان، كما فعلت في ليبيا وأذربيجان.

لكن العملية هنا تختلف عن سابقتها، حيث تحاول تركيا تجنيدهم عبر شركات أمنية تركية خاصة، قريبة من الرئيس التركي أردوغان بعقود رسمية، وتتحصر المهمة بحماية مطار كابل، كما تروج لها الرئاسة التركية الآن. الهدف من هذه الخطة، وتسجيلهم عبر شركات، هو التحايل على القانون الدولي، بما يحفظ صورتها، لكنهم في الحقيقة سيشكلون درعاً لحماية الجنود الأتراك في حال وقوع أي اشتباكات مستقبلية، إذا ما تم الاتفاق.

2- التفاهم مع الميليشيات المتطرفة في سوريا لنقلهم لأفغانستان (إدلب الأفغانية)

في ظل استمرار رفض الروس فكرة وجود إرهابيين في سوريا، بدأت تركيا بإجراء إحصاء للجهاديين فيها، لنقلهم إلى أفغانستان، وتشكيل تنظيم محليّ مشابه لتنظيم جبهة النصرة في إدلب السورية، أو نقلهم إلى حدود طاجيكستان وقرغيزستان، لسهولة اندماجهم مع السكان المحليين.

وبالتوازي مع الإجراء التركي، بدأت جبهة النصرة مؤخراً بحملة لترسيخ هيمنتها، عبر خيار الجماعات الجهادية الصغيرة في إدلب؛ وذلك أما بالانضمام إليها أو الخروج، كما حصل بينها وبين زعيم تنظيم "جنود الشام" مسلم الشيشاني، و"انصار الإسلام"، وتنظيم "حراس الدين" وغيرهم من الجماعات المتطرفة.

ومع حالة الضعف والخلل التنظيمي لمعظم هذه الجماعات، لم يعد أمامهم خيار سوى التوجه إلى أفغانستان، وهي خطوة ليست بجديدة، فقد سبقتهم قبل ذلك مجموعات أخرى.

وهذه الخطة ستثمر عن نتائج جيدة بالنسبة لتركيا وجبهة النصرة معاً، فبالنسبة لتركيا ستساعد هذه الخطة في:

- تقليص عدد الجهاديين من الأجنبي في إدلب السورية، إرضاءً للروس، وتأكيداً لالتزامها بالانتقال إلى تسوية.
- محاولة لتليبين موقف روسيا الراض لبقاء قوات تركيا في أفغانستان.
- السيطرة على المعابر الحدودية التي تمر من أفغانستان، من خلال انتشار هذه الفرق على نقاط حيوية.
- تشكيل جبهة جهادية في أفغانستان -كصيد ثمين- يمكنهم الالتفاف حول المعارضين الأفغان، وتعمل وفقاً للأوامر التركية، في حال لم يتم التوافق مع طالبان.

بالنسبة لجبهة النصرة:

- استنساخ تجربة طالبان، عبر إقصاء منافسيها، والتفرد بالقرار.

- منع أي تشكيلات أخرى من الظهور، وتقديم نفسها كحركة محلية لا صلة لها بالأجانب.
- مغازلة للروس، للحفاظ على وجودها، وتقديم نفسها كخيار سياسي سوري محلي، قابل للتفاوض.

3- كسب النفوذ عبر شخصيات وجماعات أفغانية مقربة

وهي استراتيجية تقوم على أساس علاقاتها مع أمراء الحرب الأفغان، وتسعى من خلالها إلى تنويع أدوات تحركها في الداخل الأفغاني، وعلاقات بعضها بالإخوان المسلمين، مثل "قلب الدين حكمتيار"، زعيم الحزب الإسلامي الأفغاني، الذراع السياسي للإخوان المسلمين في أفغانستان، وارتباطه بالمخابرات الباكستانية؛ وتعمل أنقرة هنا على كسب النفوذ في الحكومة الأفغانية المقبلة من خلال دمج عناصر من هذه الجماعات فيها، وهذا ما أشار إليه "حكمتيار" في الحديث عن مباحثات تشكيل حكومة جديدة ستبدأ مع وصول قادة طالبان إلى أفغانستان، ومؤشرات برغبة طالبان في تشكيل حكومة شاملة.

ومن ناحية أخرى، تعزف تركيا على وتر البعد العرقي، حيث تستغل أنقرة علاقاتها التاريخية والعرقية بالأوزبك، الذين دعمتهم في الحرب الأهلية عام 1990، لتنويع خياراتها في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، لأهمية هذه الورقة في تثبيت نفوذها في أفغانستان خاصة إذا ما فشلت مساعيها للتقارب مع طالبان.

4- الرهان على دور باكستان وقطر

وهي الأداة التي تعول عليها تركيا في تنفيذ مخططها، للتأثير والضغط على حركة طالبان، للموافقة على وجود دور للقوات التركية، حيث تراهن على "باكستان جارة أفغانستان كونها من الدول التي تتمتع بنفوذ كبير في أفغانستان، لا سيما وحدات المكاتب العسكرية والاستخباراتية الباكستانية، وتأثيرها الكبير على الحركة؛ كما ترى العديد من الأوساط الإقليمية والدولية أن أي حلّ لقضية أفغانستان، لا يمكن أن يتم دون باكستان، وهذا ما يزيد من أهمية باكستان لتركيا، والمحاولة في الاستفادة من علاقتها بباكستان والاستخبارات الباكستانية، لإقناع حركة طالبان على قبول الأتراك هناك، وكانت زيارة "خلوصي أكار" وزير الدفاع التركي إلى باكستان في 11 أغسطس، بهدف إقناع باكستان بالضغط على طالبان، وهو ما رفضته طالبان وقتها.

كما تأتي قطر في قائمة الدول التي تلعب دوراً رئيسياً في المجال السياسي الأفغاني، فقد استضافت مكتب حركة طالبان منذ عام 2013، وكانت أرضها مسرحاً لمحادثات السلام بين حركة طالبان والولايات المتحدة، والحكومة الأفغانية، وتعتبر حركة طالبان قطر من الدول المقربة والجديرة بالثقة، فبالرغم من استضافتهم في دول أخرى للمفاوضات بينهم والولايات

المتحدة كما حصلت في الإمارات، إلا أن الحركة طلبت تحويل المحادثات إلى قطر. وهنا تحاول تركيا استغلال علاقتها مع قطر، لتلعب دور الوسيط، وتضغط على الحركة وباقي الأطراف بقبول وجود تركيا على أراضيها، والسعي أيضا لتعزيز الاتصالات الدبلوماسية مع الجناح السياسي لطالبان عبر قطر.

دوافع التدخل التركي

تحاول تركيا انتهاز فرصة الفراغ في أفغانستان لدوافع عدة، تعتبرها كصفقة تتوافق مع سياستها وسياسة حلفائها /*على حساب أفغانستان، وتشكل نقطة ارتكاز تمهّد لمشروع تركي /*تحقق من خلاله:

1- تعزيز نفوذها في آسيا الوسطى

في رغبة منها لزيادة نفوذها في آسيا الوسطى، بدأت أنقرة بزيارات لدول عدة فيها، مثل طاجيكستان وقرغيزستان، لتعزيز التعاون العسكري معها، كما أنها لم تخف استعدادها للبقاء في أفغانستان، فهي تنظر في مقترحها بتأمين مطار كابل استكمالاً لاستراتيجية تعزيز نفوذها في المنطقة، الهدف من ذلك إعادة الارتباط بالمكان، وتقديم تركيا كدولة إقليمية كبرى، وبديل عن روسيا، الشريك السياسي والاقتصادي التقليدي لبعض الدول في تلك المنطقة، التي سقطت في قبضتها منذ سقوط الخلافة العثمانية، وباتت حديقة خلفية كبرى لها، ومنطقة حيوية لمصالحها؛ كما تستغل أنقرة التقارب الاثني والديني، لتطوير علاقتها الاستراتيجية مع بعض دول آسيا الوسطى. وتثبيت قدمها في منطقة غنية بالموارد الطبيعية، وهو نفوذ يساهم في إيجاد ممر تجاري بديل عن روسيا وإيران، ويتيح لها السيطرة على ممرات تربطها بالصين، عبر أفغانستان، الأمر الذي سيقوي اتصالها مع العديد من الدول، خاصة تلك الناطقة بالتركية.

2- تحسين علاقتها مع الغرب

نتيجة تدهور علاقتها مع الولايات المتحدة، والعديد من الدول الأوروبية، حول العديد من الملفات الإقليمية والدولية، مثل حقوق التنقيب في المتوسط، والهجرة، و صفقة صواريخ S-400 ، وما ترتب عليها من عقوبات وحصار، أدى لتراجع إيرادات معظم قطاعاتها الحيوية. لذا تسعى تركيا لإعادة إدارة الخلاف مع الغرب بما يفضي إلى التهدئة وتحسين هذه العلاقات، من خلال استغلال عرضها المتضمن حماية مطار كابل.

3- ورقة ضغط جديدة

على غرار استغلالها لملف اللاجئين السوريين، كورقة ضغط لمواجهة الاتحاد الأوروبي، فهي ورقة جديدة لمواجهة الأخير، كما تتطلع إلى القيام بتأمين مطار كابل، بهدف مساومة واشنطن،

والحصول على بعض التنازلات في أهم الملفات الخلافية، أهمها التراجع عن رفضها لصفقة صواريخ S-400، والعودة لبرنامج طائرات F 35، وإيقاف الدعم عن قوات سوريا الديمقراطية.

4- حل جزئي لمعضلة إدلب

إن مهمة نقل الجهاديين إلى أفغانستان، ستساعد على حل مشكلة إدلب ولو بشكل جزئي، كونها باتت تشكل أهم الأزمات التي تواجه أي عملية تسوية في سوريا، وبشكل خاص بين روسيا وتركيا، فالخزان الجهادي في إدلب، من ميليشيات ومتطرفين، ومقاتلين أجانب، جعل منها إشكالية كبيرة بالنسبة لتركيا، بسبب ارتباطها بها وظيفياً، فخطه نقلهم من إدلب لأفغانستان، يساعد على حل هذه المعضلة، كونها بديل لتمرکز هذه الجماعات، عند الوصول لأي تسوية سياسية في سوريا، كما أن نقلهم سيفيد العديد من الدول التي ترفض استقبال مواطنيها من الجهاديين في إدلب.

التحديات

من خلال القراءة البسيطة للمشهد الحالي في أفغانستان، من تشابكات إقليمية ودولية، وتعقيدات ميدانية، يمكن ملاحظة تورط تركي، في ظل وجود تحديات تواجه طموحاتها في هذه القضية، أبرزها:

1- رفض حركة طالبان الوجود العسكري لتركيا

اعتقدت تركيا أنها الدولة الأكثر قبولاً في أفغانستان، وتراهن على طالبان وجماعات أخرى - التي ترفض وجود أي قوات أجنبية- أن تقبل بالوجود التركي كقوة حفظ سلام، إلا أن التحدي الأقوى لتركيا في أفغانستان، هو رفض حركة طالبان لوجودها العسكري.

فعلى الرغم من علاقاتها مع الجهات المحلية في أفغانستان، إلا أن طالبان تعارض أي مهمة لأنقرة في أفغانستان، فبحسب متحدثها في قطر "سهيل شاهين"، تركيا كانت جزءاً من قوات الناتو، طوال العشرين سنة ماضية" ويتوجب عليها الانسحاب بموجب الاتفاقية الموقعة مع الولايات المتحدة في 29 فبراير 2020. وهذا ما أكد عليه أيضاً المتحدث العام لها "ذبيح الله مجاهد" حيث ذكر أن التعامل مع تركيا سيكون كقوة غازية كما كان مع الولايات المتحدة إذا بقيت، كونها عضو في الناتو ولن تختلف عنها. فوجودها يعني وجود الناتو. وأشار في مقابلة لقناة TRT عربي في يونيو 2021، إلى أن العلاقة مع تركيا لن تكون عن طريق الحرب والأسلحة، فموقفها كان غير مناسباً خلال العشرين عاماً الماضية، فهي كانت جزءاً من الناتو.

كل ذلك ينذر بتعرض القوات التركية -إن وجدت- لمواجهة عسكرية مع حركة طالبان أو جماعات أفغانية أخرى.

2- بؤرة صراع جديدة مع إيران

ترى إيران في أفغانستان منطقة ضمن مجال نفوذها الطبيعي، ووجود تركيا من شأنه تأجيج التنافس بينهما، بسبب مخاوفها من نقل المتطرفين في سوريا إلى أفغانستان، وسيكون لها تداعياتها السلبية، حيث سيعزز نفوذ أقلية "البلوش" ذات الأغلبية السنية في إيران.

كما أنها تخشى من حدوث توافق تركي-باكستاني، يؤدي لتحالف سني، ويزيد من تمددها، ويشكلون تهديداً حقيقياً لها ولأقلية الهزارة الشيعية، حتى لو تمكنت من بناء علاقات جيدة مع حركة طالبان.

وقد سبب المقترح التركي حالة إرباك للخطط الإيرانية، حيث صدرت تصريحات سابقة من مسؤولين إيرانيين، أوضحت مدى القلق الذي يمثله الوجود التركي في أفغانستان للمسؤولين الإيرانيين، وقد شدد روحاني في أبريل 2021 على ضرورة لعبت كل من إيران وباكستان - الجارتين الأهم، والأكثر فاعلية- دوراً في عملية السلام في أفغانستان.

3- احتكاك مع العمق الاستراتيجي لروسيا

روسيا من الدول التي تراقب تطورات الأحداث في أفغانستان، وهي أيضاً على تواصل مع حركة طالبان، فبالرغم من الإغراءات التركية بنقل الجهاديين من سوريا، لكن روسيا لا ترغب بوجود تركيا في أفغانستان، فهي تراها امتداد لنفوذ الناتو، كما أنها تعتبر آسيا الوسطى العمق الاستراتيجي لروسيا، والوجود التركي سيؤدي إلى احتكاك مباشر معها، وتهديد لمصالحها الامنية والاقتصادية.

إذاً، فالدور التركي في أفغانستان وآسيا الوسطى هو تحدٍ جديد في علاقتها مع روسيا، التي تتعرض بالفعل لضغوط في ليبيا، وسوريا، والقوقاز. فأى تقدم تركي في آسيا الوسطى، يعتبر لعبة صعبة فوق أرض روسية، ومع هذه التحركات التركية، باشرت موسكو في اتخاذ خطوات لتعزيز نفوذها، خاصة في كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، لتمتلك الغطاء السياسي اللازم لتقوية حضورها على حساب النفوذ التركي.

4- خصوم في الداخل التركي

أبدت المعارضة التركية رفضها أية مهام لقواتها في أفغانستان، فهي تراها لا تشكل أي ضرورة حيوية لأنها القومي، كما أنها تورط تركيا لمواجهة عسكرية مع تنظيمات إرهابية في أفغانستان، وهو التحدي الذي سيؤثر على شعبية "أردوغان" في الداخل التركي، واتهامه بزج جنوده إلى المحرقة الأفغانية، لخدمة مصالحه ومصالح حلفائه الغربيين، وخوض حرب بالوكالة لمصلحتهم، ابتغاءً لمرضاتهم.

ومن الانتقادات التي وجهت للرئيس التركي من الداخل:

- رسالة من "كمال قليجدار اوغلو" رئيس حزب الشعب الجمهوري، على حسابه في "تويتر"، يرفض فيها بقاء قوات بلاده في أفغانستان، وتحويل تركيا إلى سجن للاجئين الأفغان.
- طالبت زعيمة حزب الخير المعارض في تركيا، ميرال أكشنار، الحكومة بسحب القوات التركية فوراً، "من مستنقع أفغانستان." "وعبر تويتر، استنكرت أكشنار استمرار دفاع الحكومة التركية عن ضرورة بقاء الجنود الأتراك في أفغانستان. وقالت أكشنار إن الحكومة لا تزال تقول: "يجب أن يبقى الجنود الأتراك في أفغانستان"، متسائلة هل بقيت هناك دولة باسم أفغانستان حتى يظل جنودنا هناك؟
- رسالة من "فائق أوزترك" المتحدث باسم الحزب إلى أردوغان بقوله "إذا كنت متحمساً بخصوص أفغانستان فلترسل إليها "الجيش السوري الحر" أو شركة "صادات" وهي شركة موالية للرئاسة التركية، تأسست بالتزامن مع فترة الاضطرابات، خلال فترة ما تسمى بالـ "الربيع العربي" لدعم جماعات متشددة بينها الإخوان في الدول العربية، التي شهدت اضطرابات بالسلح، بالإضافة إلى اتهامها بإرسال شحنات أسلحة إلى الجماعات الإرهابية في سوريا كجبهة النصرة، ومرترقتها في ليبيا وغيرها من الدول. مؤسسها "كامل تانري فيردي" وهو عميل للاستخبارات التركية، بحسب "المونيتور" ورئيسها الحالي "علي ابن كامل".
- استنكر "علي بابا جان" رئيس حزب الديمقراطية والتقدم المعارض، رغبة "أردوغان" بقاء القوات التركية في أفغانستان، دون أي تفويض من الأمم المتحدة أو البرلمان التركي، متهماً إياه بتسخير مقدرات البلاد، والمقامرة بأرواح الجنود الأتراك.
- نشرت صحيفة "جمهورية" المعارضة، مقالة الأربعاء 23 يونيو 2021 تحت عنوان: "عواقب اقتراح تركيا بشأن أفغانستان. جاء فيها "إن إرسال الجنود لأفغانستان في ظل هذه الظروف لا يعرض حياتهم للخطر فحسب، بل يقلل من الاحترام والمحبة التي كانت تحظى بها تركيا في أفغانستان".

5- عدم الثقة والشك بالمصداقية التركية

حذرت بعض الأوساط الأمريكية من استغلال الرئيس التركي لمأزق الإدارة الأمريكية، وتوسيع نهجه العدائي في المنطقة، وقد نشرت مجلة "نيوزويك / Newsweek الأمريكية" مقال بعنوان "علي بايدن ان يكون حذراً من مناورة اردوغان في افغانستان" أشارت فيها أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال إنه يريد مساعدة الولايات المتحدة في تأمين أفغانستان بعد رحيل القوات الأميركية، لكن على المرء أن يشكك بمصداقية الرئيس التركي،

حيث اعترف بأن تركيا ليس لها أي قضايا متضاربة مع معتقدات طالبان". كما أن تاريخ الرئيس التركي في دعم التنظيمات المتطرفة كجبهة النصرة، التابع لتنظيم القاعدة، ومساندة إيران في التهرّب من العقوبات، وشراء أسلحة من روسيا، يقف عثرة أمام أي حكمة من تكليفه بتأمين المطار.

ومن ناحية أخرى، إن نشر تقارير بخطط تركيا لنشر حوالي 2000 مرتزق سوري في أفغانستان، كما فعلت في ليبيا وقره باغ، تثير غضب واشنطن، وغيرها من دول الناتو، نتيجة الاتهامات الموجهة لهذه المجموعات بارتكاب جرائم حرب، بما فيها احتجاز رهائن والمعاملة القاسية والتعذيب والاعتصاب في سوريا.

ختاماً.. من خلال ما سبق يمكن القول إن أولوية تركيا تتعدى حدود استقرار أفغانستان، فهي تسعى لتثبيت قدمها في تلك المنطقة بثتى الوسائل. لكن واقع الحال يشير إلى أن حساباتها غير دقيقة، فالمشهد في كابل لا يزال ضبابياً، فأى مهمة أمنية لتركيا في أفغانستان، يهدد بأن تتحول الأخيرة إلى مستنقع للقوات التركية الموجودة فيها، خاصة أنها لا تزال غير واردة ضمن قائمة الأولويات لطالبان كقوات حفظ سلام، والنظر إليها كقوات غازية، كما أن التعقيدات الميدانية في المنطقة، نتيجة تعدد اللاعبين الإقليميين والدوليين، وتداخل الحسابات، ستشكل تهديداً لوجودها في أفغانستان ونجاح مهمتها، حيث يُقابل هذا المقترح بحساسية روسية وإيرانية، مما سيشتعل نار التنافس بينها في الساحة الأفغانية، وإن حصل أي اتفاق بين الجانبين، ربما لن يتعدى حدود إعادة الإعمار، وما يتعلق بقطاعات الصحة والتعليم، دون التطرق لأية مسائل أمنية أو عسكرية، وكعضو في الناتو.

التلويح بعدوان جديد.. خيار تركيا غير المستساغ في سوريا

مركز الفرات للدراسات

يبدو أن رياح التغييرات الحالية في سوريا تجري بما لا يشتهي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يجد نفسه الآن في مواجهة روسيا والنظام السوري معاً، وسط تجاهل حليفته الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الموقف يضعه أمام ضغوط سياسية وخارجية كثيرة، تؤثر بشكل كبير على وجود بلاده في سوريا، حيث تتضاءل خياراته بعد فقدان حلفاء غربيين وعرب، بالإضافة إلى التغيير في معادلات القوى، كل ذلك يجعله وحيداً في الساحة، كما ستكون الانعكاسات كبيرة على تركيا.

وللهروب من المأزق الذي دخل فيه الرئيس التركي، لجأ إلى التلويح بعدوان جديد، تحت ذريعة فشل الدبلوماسية، وبهدف إبعاد قوات سوريا الديمقراطية عن حدوده، وتحميل الولايات المتحدة وروسيا مسؤولية الاعتداء على قواتها؛ وهو أسلوب التاجر المفلس للبحث عن أوراق تبيح له التدخل في الشأن السوري، عبر حضوره العسكري، والحصول على تنازلات سياسية، تبقيه كجزء أساسي في المعادلة السورية.

ويمكننا مناقشة أسباب رفع سقف خطابه، وتعبات ذلك، من خلال ثلاث نقاط:

أولاً: رفع حدة التصعيد الروسي

تعددت الجبهات التي تواجهها تركيا في سوريا، نتيجة تعرض جنودها ونقاطها لهجمات متكررة، أدت لمقتل العديد منهم؛ بالإضافة إلى مصير إدلب، التي باتت كعقدة صعبة الحل بالنسبة لها، نتيجة سيطرة جماعات متشددة ومصنفة إرهابياً - مثل "هيئة تحرير الشام / جبهة النصرة سابقاً" - على المدينة، وتأثيرها الرادع على الدعم الغربي لتلك المنطقة، وتبريرها لتقدم النظام السوري نحو المدينة بدعم روسيا من منظور مكافحة الإرهاب.

ولتخفف تركيا من حدة تأثير هذا الضغط، كانت قمة سوتشي، التي جمعت الرئيس التركي مع الرئيس الروسي في 26 سبتمبر 2021، والتي كانت فرصة لبحث ملفات مشتركة، من بينها: ورقة إدلب؛ وهي ورقة الضغط الروسية، التي تسعى لإخراج الجماعات الإرهابية من المدينة، ويسمح للنظام السوري بالسيطرة عليها.

ورقة تل رفعت: وهي الخاصرة الرخوة لتركيا في شمال سوريا، والتي تدعي تركيا بأن التهديدات القادمة منها كبيرة على مدينة إدلب، لأن هدف تركيا بعد احتلالها لعفرين، كان تحركها للحفاظ على وضعها الراهن في إدلب، وبالتالي يخفف حدة الضغط على المدينة.

لكن رغم التصريحات المتناغمة بعد القمة، إلا أن المؤشرات أوحى بفشل الوصول إلى تسوية، وبات الملف السوري يتجه نحو المزيد من التعقيد. وجميع السيناريوهات متاحة على طاولة الصراع بعد هذا الفشل، لعدم الوصول إلى اتفاق بشأن المناطق الوارد ذكرها، فلم يفلح الرئيس التركي في تخفيف الضغوط تجاه إدلب، أو عقد أي صفقة للمقايضة، ليحقق مكاسب على الأرض.

وكخيار بديل، ورداً على خيبة الأمل من الجانب الروسي، لجأت القيادة التركية لخيار التهديد، ورفع حدته بعدوان عسكري على مناطق كـ "تل رفعت" و"منبج"، التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وتنتشر في محيطها بعض النقاط لروسيا والنظام السوري.

لكن يبدو أن الخيار التركي البديل لم ينجح في تحقيق مبتغاه لعدة أسباب، يمكن مناقشتها كما يلي:

- الرد الروسي، عبر شن غارات على محيط مدينتي مارع وسرمدا وما يحيط بهما، ضمن مناطق النفوذ التركي، وهو تصعيد جديد من نوعه، ويعزز احتمالية إرسال رسالة لتركيا، بفرض روسيا لأمر واقع جديد، يلغي كل التفاهات معها، وأن النفوذ التركي ومليشياته في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون وحتى نبع السلام، لن تكون محصنة من الاستهداف.
- فشل المناورات التركية في تخفيف حدة الضغوط الروسية، فقوات النظام السوري ما تزال تحشد على خطوط التماس في إدلب، بدعم من الروس، ولا تزال القوات الجوية الروسية تنفذ طلعات وبكثافة أكثر مما سبق. كما بدأت إيران أيضاً بحشد مليشياتها في مناطق نبل والزهراء وأطراف تل رفعت، تمهيداً لعملية عسكرية ضد هيئة "تحرير الشام"، والفصائل الموالية لتركيا في ريف إدلب.
- ورقة تل رفعت التي تسعى تركيا لاستغلالها كوسيلة ضغط عبر تهديدها المتكرر بالسيطرة عليها، ورقة غير مجدية، فأى تحرك تركي بمثابة إنذار لمعركة كسر العظم بين تركيا وروسيا، ووقوف إيراني مع الأخير، كون المدينة تقع بين ثلاث نقاط منفصلة تمثل مجال للنفوذ التركي والروسي والإيراني، والمدينة بدورها تعتبر عقدة توازنات عسكرية بين هذه القوى.
- روسيا ترى نفسها الجانب الأقوى في المعادلة، مما يمكنها من فرض شروطها على تركيا، لدفعها بتنفيذ مخرجات أستانا بما يملي عليها مصالحها، وحل ملف هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات المسلحة، فتصعيدها الأخير رسالة واضحة من "بوتين"، بقبول الإملاءات الروسية والخضوع لشروطها.

ثانياً: تجاهل أمريكي

بعد فشل أردوغان في قمة سوتشي مع "بوتين"، أصبح موقف الرئيس الأمريكي "بايدن" هو الحاسم، كبديل لحسابات "أردوغان"، إلا أنه فوجئ بمضمون رسالة لبايدن إلى مجلس النواب الأمريكي، مفادها تمديد حالة الطوارئ في سوريا، التي أعلن عنها ترامب في 14 أكتوبر 2019، وبإعلانه هذا، تم توجيه رسالتين، الأولى: طمأنة قوات سوريا الديمقراطية، والثانية: تحدي لتركيا، ووضعها على الجانب الآخر من المصالح الأمريكية، كون الإجراءات التركية تزيد من تدهور الوضع الانساني والوقائع الديمغرافية في المنطقة. وتؤدي لتقلبات، وتوازن غير مستقر، وتعرض حياة المدنيين للخطر، وفق بيان أصدره البيت الأبيض في أكتوبر 2021.

وفي محاولة لتمرير أهدافها بدأت تركيا بالتلويح بعدوان جديد في سوريا، ولوم الولايات المتحدة على مقتل جنودها، وهي إشارة واضحة إلى حجم الخلاف بين الطرفين.

وهذه التصريحات تأتي كرد فعل تركي على التجاهل الأمريكي لمطالبها فيما يتعلق بسوريا. ومناورة بعد إخفاق الرئيس التركي في سياسته الخارجية القائمة على مستوى شخصي مع الرئيس الروسي "بوتين".

لكن احتمالية تنفيذ الرئيس التركي لتصريحاته دون التفاهم مع الولايات المتحدة صعب، فتنفيذ أي عمل عسكري جديد لا بد أن يجري وفق تفاهات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأي تجاوز تركي للأخير سيكون عواقبه معروفة، نتيجة ما مرت به أسواق المال التركية، والتي أصبحت تواجه مخاطر التدهور السريع في ليرتها، الأمر الذي يعرض اقتصادها لكارثة أخطر من سابقتها التي عانتها عند تهديد ترامب بتدمير اقتصادها، وهو موقف صعب في الداخل التركي، ويزيد من تراجع شعبية أردوغان الأخيرة، والذي يتعرض أيضاً لهجوم من أحزاب المعارضة مؤخراً نتيجة سياسته الخارجية، وخاصة في سوريا، كما جاء في تصريح للمتحدث باسم حزب الشعب الجمهوري "اوزتراك" في سبتمبر 2021، حيث حمل حزب "أردوغان" مسؤولية التسبب الأمني في البلاد، وتسلسل عناصر داعش إلى تركيا، كما أضاف بتأجيج "أردوغان للصراع على الحدود السورية، بدلاً من تهدئة الأوضاع، وجعل تركيا معبراً ومسكناً للإرهاب، وإنفاقه المليارات، مؤكداً أنه برحيله سيتنفس الأتراك الصعداء، ولن تصبح الدولة حكراً على عدة أشخاص".

إذاً، فنبرة التهديد بعدوان تركي جديد على سوريا هي مؤشر لاحتمالية غياب أي بوادر لضوء أخضر أمريكي لتصعيد يخل بالتوازن بين القوى في سوريا، أو يفرض أي واقع جديد في المنطقة. فهي ورقة تركية غير مقبولة من الجانب الأمريكي أيضاً.

ثالثاً: تحركات دبلوماسية على مستوى الملف السوري تقوّض الدور التركي

أحد الاحتمالات حول إطلاق تصريحات بشأن تركيا لعملية عسكرية جديدة في سوريا ورفع سقف خطابها، هو التحوّف من الموجة الدبلوماسية الأخيرة بين القوى الإقليمية والدولية، والتقارير التي تشير بالاتفاق الوشيك بينها فيما يخص الملف السوري، وما تخشاه أنقرة أن يكون شاملاً ويقوض وجودها في المعادلة السورية، وهذه التحركات هي:

تقارب روسي أمريكي

منذ لقاء مبعوثي الرئيسين الأمريكي والروسي في جنيف 16 سبتمبر، والمؤشرات تدور حول إمكانية التوصل إلى اتفاق بين البلدين، يؤدي إلى حلول للأزمة السورية، وتناول عدة ملفات، كضبط الوجود الإيراني وإيقاف تمدده، وملف المساعدات، وملف شمال شرق سوريا، ضد أي تحركات تقوّض استراتيجية الولايات المتحدة، بمنع التواصل بين القوات الإيرانية المنتشرة شرقاً وحزب الله في لبنان ومناطق غرب سوريا؛ وهي استراتيجية تقوّض أي تحرك تركي جديد.

ومن ناحية أخرى، روسيا تستغل الخلافات الأمريكية التركية للحصول على تنازلات من الجانب التركي ومواليه من المعارضة السورية لصالح النظام السوري.

تقارب سعودي إيراني

منذ عام 2020 دخلت العلاقات بين السعودية وإيران في حيزٍ يميل أكثر نحو التفاهم بين الطرفين، حيث صرّح ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" في نيسان الجاري: أن إيران دولة جارة، وكل ما نطمح إليه هو أن يكون لدينا علاقة طيبة ومميزة معها" كما أشار إلى رغبة المملكة لمصالح متبادلة بين البلدين.

ويتزامن هذا التقارب مع لقاءات غير علنية بين الطرفين، خاصة في مؤتمر "دول جوار العراق" والتي شهدت جولة حوار بين السعودية وإيران، ثم اجتماع ثنائي بين الطرفين على هامش أعمال الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويختتم ما سبق ما جاء على لسان وزير الخارجية الإيراني "حسن عبد اللهيان" في بيروت أكتوبر 2021، "أن الحوار الإيراني السعودي يسير على الطريق الصحيح".

ومنذ إعلان هذه المحادثات، كانت سوريا على طاولة الحوار، ورغم الخلاف بين الطرفين في بعض الملفات التي تتعلق بالحالة السورية، إلا أن العامل المشترك والثابت هو عدم رغبة السعودية بوجود تركي في الشمال السوري، ومطالبتها بخروج القوات التركية من سوريا وهو

ما تتفق معه إيران أيضاً. فتهددها بعدوان جديد، هو أحد الاحتمالات كرد فعل ضد أي تحرك أو توافق من شأنه أن يقصي دورها كمحاور أساسي في أي مفاوضات مستقبلية لسوريا.

وفي الختام.. يمكن القول أن التهديد بالقيام بعمل عسكري، كمتنافس للحصول على مكاسب سياسية في المفاوضات الدبلوماسية، خيار تركي غير مستساغ في الوقت الراهن، لغياب أي توافق مع القوى الأخرى، كما أنه رهان خاسر لاختبار ردود فعل تلك القوى، التي كانت واضحة قبل لهجة التهديد ولم تتغير بعدها، كرسائل الدعم الأمريكية لقسد، واستقبالها لوفدها في نيويورك، بالإضافة إلى تصعيد عسكري روسي في مناطق النفوذ التركي، والتي يمكن تصورها بمثابة انقلاب في التفاهات.

إذاً، فغياب الغطاء السياسي الذي يمنح تركيا الضوء الأخضر للقيام بعمل عسكري، سيصعب عليها المهمة، كونه لن يخلو من صعوبات قد تفضي لانعكاسات سلبية نتيجة:

- صعوبة التوافق مع كل من الولايات المتحدة وروسيا في الوقت الحالي.
- الكلفة والتداعيات المتوقعة للعملية العسكرية دون التنسيق مع باقي القوى.
- عدم الحصول على موافقة للغطاء الجوي، لغياب التنسيق.
- حالة النفور المتزايدة من المعارضة السورية ومسلحيها الموالية للجيش التركي.
- ارتفاع وتيرة هجوم المعارضة التركية لسياسة "أردوغان" الخارجية، وتبعاتها السلبية.
- الوضع الاقتصادي الهش في الداخل التركي، والتخوف من تبعات العملية العسكرية المنفردة عليه.

المعابر الحدودية.. الورقة المطروحة لتوازن المصالح في سوريا

مركز الفرات للدراسات

في حالات النزاع المسلح، تقوم وكالات المساعدات الانسانية، والمنظمات غير الحكومية، بتكييف هياكلها وعملياتها، بحيث تناسب القيود المفروضة عليها، وذلك بهدف تأمين المساعدات، وإيصالها إلى السكان المتضررين، لكن رغم ذلك تتعرض تلك المنظمات إلى ضغوط أخرى، تتعلق في أسلوب تقديم تلك المساعدات، خاصة إن كان ذلك يتعلق بمشاركة الفاعلين المحليين، والجهات الخارجية الداعمة.

خلال الأزمة في سوريا، بات الدخول إليها عبر معابر استثنائية، يشكل اختباراً، ووسيلة ضغط للعلاقة بين القوى المتداخلة فيها، ففي كل عام تقريباً، تستأنف المفاوضات في أروقة مجلس الأمن، أو بشكل منفرد، لمناقشة قضية المعابر الاستثنائية، والسماح بإدخال المساعدات عبرها من الدول المجاورة، واجهتها روسيا مراراً بـ (النقض)، أو التهديد لمنعها، أو تقليلها لأكبر قدر ممكن.

فأصبحت هذه المعابر علامة بارزة في دراما الحرب السورية، لدرجة استخدامها كورقة ضغط للمساومة، ولغايات سياسية بعيدة عن الغاية الانسانية، حيث باتت بعض الدول، كالولايات المتحدة وروسيا، في حالة صراع وحرب باردة لكسب هذه الورقة.

ورقة ضغط أمريكية

رغم عدم ورود أي إشارة من الإدارة الأمريكية، إلى أن الأزمة السورية تشكل أولويةً بالنسبة لها، إلا أن الرئيس الحالي "جو بايدن"، حرص في اجتماعاته مؤخراً مع الرئيسين التركي والروسي، على إثارة قضية المعابر الإضافية، لإيصال المساعدات إلى الداخل السوري، والعمل على إعادة تفعيل بعض المعابر، كما كانت في الفترة ما بين يوليو 2014 ويوليو 2020، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2165، وخاصة معبري باب الهوى مع تركيا، واليعربية (تل كوجر) مع العراق. وهذا ما شدد عليه وزير الخارجية الأمريكي في تصريحات عدة على ضرورة فتح المعابر، وتجديد تفويض الأمم المتحدة، لإيصال المساعدات الانسانية في شمال غرب وشرق سوريا.

فهي ترى الأهمية في قضية فتح المعابر لعدة أسباب، وهي:

- دورها الحاسم في استمرار آلية عمل مجلس الأمن في تدفق المساعدات.
- تحويل مسار المساعدات خارج إطار دمشق.
- محور رئيسي لاختبار درجة التعاون مع روسيا، ورغبتها في الوصول إلى حل وسط.

- تحقيق علامة بارزة في السياسة السورية، وإعادة الانخراط في بلد أسقط عن الرادار في ظل إدارتي أوباما وترامب.

يمكن القول إن خيارات الولايات المتحدة ضعيفة، فيما لو أرادت إجبار موسكو على فتح المعابر الانسانية، إلا أنها من الممكن استخدام اتجاه عدائي لها، في حال استخدام موسكو لنفوذها باستخدام الفيتو، واحتمال الرد الأمريكي للضغط، سيتمثل في:

- زيادة العقوبات على النظام السوري.
- الضغط على قوات سوريا الديمقراطية، لتقلص تعاونها مع القوات الروسية في مناطقها.
- ربط فتح المعابر بتقدّم المسار السياسي، وتقديم المساعدة لإعادة الاعمار، وهذا وما وضّحه "بليكن" للشرق الأوسط، بأنه لا حلّ عسكري يحقق السلام والأمن والاستقرار لسوريا والمنطقة، في غياب تقدم المسار السياسي، فبعض التحديات تأتي من إعاقة الفرق الإغاثية للوصول إلى المناطق خارج سيطرة الحكومة السورية. وهذا لن يتم دون إعادة المعابر الحدودية الأخرى للأمم المتحدة.

ورقة مساومة روسية

مثّلت عملية الوصول للداخل السوري، التحدي الأكبر للعديد من الجهات الفاعلة، فإغلاق الحدود سبّب عوائق لوصول أي مساعدات، خاصة مع إصرار النظام السوري على السيطرة على كافة المعابر، واحتكارها لمناطق سيطرته أكثر من الباقي.

ولتجاوز هذا الاحتكار، أسّس المجتمع الدولي نظام آخر للمساعدة عبر آلية الحدود، حيث وافق مجلس الأمن عام 2014، على خطة لإرسال مساعدات من العراق وتركيا والأردن، بشكل مباشر إلى مناطق المعارضة، وهذا ما رفضه النظام السوري، واعتبره انتهاكاً لسيادته، وبدأت موسكو بدعّمه لإيقاف تلك المعابر، منذ تدخلها العسكري عام 2015، وتحديدها باستخدام الفيتو في الأمم المتحدة، ونجحت في خفض عدد تلك المعابر الحدودية من أربعة إلى معبر واحد فقط، بهدف:

- ربط المساعدات بالمناطق المتضررة عبر الحكومة السورية فقط، وليس عبر قنوات المعارضة.
- منع الأمم المتحدة من تقديم أي تمويل لمنظمات غير حكومية، لإجبارها على الإغلاق.
- تحويل مسار المساعدات إلى دمشق، مما يمنح الحكومة السورية حق معاقبة أي سلوك لا يتماشى مع تيارها، ومكافأة من يواليها، من خلال تخصيص المساعدات والعقود للأصدقاء فقط.

- التشجيع على المعابر الداخلية، لإغلاق المعابر الدولية، وتعويم النظام السوري، للتطبيع غير المباشر معه عبر وكلاء باقي الدول، والتحكم بجميع المساعدات الواردة.
- التحكم بملف المعابر، وسيلة ضغط روسية، لتقديم تنازلات من القوى الأخرى، ووسيلة لتخفيف العقوبات على النظام السوري.

إلا أن الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة والقوى الأخرى لفتح معابر إضافية، جعلت ولا تزال الخيارات ضيقة أمام روسيا لتحقيق مبتغاها، لعدة أسباب منها:

- عدم تمكنها من فرض فتح معابر، لتكون متنفس للنظام، وفشلها في تعويمه، فضلاً عن تصاعد الضغط.
- إغلاق المعابر بشكل تام، وخاصة في الجزء الشمالي الغربي منه، سيؤدي إلى عدم الاستقرار، وانهيار اتفاق وقف إطلاق النار الهش في إدلب، مما سيشكل سيناريو سيء لها وللنظام السوري.

ونتيجة لتصاعد الضغط مؤخراً، فلا خيار أمامها سوى القبول بحل وسط، والتي ربما تستغل هذه الورقة للمساومة على:

- تخفيف العقوبات من الجانب الأمريكي على النظام السوري.
- السعي إلى صيغة جديدة مع كرد سوريا، لدفعهم إلى التفاهم مع دمشق، مقابل فتح معبر اليعربية، وعلى الرغم من عدم وجود تأكيد ملموس لذلك، إلا أن التطورات الأخيرة عززت هذه الاحتمالات.
- الطلب من أنقرة بتنفيذ التزاماتها في اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب، كالدوريات المشتركة، التي أعاقها ميليشيات تابعة لتركيا، وسحب عملائها إلى جنوب الطريق الرئيسي من مدينة إدلب، مما يمنحها امتياز جغرافي ممتاز.
- إظهار الجانب الإيجابي لها بالتعاون مع الولايات المتحدة، لإيجاد حلول للأزمة السورية معاً، بحيث يعزز موقفها بالمشاركة في أي مسار للحل، تحافظ فيه على مصالحها وحلفائها.

ضرورة فتح المعابر الإضافية "الاستثنائية"

إن فشل مهمة المساعدات إلى سوريا، نتيجة الفيتو الروسي، والصيني أحياناً، عرض المنظمات غير الحكومية لضغوط شديدة، مما أجبرها لقطع امداداتها، سيما التي كانت تقدمها منظمة الصحة العالمية، فأصبحت المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية تواجه مهمات مستحيلة للحصول على مساعدات انسانية، أو إمدادات طبية، أو اقتصادية، خاصة في ظل الظروف الراهنة، وتقليص الروابط التقليدية بين المراكز الاقتصادية المحلية،

والتعامل مع آليات اقتصادية جديدة. فبات التوجّه نحو المعابر الحدودية أمراً ضرورياً في ظل الظروف الراهنة، وما سبّب أغلاقها من أزمات على هذه المناطق.

ففي مناطق الإدارة الذاتية، عندما توقّف معبر اليعربية عن العمل عام 2020، شكّل ذلك وضعاً خطيراً بالنسبة للمنطقة، حيث أوقفت الأمم المتحدة عملياتها عبر المعبر، في الوقت الذي كانت تقدّم فيه إمدادات طبية إلى شمال وشرق سوريا عبر هذا المعبر، كل ثلاثة أشهر، حسب الحاجة؛ من خلال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تخدم المجتمعات المحلية. وفشلت جميع المهمات من هذا النوع، من حيث الكم والنوع، بسبب الفيتو. فكان من انعكاساتها:

- منع وكالات الأمم المتحدة في دمشق من التواصل بحرية مع المنظمات غير الحكومية العاملة في هذه المناطق، والتدخل في عمليات التسليم.
- تحويل أطنان من المساعدات الطبية من العراق إلى دمشق جوّياً، والتي لم تُشحن إلى مطار القامشلي إلا في وقت متأخر، وكانت نتيجتها انتهاء صلاحية الكثير منها، وفقدان أكثر من 20% من محتوياتها كمعدات، ومستلزمات، وأدوية طبية.
- غياب التنسيق مع الإدارة والمنظمات على الأرض، سبّب في توزيع بعض تلك المساعدات بشكل عشوائي.
- البيروقراطية بعد إغلاق المعبر، سبّب بتأخير شحنه المساعدات في ظل جائحة كورونا، كونها بقيت عالقة في الخارج، ونقص تلك الأدوية سبّب أزمة كبيرة نتيجة انتشار الجائحة، وفقدان العلاج.
- تضاعف معدّل الوفيات في مخيمات اللجوء لعائلات عناصر تنظيم داعش، نتيجة تخفيض وصول المساعدات من الأمم المتحدة، وتقييدها بسبب قرار مجلس الأمن 2504، الذي حدّد من قدرة المرافق الصحية بنسبة تشغيل 40%.
- صعوبة وصول اللقاحات، نتيجة قلق المنظمات غير الحكومية من التعامل مع الحكومة السورية.

إذاً، فالانتظار دون تحقيق أي نتائج في هذه القضية، يقوّض الاستقرار، خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، ويتزامن معها تفاقم ظروف سكانها والمحتجزين في مناطقها. فإغلاق معبر اليعربية (تل كوجر) مثلاً، أوقف المساعدات عبر الخطوط التي شكّلت متنقّساً لسكان مناطق شمال وشرق سوريا، ورفع من درجة الخطورة، وأصبح يشير بشكل واضح إلى أن هذه المناطق وغيرها باتت أكثر ضعفاً، عندما تم تقليص هذه المعابر، أو تعتمد في خطوط امدادها على دمشق.

وفي الختام، يمكن القول إن الأمم المتحدة لعبت دوراً حيويّاً عبر الحدود السورية، لتقديم المساعدات للمحتاجين، حسب حاجاتهم، وليس على أساس الوصول المحدود الذي تقدمه

دمشق، فالأوضاع باتت هشة مع غياب دور الأمم المتحدة، نتيجة إغراق المعابر، والتي فقدت بموجبها الملاذ الآمن في شمال شرق سوريا، والآن في غربها، ومسار سدّ الثغرات والاستجابة للطوارئ والأزمات، مما يدفع المنطقة بسهولة إلى أزمة، ويضعها أمام كارثة إنسانية، ويضغط على الدول المجاورة، بمزيد من النزوح، ويقوّي الجهات المتطرفة لاستغلال الوضع المأساوي.

فقضية فتح المعابر، لا بد أن تمتدّ إلى المزيد من المفاوضات رفيعة المستوى، والتنسيق بين الجهات لسبل أفضل لمساعدة المدنيين في بيئات الصراع، وفرصة للدول لتحقيق أهدافهم المتعلقة بتحسين الأمن الدولي والبشري، فتكيف الحكومات والجماعات المسلحة والمتطرفة مع تطورات الأحداث، واستخدام المساعدات لصالحهم، والتلاعب بها بشكل منهجي، جعل منها أداة للضغط، للوصول إلى أي هدف أو أي صفقة يرغبون بها، الأمر الذي يرسّخ اقتصاد الحرب على حساب المدنيين والاستقرار المحلي والإقليمي، ويساهم في سيناريو لصراع مستمر، وتهديد منظم.

لذا، الضرورة باتت ملحة للالتزام القوى الفاعلة للعمل ضمن هذه الحسابات، وزيادة الضغط، لفتح هذه المعابر، سواءً في شمال شرق سوريا، أو غربها. وعلى بعض القوى المؤثرة، كواشنطن وحلفائها من الدول، الضغط لتجديد التفويض عبر الحدود، فالأمر لا يتعلق بالمساعدات الإنسانية فقط، وإنما الأمنية أيضاً، ويقوّض الاستقرار. ففي مناطق الإدارة الذاتية مثلاً، لا يكون التعامل على أساس عمل إنساني فقط، وإنما تخاطر واشنطن بتعريض حلفائها على الأرض، ومناطق سيطرتها لخطر أكبر. فبإمكان هذه الدول تحويل المفاوضات إلى إجراء لبناء الثقة مع موسكو وحلفائها، ويفتح الباب للمزيد من المفاوضات السياسية في سوريا، وتجديد المصادقية الدبلوماسية لهذه القوى في المنطقة.

انقلاب افغانستان.. انقلاب للمعادلات الأمنية وتغيير لقواعد اللعبة

مركز الفرات للدراسات

بعد مضيّ عشرين عاماً من تدخلها في أفغانستان تحت مظلة محاربة الإرهاب، وانسحابها بهذا الشكل، لا بد للولايات المتحدة من تبيان مفهومها تجاه الإرهاب، والحركات الإرهابية. وتوضيح معاييرها الجديدة في تحديد من هم الجماعات الإرهابية، وهل تشمل هذه المعايير حركة طالبان أم لا.

بكل الأحوال، فإن المقال الأكثر وضوحاً خلال عملية الانسحاب هو أن الولايات المتحدة لم ولن تكون منظمة خيرية أو مخلصاً للشعوب، بل هي دولة تحركها المصالح والدوافع الاستراتيجية، بغض النظر إن جاءت متوافقة مع مصالح الدول والشعوب الأخرى أو متعارضة معها، فليس للعواطف أو للدوافع الإنسانية مكان في السياسة الأمريكية والغربية بشكل عام، فهي تسعى لإرساء الاستقرار في حال اقتضت مصلحتها ذلك، وتحوّل منطقة ما إلى بؤرة للتوتر أيضاً إذا استدعت مصالحها ذلك، والحالة الأفغانية لا يمكن استبعادها من الإطار نفسه، فقد استخدمتها واشنطن لزعزعة الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، وكقاعدة ضد خصومها التقليديين فيها، وليست فقط ضد حركة طالبان.

القول اليوم، هو أن واشنطن استخدمت سياسة إطلاق الغول من القفص، ولكن ما تزال ممسكة بالرسن، لتوجيهه وفق مصالحها، وفي أي اتجاه تشاء، وضدّ من تشاء. لذلك فإن شبح عودة طالبان ليس مروعاً للولايات المتحدة، خاصة وأن هذه العودة جاءت بعد الاتفاقات التي تم توقيعها مع الحركة في الدوحة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا شك أن الولايات المتحدة قد ضمنت خط سير ما لحركة طالبان في البلاد - بعد انسحابها - يمكنها من توجيهها. والتاريخ القريب يؤكد ذلك، حينما دعمت الولايات المتحدة المجاهدين الأفغان والباكستانيين بالأسلحة وموّلت المقاتلين هناك ما يقارب العشر سنوات لمحاربة الاتحاد السوفيتي، ووصفهم الرئيس الأمريكي الراحل "رونالد ريغان" عند لقاء قادتهم في البيت الأبيض عام 1983، بأنهم مقاتلون من أجل الحرية.

لذلك لا يمكن استبعاد وجهة النظر التي تقول أن ما يحصل حالياً في أفغانستان أقرب لأن يكون اتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان، لفرض واقع سياسي وعسكري جديد، تضغط من خلاله الولايات المتحدة على الدول المعنية بهذه الأزمة، وتحوّل هذا الانسحاب إلى مصدر قلق وتهديد لأمن تلك البلدان، وتخلق حالة من اللااستقرار للعديد من الدول المجاورة لأفغانستان. فطالبان استمرت بالنمو وبشكل أقوى في أفغانستان رغم الوجود الأمريكي، مقابل خسارة الحكومة الأفغانية رغم الدعم المقدم لها، وحتى تحافظ طالبان على ذاتها وقوتها الحالية لا بد لها من عدم إثارة غضب الأمريكيين بالدرجة الأولى، ليس بدافع أخلاقي، وإنما بدافع وجودي.

إنذار بالخطر

ما يحصل الآن في أفغانستان ربما هي الاستراتيجية المنطقية للولايات المتحدة، أما منفردة، أو بالاتفاق مع طالبان، الهدف منها إعادة إثارة المشاكل في آسيا الوسطى، لتشكل تهديداً جديداً، يزيد من صعوبة موقف خصومها التقليديين في المنطقة، وخاصة روسيا وإيران والصين. والتي لها مصالح أكثر من الولايات المتحدة، وباتت تخشى من كارثة مباشرة، ومستتقع للفوضى جراء هذا الانسحاب، والتي قد تكون لها مآلات غير محمودة العواقب بالنسبة لهم، مما استدعى تشغيل صفارات الإنذار، ونواقيس الخطر لدى تلك الدول.

لقد عطلّ هذا الانسحاب حالة توازن القوى، والهدوء النسبي في تلك المنطقة، والتي استمرت مدة عشرين عاماً. منذ تدخل الولايات المتحدة، سمحت لخصومها بالتمدد الاقتصادي والأمني والاستراتيجي هناك، وإن تحويل هذه المنطقة اليوم إلى بؤرة توتر جديدة قد يقطع الطريق أمام أية مشاريع استراتيجية لهم في وسط آسيا، وقد تتيح للولايات المتحدة فرصة الاستفادة من احتمال نشوب نزاع بين طالبان وأعدائها أو خصومها في تلك المنطقة البعيدة عنها وعن إسرائيل، أو عن حلفائها في أماكن أخرى في غرب آسيا، وهذا النزاع لو نشب لا شك سيزعزع الاستقرار في أواسط آسيا وجنوبها، في مشهد يمكن إيجازه كالتالي:

في روسيا

تشكّل أفغانستان بالنسبة لروسيا أهمية كبيرة، رغم عدم وجود حدود مشتركة بينهما، وإنما لتأثيرها في وسط آسيا، فهي ترى في كابول ضماناً لأمنها الداخلي، وقد عمدت روسيا لبناء قاعدة لها في طاجيكستان، بالقرب من أفغانستان، لحماية مصالحها، والحد من نفوذ القوى الخارجية الأخرى هناك، إضافة لمنع تمدد أي فوضى من أفغانستان إلى طاجيكستان، ومنها إلى جمهوريات آسيا الوسطى، وحتى الداخل الروسي. فهي ترى أن أي زعزعة استقرار في أفغانستان سيؤثر على استقرار المنطقة كلها، مما يضرّ بالأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية لروسيا، وخاصة مشاريع الطاقة وخطوط إمداداتها ونقلها.

فهما أبدت روسيا ارتياحها وترحيبها بالانسحاب الأمريكي، لكنها في نفس الوقت تخشى مآلات هذا الانسحاب، بسبب خوفها من حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي سيخلقها هذا الانسحاب، وقد تنتقل إلى الجوار، وهي تهديدات جديدة في منطقة آسيا الوسطى، ستزيد من صعوبة الموقف الروسي، لتواجه سلسلة عواصف في محيطها الحيوي.

وفي سعي منها لاحتواء الموقف وتبديد مخاوفها، فهي تحاول التقرّب من طالبان، وإطلاق تصريحات عبر مبعوثها الخاص لأفغانستان "زامير كابولوف" بإمكانية إطلاق عملية شطبها من قائمة الإرهاب. قراراً معاكساً للقرار الذي تبنته روسيا سابقاً، بأن طالبان منظمة إرهابية.

لكنها بالرغم من ذلك، تجد صعوبة في التعامل مع مجموعة تتبنى معتقدات إسلامية متشددة، مع الإشارة إلى عدم امتلاكها النفوذ الكافي على حدود أفغانستان.

ماذا بالنسبة لإيران؟

إيران من الدول التي كانت تشعر منذ تولي الرئيس دونالد ترامب السلطة، بأن هناك استراتيجية أمريكية جديدة في التعامل مع قضايا غرب آسيا، من خلال القضاء على تنظيم داعش في سوريا والعراق، و بروز مؤشرات جديدة لتحويل أفغانستان إلى ساحات لاستيعاب بقايا هذا التنظيم، وغيرها من التنظيمات الإرهابية، لتشكل تهديداً لأمن منطقة آسيا الوسطى، من إيران وصولاً لروسيا والصين.

لذلك، فقد عارضت إيران سابقاً أي انسحاب أمريكي على حساب الحكومة الأفغانية، فالساحة الأفغانية تعتبر منطقة نفوذ لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وهي ترى المسار الحالي بسيطرة طالبان على أفغانستان، يحمل طابع صعودها في بداية الثمانينات، لكن هذه المرة تحمل تعقيدات مختلفة، بمعادلات مختلفة، وفهم مختلف للنظام الدولي، عبر تجميل صورتها. وعودتها ستسبب مشاكل لإيران، وتهدد أمنها القومي شرقاً.

نستطيع القول: إن البيئة الجيوسياسية تغيرت بالنسبة لإيران، والتحديات باتت تتصاعد في مواجهة الأمن والمصالح الإيرانية. فالمستتق الأفغاني قد يجبر إيران على تخفيف ضغطها على سوريا والعراق واليمن، وسحب جزء من ميليشياتها لتقديم الدعم لميليشياتها في أفغانستان، كما كانت تفعل العكس في السابق. الأمر الذي سيخفف من الأعباء الأمريكية في سوريا والعراق.

بالنسبة للصين

على الرغم من المعاملة البراغماتية للصين مع حركة طالبان، باعتبارها قوة على الأرض، وأداة لاستنزاف القوة الأمريكية، إلا إنها قلقة من أجندة التنظيم الإيديولوجية، فهي تخشى من انتقال عدوى نموذج طالبان لتركستان الشرقية، التي تتشارك في حدودها مع أفغانستان على امتداد 76 كم. حيث جذبت الصين اهتمام الجماعات الجهادية، نتيجة سياستها تجاه مسلمي الإيغور في هذا الإقليم، مما أثار عداوة تلك الجماعات، وجعلها محط اهتمامهم، ولا سيما ممراتها التجارية في أوراسيا.

فالصين كانت من الدول التي تعوّل على الحكومة الأفغانية، بضرب جميع أشكال الإرهاب والإيديولوجيات المتطرفة، وفق تصريحات وزير خارجيتها، "وانغ بي" سابقاً، إلا أن الأمور سارت بالاتجاه المعاكس، ليأتي الوزير نفسه، ويصرّح بضرورة الحفاظ على الاستقرار ومنع الحرب والفوضى، ويشتكي من الانسحاب الأمريكي المتسرع. وتداعياته السلبية على استقرار

أفغانستان وعلى الأمن القومي الصيني، فنجاح طالبان في أفغانستان ربما ستكون المقدمة لدعم حركة الجهاد من أجل استقلال تركستان الشرقية، وهذا ما يثير مخاوف الصين، فبالرغم من توجسها بالتواجد الأمريكي في أفغانستان التي تشارك حدودها، لكن بنفس الوقت هذا التواجد حقق للصين استقراراً نسبياً طيلة عقدين من الزمن.

الأمر الآخر هو أن تحويل أفغانستان إلى بؤرة توتر من شأنه أن يضرب بخطط إعادة إحياء طريق الحرير -الذي تنوي الصين القيام به- بعرض الحائط، فبعد فشل الأخيرة في فتح مثل هذا الطريق من خلال دول آسيا الإسلامية، والتي تربطها علاقات سياسية وثقافية وتاريخية مع تركيا كأذربيجان وتركمانستان على خلفية رفض الدول الغربية لهذا المشروع عن طريق حليفهم تركيا، فقد حولت الصين وجهتها نحو باكستان وأفغانستان في ظل وجود الحكومة السابقة في أفغانستان، وعلاقاتها الاقتصادية مع الحكومة في باكستان. ولكن اليوم، وبتغيير الظروف السياسية بسيطرة طالبان الأمنية على أفغانستان بعد انسحاب الولايات المتحدة، فقد بات من الصعب تكملة هذا المشروع على الأقل في الفترة الحالية، وهذا ما قد يسبب إحباطاً اقتصادياً لدى الصين التي تتطلع إلى فوائد ضخمة جداً من مشروع إحياء طريق الحرير.

في باكستان

يعتبر أي صعود لطالبان أفغانستان صعوداً لطالبان باكستان، فمع بدء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، بدأت حركة طالبان في باكستان بتنفيذ عدة هجمات في باكستان، لتؤكد إنها ما تزال نشطة، حيث حولت أهدافها إلى الاستثمارات الصينية في باكستان، والتي جاءت نتيجة التقارب الواضح بين الحكومتين الباكستانية والصينية، وهو التقارب الذي أثار استقزازاً كبيراً للولايات المتحدة، التي أبدت مخاوفها من تعميق العلاقات بين باكستان والصين، حيث كشفت صور للأقمار الصناعية، منتصف عام 2020، بدت كإشارات أولية على بناء قاعدة بحرية صينية على ساحل المحيط الهندي، مما عزز من تخوفات واشنطن من خطة بكين لتعزيز نفوذها عن طريق الأراضي الباكستانية، فقاعدة "جوادر" ستمنح الصين القدرة على مراقبة مضيق هرمز، منطقة عمليات الأسطول الأمريكي الثالث المتمركز في البحرين.

إذاً، فاستراتيجية الانسحاب من شأنها أن تزيد المخاوف من اتساع رقعة الجماعات المتشددة، لتهدد هذه المشاريع الطموحة، التي تعمل عليها بكين في باكستان بالدرجة الأولى. كما إنها ستشكل كابوساً لباكستان لمنحها حركة طالبان في باكستان دفعة قوية وعمقاً جغرافياً في الدخول بأي صدام مع الحكومة الباكستانية. بالإضافة إلى التخوف من موجة لاجئين جدد على حدودها مع أفغانستان، تضاف إلى 3 ملايين لاجئ أفغاني موجودين سابقاً على أراضيها.

مصالح على المحك

تقع أفغانستان على طريق استراتيجي مهم للتجارة في آسيا، مما سيكون لها تداعيات اقتصادية على دول الجوار، وخاصة جارتها الشريقتين الصين وباكستان.

بالنسبة للصين جاء قرار الانسحاب وصعود طالبان ضربة قوية لها، لا سيما في انخراطها التجاري، مع بلد يعيش في حالة حرب وحكومة مهزومة، فالفوضى الحالية في أفغانستان ستؤثر بلا شك على المصالح الصينية، وخاصة الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني وهو ممر (CREC)، جوهره التاج للممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، والذي تبلغ تكلفته عدة مليارات دولار، ويهدف لبناء بنية تحتية، وتوسيع الروابط التجارية، وتعميق علاقاتها عبر أوراسيا. فمنذ إعلانها عن هذا الممر عام 2015، كانت الصين ترغب في توسيع نطاقه ليشمل البلدان المجاورة لباكستان، بما فيها أفغانستان، وفتح نقاط حدودية بينهما لزيادة التجارة، والتركيز على الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني.

لكن نجاح هذا الممر، ومبادرة الحزام الصيني يعتمد حالياً على الوضع الحالي في أفغانستان ومستقبله، في ظل الملاذ الذي وجدته الجماعات المعارضة في الصين وباكستان في أفغانستان حالياً، مما يزيد من خطورة تحقيق هذا الممر، وهذا ما اتضح من الهجوم الأخير في إقليم خيبر بختونخوا الباكستاني 14 يوليو 2021، واستهداف المصالح الصينية في باكستان، مما سيثجع هذه الجماعات على زيادة مثل هذه الأنشطة مع صعود طالبان في أفغانستان.

أما في باكستان، فالتهديد الأول جاء من "البلوش" المعارضين، حينما أعلنت باكستان عن خطة لإنشاء 12 سوفاً حدودياً مع أفغانستان في فبراير 2020، تنفيذاً للرغبة الصينية بزيادة معابرها التجارية مع أفغانستان، وقد نفذ البلوش عدة هجمات في بلوتشتان، ضد المشاريع الصينية والعمال الصينيين، وجاء صعود حركة طالبان في أفغانستان ليشكل القلق الأكبر لباكستان على المشاريع الصينية داخل أراضيها؛ فهي امتداد لطالبان باكستان التي قد تنفذ هجماتها على هذه المشاريع، مما سيفرض مستويات لا يمكن لباكستان تحملها من الديون التي بلغت 106 مليار دولار أمريكي عام 2019، منها 11% ديون للصين، والباقي من صندوق النقد الدولي ومنظمات أخرى، بحسب سكرتير قسم الشؤون الاقتصادية في باكستان "نور أحمد".

ووفق محللين، فإن هذا الممر الاقتصادي فرصة ذات فائدة كبيرة لباكستان، وتنفيذه سيساهم في 9 إلى 10% من الناتج الاجمالي لها، كما سيضيف 2.5 نقطة مئوية لمعدل النمو. وسيساهم أيضاً -من خلال إيراداته- في تسديد نسبة كبيرة من ديونها، لكن يبقى التخوف من إعاقة هذا الممر والمشاريع الأخرى بعد صعود طالبان، ليس فقط لباكستان بل لمستحقي تلك الديون وخاصة الصين.

بين جنوب آسيا (أفغانستان) وغربها (سوريا والعراق)

هناك اختلاف بين الساحتين الأفغانية والسورية العراقية، فالخطأ الأمريكي بانسحاب جزئي لقواتها من العراق أو سوريا، استغلته بسرعة خصومها التقليديون، كإيران وروسيا، وبدت كأنها تنازلت عنها للاتين، ومن ناحية أخرى، فإن الدول العربية كالسعودية ومصر وبعض الدول العربية الأخرى، يجدون أن الانسحاب الأمريكي من العراق أو سوريا على الأقل في المرحلة الحالية، سيشكل بداية لتغييرات جيوسياسية خطيرة في المنطقة. كما يحصل الآن في أفغانستان، خاصة بعد صعود طالبان، حيث ستأثر التنظيمات الأخرى في سوريا والعراق، ويتيح لهذه الشبكات بدعم بعضها، كما أنها ستستمد الإلهام من تجربة طالبان في أفغانستان، بمعنى الصمود لفترة أطول فرصة للانتصار.

من ناحية أخرى، اكتسبت حركة طالبان في أفغانستان صبغة حركة تحرر وطنية، وقف إلى جانبها جزء كبير من الشعب الأفغاني، وهذا خطأ أجبر واشنطن وغيرها من الدول، على التعامل معها على أساس قوة مدعومة شعبياً، على عكس التنظيمات الأخرى في سوريا والعراق كداعش.

ختاماً

يمكن القول إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان دون أي تنسيق، يعتبر انقلاباً في المعادلات الأمنية لمحيطها الحيوي، ويعطي إشارات واضحة في تغيير قواعد اللعبة، ويصب في إطار رفع مستوى التوتر والمخاوف الأمنية للدول المعنية بالوضع في أفغانستان، وبشكل خاص إيران وروسيا والصين. وهي استراتيجية أمريكية جديدة للتعامل مع التهديدات في منطقة آسيا، من خلال خلق جيوش عقائدية إيديولوجية تحارب بها خصومها ومخالفها ومعترضى توجهاتها وسياساتها، وتشكل بنفس الوقت مفرخة للإرهابيين، قد تشكل هذه الدول محطات رئيسية يمكن إنزالهم فيها لتشكيل تهديدات أمنية لهم وخلق حالة من عدم الاستقرار، لا تسمح بإحداث أي تفوق استراتيجي على الولايات المتحدة هناك.

إذاً، الانسحاب -وهو قرار طال انتظاره- لن يكون خاتمة جميلة وممتعة لخصوم واشنطن، وإنما ستكون كارثية بالنسبة لهم، فرويتهم وهم مجبرين على التعامل مع المشاكل القادمة، والتي سببتها الولايات المتحدة، سيكون أمراً ممتعاً للأخيرة، لذا فإعادة المشاكل إلى آسيا الوسطى، هي الاستراتيجية المنطقية للولايات المتحدة، فلا مصالح جوهرية لها في المنطقة، وأن الأوان لخصومها في آسيا الوسطى مواجهة المشاكل الأمنية المتبقية والقادمة. وتوكيل مهمة التصدي لأصدقائها في الناتو مثل بريطانيا وتركيا كوكلاء لها، كي تبقى نشطة فيها وتحافظ على نفوذها ومصالحها دون تحمل أي مسؤولية الوضع على الأرض.

سوخوي في القامشلي.. رسائل ومؤشرات إعادة ترتيب الوجود العسكري

مركز الفرات للدراسات

منذ أن بدأ العدوان التركي على مناطق شمال شرق سوريا في أكتوبر 2019، واحتلال سريه كانية (رأس العين) وكره سبيه (تل أبيض)، والمنطقة لم تغب عن صدارة المشهد، كمركز تنافس بين القوى الدولية، لتعزيز نفوذها في البقعة الأهم في سوريا؛ والتي دخلت الآن في تعقيدات أخرى، بسبب التهديد التركي بعدوان جديد، وملامح إعادة ترتيب الحضور لبعض القوى المتداخلة، خاصة موسكو التي تصدرت المشهد مؤخراً، بتحركات جديدة، ضمن استراتيجية تعزيز الحضور العسكري في شمال شرق سوريا، وذلك باستقدامها لتعزيزات، وإجراء مناورات عسكرية لأول مرة مع النظام السوري، على خطوط التماس مع تلك المناطق التي تحتلها تركيا والفصائل السورية الموالية لها، وهو تحرك يأتي بالتنسيق مع قوات سوريا الديمقراطية.

إلا أن التحرك الأهم، هو ظهور مقاتلة من طراز سوخوي Su-35 في مطار القامشلي، أحد أهم المواقع الاستراتيجية القريبة من القوات الأمريكية بالقرب من الحدود التركية، وهو تحرك قد يبدو للكثيرين مجرد مهمة روتينية لفترة قصيرة، أو نوعاً من حالة الطوارئ، للترؤد بالوقود أو إعادة التسليح، أو مهمة تدريبية لطيارين سوريين على المقاتلات الحديثة في مطار القامشلي. خاصة أن المطار كان يستخدم لعمليات منتظمة لحوامات روسية في مهمة حماية الشرطة العسكرية الروسية على الحدود التركية.

لكن وجود هذه المقاتلة، خاصة مع نشر دفاعات جوية، وأنظمة رادار، وغرفة عمليات عسكرية، بالقرب من قاعدة "هيمو"، التي لا تبعد عنها بضع كيلومترات، وتضم فريق استخباراتي أمريكي، هو تطور جديد ولافت، ويضع احتمالية وجود رسائل ومؤشرات تريد روسيا أن ترسلها لأطراف محددة، أكثر من كونها مهمة روتينية، ويمكن تناول كل ذلك كما يلي:

استكمال حلقة قواعدها حول تركيا تمتلك موسكو مجموعة من القواعد العسكرية القريبة من تركيا، كما في شبه جزيرة القرم، وأرمينيا وجورجيا، ويأتي مطار القامشلي في سوريا، بالإضافة إلى حميميم وطرطوس، ضمن سلسلة القواعد التي تحاول روسيا نشرها في محيط تركيا.

وهي خطوة ليست جديدة، ففي يناير 2016 نشرت شبكة CNN الأمريكية تقارير لمسؤولين أمريكيين، بأن روسيا قد تتخذ خطوات لإنشاء قاعدة جوية في شمال شرق سوريا، على الحدود

مع تركيا، حيث شوهد عدد محدود من العسكريين الروس، بيدون كفريق استكشافي في مطار القامشلي، ربما لتحديد كيفية استخدامهم للموقع، وهو وضعٌ يزيد من تعقيد الوضع العام.

وكلها نوايا تأتي نتيجة العلاقة المشحونة مع تركيا، بعد إسقاط الأخيرة لمقاتلة روسية في نوفمبر 2015، بزعم انتهاكها للمجال الجوي التركي، حيث وصلت العلاقة بين البلدين إلى أدنى مستوياتها في تلك الفترة.

وقد ركّز الروس - لاحقاً - على زيادة الطلعات الجوية على الحدود مع تركيا، بهدف تنفيذ ضربات جوية على المجموعات المسلحة من المعارضة غرب البلاد، ووصلت في بعض الأحيان إلى حد الاشتباك مع القوات التركية، وأسفر عن خسائر، وفي الأونة الأخيرة تطوّر النشاط الروسي ليصل إلى شمال شرق البلاد، عبر تنفيذ طلعات تدريبية في أكتوبر 2021، على الشريط الحدودي مع تركيا، وألقت بالونات حرارية في المناطق المحتلة من قبل تركيا والفصائل الموالية لها.

كل ما سبق يؤكد العلاقة المتباينة بين الطرفين، فتركيا عازمة على عدوانها في مناطق الكرد وإضعاف قدرات النظام السوري، وروسيا تسعى إلى مواصلة قدراتها، للوصول إلى المرافق الجوية شرق المتوسط، ويأتي مطار القامشلي كأحد النقاط التي لا تقل أهمية عن باقي القواعد العسكرية الروسية في مناطق أخرى، وتأثير هذه الخطوة بشكل خاص على أي تحرك تركي، كونها:

- تهدّد النفوذ والتوسع التركي في المنطقة.
- تعيق محاولاتها لاجتياح مناطق شمال شرق سوريا، حتى لو كانت هذه الخطوة الروسية هي تحركٌ لا يُقصدُ به حماية الكرد، لكنها ستعيق أي تحرك جديد لأنقرة، أو تحرك واسع على أقل تقدير.
- تحركٌ تقصد به موسكو أن القامشلي هدف غير مشروع لأنقرة، مما سيشكل مصدر قلق دائم للأخيرة.

انخراط أكثر في الملف الكردي

في إطار مساعي روسيا لاستكمال المصالحات مع النظام السوري، عبر إيجاد صيغ لتفاهات سياسية وعسكرية مشتركة في شمال شرق سوريا، يأتي وجود السوخوي، والتمهيد لإنشاء قاعدة عسكرية في مطار القامشلي، كأحد احتمالات التقارب الروسي مع الإدارة الذاتية، في إطار التفاهم، وقرب المصالحة مع النظام السوري.

وقد برز العديد من النشاطات الدبلوماسية للإدارة الذاتية مؤخراً، وكانت روسيا إحدى الأطراف ضمن هذا النشاط، استغلته بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، وخطتها بالانسحاب

من العراق، بالإضافة إلى استغلالها للتهديدات التركية، فهي تحاول الانخراط أكثر في الملف الكردي، لدفعهم للمصالحة مع النظام السوري، ومحاولة الاستفادة من ثروات شمال شرق سوريا لإعادة البناء، فهي تستخدم كل إمكاناتها للمشاركة في أي لعبة سياسية شرق الفرات، كونها ضمان لمنع انهيار النظام السوري.

إذاً، فروسيا تحاول ملئ الفراغ الأمريكي - بعد مغادرته - من خلال التقارب مع الإدارة الذاتية عبر تفاهات سياسية وعسكرية مشتركة في المنطقة، الأمر الذي يمهد لحل سياسي شامل عبر التفاوض بمشاركة الكرد.

ومن ناحية أخرى، تحاول الإدارة الذاتية أيضاً خلق وضع سياسي جديد في علاقاتها مع موسكو، تحقق منه دعماً إضافياً في المنطقة، مما يخفف من قلق احتمالية الانسحاب المفاجئ للولايات المتحدة من سوريا، كما فعلت في أفغانستان. فالتقارب مع الروس في الوضع الراهن، يضمن قوة عسكرية وإقليمية داعمة لمكاسب الكرد في سوريا، في إطار توافق الضرورة، كونها إحدى الأطراف الرئيسية والمؤثرة في سوريا، كما أنه تقارب يبدو كمنورة لمنع أي عدوان تركي جديد.

إذاً، وجود السوخوي في مطار القامشلي، هو بمثابة إعلان لنوايا موسكو في ملئ الفراغ بعد الانسحاب الأمريكي، وتعزيز لوجودها في الجزء الشرقي من سوريا، ورسالة لتركيا، بالسيطرة على المجال الجوي في المنطقة.

تفاهم غير معلن مع الولايات المتحدة

لا شك أن محيط مدينة القامشلي شكّل مسرحاً لمواجهة بين روسيا والولايات المتحدة، والتي تطورت في بعض الأحيان إلى مشاجرات واحتكاك بين الجنود والمركبات، وسلسلة مواجهات جوية وحوادث أخرى، بسبب منع القوات الأمريكية للمحاولات الروسية في التحرك ضمن المنطقة دون تنسيق. الأمر الذي أبقى الروس في غرب الفرات، لتفادي التصادم مع القوات الأمريكية، رغم بعض التجاوزات بين الحين والآخر.

وفي خطوة لزيادة نفوذها في المنطقة في نوفمبر 2019، وقّعت موسكو مع دمشق اتفاقية تأسيس قاعدة عسكرية روسية في مطار القامشلي، ألا أنها اقتصر على عدد محدود من الحوامات، ونظام دفاع جوي للمراقبة، ودعم دورياتها المنتشرة في المنطقة. لكن نشر مقاتلة سوخوي في مطار القامشلي، يرقى لمستوى انتهاك كبير للبروتوكول المتفق عليه مع الجانب الأمريكي حول مناطق النفوذ، ما لم يحمل في ثناياه مؤشراً جديداً على تحولات في السياق الإقليمي، لمرحلة جديدة تشبه إعادة ترتيب الأوراق في بعض القضايا، يفضي إلى تفاهات بين القوتين، بينها هذه الخطوة، كونها:

- لا تستهدف واشنطن، أو تشكل تحدياً لها، وهذا ما صرّح به المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "جون كيربي" التأكيد على إبقاء قنوات منع التصادم مع الروس.
- الأمريكيون ومنذ بداية انخراطهم في سوريا، لم يعمدوا إلى نشر قواتهم في المدن، وإنما اهتمامهم كان يصب في الضواحي فقط، فامتلاك الروس المزيد من المعدات العسكرية، لن يسبب لهم المشاكل، طالما يوجد ترتيب لمنع التصادم، وهذا ما أكده "كيربي" أيضاً، تعليقاً على نشر مقاتلة حربية روسية من طراز Su-35 في القامشلي بالقرب من القوات الأمريكية، للتأكيد على عدم وجود حسابات خاطئة، وعواقب غير مقصودة.
- المنطقة تدار باتفاقيات دولية محدودة، وليست بالقوة، فبالنسبة للأمريكيين هذه الخطوة ليست محاولة للسيطرة الكاملة على المنطقة، ولن يقدموا على مثل هذه المحاولة في الوقت الحالي.
- جزء من خطة أمريكية لإعادة ترتيب وجودها في المنطقة، وإعادة تشكيل هذا الوجود وفق تفاهات تفضي إلى تحجيم النفوذ الإيراني.
- إخراج المنطقة من حالة الاضطراب وعدم الاستقرار، عبر تفاهات تضمن المصالح الأمريكية وحلفائها المحليين في المنطقة.

في الختام.. يمكن القول: إن التحرك الروسي ونشاطه في مناطق تسيطر عليها القوات الأمريكية، بنشر مقاتلات حربية في مطار القامشلي، وتحرك شرطتها العسكرية بين دير الزور والرقّة برفقة قسد، هو تحوّل روسي من غربي الفرات إلى شرقيه، بعد أعوام من منعه بالقوة، أو عبر تفاهات مع الجانب الأمريكي، وهو تحول يرجح فرضية التفاهم بين الجانبين، وينهي حالة الانقسام، ويقرب المصالحة بين الإدارة الذاتية وحكومة دمشق برعاية روسيا، والتوصل لاتفاق يحقق مصالح الاثنين، ويتيح للکرد دور في مستقبل سوريا.

كما أنه ليس من الصدفة استبعاد موسكو لمدينة القامشلي عن مخطط الدوريات المشتركة بينها وتركيا على طول الحدود، والتي تم الاتفاق عليها في سوتشي اكتوبر 2019، حيث كان الهدف إبعاد تركيا عن منطقة تقع ضمن استراتيجية روسية لإنشاء قاعدة جوية فيها، لمراقبة التحركات التركية، ومنعها من أي صدام محتمل في المستقبل، سواءً مع النظام أو قسد.

وبهذه القاعدة الجديدة ستكون موسكو قد:

- خطت خطوة نحو شرق سوريا، وهي منطقة استراتيجية للغاية من الناحية الجغرافية، كونها قريبة من حقول النفط والغاز، وممر العبور الرئيسي بين العراق وسوريا.
- أنشأت قاعدة جوية روسية جديدة ودائمة في سوريا، تتمتع بموقع استراتيجي مهم، بالقرب من تركيا والعراق.

- تمكنت من مراقبة الأجواء التركية والعراقية. بالإضافة إلى تعقب النشاط الأمريكي من جهة الشرق.
- انخرطت أكثر في القضية الكردية.
- شكّلت وريداً لتغذية نقاط وجودها في المنطقة، والعمل أكثر على بناء حاضنة محلية في شمال شرق سوريا.

أردوغان يعاند المنطق الاقتصادي .. ضربات موجعة لليرة التركية

مركز الفرات للدراسات

شهدت الليرة التركية نوعاً من الاستقرار خلال العقد الأول من فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وذلك بسبب التركيز على تطوير الواقع الاقتصادي للبلاد، مع اتباع سياسة صفر مشاكل، التي انتهجها الحزب مع محيطه السياسي الإقليمي والاستراتيجي. إضافة إلى حالة من شبه التفاهم التي جرت مع حزب العمال الكردستاني، ووقف إطلاق النار الذي جرى بين الطرفين هناك، مع الوعود التي قطعها أردوغان للکرد بحلّ قضيتهم وتنمية مناطقهم، الأمر الذي انعكس استقراراً على الصعيد الداخلي، وترك أثراً واضحاً على تحسّن الواقع الاقتصادي ومؤشراته.

ولكن، سرعان ما تبدلت تلك السياسة، ودبت الخلافات بين أقطاب الحزب، لا سيما الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داوود أوغلو.

فعلى الصعيد المحلي، بدأت سياسة الإنكار للکرد من جديد، وأودع الكثير من الممثلين الكرد داخل البرلمان في السجن، ثم جرت لاحقاً محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016.

أما على الصعيد الخارجي فقد بدأت الحكومة التركية، بالتدخل في العديد من الملفات الساخنة والباردة في المنطقة، سعياً من الرئيس التركي لإحياء ما سميت بالعثمانية الجديدة، أو أخونة المنطقة وتسيدها.

واليوم، وإذ تشهد الليرة التركية تهاوياً غير مسبوقاً، قطعت حاجز الإحدى عشرة ليرة مقابل الدولار الواحد، لا بد من تحليل الواقع الاقتصادي القائم في تركيا، وتقييم السياسات التي يصرّ عليها الرئيس التركي، وتدخّلاته السافرة في نهج المصرف المركزي، والسياسات النقدية الواجب اتباعها لمواجهة هذا الانحدار الشديد لليرة، والتداعيات على الاقتصاد التركي، والاحتمالات المترتبة على ذلك.

فهل ما يصرّ عليه أردوغان يمكن أن يجلب نتائج إيجابية لاحقاً على الاقتصاد والوضع المعيشي للأتراك؟، أم أن إصراره في التأكيد على وجهة نظره المناقضة للمنطق الاقتصادي، ستجلب الويلات له وللإقتصاد التركي مجتمعين؟

انحدار ثم تهاوٍ سريع لليرة

لم يتراجع سعر صرف الليرة التركية بأكثر من 0.6 ليرة مقابل الدولار خلال العقد الأول من فترة حكم حزب العدالة والتنمية، تمكنت تركيا خلالها من تحقيق معدلات تنمية عالية، مقارنة بمعدلات التضخم في البلاد، وذلك بفضل القطاع المالي الذي انتعش خلال تلك الفترة، وقدرة الاقتصاد التركي على التمويل الذاتي، والانخفاض الشديد في تكلفة الاستثمار والاقتراض، بهدف زيادة كميات السيولة بين أيدي الأفراد. وهي السياسة التي انتهجها أردوغان، لتحقيق شعبية عالية بين أوساط الجماهير التركية. ولكن ما حدث لاحقاً هو أن زيادة الاعتماد على تدفقات الأموال الساخنة إلى الاقتصاد التركي، بهدف الاستفادة من معدلات النمو القوية، وعائدات الاستثمار العالية، دون حساب آثارها السلبية على المدى البعيد، والتي بدأت تتكشف خلال السنوات اللاحقة لتلك الفترة، أدت إلى زيادة العجز الخارجي، وسمحت بدخول أموال غير مشروعة، بتواطؤ مع العديد من المسؤولين الأتراك، الأمر الذي بدأت خيوطه تتكشف في تحقيقات 7 و25 ديسمبر من العام 2013، إثر معلومات حول قضايا فساد، وغسيل أموال، ورشاوي، تورط فيها عدد من رجال الأعمال المقربين من الحكومة التركية، وأبناء وزراء، ومسؤولين أتراك كبار، لهم علاقات مشبوهة مع رجل الأعمال "رضا ضراب"، بدأت الليرة على إثرها سلسلة خسارتها، حيث فقدت مباشرة 9% من قيمتها، لتصل مجموع خسائرها آنذاك - ومنذ مطلع عام 2013 - إلى حدود 17% مقابل الدولار الأمريكي، حيث وصل سعر الصرف لحدود 2.21 ليرة مقابل الدولار الواحد، بعد أن كان لا يتجاوز 1.9 ليرات بداية العام.

بدأ الانحدار الشديد في قيمة الليرة في آب أغسطس من العام 2018، حيث وصل سعر الصرف في 13 منه إلى أكثر من 6.9 ليرة مقابل الدولار الواحد، على خلفية التوترات المستمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الأخيرة العديد من العقوبات الاقتصادية على تركيا، مما دعا وكالتي "موديز وستاندر أند بورز" في 18 آب إلى تخفيض التصنيف الائتماني لتركيا، الأمر الذي أرسل إشارة بالخطر إلى المستثمرين الأجانب، الذين بدأوا بالهروب من تركيا، وإخراج كميات كبيرة من العملات الصعبة، التي كانت تعتبر أموالاً ساخنة داخل الاقتصاد التركي، مما شكّل بداية حقيقية لارتفاع سعر الصرف، دفع باتجاه تكوّن ضغوط تضخمية أثرت على مؤشر أسعار المستهلك، ومؤشر أسعار المنتجين معاً.

ومنذ بداية العام الحالي، وعلى خلفية تشدد الرئيس التركي على اتباع سياسة خفض أسعار الفائدة، لتحفيز النمو وخفض معدلات التضخم كما يدعي، وإقالته لأربعة محافظين للبنك المركزي خلال السنتين الماضيتين فقط، وتدخلاته السافرة في السياسة النقدية بعد التعديلات الدستورية التي أجراها عام 2017، والتي تسمح للرئيس بالتدخل، فقد ارتفع سعر الصرف لمستويات قياسية لم يتوقعها أكثر المتشائمين بأداء الليرة التركية، والذي تجاوز اليوم 12.17 ليرة للدولار الواحد.

أسباب عديدة وراء انخفاض قيمة الليرة

فقدت الليرة التركية منذ الأول من آب أغسطس 2018 وحتى الآن أكثر من 58.83 % من قيمتها، الأمر الذي دفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع، والتي تصل اليوم لحدود 20% على أساس سنوي. وتقف العديد من الأسباب وراء هذا الارتفاع المستمر لسعر صرف الليرة التركية، وخاصة خلال عامي 2020 و2021، حيث مرّ الاقتصاد التركي بظروف صعبة، إثر أحداث وقرارات مختلفة جرت في تركيا نذكر منها:

- **أسباب سياسية:** نجمت عن حالة عدم الاستقرار الداخلي التي استؤنفت من جديد، والتي نجمت عن انقلاب حكومة أردوغان على التعامل مع القضية الكردية داخل تركيا، وإيداع ممثلها في السجون، وعودة التوترات الأمنية والعسكرية مع عناصر حزب العمال الكردستاني، وبالتالي عودة للاستقرار السياسي من جديد في تركيا، كحالة طارئة لرؤوس الأموال الخارجية، وللمستثمرين الأجانب.
- أما خارجياً فقد تجلت هذه الأسباب بوضوح في التدخلات السافرة للحكومة التركية وتورطها في العديد من الملفات والأزمات الساخنة في المنطقة، وقيامها بحملات عسكرية للتدخل في شؤون دول عديدة في المنطقة، لا سيما سوريا، وليبيا، والأزمة الأرمنية والأذربيجانية، وجاءت بعض هذه التدخلات وسياسات تركيا - أثناءها - غير متوافقة مع سياسات الولايات المتحدة والدول الغربية، الأمر الذي كان يدفع باتجاه توترات سياسية مستمرة، دفعت في أحيان متعددة بواشنطن لاتخاذ خطوات اقتصادية قوية تجاه تركيا، وصلت لحد فرض العقوبات، وتعريفات جمركية عالية على الصادرات التركية إليها أحياناً. ودائماً ما كانت حكومة أردوغان تتعامل بندية مع هذه التطورات، دون حساب للعواقب المترتبة على ذلك، وخاصة في التعاطي مع الملفات العالقة بينها وبين الولايات المتحدة، والتي لا يمكن للأخيرة أن تهادن أحداً فيها، وخاصة شراء أنقرة منظومة صواريخ إس-400 من روسيا.
- **أسباب اقتصادية:** يعاني الاقتصاد التركي من أزمة، فيما يسمى بالعجز في الحساب الجاري⁶⁸، وأرقامه المرتفعة تعتبر واحدة من أسباب حاجة الاقتصاد التركي للتمويل الخارجي. وعلى الرغم من تسديد تركيا لأخر دفعة من ديون صندوق النقد الدولي في العام 2013 والبالغة (23.5 مليار دولار) سعى أردوغان من وراء ذلك للتخلص من سياسات الصندوق، والتي كانت ستجبره على اتباع سياسات انكماشية ورفع أسعار الفائدة، وبالتالي تعرقل عجلة النمو الاقتصادي في البلاد، وهو ما كان يتعارض مع رؤية الرئيس التركي تماماً.

⁶⁸ يقصد بالحساب الجاري لأي دولة بأنه ذلك المؤشر الذي يقيس الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، التي توفر العملة الصعبة للدولة، إضافة إلى الفرق بين الحوالات والتدفقات المالية من وإلى الاقتصاد باستثناء الأموال التي تستثمر في الأصول وفي الأسواق المالية.

إلا أن حجم الدين الخارجي التركي وصل إلى أكثر من 431 مليار دولار في نهاية مارس آذار من العام 2020، وفق وزارة الخزانة والمالية التركية، وأن إجمالي الدين الحكومي التركي زاد عن 26 مليار دولار في نهاية يونيو حزيران من العام الحالي، بزيادة نسبتها 109% عن مجموعها قبل ثلاث سنوات، أي بعد تبني نظام الحكم الرئاسي بدلاً من البرلماني، والخروقات المستمرة للرئيس بالتدخل في السياستين المالية والنقدية في البلاد.

ويشكل موضوع تزايد حجم الديون التركية - سواءً المحلية أو الخارجية - تحدياً حقيقياً لتركيا اليوم، في ظل الانخفاض المستمر لقيمة الليرة، ولمستويات قياسية، فكلما ارتفع سعر الصرف كلما زادت تكلفة الديون، خاصة أن نسبة تزايد عن 58% من ديون الحكومة نفسها بالعملة الصعبة، وهو ما يشكل عبئاً إضافياً على كاهل الاقتصاد التركي.

تعود الزيادة في حجم الديون الخارجية إلى اعتماد القطاع الخاص التركي على الاقتراض من الخارج في تدعيم نشاطه الاقتصادي، وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب منافسة الدولة له في الحصول على التمويل من المؤسسات المحلية، وحاجتها المستمرة للاستدانة من الداخل، مما يزيد من ضعف القدرة على تلبية طلب القطاع الخاص محلياً من الأموال.

النقطة الأهم في هذا السياق هي إصرار الرئيس التركي أردوغان على تبني سياسة تخفيض معدلات الفائدة، والتي من شأنها أن تعمل على تخفيض معدلات التضخم لاحقاً، وفقاً لمنطقه هو. وهذه السياسة المتبعة منذ أكثر من ثلاث سنوات كانت كفيلة برفع معدلات التضخم وخلق حالة من عدم الثقة بالأسواق، كانت لها ارتدادات سلبية أودت بالليرة التركية إلى مواطن غير متوقعة، وخفضت من قوتها الشرائية، مما انعكس انخفاضاً في القدرة الشرائية للمستهلكين من جهة، وتراجعاً في قدرات المستثمرين على تمويل أنشطتهم التجارية أو الإنتاجية من جهة ثانية.

النقطة الأخرى هي تداعيات وباء كورونا، وتراجع إيرادات القطاع السياحي من العملة الصعبة، والذي كانت تصل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 12%، فقد تراجعت هذه الإيرادات من 34 مليار عام 2019 إلى أقل من 12 مليار دولار عام 2020. الأمر الذي ترك أثراً سلبياً على الحساب الجاري الخارجي في تركيا، وزاد من حدة العجز فيه.

كما أنه من المعلوم اعتماد الدولة التركية في تأمين مصادر الطاقة لقطاعاتها المحلية على الاستيراد من الخارج، وهذا ما يشكّل ضغطاً مستمراً على حاجة الاقتصاد التركي للعملة الصعبة ويرفع من حجم الطلب عليها، لتأمين كميات الغاز والنفط اللازمة للاقتصاد وللقطاعات المنزلية، الأمر الذي يترك أثراً سلبياً على سعر

الصرف، وبالتالي آثاراً مالية على قيمة العملة المحلية، وتراجعاً في قوتها الشرائية، وبالتالي ارتفاع مستويات التضخم.

أردوغان يعائد المنطق الاقتصادي الأساسي

من أساسيات السياسات الاقتصادية التقليدية، أنه في حال ارتفاع مستويات التضخم، وتراجع قيمة العملة المحلية، لا بد من اتباع سياسات انكماشية، تتمثل أولاً في رفع معدلات الفائدة، للسيطرة على العرض النقدي والتقليل منه. إلا أنّ ما يحدث في تركيا أن الرئيس أردوغان، والذي بات يعرف على الساحة النقدية التركية بأنه "عدو أسعار الفائدة المرتفعة"، يتدخل بشكل مباشر في سياسة وآليات عمل البنك المركزي، ويجبر القائمين عليه على الاستمرار في السياسات التوسعية، وأقال عدداً من حاكمي المصرف، وثلاثة أعضاء من لجنة السياسة النقدية في البنك، على خلفية عدم الامتثال لرغبته، المستمرة في ضرورة تخفيض معدلات الفائدة، لكبح جماح التضخم، وهو ما يتعارض مع المنطق الاقتصادي التقليدي. ففي آذار مارس الماضي، وعلى إثر رفع حاكم المصرف المركزي حينها "ناجي أغبال" معدل الفائدة بمقدار 200 نقطة مئوية من 17% إلى 19%، تم إقالته، لتفقد الليرة 15% من قيمتها بعد قرار الإقالة مباشرة.

سياسة أردوغان الاقتصادية هل هي خطأ أم صواب؟

أثبتت الوقائع حتى الآن خطأ سياسة أردوغان على صعيدين، الأول: تدخله كسياسي في عمل وقرارات المصرف المركزي، الذي يجب أن تقوم به هيئة مستقلة غير خاضعة لأهواء وأجندات رجال السياسة (وهو ما يحدث في تركيا الآن)، والثاني: استمرار تهوي الليرة التركية، والتراجع الكبير في قيمتها، الذي تجاوز 36.68% منذ مطلع العام الحالي فقط، وأكثر من 77.3% خلال الخمس سنوات الأخيرة، في الوقت الذي استمر فيه المصرف المركزي التركي في الامتثال لرغبة أردوغان في اجتماعه الأخير الخميس الماضي 18 نوفمبر، وخفض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة مئوية أخرى، ليصبح 15% وهو التخفيض الثالث خلال الأشهر القليلة الماضية حيث خفض من 19 إلى 18%، ثم من 18 إلى 16%، وها هو يصير على التخفيض الثالث، ليصبح 15%، الأمر الذي أدى إلى تراجع جديد في قيمة الليرة، وصل إلى 11.23 ليرة مقابل الدولار مباشرة، ثم تخطت 12 ليرة اليوم لتصل إلى 12.17 ليرة للدولار الواحد.

المبررات الاقتصادية لسياسة أردوغان التوسعية

المبررات التي يقدمها أردوغان وأنصاره من الاقتصاديين الأتراك، تأتي على ثلاثة أصعدة:

- أولها: أن السياسة التوسعية للمصرف المركزي كفيلة بتحفيز النمو، ودعم القطاع الإنتاجي الحقيقي، من خلال زيادة القدرة في الحصول على التمويل المنخفض التكلفة، والذي يؤدي بدوره إلى تنشيط الاستثمارات، وتأسيس المشاريع الإنتاجية، والتوسع والتطوير في تلك القائمة منها، مما سيرفع من معدلات النمو، ومن حجم الإنتاج، ويزيد من الطلب على العمالة (أي زيادة فرص العمل)، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة، وزيادة حجم الصادرات، الكفيلة بأن تدرّ على الاقتصاد الوطني المزيد من العملة الصعبة، وتساهم في تخفيض العجز في الحساب الجاري، في ظل حاجة تركيا المستمرة لاستيراد كميات متزايدة من عناصر الطاقة (النفط والغاز).

- وعلى صعيد آخر، يرى أنصار هذا الاتجاه، أن رفع معدلات الفائدة سيقوض من القدرة الإنتاجية للبلاد من جهة، ويزيد من أرباح المستثمرين الأجانب داخل الأسواق المالية والبنوك التركية من جهة ثانية، بدون أن تتحقق فوائد حقيقية للاقتصاد نفسه، ويدفع به نحو الاعتماد على القطاعات غير المنتجة، ويجعل منه اقتصاداً مالياً لا إنتاجياً، أسيراً من ناحية التوجه نحو الاستيراد لسد حاجة الأسواق من السلع والمواد؛ ومن ناحية ثانية، بالاعتماد على رأس المال الأجنبي الساخن غير المضمون، الذي يمكن أن يتم التهديد به بالانسحاب من تركيا، في حال نشوب أية خلافات سياسية بين تركيا والدول الغربية.

- أما على الصعيد الثالث، يشير هؤلاء، إلى أن انخفاض قيمة الليرة التركية، على الرغم من إضراره ببعض القطاعات الاقتصادية كالقطاع العقاري، إلا أنه يدعم الإنتاج والمنتجين في العديد من القطاعات الأخرى، وبالدرجة الأولى قطاع الطاقة والقطاع الإنتاجي الصناعي، لأن أسعار الفائدة المنخفضة كفيلة بتخفيض تكلفة رأس المال داخل تلك المشروعات، وبالتالي سترفع من معدلات النمو الكلي، التي وصلت في الربع الثاني من العام الحالي إلى حدود 21.7%، وهو الأعلى عالمياً، إضافة إلى رفع مستويات الإنتاجية في تلك المشاريع، وزيادة حجم الأرباح، التي تعوّض خسائر انخفاض قيمة العملة المحلية إلى حد كبير. إضافة إلى ذلك، فإن انخفاض قيمة الليرة، يجعل من المنتجات التركية، رخيصة في أعين المستوردين الأجانب في الخارج، الأمر الذي يزيد من حجم الصادرات، ويدعم المنتجين والمصدّرين إلى حد كبير.

لذلك، يصر الرئيس التركي وحاشيته الاقتصادية على سياساتهم النقدية، والتي تحفز بالدرجة الأولى على النمو الاقتصادي كما يدعون، ويرجعون أسباب تراجع قيمة الليرة، إلى أن الدول الغربية وأمريكا لا يريدون لتركيا أن تصبح دولة ذات اقتصاد قوي، تنتج السلع الثقيلة والمنتجات الكهربائية المتطورة، وترتفع فيها كمية الصادرات، وتخضع من فاتورة الاعتماد على الطاقة المستوردة، وغير ذلك؛ وأن يبقى قرارها السياسي رهين مكاتب الإدارات الغربية وهيئاتها المالية، ويستدلون في ذلك؛ بوقوف تلك الدول في وجه عمليات التنقيب المشروعة لتركيا عن النفط والغاز قبالة السواحل اليونانية شرقي البحر المتوسط، الأمر الذي دفع

بالحكومة التركية لتعميق علاقاتها الاقتصادية الاستراتيجية مع روسيا، وإقامة مشروعات طاقة مشتركة معها.

وجهات نظر اقتصادية معارضة لسياسة أردوغان

على الضفة الأخرى، ووفقاً للمنطق الاقتصادي ولخبرائه، يمكننا القول: إن أسعار الفائدة المنخفضة، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ليسا كافيين لتقوية الاقتصاد، ورفع مستويات المؤشرات الكلية الأخرى فيه، لأن قوة الاقتصاد تعتمد على العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى، كمستويات التضخم، ومعدلات البطالة، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي، وحجم الدين الخارجي، وكمية الاستثمارات الأجنبية فيه، وحجم العجز في الحساب الجاري الخارجي، ومستوى منخفض من العجز في الميزانية العامة للدولة، وهذه كلها الآن مؤشرات سلبية داخل الاقتصاد التركي. إذاً، إن السياسة الاقتصادية التوسعية التي يتبناها أردوغان، تترك آثاراً سلبية واضحة على مجمل المؤشرات المذكورة، وخاصة نسب التضخم الآخذة بالارتفاع.

كما يمكن دحض مزاعم السياسة الأردوغانية في هذا السياق، والتي تقول بأن الاقتصاد التركي يعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الإنتاجي، وبنسبة تصل إلى 75%، وبالتالي فإن اتباع سياسة توسعية قليلة سعر الفائدة، كفيلة بتوفير التمويل منخفض التكاليف، وتحقيق المزيد من معدلات النمو العالية، وبالتالي المزيد من الأرباح، وزيادة فرص العمل. فالرد على هذا الكلام يكون بأن القطاع الإنتاجي الصناعي التركي، يعتمد بالدرجة الأولى على المواد الأولية والخام المستوردة من الخارج، وإن استمرارها في رفع معدلات الإنتاج يعني تزايد حاجتها للعملة الأجنبية ذات السعر المرتفع مقابل الليرة، مما يرفع من تكاليف الاستيراد، وبالتالي من تكاليف الإنتاج، ويؤدي بمؤشر أسعار المنتجين، ومؤشر أسعار السلع الاستهلاكية نحو الارتفاع، وهو ما يحدث الآن داخل الاقتصاد التركي، حيث وصل معدل التضخم لمستويات عالية.

يضاف إلى ذلك، أن انخفاض سعر الصرف سيقوض من قدرة الاقتصاد التركي على تأمين احتياجاته من العملات الصعبة، لتدبير احتياجات القطاعات المختلفة الإنتاجية منها وغير الإنتاجية، سواءً التابعة للقطاع العام، أو للقطاع الخاص، الذي يعتمد بنسبة كبيرة على تمويل أنشطته على الاقتراض من الخارج، وبالتالي سيحتاج إلى ليرات أكثر بكثير من ذي قبل، للحصول على مقابلها من الدولارات، خاصة أن الأشهر الثلاثة المقبلة ستزيد من حاجة الاقتصاد للعملة الصعبة، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للغاز الطبيعي في فصل الشتاء، بداعي التدفئة؛ كل ذلك كفيل برفع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار بشكل مضطرب.

وما يدل على فشل هذه السياسة أيضاً، أن تركيا لم تعد جاذبة للاستثمارات كما كانت من ذي قبل، ومعدلات البطالة في تزايد، على الرغم من أن السياسة التوسعية لو كانت ناجحة، فهي كفيلة برفع حجم الطلب على العمالة، وبالتالي زيادة فرص العمل، وتخفيض مستويات البطالة.

ولكن ما يحدث في تركيا اليوم، هو عكس ذلك تماماً، إضافة إلى أن مستويات التضخم العالية باتت تهدد الأسواق بركود اقتصادي، سيكون سببه ارتفاع مستويات الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية للمستهلكين، حتى ولو ازدادت كميات المواد المصدرة، ولكن ذلك لن يعود بالنفع إلا على نسبة محدودة من المنتجين، وربما المقربين من دائرة الحكم والرئاسة التركية، في حين ستزداد الصعوبات المعيشية لدى الغالبية العظمى من الأتراك، وترفع من نسبة الفقر في البلاد، نتيجة المؤشرات السلبية، الآخذة بالارتفاع بشكل مضطرد، بسبب الانحدار غير المسبوق لليرة التركية، وارتفاع سعر الصرف هناك.

ختاماً

يَصِرُ الرئيس التركي على سياسته المناقضة للمنطق الاقتصادي، وبذلك فهو يسبح عكس قوتين للتيار، الأولى: استجابة مؤشرات الاقتصاد الكلي السلبية للمنطق الاقتصادي التقليدي في تخفيض أسعار الفائدة، والتي تترك الكثير من الآثار السلبية على قدرة الاقتصاد التركي من جهة، وعلى الوضع المعيشي للشعب التركي من جهة ثانية، والثاني: المحاولات الغربية، وخاصة الولايات المتحدة في الحد من قدرة الاقتصاد التركي، ومجاهته بسبب السياسات التي تتبعها تركيا في المنطقة، وتقربها غير المحمود من روسيا، وخاصة على الصعيد العسكري.

إلا أن ما يقوم به أردوغان اليوم، كمن يراهن على حياته في قضية محتومة لغير صالحه، لأن الاستمرار في هذه السياسة، قد يدفع بالاقتصاد إلى المزيد من المخاطر غير محمودة العواقب، قد تشعل اضطرابات على الصعيد الشعبي، أو تشكل أرضية ملائمة لمناوئي الرئيس التركي للاستفادة من أوضاع الشعب الصعبة، واستخدامها كوسيلة للإطاحة بحكومة أردوغان، على أقل تقدير في الانتخابات القادمة في تركيا.

بقي أن نقول، بأن اليرة التركية وفق المنطق السياسي الذي يفرضه الرئيس، ستتكدب المزيد من الخسائر خلال الأشهر القادمة، ومن المتوقع أن يتخطى سعر الصرف 15 ليرة مقابل الدولار الواحد حتى نهاية العام الحالي، الأمر الذي قد تكون له ارتدادات قوية داخل الأسواق التركية وحتى داخل القطاع الإنتاجي، الذي يتغنى به أردوغان، والذي يقول بأنه كفيل بتخفيض معدلات التضخم، ولكن لا مؤشرات على ذلك، بل على العكس تماماً، كل شيء يسير عكس ما يتمناه أردوغان حتى اللحظة، لأن العوامل المتشابكة التي أنتجت مثل هذا الوضع ليست وليدة ظاهرة اقتصادية محددة، أو موقف سياسي محدد، يمكن تصحيحه أو التراجع عنه، بل هي نتيجة تشابك عوامل سياسية واقتصادية، تراكمت خلال السنوات العشر الماضية، ونوايا أردوغان التوسعية من جهة، ومقارنة نفسه بالدول العظمى من جهة ثانية، متناسياً أن القوة العظمى تحتاج إلى اقتصاد قوي، وإلى عملة قوية، لا تتأثر بسياسات، و عملات الدول الأخرى.

رهان التطبيع المحدود مع النظام السوري وتداعياته

مركز الفرات للدراسات

مع توسيع النظام السوري لنطاق سيطرته على جنوب البلاد، وتحجيم دور المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً، باتت العديد من الدول ترى فرص إسقاط هذا النظام عسكرياً شبه معدومة. وعليه، فإن النقاش أصبح يدور في أوساط العديد من الدول - وخاصة العربية منها - حول إعادة تطبيع العلاقات مع النظام السوري. سيما وإن الإجماع على المعارضة السورية لم يعد كما كان منذ بداية الأزمة السورية. فقطاع المصالح يقوم على أساس أن النظام السوري بات واقعاً سياسياً.

يضاف إلى ذلك، أن النظام لم يكن معزولاً بشكل كامل سياسياً واقتصادياً، رغم التداعيات المباشرة عليه منذ بداية أزمته، كتعليق عضويته في الجامعة العربية، في أكتوبر 2011، وانسحاب العديد من السفراء من دمشق.

بالرغم من أزمته الاقتصادية والاجتماعية، استمرت العديد من الدول التي وقفت موقف الحياد من الأزمة السورية، في إبقاء قنوات التواصل بينها وبين النظام السوري. وتطورت مؤخراً إلى تقارب، له تداعيات وحسابات، مربحة وخاسرة، يمكن مناقشتها كما يلي:

تطبيع المصلحة

شهدت الفترة الأخيرة تطبيع العديد من الدول العربية مع النظام السوري، شملت مبادرات متنوعة، كالزيارات التي حدثت، بالإضافة إلى الترويج له في بعض الأحيان. اعتبرت تلك الخطوات بمثابة الخروج عن الإجماع الإقليمي والدولي، مع غياب مباشر لأي جهود دبلوماسية جادة، والتي سوّقت على أنها تصبّ في مصلحة الشعب السوري ككل. إلا أنها بالحقيقة تتجه نحو المصلحة الخاصة، ومن الأمثلة التي يمكن أن نطرحها هنا:

الأردن

منذ بداية الأزمة السورية، حرص الأردن على التزامه بموقف حذر من النظام السوري، بالرغم من التداعيات السلبية لأزمته على المملكة، والتي أثّرت بشكل أكبر على الجانب الاقتصادي، جزاء إغلاق الحدود، بالإضافة إلى عمليات تهريب الأسلحة، وغيرها من المواد، نتيجة هشاشة الوضع الأمني على الحدود بين البلدين.

كل ما سبق، دفع المملكة مؤخراً إلى تغيير سياستها في التعامل مع النظام السوري، حيث بدأت مساعيها بتكثيف الاتصال مع القوى الدولية، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لاطلاعها

على مقترحات من جانبها لحل الأزمة السورية، والسعي إلى تفويضها للعمل على هذا المقترح، حيث برز ملكها "عبدالله الثاني" كمفوض لهذا النهج الجديد، وظهر ذلك جلياً من خلال بالتوسط مؤخراً لخطة إقليمية تعمل على تزويد لبنان بالغاز الطبيعي عبر الأراضي الأردنية والسورية، كما استأنفت الزيارات الوزارية بين عمان ودمشق، بعد توقف دام لـ 10 سنوات. وهي مؤشرات تشير إلى مرونة من الجانب الأردني تجاه النظام السوري، مستغلةً علاقاتها مع واشنطن، للعمل بكافة الوسائل، لإعادة علاقاتها السابقة مع سوريا، بما يشبه التطبيع غير المعلن.

وباتت جميع المعطيات على أرض الواقع، توحى بأن الأردن تمكّن من الحصول على ضوء أخضر أمريكي محدود، أو استثناء، نتيجة تدهور أوضاعه الاقتصادية والمعيشية، وهذا الاستثناء سيقدم له عوائد مالية، كحل لأزمته الاقتصادية. خاصة بعد خيبة أمل الملك الأردني من الدول الخليجية، مما دفعه للتحرك نحو الاتجاه المقابل، "النظام السوري".

إلا أن استدارته لم تكن لدوافع اقتصادية فقط، وهذا ما أكده مؤخراً وزير الخارجية الأردني "أيمن الصفدي" لشبكة "سي إن إن" **CNN** حيث قال: "عدنا للتفاعل مع الأسد لعدم وجود استراتيجية فعالة" لحل الصراع في سوريا"، بالإضافة إلى الزيارات رفيعة المستوى بين الطرفين، بعد انقطاع طويل، والاتصال المباشر بين الرئيس السوري والملك الأردني في أكتوبر 2021، رغم أن الأخير كان من أوائل من نصح الأسد **بالتحى** عن منصبه، في 14 نوفمبر 2011، ففي حوار مع هيئة الإذاعة البريطانية "**BBC**" قال ملك الأردن " كنت سأنتحى لو كنت مكان الأسد". بالإضافة لإدانة جرائم نظامه، واحتضانه لآلاف السوريين الفارين من النظام السوري. ما سبق يجزم بوجود دوافع أردنية أخرى، خاصة بعد افتراض الأردن - غير الواقعي - بسيطرة النظام على معظم المناطق الحيوية في سوريا، ونجاحه بفرض الأمن والاستقرار، وخاصة في الجنوب السوري.

يمكن تناول تلك الدوافع كما يلي:

- لعب دور سياسي أكثر في الملف السوري، فالزيارات والاتصال المباشر، أدلة واضحة على أنه مسار سياسي أكثر من كونه اقتصادي، وخطوة لإعادة تأهيل النظام السوري سياسياً.
- دوافع اقتصادية، بسبب خيبة أمله من دول الخليج، بعد تراجع الدعم الخليجي، فالسعودية لم تقدم أي مساعدة مباشرة منذ 2014، والحزمة الخليجية المقدمة بعد احتجاجات 2018 في الأردن، اتخذت شكل ضمانات وودائع في البنك الأردني.
- توجهات خليجية ضارة بمصالحه. خاصة مع استفحال قضية عوض الله " رئيس الديوان الملكي الأردني السابق"، التي اعتبروها دليل لمؤامرة، تهدف لمحاولة انقلاب وزعزعة استقرار البلاد، وزعمت بوجود رسائل مشفرة بين عوض الله، وولي العهد السعودي "محمد بن سلمان".

فالتطبيع مع النظام السوري يمهد لعلاقات أوسع مع إيران، عبر بناء علاقات مع الأسد. في محاولة للضغط على المملكة العربية السعودية؛ وهذا ما وصفته صحيفة جيزروز اليم بوست "أن التحرك الأردني نحو إيران" كسيف ذو حدين، ولن يمر وقت طويل حتى يغرق الأردن في الظلام، كما حدث في سوريا والعراق واليمن".

- مصالح جيوسياسية واقتصادية، عبر إيجاد حلّ لنحو مليون لاجئ سوري على أراضيها.

الإمارات

كانت الإمارات أيضاً من الدول التي انضمت لجهود عزل النظام السوري عن المحور العربي، منذ بداية الأزمة، ووجدتها فرصة لاحتواء النفوذ الإيراني، وأغلقت سفارتها في دمشق، وباشرت بدعم المعارضة عبر مجموعة أصدقاء سوريا عام 2012، بالإضافة إلى مشاركتها مع التحالف الدولي في قصف داعش.

لكن سرعان ما تغير هذا الموقف نحو المرونة، كتوقفها عن انتقاد التدخل الروسي في سوريا ودعمها للنظام، بل رحّبت به، وبرّرت تدخلها في سوريا بأنه يستهدف عدواً مشتركاً بين موسكو والإمارات، بالإضافة إلى مشاركتها للرؤية الروسية في حل الأزمة السورية، مما يعني عدم معارضتها لاستمرار النظام السوري. ثم شرعت بفتح سفارتها في دمشق عام 2018، وأجرت أول اتصال بين ولي عهد أبوظبي "محمد بن زايد" والرئيس السوري "بشار الأسد" عام 2020. تلاها زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، عبد الله بن زايد آل نهيان، إلى سوريا، ولقائه مع الأسد في سبتمبر 2021، في أول زيارة لمسؤول إماراتي رفيع منذ بداية الأزمة السورية، قبل أكثر من 10 سنوات، لتبدو هذه الزيارة كحضور أماراتي أقوى مما سبق في سوريا، بذريعة تعزيز الحضور العربي في سوريا، وبالتالي تحجيم التمدد الإيراني فيها، وهو سبب غير مقنع أو أساسي على وجه التحديد، نتيجة دعمها لنظامٍ يعتبر حليفاً رئيسياً لإيران، وإنما يرتبط بدوافع أخرى، مثل:

- استثمار أي فرص اقتصادية ترتبط بإعادة الإعمار، وخطوط نقل الطاقة في سوريا.
- استغلال موافقة واشنطن، لتزويد لبنان بالغاز والكهرباء من مصر والأردن عبر إسرائيل، والتي وجدت فيها الإمارات عدم اعتراض أمريكي، ومرونة في موقفه تجاه النظام السوري.
- السعي لدمج إسرائيل في النظام الإقليمي العربي، بعد اتفاقية السلام والتطبيع في 2020، وتسويق مشروع ينطوي على إيصال الغاز الإسرائيلي إلى لبنان عبر مصر والأردن وسوريا. مما يمهد لتوسيع رقعة جهود التطبيع الجارية مع إسرائيل.
- تطور العديد من المجالات الاقتصادية والعسكرية بين الإمارات وروسيا، بحيث شكّلت أداة ضغط فيما يتعلق بالملف السوري.

- الاعتقاد بأن التطبيع مع النظام السوري سيتكفل بتحجيم النفوذ الإيراني في سوريا والمنطقة.
- رغم التقارب الأخير بينها والنظام التركي، إلا أنها ترى في التعاون مع النظام السوري -حالياً- ورقة لمواجهة أي تحرك تركي في المستقبل، يضر بالعلاقات بين الطرفين، سواءً في سوريا أو ليبيا، كما حصل سابقاً في دعم الإمارات لمحاولات النظام السوري بإشغال تركيا في إدلب أواخر 2019، حتى يتمكن اللواء حفتر من الإجهاز على طرابلس، كما أن إعادة فتح السفارة الليبية في دمشق 2020، يربطه الكثيرون بجهود الإمارات لتعويم النظام السوري، ورفع مستوى التعاون بين الأسد وحفتر.
- توازن ضروري لتحقيق دور في مستقبل سوريا، شأنه شأن الأطراف الأخرى، كإيران وتركيا وغيرها.

فرضية خاطئة للاستقرار

ثمة حسابات خاطئة لهذه الأنظمة، فيما يتعلق بمسار التطبيع، أهمها:

تهديد للسوريين الفارين في الخارج

في حالة الأردن، بات الارتباط الجديد له مع النظام السوري، يشكل تهديداً للسوريين الفارين في الخارج، حيث تحدثت تقارير عن حملة نفذتها المخابرات الأردنية تجاه السوريين، هذه التقارير تم تقديمها من قبل وسيلة إعلامية تسمى "سوريا على طول"، تعود للاجئين السوريين، وتعمل منذ عام 2013 في عمان، على تغطية انتقادية للنظام السوري، وقد انتهت الحملة بإغلاق قسري لها، وبأوامر من المخابرات الأردنية.

يمكن القول إن هكذا إجراء من الأردن، كان بمثابة ذوبان للجليد الأخير في علاقاته مع النظام السوري. بالإضافة إلى تحركه القوي، لإعادة النظام السوري إلى الحظيرة الإقليمية، وتطبيع العلاقات معه، كزيارة العاهل الأردني لواشنطن في يوليو 2020، وفتح المعبر الحدودي بينهما، كل ذلك يرجح فرضية إعادة تأهيل النظام السوري، وتداعياته السلبية على السوريين، وخاصة في الخارج، لانعدام الثقة في العودة الآمنة.

انعدام للثقة (طرف غير موثوق)

في مدينة درعا السورية، وبعد سنوات من انطلاقة شرارة الاحتجاجات فيها، وحقيقة ما يروّج له النظام السوري باستعادة السيطرة على المدينة والجنوب السوري، يعود السكان فيها إلى تكرار مطالبتهم بالحرية، وإعادة هتافات أطلقت عام 2011، في إشارة لحالة عدم الاستقرار، واستمرار الأزمة، وجرس إنذار لتفاقمها وعودة الاحتجاجات والفوضى رغم المصالحة، وهو

ما أقلق الكثيرين وخاصة إسرائيل، بأن تقييم الاستقرار على هذا النحو هو تقييمٌ خاطئ، والأمر ستنجحه نحو عدم الاستقرار المتزامن مع المعاناة الانسانية، ونشاط إرهابي في المستقبل.

وفي شمال وشرق سوريا، رغم أن قوات سوريا الديمقراطية (قسد) لا تجد نفسها في مأزق المعارضة في الجنوب أو الشمال الغربي، إلا أن فشل اللقاءات بين الإدارة الذاتية والنظام السوري، نتيجة تَزَمَّت الأخير حول مسائل تتعلق بسلطة الدولة، واستعادة الأجهزة الأمنية زمام الأمور في شمال وشرق سوريا في مناطق "قسد"، من شأنه أن يطيل حالة عدم الاستقرار في المنطقة، فتمنح التفويض لأي جهة أخرى دون تشاركية فعلية، سيكون له تداعيات غير إيجابية، نتيجة تغليب المصلحة الحزبية والفئوية على العامة.

بالإضافة إلى ما سبق، ستثير الشرعية الزائفة للنظام السوري، حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في مناطق شمال وشرق سوريا، التي قد تؤدي لمواجهة مع الميليشيات المدعومة من إيران، والمزيد من الميليشيات المدعومة من تركيا، وهو سيناريو سيهيئ بيئة مناسبة لتنظيم داعش باستعادة دوره، ودور إيراني أكبر في تلك المنطقة، الأمر الذي سيرتّب عليه آثاراً على الحملة ضد التنظيم، وضغط على الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

تمكين حلفاء النظام السوري

سيشجع التطبيع إيران على تشديد قبضتها على سوريا، وتوسيع نفوذها في لبنان والعراق واليمن، ومتابعة المزيد من الأنشطة المزعزعة للاستقرار، ليس في سوريا وجوارها فقط، وإنما الدول الخليجية كالبحرين والسعودية.

كما سيشجع وكلاء إيران، كحزب الله اللبناني، لتعزيز نفوذه العسكري في سوريا، والاستفادة من تحالفه مع نظام شرعي في سوريا، الأمر الذي سيشكل تهديداً مستمراً لإسرائيل، لتحالف حزب الله مع حركة حماس، والجهاد الإسلامي الفلسطيني.

ولن ننسى أن التطبيع سيمكن روسيا من زيادة هيمنتها ونفوذها، ومن توسيع علاقاتها الإقليمية مع دول الخليج ومصر وليبيا، عبر سوريا.

الموقف الأمريكي

رغم تصريحات الإدارة الأمريكية الجديدة بعدم التطبيع مع النظام السوري، إلا أنها لا تزال تجري مراجعة لسياساتها حيال هذا الأمر. فمنهم من يقترح تطبيع تدريجي على أساس مشروط، حيث يعتقدون أن نظام الأسد يبدو كعامل استقرار، وأن الولايات المتحدة بإمكانها الاستفادة من الحوافز الدبلوماسية، والمساعدة في إعادة الإعمار، وتخفيف العقوبات، بهدف تحقيق عدد من

الأهداف الأمريكية، وبهذه الحالة بإمكان الولايات المتحدة تثبيت اتفاقية وقف إطلاق النار في إلب، ودعم المفاوضات للعودة الآمنة، ودعم الإصلاح السياسي واحتواء الخصوم، كروسيا وإيران.

ويرى البعض الآخر، استمرار فكرة العزلة الكاملة لنظام الأسد. لعدة أسباب منها:

- الاستقرار الهش لمناطق سيطرة النظام، حيث يمكن أن يُطلق على هذه السيطرة اسم "السيطرة الاسمية"، كونها ضعيفة، ومثال على ذلك ما حصل في درعا نتيجة الاشتباكات، وهذا دليل على عدم الثقة بالنظام السوري كعامل استقرار على المدى الطويل.
- وسيط غير موثوق، لعلاقته المتينة مع إيران، وخرقه لاتفاقيات التصعيد، الأمر الذي يؤكد ضعف الحافز لدى النظام السوري لتقديم أي تنازلات للمعارضة، أو توفير عودة آمنة للاجئين.
- ضعف للولايات المتحدة، ونفوذ أكثر لحلفاء النظام، وهما "روسيا وإيران"، كعاملين مؤثرين في سوريا، والذان سيبقيان كلاعبين أساسيين طوال حكم الأسد.
- الاستمرار بعزلة الأسد، لأن إعادة أي علاقات دبلوماسية مع سوريا بالشكل الحالي، يشير إلى أن الأنظمة المارقة الأخرى، والمنتهكة لحقوق الانسان ستستمر بدون عقاب، كما أنها ستشجع النظام، وإعادة العلاقات سيؤيد ادعاء خصوم الولايات المتحدة، بنفاقها بشأن حقوق الانسان.

الموقف من التطبيع العربي المحدود مع النظام السوري

لم تُظهر الولايات المتحدة الأمريكية أي اعتراض فعلي على التطبيع الإقليمي مع النظام السوري، وخاصة من قبل شركائها من الدول العربية، ولم تفرض أي من العقوبات عليها، فهي تراها محدودة وغير مجدية لعدة أسباب، يمكن مناقشتها كما يلي:

- شلل في دور الدول الخليجية في سوريا، ممن كان لها وزن سياسي، لغياب أي استراتيجية واضحة لها، نتيجة تباين مواقفها تجاه إيران، مما عطل لها أي دور مؤثر.
- منع أي تحرك لإعادة الإعمار دون الشروع بحل سياسي، فكل محاولات التطبيع الإقليمي لن تفضي إلى أي تقدّم ملموس، لأن أي محاولة لتجاوز الحد يصطدم بفيئو أمريكي. نتيجة استمرار قانون قيصر، فالتحرك الإماراتي سيقصر على المستوى السياسي والإعلامي، دون أي تقدم اقتصادي، والذي أثقل كاهل النظام، وتعتبر مشكلته الأساسية.
- تشجيع التطبيع على المستويات الدنيا فقط، أو التواصل عبر طرف ثالث، ممن له سفارة في دمشق، وتحذير الشركاء من إعادة ضم سوريا إلى جامعة الدول العربية،

والمنظمات الإقليمية الأخرى، والتي من شأنها أن تضيي المزيد من الشرعية على نظام لم يغير سلوكه بعد.

- ثبات الموقف الأوروبي تجاه التطبيع مع النظام السوري، وربطه بإعادة الإعمار والعلاقات الدبلوماسية مع الحل السياسي، وهو موقف يتماشى مع الموقف الأمريكي.
- موقف السعودية من التطبيع، والمرهون بمدى استعداد النظام السوري لاستبعاد الدور الإيراني، أو تفويض نفوذه في سوريا، وهو أيضا موقف يتماشى مع الموقف الأمريكي.
- توضيح الولايات المتحدة لحلفائها وشركائها ما هو مقبول وغير مقبول بالنسبة لها، فوحشية تعامل النظام للبقاء في السلطة، لا يعني للعالم قبوله كطرف شرعي.

تمكين عبر شركاء على الأرض "قوات سوريا الديمقراطية"

في خضم الجدل حول التطبيع مع النظام السوري، وعدم رفض فعلي لواشنطن موجة التطبيع؛ هناك جهة أخرى، يمكن لواشنطن الاعتماد عليها، وتمكّنها من نفوذ أكبر في سوريا، وبمخاطر وتكلفة أقل، تتمثل هذه الجهة في حلفائها في شمال وشرق سوريا، أي "قوات سوريا الديمقراطية"، وإدارتها المدنية "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، فبالرغم من التصريحات الغامضة لمسؤولين أمريكيين تجاه استراتيجيتهم في سوريا، لكن هناك بعض التحركات التي توضح مسارها السياسي واستراتيجيتها في المنطقة، وأهمية اعتمادها على قوات سوريا الديمقراطية، وهي:

- التزامهم باستمرار الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة، يبدو كرسالة مباشرة إلى الجميع، بأن بقاءهم في سوريا سيكون لمدة غير محدودة، وأن دعمهم سيستمر لحلفائهم على الأرض "قوات سوريا الديمقراطية".
- التحرك الدبلوماسي لوقف إطلاق النار، بما يضمن عدم حدوث أي توغل تركي جديد لمناطق حلفائها.
- مع غموض فترة بقاء أمريكا في سوريا، فحلفائها المحليين هم أفضل خيار، لعقد صفقات اقتصادية وسياسية مع نظام الأسد في المستقبل. خاصة وأن الولايات المتحدة لا تنوي تخفيف أي عقوبات على النظام السوري بشكل مباشر.
- ربط أي تسوية في سوريا، أو إعادة الإعمار مع أي جهة على مبدأ "خطوة مقابل خطوة".
- سعي الولايات المتحدة لترتيب سياسي جديد في شرق الفرات بشكل خاص، والذي اتضح من خلال تحركاتها المكثفة في هذه المنطقة، عسكرياً ودبلوماسياً، بزيارة وفود رفيعة المستوى إلى مناطق قوات سوريا الديمقراطية، واستقبالها لوفود من الأخير في الولايات المتحدة، مما يدل على أن التركيز الأمريكي بات ينصبُّ أكثر في هذه

البقعة من سوريا، مع الضغط على باقي المناطق الخاضعة تحت سيطرة النظام السوري.

- توفّر هذه القوات "قوات سوريا الديمقراطية"، إضافة نوعية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وقيود أكبر على نفوذ إيران في سوريا.

وفي الختام.. يمكن القول إنه إذا كان سعي جيران سوريا، أو أية قوى إقليمية أو دولية أخرى، يهدف إلى جني مكاسب، سواءً أكانت اقتصادية أو سياسية، ستكون هذه المكاسب محدودة بشكلها الحالي، ولن تؤدي لأي استقرار مستدام، سواءً في جنوب سوريا وشمالها أو شرقها وغربها، كما أنها لن تتعش اقتصاد أو نفوذ الطرف المفوض، ولن تمنح الثقة لملايين اللاجئين، أو النازحين، أو المهجرين السوريين في الداخل والخارج، للعودة الأمنة.

فأي تحرك باتجاه الاستقرار، يحتاج لتبني نهج "خطوة مقابل خطوة"، وإشراف من القوى الدولية، كضرورة أن تكون الولايات المتحدة جزءاً من أي معادلة، لأن أي عملية تفاوضية لا بد أن تيسر لمصلحة طرفي النزاع، فالإدارة الأمريكية، يجب أن تترجم مواقفها على أرض الواقع إلى إجراءات فعلية.

والنظام السوري وحلفائه، يرحبون بأي مبادرة للمصالحة وإعادة الإعمار، أو التطبيع الدبلوماسي والاستثمار، لكنه لا يقدم شيئاً بالمقابل، نتيجة تراخي الموقف الأمريكي والأوروبي تجاه تلك التطورات. فوجود الأخيرين على الهامش، سيمنح القوى الأخرى التفاوض على أساس المصلحة الخاصة، والموافقة على أي خطوة من شأنها تدعم النظام السوري، وتقلل المكاسب المحلية، كالتفويض الأمريكي لتركيا لمواجهة خصومها في سوريا، والذي ترجم بشكل عكسي، ومال أكثر إلى جانب الخصوم، حيث حققت مكاسب للنظام السوري، على حساب المعارضة.

إذاً، أي طرف مطيع أو وسيط - حتى الآن - لم يهتم بحل الأزمة السورية، وأصبح يقبل تدريجياً بعودة النظام السوري إلى المجتمع الدولي، وذلك نتيجة الافتقار إلى نهج دولي واضح وشامل، على الرغم من التأثير السلبي لسياسته، وخاصة الولايات المتحدة؛ الأمر الذي حفّز الآخرين أيضاً على الابتعاد عن دعم أي استقرار دائم لسوريا، لعدم وجود دور أمريكي مباشر، فالانتظار لمراجعة إدارة بايدن لسياسته في سوريا بهذا الشكل، دون أي تحرك فعلي، سيغيّب الاهتمام الغربي أو العربي نحو شيء لا يمكن تحقيقه، كونه غامض.

